- السلوك الأمريكي بعد ١١ أيلول / سبتمبر
  عبد الله نقرش - عبد الله حميد الدين
- السلام الصعب في السودان
  عبد الوهاب الأفندي
- المسلمون في بريطانيا
  سهى التاجي الفاروقي
- التقانة والتحديث في العالم الثالث
  ناجح الراوي
- مقابلة مع كريم مروّة
  إعادة صياغة موقفنا من المسألة الدينية
- تقييم سياسة الأجور في اليمن
  سلطان أحمد زيد
- منطقة التبادل الحرّ الأورو - متوسطية
  زايري بلقاسم
- قرار مجلس الأمن (١٤٤١) حول العراق
  «وثيقة»

المستقبل العربي

١٢ / ٢٠٠٢

٢٨٦

تقرير:
- الميزان العسكري ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

كتب وقراءات:
- تقرير التنمية الإنسانية العربية
- التكامل الثقافي العربي
- العولمة والتنمية
- آليات الدمقرطة

مؤتمرات:
- الديمقراطية في الوطن العربي
- يوميات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

قواعد النشر في المجلة

دعوة إلى الكتّاب والباحثين

ترحّب مجلة المستقبل العربي بإسهامات الكتّاب والمفكرين، من المدارس الفكرية المختلفة المقتنعة بقضية الوحدة العربية، ومن المهتمين بالواقع والمستقبل العربي والعلاقات العربية ـ الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص بما يتعلق بالمشروع الحضاري النهضوي العربي وعناصره الستة: الوحدة ـ الديمقراطية ـ العدالة الاجتماعية ـ التنمية المستقلة ـ الاستقلال الوطني والقومي ـ التجدد الحضاري. وتحيطهم علماً بشروط النشر فيها:

١ ـ أن تعالج القضايا بأسلوب علمي موثّق.

٢ ـ يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:

ـ في الكتب: اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.

ـ في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.

٣ ـ معيار النشر هو الموضوعية، والمستوى العلمي، والدقة، ودرجة التوثيق.

٤ ـ يفضّل أن يكون النص مطبوعاً على الحاسب الآلي ومرفقاً بالقرص تجنباً للأخطاء المحتملة، وإن تعذّر ذلك فبخط واضح.

٥ ـ أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على ستة آلاف كلمة كحد أقصى، والمقال على أربعة آلاف كلمة، وأن يرفق كذلك بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (٥٠ كلمة) تنشر معه عند نشره.

٦ ـ ترحّب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدّى ٢٥٠٠ كلمة كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة/ المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعقيبات والتوصيات.

٧ ـ ترحّب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠٠) كلمة كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدوّن في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألّف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركّزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصداقية مصادره وصحة استنتاجاته.

٨ ـ يرفق مع كل دراسة أو بحث أو تقرير عن مؤتمر أو مراجعة كتاب تعريف بحياة الكاتب الفكرية وعمله الحالي.

٩ ـ لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عمّا تقبله للنشر فيها، ويعتبر ما ينشر فيها إسهاماً معنوياً من الكاتب في بثّ الفكر القومي وتنميته.

١٠ ـ يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

١١ ـ تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة الاستشارية للمجلة، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

١٢ ـ يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

١٣ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم ٤١٧٤ لعام ٢٠٠٠)

- **مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.**
- **يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.**
- **يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.**
- **لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.**
- **لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.**
- **لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات.**

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الاشتراك السنوي:

ـ الأفراد: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

ـ المؤسسات: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

الاشتراك لمدى الحياة:

ـ الافراد: ٥٠٠ دولار أمريكي

ـ المؤسسات: ٧٥٠ دولاراً أمريكياً

تدفع إشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٢٥٢٠٧٠١٣٥٠٩) بنك بيبلوس ـ فرع الحمرا ـ السادات ص.ب ٥٦٠٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Bybank 44078-41601 LE ـ تلفون: ٧٣٦١٥٢ ـ ٣١/٢٥٥٦٢٠.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والعشرون العدد مئتان وستة وثمانون كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

المحتويات

□ **السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر** ..... عبد الله نقرش
عبد الله حميد الدين ٦

تعتبر هذه الدراسة أن كل ما نشهده من أحداث اليوم يعتبر امتداداً للأهداف التي كانت موجودة قبل ١١ أيلول/ سبتمبر، وأن ذلك الحدث لم يخلق أهدافاً جديدة أو استراتيجيات جديدة وإنما منح الولايات المتحدة الطاقة النفسية والمعنوية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محلياً ودولياً لتحقيق أهدافها.

□ **السلام الصعب في السودان** ..... عبد الوهاب الأفندي ٢٣

تستعرض هذه المقالة جذور الأزمة في السودان بين الحكومة في الخرطوم والتمرد في الجنوب، وهي تقدم بشكل متوازن التطورات التي دفعت إلى تفاقم الأزمة وتحدد أسباب صعوبة نجاح الحل في ضوء «بروتوكول مشاكوس.» حيث يبرز أن السبب الرئيسي وراء التعثر هو الصراع على السلطة.

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

☐ **المسلمون في بريطانيا** ..... سهى التاجي الفاروقي ٤١

تعرض هذه المقالة لأوضاع الجاليات الإسلامية في بريطانيا من حيث تاريخ الاستقرار فيها والمراحل التي مرت بها هجراتهم، إضافة إلى التنوع العرقي. إلا أنها تركز بشكل واضح على مشكلة الاندماج والتمثيل والاعتراف البريطاني بالوجود الإسلامي، كما أنها تعرض للمشكلات بين جيل الشباب وجيل المهاجرين الأوائل.

☐ **التقانة والتحديث في تجارب العالم الثالث** ..... ناجح الراوي ٥٣

يقدم هذا البحث مفاهيم عامة عن العلم والتقانة والإنتاجية والتنمية، ويتطرق إلى استنباط التقانة ومستلزمات نقلها وتكوينها، ويستعرض التقانات المتقدمة وواقعها وحاجة دول العالم الثالث إليها. ثم يستعرض بعض التجارب الناجحة كتجربة كوريا الجنوبية وماليزيا والهند، ويتطرق إلى إعادة الإعمار في العراق وأهمية الاعتماد على الذات. ويختتم البحث بتوصيات عن إمكانية تنمية الدول النامية في ضوء هذه التجارب.

☐ **منطقة التبادل الحرّ الأورو ـ متوسطية والفقر في الدول المتوسطية** ..... زايري بلقاسم ٧٢

تبين بعض الدراسات والتقارير عن وضعية التنمية البشرية والفقر في العالم ان ٥ بالمئة من مجموع سكان حوض البحر الأبيض المتوسط المعنيين بمسار برشلونة وبرنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. هذه الدراسة تحاول تحليل تطور ظاهرة الفقر وإشكالية التنمية البشرية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

☐ **تقييم سياسة الأجور في إطار عملية الإصلاح الإداري والمالي في اليمن** ..... سلطان أحمد زيد ٨٧

تعرض هذه الدراسة لواقع الأجور في اليمن من حيث الجمود وتآكل القيمة الشرائية، لكنها في الوقت ذاته توجه نقداً لسياسة الإصلاح المتبعة والتي تعمل على تحرير أسعار السلع وتجمد الأجور وتهتم بتخفيض العجز في الميزانية العامة من دون الانتباه إلى تنامي مشكلة البطالة واختلال التوازن على المستوى الاجتماعي.

☐ **مقابلة مع كريم مروّة:** .....
«هناك ضرورة لإعادة صياغة موقفنا من المسالة الدينية في بعديها الفلسفي والاجتماعي السياسي!» ..... حاوره: عبد الإله بلقزيز ١٠٩

يتركز هذا الحوار السجالي على دور كريم مروة ومساهماته في محاولات الحزب الشيوعي اللبناني تكييف منظومة الفكر الاشتراكي مع الواقع العربي، وإعادة النظر في مواقفه من المسألة القومية والدين باتجاه تأسيس ماركسية مشدودة إلى مرجعية عربية، ويتوقف عند علاقات هذا الحزب مع قوى التحرر في المنطقة، كالناصرية والثورة الإيرانية، مستشرفاً طبيعة العلاقة بين أطراف المشروع الوطني التحرري ككل.

تقرير

☐ الميزان العسكري ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ ..... ١٢٩

وثيقة

☐ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢ ..... ١٤٧

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

☐ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢
(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي
للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) ..... مصطفى محمود عبد السلام ١٥٧

☐ التكامل الثقافي العربي في عصر العولمة (ندوة)
(تحرير عز الدين اسماعيل) ..... محمد خالد الأزعر ١٦٢

☐ العولمة والتنمية الاقتصادية:
نشاتها، تاثيرها، تطورها
(وداد أحمد كيكسو) ..... يوسف مكي ١٦٦

☐ آليات الدمقرطة: النخب والمجتمع المدني
وعملية الانتقال (غرايم غيل) ..... عبد الحميد علي شتا ١٧٠

☐ كتب مختارة (موجز) ١٧٤

مؤتمرات

☐ تقرير عن: اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات
الديمقراطية في البلدان العربية
أكسفورد، ٣١ آب/اغسطس ٢٠٠٢ ..... فايز الصياغ ١٨٣

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٩٢
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ٢٠٠

آراء الكتّاب لا تُعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر

عبد الله نقرش

رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.

عبد الله حميد الدين

باحث ـ السعودية.

مضى أكثر من عام على ما حدث في يوم ٢٠٠١/٩/١١ في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ما يمكن أن يقال عن قصر الفترة لتقييم أثر الحدث في مجريات الأحداث المستقبلية، إلا أن فهم ما حدث وما يحدث وما يمكن أن يأتي لاحقاً لا يتعلق بدراسة أبعاد الحدث بقدر ما يتعلق بفهم أعم وأعمق للساحة الدولية قبل ذلك التاريخ، وعلى وجه الخصوص للتوجهات الأمريكية خلال نصف قرن من الزمان. فعلى الرغم مما وصف به هذا اليوم من أنه تاريخ فاصل ومحدد ومنعطف في العلاقات الدولية، ومن أنه زلزال فتح الباب على تحولات جيواستراتيجية، وعلى زمن سياسي دولي جديد، ومن أنه فرض تغيراً في الأولويات للسياستين الداخلية والخارجية الأمريكية[1].. على الرغم من جميع هذه الأوصاف، فإنه يمكن في المقابل القول بأن التغير الذي حدث هو تغير في بعض الأهداف التكتيكية، وفي مظهر السلوك الأمريكي داخلياً وخارجياً، وفي طريقة تعامله وأسلوب سعيه للتكيف مع النمط الجديد من التهديد. وأما الاستراتيجية الأمريكية العامة، والسلوك الأعم عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان، فتكاد تكون هي ذاتها لم تتغير ولم تتبدل. فسواء أكانت تفاصيل ردود الفعل على الأحداث تتصل بالواقع الدولي أو تنسجم مع الواقع الإقليمي في منطقة ما وفي لحظة ما، أم كانت تلك التفاصيل تترتب على سياسات جرى تبنيها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، فإنها كلها تتفق مع أهداف السياسة الأمريكية الساعية إلى الهيمنة دائماً ومنذ خروجها من العزلة. وما استجد اليوم إنما هو زيادة في الزخم، وتسارع في الإيقاع، وشدة في الوضوح، حيث كانت الأمور تجري في السابق بشكل متدرج وبطيء، ووفق نسق مرغوب أحياناً، أو قسري أحياناً أخرى للشعوب أو للحكومات.

(١) انظر على سبيل التمثيل المحدود: **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، حيث كرر أكثر من كاتب هذا المعنى. انظر أيضاً: **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، و**مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة ٦، العدد ١٧٤ (خريف ٢٠٠١).

أما في الفترة الأخيرة فقد اتضح أن الرغبة في السيطرة الأمريكية على السياسة الدولية ليس لها حدود، واتضح أنها لم تعد تسعى بجدية لإقناع حلفائها أو أصدقائها بضرورة التعاون معها. إذ تجلى هذا بوضوح في الموقف الفردي للولايات المتحدة مما أسمته محور الشر، ومن ضرب العراق، كما اتضح أنها لم تعد تعير اهتماماً لمشاعر ومصالح واعتبارات الآخرين الذين لا يجدون مبرراً لتبني مواقفها وسياساتها. واتضح أيضاً أنها مستعدة لتبني سياسات عدائية صريحة إزاء من لا يؤيد مواقفها كما تجلى ذلك في عبارات: «من ليس معنا فهو ضدنا»، فما بالك بالذين يتناقضون معها أساساً. وقد اتضح أنها تطلب من الآخرين الإذعان لتفسيراتها وفهمها الخاص للحقائق، وتدعي أنها تملك الحقيقة المطلقة وحدها. بعد هذا كله، يجد العالم نفسه مضطراً للانصياع للإرادة الأمريكية، واختلاق المبررات لتصرفاتها ومسلكها. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك طرفاً واحداً لا يقبل أن يتغاضى عن رؤيته الخاصة لمصالحه وأهدافه وسياساته، وهو إسرائيل، وذلك لأنها في تقديرنا الأكثر فهماً واستيعاباً لتفاصيل سياسات الولايات المتحدة القديمة والجديدة، وكانت دائماً الأكثر توافقاً مع الفهم الحقيقي لهذه السياسات، ولهذا نجحت بتحقيق أهدافها، وبخاصة الإقليمية منها لأنها كانت دائماً تحت المظلة الحقيقية للسياسة الأمريكية، ولم يكن كما كان غيرها غالب الوقت تحت الغيوم الأمريكية بدون مظلة، وكان عليهم القبول والإذعان والتوافق مع السياسات الأمريكية.

ومن هنا يأتي الافتراض بأن ما يقوم به شارون في الأراضي المحتلة ينسجم تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، والذي يتم التعبير عنه في العراق أولاً، وفي البلقان ثانياً، وفي أفغانستان ثالثاً، وفلسطين رابعاً، والقارة الهندية خامساً... وإلى آخر ما سيطرأ من أزمات.

إن ما وقع في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان حدثاً عالمياً وشاملاً وتاريخياً بكل المعايير. عالمياً لأنه أثر في العالم أجمع، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العالم الإسلامي بصورة أكثر قسوة، وفي العالم الآخر بدرجة أقل.

وشاملاً لأن تأثيره كان نفسياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ناهيك عن كونه اكتسب صبغة حضارية وثقافية بمستوى معين من التحليل.

وتاريخياً لأنه كان حدثاً فاصلاً في طريقة التعبير عن الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، وخلف حجماً من مشاعر الخوف، والغضب، والرغبة في الانتقام بشكل يفوق كل التصورات.

وقد أدى هذا إلى ردود أفعال، لم نر مداها بعد، وإنما رأينا نماذجها، وقد وضع العالم أمام حالة من الفوضى وانعدام اليقين، فضلاً عن استفحال التوتر والتأزم وربما إذكاء الكثير من الحروب.

لقد ضُربت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها، وجرحت كرامتها وهيبتها في قمة عنفوانها وانتشائها بالنصر والهيمنة العسكرية الفريدة على العالم التي كانت هدفاً لاستراتيجيتها الحقيقية منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وقد يذكرنا هذا الحدث باغتيال الأرشدوق النمساوي فرديناند وزوجته (١٩١٤)، وبضربة بيرل هاربور (١٩٤١)، فالأول حدث أقدم عليه رجل واحد بسببه اشتعلت الحرب العالمية الأولى، وذهب ضحيتها ٢٠ مليون إنسان، وانتهى بها النظام الأمبراطوري العالمي ونظام توازن قوى القرن التاسع عشر. وأما الثاني فقد أدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى ساحة المعركة العالمية الفعلية في الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت بتغير المعالم الجيوسياسية العالمية إلى الأبد.

فماذا سيكون شكل العالم بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟!

.. بعد هذا كله، يجد العالم نفسه مضطراً للانصياع للإرادة الأمريكية.. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك طرفاً واحداً لا يقبل أن يتغاضى عن رؤيته الخاصة لمصالحه وأهدافه وسياساته، وهو إسرائيل!

لقد حدثت أحداث أكثر دموية من حيث البشاعة أو من حيث العدد، فصبرا وشاتيلا، ورواندا، وسارييفو، وغروزني، وسيبرانيتشا، وفلسطين، وطريق الموت من الكويت إلى العراق، كلها كانت مآسي إنسانية قد تساوي أو تفوق حجم ما حصل للولايات المتحدة، ولكنها كلها لم تقع بهذه الدفعة وبهذه الدراماتيكية وبهذا الصخب الإعلامي، ولم تقع على أقوى قوة عسكرية عرفها التاريخ. وفي لحظات ظهر فيها أن الفاعلين أقدر على استعمال التنظيم والتكنولوجيا من العقلية الأمريكية نفسها استخبارياً وعلمياً واقتصادياً وجاهزية.

ولكن على الرغم من حجم الحدث، واتساع أبعاده، فإن آثاره لم تأت مفصولة أو مقطوعة أو معزولة عن توجهات سبقته. وكما كانت الحرب الأولى قد بذرت بذورها وانتظرت من يثيرها، وكما أن الحرب الثانية كانت قد انبثقت من الأوضاع الناتجة من الحرب الأولى وأزماتها، وكذا كان الصراع الياباني ـ الأمريكي على المصالح في المحيط الهادئ قد صار محتوماً في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، هكذا فإن ما وقع بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت قد نسجت خيوطه من قبل الحدث نفسه بكثير. ربما كان ضمن تداعيات نتائج انهيار نظام القطبية الثنائية أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، أم أنه كان المقدمة الضرورية لتكريس نظام القطبية الأحادية؟ أم أنه يعكس كلا الحالين؟

وهذه القضية هي أهم ما يراد إبرازه ضمن هذه الدراسة، حيث ستسعى لفهم ما حدث وما سيحدث من خلال الاتساق في التحليل ابتداء من المقدمات الضرورية وانتهاء بالنتائج المحتملة.

أولاً: معطيات الواقع الدولي قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

لقد أبرز الواقع الدولي قبل ١١ أيلول/سبتمبر جملة من المعطيات تظهر جذور ما حدث بعد هذا التاريخ ومنها:

١ ـ الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية، وغياب المحفز الاستراتيجي، وفقدان المنظور الشمولي للسياسة الخارجية الأمريكية

تنطلق السياسة الخارجية لأي دولة من مجموعة من العوامل أبرزها، وأهمها، وأعمقها أثراً، رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات الممكنة بين الدول. وكل العوامل الأخرى إنما تلعب دورها ضمن دائرة الممكن تلك. والرؤية للعلاقات الممكنة بين الدول قد تنطلق من منظور واقعي للعلاقات الدولية، كما يمكن أن تنطلق من منظور ليبرالي أو مثالي للعلاقات الدولية. ويوجد هناك رؤى أخرى إلا أن هاتين الرؤيتين هما السائدتان عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

لقد شكل الاتحاد السوفياتي محفزاً له أهميته على مستوى العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، حيث إنه كان العامل الأساسي وراء استمرار حلف الناتو ومهمته من المنظور الأمريكي: الإشراف على أوروبا!

وباختصار شديد يمكن القول بأن الرؤية الواقعية لا ترى في طبيعة العلاقات بين الدول إلا علاقات صراع ومنافسة، وإن الأصل هو أن الدول في حالة تهديد متبادل مستمر. وأما الرؤية الليبرالية فإنها ترى أنه من الممكن أن تكون العلاقات الدولية علاقات تعاونية ضمن شروط أهمها وجود حكومات ديمقراطية، وتعاون اقتصادي، ومنظمات تعاون دولية. وبالنسبة إلى رؤية الولايات المتحدة للعلاقات الدولية، فهي من نوع الرؤية الواقعية، على الرغم مما نلاحظه دوماً من كون الخطاب السياسي للقيادات الأمريكية خطاباً ليبرالياً، يشيد بالديمقراطية ويبشر بها، ويؤكد دور المؤسسات الدولية، والمصالح المشتركة بين الدول، ويدعو إلى إشاعة الأمن والسلم الدوليين، وأحياناً بصورة مثالية. ولكن مجمل السياسة الأمريكية الخارجية لا يلتزم بذلك الخطاب، بل يلتزم أكثر بالمنظور الواقعي الصرف وينطلق منه في تحديد توجهاته على صعيد العلاقات الدولية[٢].

والرؤية الواقعية منقسمة بين رؤية يمكن اعتبارها معتدلة، ورؤية أخرى متشددة. فالرؤية المعتدلة لا تؤمن بوجود تهديد فعلي للأمن القومي ما لم يكن محتملاً فعلاً، وأما الرؤية المتشددة فتفترض دوام التهديد للأمن القومي في الساحة الدولية سواء أكان محتملاً أم غير محتمل، فبالنسبة إلى هذه الرؤية فإن مجرد وجود قوة أخرى يشكل تهديداً بحد ذاته[٣].

---

(٢) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton, 2001), p. 25.

(٣) Stephen G. Brooks, «Dueling Realisms,» *International Organization*, vol. 51, no. 3 (Summer 1997).

والقسم المتشدد هو ما يعرف بالـ Neorealism والرؤية المعتدلة هي ما تعرف بالـ Post Classical Realism.

والمقالة تفصل في الفروق بين الرؤيتين وآثارها في العلاقات بين الدول. انظر: Mearsheimer, Ibid., pp. 15-22.

وهو قد صنفها إلى واقعية عدوانية، وواقعية دفاعية (Offensive Realism, Defensive Realism).

والذي يظهر من سلوك الولايات المتحدة تاريخياً وخصوصاً في فترة الحرب الباردة أنها تتبنى الرؤية المتشددة، ويمكن أن يظهر هذا من تقارير مجلس الأمن القومي الأمريكي فترة الحرب الباردة وما بعدها. منها تقرير تم تسريبه بعد استلام كلينتون الرئاسة وفيه رسم صورة للعالم تحت قيادة الولايات المتحدة حيث يفيد بأن «على الولايات المتحدة الحفاظ على وسائل ردع ومنع المنافسين المحتملين من مجرد الأمل نحو لعب دور إقليمي أو عالمي أكبر»(٤). ونتيجة لهذا التصور فإن الأمن القومي الأمريكي مرهون بالتفوق العسكري الدائم والمطلق إزاء الأغيار أينما كانوا وحيثما وجدوا. ولا يمكن في حقيقة الأمر توقع أقل من هذا السلوك من دولة في مكانة الولايات المتحدة، وقوتها، ورغبتها في البقاء طويلاً على قمة الهرم السياسي الدولي(٥).

ولعل خير عبارة تصف الرؤية الواقعية المتشددة هي ما قاله القائد التاريخي البروسي بسمارك حيث قال يوماً بشأن بولندا: «إن عودة مملكة بولندا في أية هيئة أو صورة بمثابة خلق حليف لأي عدو يختار أن يعتدي علينا... (وبالتالي فإن علينا) سحق هؤلاء البولنديين سحقاً يفقدون معه كل أمل، ويستسلمون تماماً للموت... إنني أشفق كثيراً على حالهم، ولكن إذا أردنا أن نبقى، فلا خيار لنا إلا في محوهم من الوجود!!»(٦). فإذا كان هذا القول لأحد نماذج «القادة» التاريخيين الاستراتيجيين في حق دولة ضعيفة لم تكن قد نشأت بعد، ولا يخاف إلا من كونها حليفاً لعدو محتمل!! فبعد هذا هل يمكن التساؤل عن مبررات للسياسة الأمريكية الدولية في مختلف المواقع... وبخاصة إزاء العراق أو إزاء باكستان مثلاً وهي دول كان يمكن أن تعتبر قوية أو من المحتمل أن تصبح قوية!؟

ولكن هذه الرؤية الواقعية المتشددة للقيادات التنفيذية لا تشاركهم فيها أغلب القيادات التشريعية، ومن يمثلونهم من مختلف التوجهات الشعبية. ولذلك نجد أن القيادة في بعض الأحيان تستلهم مبررات ليبرالية لسياساتها الواقعية الصرفة، كالدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان(٧).

ولكن هذه المفارقة في الرؤية لا تشكل عائقاً أمام السياسة الأمريكية حين تكون مرتبطة بالقناعات الأساسية، ولا سيما إزاء القضايا التي تعتبر قضايا قومية حيوية. ذلك أنه يمكن للقيادة التصرف وفق رؤيتها المتشددة، تحت مظلة حماية الأمن القومي الأمريكي، والطريقة الأمريكية للحياة. ولهذا الأمر فإنه أثناء الحرب الباردة لم يكن للتباين في الرؤى الأمريكية أثر ملموس في واقع السياسة الخارجية بسبب القناعة العامة بأن هناك تهديداً سوفياتياً واضحاً على الأمن القومي وطريقة الحياة الأمريكيتين، على

---

(٤) Deepa Ollapally, «Third World Nationalism and the United States after the Cold War,» *Political Science Quarterly* (Fall 1995), pp. 8-9, and David N. Gibbs, «Washington's New Interventionism: U. S. Hegemony and Inter-Imperialist Rivalries,» *Monthly Review*, vol. 53, no. 4 (September 2001), p. 9.

(٥) Mearsheimer, Ibid., p. 25.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٧.

الرغم من أنه جرى تضخيم ذلك التهديد فوق ما كان عليه فعلاً. لقد كان الاتحاد السوفياتي مبرراً لأنواع من الممارسات الوحشية التي مارستها الولايات المتحدة في أنحاء كثيرة من العالم، لقد كان ما يمكن تسميته محفزاً استراتيجياً حاضراً دائماً ومرعباً إعلامياً على الأقل. ولكن بانتهاء الحرب الباردة فقدت القيادة السياسية الأمريكية هذا المحفز الاستراتيجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي وتهديده المحتمل. ولذلك قال مسؤول سوفياتي عند نهاية الحرب الباردة: «نحن على وشك أن نعمل بكم أمراً فظيعاً. نحن سنقوم بحرمانكم من عدو»[٨]. وأهمية هذا المحفز في دولة ديمقراطية أنه أمر حيوي لإبقاء الإرادة الداخلية متماسكة ومتمسكة بالحفاظ على سياسة التسلح والمحافظة على مواقع القوة، والقبول بسياسة ملء الفراغ في المناطق الحيوية، وما يتصل بذلك من سياسات الاحتواء، والمواجهة، والحرب بالوساطة وغيرها. ولذلك رجع البعض يشكك من جديد فيما إذا كانت الولايات المتحدة ما زالت تحتاج إلى سياسة خارجية أم لا[٩].

كما أن هذا المحفز له أهمية على مستوى العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية، حيث إنه كان العامل الأساسي وراء استمرار حلف الناتو الذي يعتبر من المنظور الأمريكي وفق تعبير هنري كيسنجر: المؤسسة الأساسية التي تربط بين الولايات المتحدة وأوروبا. وهي مؤسسة يرى الأوروبيون على حد تعبير غابريال روبين وهو ممثل سابق لفرنسا في حلف الناتو: إن وظيفة الحلف الأساسية والتي تتجاوز جميع الوظائف إنما هي الإشراف على أوروبا؛ إن الحلف هو الوسيلة لمنعها من تأسيس نفسها كقوة مستقلة، وربما يوماً منافسة[١٠]. ولكن استمرار الحلف مرهون بوجود هدف مشترك يسوغ وجود مثل تلك القوة. وقد حاول الحلف أن يجعل هدفه المشترك هو حماية حقوق الإنسان، كما بدا من ضرباته على كوسوفو[١١].

إضافة إلى فقدان المحفز، فإن الولايات المتحدة فقدت سياسة خارجية أمريكية شمولية كالتي كانت متمثلة في مواجهة الشيوعية وحماية الحياة الديمقراطية والسوق الحرة.

وقد عبر عن هذه الأزمة غير مسؤول مثل الجنرال كولن باول عندما قال: «فكروا بجدية عن الأمر، فإنه لم يبق لدي وحوشاً. لم يبق لدي مجرمين»[١٢]، ورئيس لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية السابق إذ قال: «منذ أن أنهى سقوط الاتحاد السوفياتي قبل اثنتي عشرة سنة الحرب الباردة، والولايات المتحدة تبحث عن سياسة خارجية شمولية تستبدل بها مواجهة الشيوعية لتلك الفترة. وقد نكون وجدناها في مواجهة الإرهاب، ولكن لم نجد بعد خليفة لسياسة الاحتواء التي طبقت على الاتحاد

---

(٨) Bruce W. Jentleson, *American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century* (New York: Norton, 2000), pp. 3 and 186.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٠) Gibbs, «Washington's New Interventionism: U. S. Hegemony and Inter-Imperialist Rivalries,» p. 7.

(١١) المصدر نفسه، ص ١.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١.

السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة»[١٣]، هذه السياسة وصفها أحد الكتاب بقوله: إعادة صنع الحرب الباردة[١٤].

٢ ـ سياسة التوازن الأمريكية بعد الانسحاب الروسي من الساحة الدولية

انسحبت روسيا من الساحة الدولية بعد سقوط جدار برلين بقليل، وقد بدأت معالم الانسحاب ترسم خلال أحداث وتطورات حرب الخليج الثانية، ففي البداية لم يستطع الاتحاد السوفياتي حماية حليفه الاستراتيجي العراق. ثم تأكد هذا الانسحاب بعد تلاشي الاتحاد السوفياتي من خلال حدثين مهمين: **الأول** عجز الموقف الروسي أمام ضربات حلف الناتو لصربيا. **الثاني** توسيع حلف الناتو ليضم دولاً كانت في حلف وارسو سابقاً، حتى وصل الأمر اليوم إلى أن صارت روسيا نفسها مشمولة بوجه ما ضمن الحلف المسيطر عليه أمريكياً. ففي حينها كانت روسيا قد قررت أن عليها معالجة مشكلاتها الداخلية قبل التورط في المشاكل العالمية التي استنزفت مواردها خلال الحرب الباردة. وقد اتضح ذلك في السياق السياسي العالمي حيث لم تستطع أن تسجل أي موقف حاسم لنفسها في السياسة الدولية منذ ذاك الوقت اللهم إلا بعض التحركات الخاصة بالبحث عن حلول لمشكلاتها الداخلية أو لإنشاء أطر إقليمية تحررها من سياسة الاحتواء الأمريكية أو تنعش قدرتها الاقتصادية المنهكة.

وعند تقييم أثر الانسحاب الروسي في السلوك الأمريكي، خصوصاً لِما سيتركه الانسحاب من خلل في التوازن، وفراغ في القوة، فلا بد من القيام بذلك في ضوء أحد الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية تاريخياً. ذلك أنها كانت دوماً تعمل على هدفين مزدوجين: فرض هيمنة مطلقة على الأمريكيتين ومنع أي تدخل من أي قوى عظمى هناك، وقد بدأ هذا مع إعلان مبدأ مونرو، والثاني العمل على عدم بروز أي قوة مهيمنة في أوروبا وآسيا. وهي تفضل أن تقوم دول أخرى بهذا العمل، ولكنها تتدخل حالما تجد أن الأمر لا يمكن أن يتم بغيرها. ولذلك فإنها لم تتدخل في الحربين العالميتين في أوروبا إلا بعد أن ظهر أن أوروبا قد تخضع للهيمنة الألمانية[١٥].

٣ ـ استمرار سياسة احتواء روسيا والخوف من التقارب الصيني ـ الهندي ـ الروسي

على الرغم من انتهاء نظام القطبية الثنائية وتفكك الامبراطورية الروسية، فإن السياسات الأمريكية تجاهها ما زالت امتداداً للسياسات قبل انتهاء الحرب الباردة. أي سياسة قائمة على الاحتواء والمواجهة في مناطق النفوذ. فالولايات المتحدة لا يمكنها أن

---

(١٣) Pam M. Holt, «In an Ill-defined War, What Next?,» *Christian Science Monitor*, 6/12/2001.

(١٤) Gibbs, Ibid., p. 6.

(١٥) Jentleson, *American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21st Century*, chap. 7, p. 386.

تتجاهل وفق منظورها الواقعي الامبراطورية الروسية مهما كانت محدودية دور الأخيرة اليوم. فروسيا ما زالت وريثة العداء والتوجس الدائم والترقب والتهديد المتبادل بين الغرب والاتحاد السوفياتي على مدى خمسين عاماً أو يزيد، وهذه لا يمكن أن تنتهي بمجرد توقيع معاهدات واتفاقيات، يعرف كل من وقعها أن لا قيمة لها إذا ما جد الجد وأصبح قادراً على تجاوزها وتعديل شروطها لمصلحته.

وبما أن العقلية الواقعية لا تخشى القوى القائمة فحسب، بل تخشى القوى المحتملة أيضاً، وكما ورد سابقاً تخشى القوى الضعيفة التي يمكن أن يكون ضعفها خادماً لقوى محتملة لم تنشأ بعد، لهذا لا يمكن تصور أن العداء التقليدي والخوف من الخطر المحتمل أصبحا مستبعدين وأن البلدين أصبحا بتوقيع المعاهدات «أصدقاء». وحتى لو قبلت روسيا بهذا الأمر فإن أمريكا لن تقتنع بذلك إلى الأبد، لما لروسيا من إمكانيات تاريخية، واقتصادية، وجغرافية، وبشرية، وقومية، تؤهلها لأن تكون دولة عظمى مهددة لمصالح الولايات المتحدة من جديد. بل يشبه البعض حال روسيا اليوم بحال ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث إن ضعفها، وفقدانها لمكانتها كان المغذي الأساسي لبروز النزعة القومية المتشددة التي يمكن أن توصل قيادة على نحو ما حصل لهتلر[١٦]. ويعزز هذه المخاوف توقيع الرئيس الروسي بوتين على وثيقة تبين مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي وفيها: «إن تشكيل العلاقات الدولية مرافق للتنافس وللطموح من عدد من الدول لتقوية نفوذها على السياسة الدولية، وبما يتضمن من صنع أسلحة الدمار الشامل. إن القوة العسكرية والعنف تبقى مظاهر أساسية للعلاقات الدولية»[١٧]. وضمن هذا السياق يمكن أن ننظر إلى توسيع حلف الناتو ليزحف إلى الأمام باتجاه روسيا، حتى وصل إلى أن ضم روسيا تقريباً[١٨]، وكذلك ينظر إلى تعزيز الولايات المتحدة لموقعها في منطقة آسيا الوسطى.

تخشى الولايات المتحدة تقارباً ثلاثياً بين الصين والهند وروسيا.. ويقترح تقرير قدم لرئيس هيئة الأركان الأمريكية (١٩٩٢) الإبقاء على قوة نووية قوية، وعلى حضور متقدم للقوات العسكرية لمواجهة أي تهديد من هذه الدول!

وبمنطق التوجس نفسه، فإن الولايات المتحدة تخشى تقارباً ثلاثياً بين كل من الصين والهند وروسيا[١٩]، وقد أشار إلى هذا الأمر تقرير قدم لرئيس هيئة الأركان ونشر في عام ١٩٩٢، وفيه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تواجه تهديدات استراتيجية

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٩) فؤاد مطر، «النظام العالمي الجديد بين عقدة القوة الأمريكية والمفاجآت الأوروبية والأوسطية»، **الباحث العربي**، العدد ٤٤ (آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ١٣، حيث يشير إلى التقارب الهندي الصيني والذي برز من خلال قمة ١٩٩٦ في الهند. كما يشير إلى دور فرنسي في هذا التقارب. وهذا الدور الفرنسي يعيد إلى الأذهان مساعدة فرنسا الصين بالحصول على السلاح النووي، ولعله من باب سعيها لإيجاد قوى توازن قوة الولايات المتحدة.

وجيو اقتصادية من كل من الهند والصين وروسيا مع حلول عام ٢٠٠٨[٢٠]. وقد اقترح التقرير تجنباً لهذه الحالة الإبقاء على قوة نووية قوية وعلى حضور متقدم للقوات العسكرية لمواجهة أي تهديد من هذه الدول. وقد رأينا في السنين التي تلت الحرب الباردة قفزات في التقارب بين تلك الدول.

٤ ـ العلاقة الأمريكية ـ الأوروبية والوقوف أمام أي تحرك عسكري أوروبي مستقل

إضافة إلى المخاوف من القوى السابق ذكرها، فإن علينا أن لا نغفل عن المخاوف الأمريكية من بروز أوروبا كقوة منافسة أو معارضة لهيمنتها الدولية. وباستعراض سريع للستين سنة الماضية يظهر لنا أن الرؤية المتبادلة لم تكن على الإطلاق خالية من المخاوف والتوجس. وأن علاقة المنافسة والتي استمرت ما يقرب من ١٥٠ سنة قبل الحرب العالمية الثانية، بقيت تحت السطح، يخفيها التوجس المشترك من العدو السوفياتي[٢١]. فمنذ عام ١٩٤٣ والولايات المتحدة تريد لنفسها ضماناً لموقع متقدم في العالم، أو على حد عبارة خبير في الشؤون الأفريقية لدى الخارجية الأمريكية: لا بد من أن لا تقبل الولايات المتحدة أي وضع يجعلها الثانية. وفي عام ١٩٤٧ ظهرت مقالة في **الإيكونوميست** تتحدث عن المخاوف من رغبة الولايات المتحدة تدمير كل ما تمثله بريطانيا في العالم[٢٢]. وقد تنبه الأوروبيون لهذا مبكراً، ولذلك فقد كان من أهداف إنشاء الاتحاد الأوروبي الوقوف أمام التهديد السوفياتي، والحد من الهيمنة الأمريكية[٢٣] في آن واحد. وبعد انتهاء الحرب الباردة، تعززت المواقف الأمريكية بسبب غياب التهديد السوفياتي، وطفت إلى السطح الرغبة الأوروبية للسبب نفسه. فمن جهة سعت فرنسا وألمانيا نحو إنشاء جيش أوروبي نواته تبدأ من عندهما، لتتسع مستقبلاً. وقد عبرت الإدارة الأمريكية عن انزعاجها الشديد من مثل هذا التوجه، إلى الحد الذي طلب معه الرئيس بوش من الأوروبيين أن يعلموا الولايات المتحدة فيما إذا كانت رغبتهم هي في الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم[٢٤]. كما أنه في تقرير سري أعد للبنتاغون، تمت الموافقة على المسودة الأولى منه، ولكن تم تسريبه إلى **النيويورك تايمز** بتاريخ ٨/٣/ ١٩٩٢، تمت الإشارة فيه إلى مخاوف من إعادة التسلح من قبل كل من ألمانيا، واليابان. كما تم التأكيد على منع أي وضع أمني أوروبي يقلل من دور الناتو. ويضاف إلى هذا ما قاله مارتن فيلدستين وهو رئيس سابق للمجلس الاقتصادي الاستشاري الخاص بالرئيس الأمريكي كلينتون: إن وحدة العملة الأوروبية ستغير العالم، ولن يتغير إلى عالم آمن بالضرورة[٢٥]. وهذه بعض من كثير مما يبين نوع التحدي الذي سيظهر

---

(٢٠) Gurmeet Kanwal, «The New World Order: An Appraisal-I,» *Strategic Analysis* (June 1999), pp. 7-8.

(٢١) Gibbs, «Washington's New Interventionism: U. S. Hegemony and Inter-Imperialist Rivalries,» p. 2.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

(٢٣) Robert Kagan, «The Benevolent Empire,» *Foreign Policy* (Summer 1998), pp. 25-26.

(٢٤) Gibbs, Ibid., pp. 7-8.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨.

بين أوروبا وبين الولايات المتحدة. وقد سبقت الإشارة إلى أن الأداة الرئيسية لكبح أوروبا، أو على الأقل لمنع المنافسة المحتملة بين الطرفين إنما هو حلف الناتو[٢٦].

٥ ـ التهديد الشمولي المتمثل في المد الإسلامي

يلاحظ أنه وفق رؤية الاستراتيجيين للعلاقات الخارجية الأمريكية، وبعد أفول الاتحاد السوفياتي، وتفكك الشيوعية العالمية، تبقى الأصولية الإسلامية الخصم الوحيد أمام القيم الديمقراطية الغربية[٢٧]. ومع أن الرؤية الواقعية للعلاقات الدولية، لا تعير بالاً للأنظمة الداخلية للدول المتصارعة، ولا ترى أن نوع النظام يؤثر في طبيعة الصراع، إلا أنه إذا أمكن أن نغفل أثر نظام سياسي غير شمولي فإنه من الصعب أن نغفل أثر النظام الشمولي. من هذا المنظور فهناك من يرى أن من العناصر الأساسية التي وجهت الصراع في فترة الحرب الباردة وغذته، هو أنه صراع بين توجهين متباينين في توجهاتهم الدولية والمحلية[٢٨]. وإذا عدنا إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فيمكن أن نرى أن سياسة الاحتواء بدأت مشتملة على دافع حضاري ثقافي، لحماية الثقافة وطريقة الحياة الليبرالية التي هددتها الرؤية الشيوعية. ففي تقرير جورج كينان والذي كان دبلوماسياً أمريكياً مرموقاً لدى الاتحاد السوفياتي، والذي يعتبر تقريره من الدوافع الأساسية لوضع سياسة الاحتواء، ذكر فيه مجموعة نقاط اعتبرها مسوغة لاحتواء الاتحاد السوفياتي، منها: استبعاد تعاون وتشابك مصالح بين الاتحاد السوفياتي والقوى الرأسمالية؛ ورغبة الاتحاد السوفياتي التوسعية؛ وهاتان السمتان في نظر الغرب هما من السمات البارزة لجميع الحركات الإسلامية السياسية. وفي مفهوم سياسة الاحتواء نجد تعبيراً للرئيس ترومان، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الحرب الباردة، في خطاب له والذي وضع فيه معالم مبدأ الاحتواء قال: «في هذه اللحظة من تاريخ العالم، على كل دولة تقريباً أن تختار بين الطرق المختلفة للحياة. والخيار في بعض الأحيان ليس خياراً حراً. أحد طرق الحياة تعتمد على إرادة الأغلبية، وتتميز بمؤسسات مستقلة، وحكومة ممثلة، وانتخابات حرة، وضمانات للحرية الفردية، وحرية القول والدين، والحرية من الاضطهاد السياسي...» إلى آخر خطابه. كما أن مبدأ مارشال نفسه، والذي أنفقت فيه الولايات المتحدة ما يعادل اليوم ٦٠ مليار دولار، إنما كان أساساً لحماية الأنظمة الغربية من السقوط في براثن الاشتراكية التي كانت تدق أبوابهم[٢٩]. وفي مذكرة

> لقد برز التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية بقوة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران.. فتم إدخال المنطقة بحرب أدت إلى تحقيق هدفين مزدوجين هما: إضعاف إيران بتأثيرها الإسلامي، والعراق بتهديده القومي!

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢٧) Kanwal, «The New World Order: An Appraisal-1,» p. 17.

(٢٨) Fred Halliday, *Rethinking International Relations* (Basingstoke: Macmillan, 1994), p. 175.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

داخلية عام ١٩٥٢ لوزارة الخارجية الأمريكية تم تحديد الأسباب الاستراتيجية لمنطقة الهند الصينية فكان منها: «نموذج لمقاومة الغرب للشيوعية»(٣٠).

هذه النصوص بمجموعها تبين لنا القليل من المنطلقات الايديولوجية التي كانت تقف خلف الصراع الأمريكي ـ السوفياتي. وهي ذاتها يمكن أن تنطبق اليوم لتحديد العلاقة المتوقعة بين الولايات المتحدة والإسلام السياسي، وهو أمر متوقع حيث لا توجد ايديولوجية شمولية اليوم غير ما تقدمه الرؤية الإسلامية السياسية.

وقد برز التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية بقوة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران، وذيوع مبدأ تصدير الثورة وإعادته للأذهان بأبعاده الأيديولوجية والبشرية. وفي تلك الفترة تصاعدت وتيرة العداء بين الإسلاميين والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما تم تطويق إيران إما بخلق صراعات مذهبية حالت دون أن يتضاعف التأثير الإيراني في الوطن العربي خصوصاً، وإما بإدخال المنطقة بحرب أدت إلى تحقيق هدفين مزدوجين، هما إضعاف إيران بتأثيرها الإسلامي، والعراق بتهديده القومي، وهما في الواقع التهديدان الوحيدان المحتملان للمصالح الأمريكية في المنطقة برمتها، وربما في العالم الإسلامي أجمع. فتم بذلك الحيلولة دون تأثير إيران الإقليمي عقائدياً واستراتيجياً وسياسياً، اللهم إلا في ما بقي مرتبطاً جذرياً بالثورة الإيرانية كما هو الحال في جنوب لبنان ممثلاً بحزب الله، أو ما بقي بحده الأدنى كالعلاقة بين إيران وسوريا. ولكن هذا التطويق لم يمنع من خلق أجواء من الأمل والتفاؤل بقيام تجربة مثيلة في الدول العربية. بمعنى أن سقوط الشاه بكل جبروته وقيام حكومة إسلامية بقيادات راسخة في العلوم الإسلامية على الرغم من اعتراض الغرب يدفع باتجاه تكرار التجربة في مناطق أخرى من العالم الإسلامي.

وفي هذه الأجواء التي تنامت خلال الثمانينيات رجع الأفغان العرب إلى ديارهم ليضاعفوا من قدرات الحركات التي تنهج العنف إزاء الغرب ومصالحه وحلفائه في المنطقة. الأمر الذي بدأ يقلق أمريكا وحلفائها، ذلك أن المنطقة الإسلامية بعامة، والمنطقة العربية بخاصة تمثل بعداً حيوياً للأمن القومي الأمريكي بسبب توفر الموارد الطبيعية (البترول بشكل خاص)، والممرات البحرية، فضلاً عن التحالفات السياسية والاستراتيجية، وتحديداً العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية التي لا تعتبر علاقة تحالف وحسب، وإنما تعتبر إسرائيل جزءاً مركزياً من الاستراتيجية الكونية الأمريكية، إن لم نقل بمثابة العلاقة بين الجزء والكل، بكل ما تعنيه العلاقة من شمول استراتيجياً، وسياسياً، واقتصادياً وحضارياً.

وبخصوص منطقة وسط آسيا على العموم، فجميع دولها من الدول التي تفككت عن الاتحاد السوفياتي، وهي ما زالت دولة هشة، ويمكن لحركات الإسلام السياسي أن تجد لنفسها موطئ قدم قوياً فيها ما لم تتخذ مواقف قاسية ضد ذلك(٣١).

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٣١) Kanwal, Ibid., p. 16.

ومما زاد الأمر حساسية أكثر، تغير بعض الأنظمة السياسية العربية باتجاهات إصلاحية إسلامية، وزيادة فعالية الحركات الإسلامية السياسية بحيث أصبحت القوى السياسية الفعلية الجماهيرية المناهضة للأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، بل إنها في بعض الحالات تمثل البديل المحتمل للنظم السياسية القائمة.

وإضافة إلى التهديد الإسلامي العالمي للمصالح الأمريكية، فإن هناك تهديداً من النوع نفسه لبعض الدول المؤثرة. فلكل من الهند والصين وروسيا مواقف غير إيجابية من الإسلاميين، وكل من موقعه ووفقاً لمعطياته. هذا في حين أن الحركات الإسلامية أصبحت تشكل عوامل قلق لبعض الدول العربية بشكل عام.

ومع هذا كله، فإن الكثير من الحركات الإسلامية لها تنظيماتها في الغرب، وتمول من قبل مسلمين أو استثمارات إسلامية موجودة في دول غربية، وهي بالإجمال لم تكن غريبة عن السياسات والتوجهات الغربية في مرحلة ما.

في ظل هذه الأجواء جاءت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لتضع العالم في مواجهة مرحلة جديدة عنوانها الإرهاب. والإرهاب هنا قد يكون من عمل أفراد، أو تنظيمات، أو دول، ولكن الذي يحدد ما هو الإرهاب ومن هو الإرهابي وما يجب فعله لمواجهة الإرهاب والإرهابيين طرف واحد، هو الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المعطيات الناجمة عن أحداث ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر

وانطلاقاً مما سبق اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المواقف المحددة، وعكست بدقة رؤيتها للسياسة الدولية في هذه المرحلة وفي ضوء هذا الحدث:

١ ـ برز إلى الوجود بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهاب كعدو عالمي جديد، وطلب إلى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً لتوجهاتها وإملاءاتها.

٢ ـ تم تجسيد هذا العدو في المرحلة الأولى ـ وواقعياً في جميع المراحل ـ تحت عنوان «الإرهاب الإسلامي»، وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، والقائمة ما زالت بعد... وبدأت المواجهة مع من اعتبر الإرهابي الأول: أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي نسبت إليه عمليات ٢٠٠١/٩/١١ وغيرها من العمليات ضد الأهداف الأمريكية، على الرغم من أن هناك جهات معينة ما زالت غير متيقنة من هذا الاتهام. ومع تنظيم القاعدة اعتبرت حركة طالبان ونظامها في أفغانستان شركاء للإرهابي الأول وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم وتنظيمهم في أفغانستان.

٣ ـ أعادت أمريكا لهجتها القوية في أوائل الحرب الباردة: «من ليس معنا فهو ضدنا». كما أنها في تعريفها العائم للإرهاب وللإرهابي تذكر بتعريفها للشيوعية والشيوعي في أوائل الحرب الباردة حيث كان يقال: «إذا تمشي كالبطة، وتصوت كالبطة، فهي بطة». ذلك أن اللغة تلك كانت تسقط تهمة الشيوعية على كل من يشبه ولو شكلاً الشيوعية. واليوم نجد، اللهجة نفسها تطبق على تحديد من هو الإرهابي[٣٢]. والأمران

---

(٣٢) Holt, «In an Ill-defined War, What Next?».

أرغما الكثير من الأنظمة السياسية في العالم على الاصطفاف في تحالف دولي ضد الإرهاب من دون فرصة للاختيار أو للاختبار.

٤ ـ بعد أفغانستان أخذت الولايات المتحدة تعمل على القضاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان، ولكن ضمن سياسة لا تحتاج فيها إلى تدخل فعلي لأفرادٍ من الجيش الأمريكي. وقد تم البدء بهذا في كل من: جورجيا، وكيرغيستان، وباكستان، والفيليبين، وأوزبكستان، واليمن، وأخيراً أطلقت يد شارون لتصفية حركات المقاومة في فلسطين باعتبارها حركات إرهابية. وقد كانت حملة إسرائيل شرسة للغاية ارتكبت فيها جرائم حرب تفوق التطور رافقه سكوت أمريكي تام، ومواقف كلامية من الاتحاد الأوروبي، وعجز عربي تام.

٥ ـ وفي أثناء ذلك كله بدأت معركة سياسية ثقافية اقتصادية ضد كل ما اعتبر إرهاباً وفقاً للتعريف الأمريكي. حتى إن الرئيس بوش طلب في خطابه الأخير بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٤ بصراحة من القادة العرب العمل على إزالة القواعد الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية التي تعتبر من وجهة نظره قواعد إرهابية، وطلب منهم كذلك توجيه الإعلام بما يخدم سياسته في تعريف ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن اشتراطه على الشعب الفلسطيني تغيير قيادته السياسية ومقاومة الحركات (الإرهابية) الإسلامية.

ثالثاً: هل هنالك علاقة بين هذه المواقف والسياسات وما كان قبلها؟

يشير التحليل السابق إلى معطيات مهمة لها صفة الاستمرارية، وليس من الممكن أن يتشكل فهم عالمي جديد بمجرد حدوث ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على أهميته ومفصليته في المرحلة التاريخية الراهنة، وقد تبدو عملية الربط بين السابق واللاحق من خلال ما يلي:

١ ـ إن إعلان الحرب ضد الإرهاب يمثل عملية خلق المحفز الاستراتيجي اللازم والضروري، وهو هذه المرة الإرهاب والذي يمكن تشخيصه بحركة سياسية عقائدية اجتماعية أصولية لها مناخها العام ولها تنظيماتها وبيئتها البشرية وتمثل بديلاً ملائماً وربما وحيداً للمحفز الاستراتيجي الذي انتهى بشكله العقائدي والسياسي والقانوني (الاتحاد السوفياتي)، وهذا البديل الجديد هو «الأصولية الإسلامية ببيئتها الملائمة للعالم الإسلامي والدول العربية منه في موقع المركز».

٢ ـ إن الوجود الأمريكي العسكري في منطقة آسيا الوسطى يعتبر امتداداً لسياسة الحصار على روسيا من جهة، ومن جهة أخرى إضافة عمق استراتيجي للوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي منطقة تتوسط تقاطع التهديد الثلاثي المحتمل من الصين والهند وروسيا. فضلاً عن إتاحة الفرصة للسيطرة على ثروة بحر قزوين النفطية وإمكانية التدخل في دول جنوب الاتحاد السوفياتي سابقاً. كما يعبر عن سياسة ملء الفراغ وإيجاد توازن قوى بعد الانحسار الروسي الإقليمي وذلك للحيلولة دون بروز

قوى إقليمية مهيمنة نحو تركيا أو إيران في القوقاز وآسيا الوسطى[٣٣].

٣ ـ كما وجدت السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة الإرهاب العنوان الشمولي الذي كانت تبحث عنه منذ اثنتي عشرة سنة، حيث هنالك نظرية فكرية، ونظام مفترض، وتصور للعالم وللعلاقات الدولية، وأهداف وغايات لها خصوصيتها، يتمثل كل ذلك بالإسلام السياسي.

فبعد فراغ الولايات المتحدة من التهديد الحضاري الشيوعي، أبرز الإسلام ليتم القضاء عليه من حيث إنه نظام شمولي، وإبقاء دوره الروحي الفردي. وحيث إن الغذاء المعنوي للأمل في نظام شمولي متمثل في الحركات الأصولية فقد كان على الولايات المتحدة العمل على القضاء عليها مهما كانت، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى التحالف في ضرب تلك الحركات في وسط آسيا، ومنه يمكن أن نفهم وحشية شارون في القضاء على حركتي حماس والجهاد[٣٤]. ومهما قيل عن تخلف أو سوء تصرف القيادة الطالبانية، فإنها في نهاية الأمر كانت تشكل نواة لدولة سنية قد تتطور كثيراً داخلياً بحيث تشكل النموذج السني للدولة الإسلامية، بعد ما تم حصار النموذج الإيراني ضمن الإطار المذهبي. وبالتالي فإن القضاء على تلك الحركة لأمر حيوي للقضاء على الأمل في تقدم الإسلام إلى السيطرة على دفة الأمور.

وبعد فراغ الولايات المتحدة من التهديد الحضاري الشيوعي، أبرز الإسلام ليتم القضاء عليه من حيث إنه نظام شمولي.. من هذا المنظور يمكن أن نرى التحالف في ضرب الحركات الإسلامية في وسط آسيا، ومنه أيضاً يمكن أن نفهم وحشية شارون في القضاء على حركتي حماس والجهاد..

٤ ـ إن في محاصرة أوجه النشاط الإسلامي في العالم الغربي، ومحاصرة أوجه التمويل والتعبئة لمثل هذه النشاطات في الوطن العربي، والسعي نحو تفكيك التنظيمات الإسلامية التي لها توجهات مناهضة للغرب، والسعي نحو خلق ثقافة إسلامية لا تناهض الغرب، كلها تصب في مواجهة التهديد الإسلامي.

٥ ـ إن فتح أكثر البلاد حدودها أمام الوجود العسكري الأمريكي بحجة محاربة الإرهاب يعني توسيع حالة انتشار القوة الأمريكية وتعميق هيمنتها عالمياً وبصورة استراتيجية ضابطة للتفاعلات الدولية.

---

(٣٣) عن المصالح النفطية، تجدر الإشارة إلى أن إنتاج منطقة قزوين سيصل إلى ٤ ملايين برميل يومياً عام ٢٠١٠، وبسعر ٢ دولار للبرميل، مما يجعل قيمة المنطقة كمصدر طاقة للولايات المتحدة أقل مما يشاع. انظر: فريد هاليداي، «روسيا والشرق الأوسط»، **الباحث العربي**، العدد ٤٧ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ومحمد دياب، «الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز»، **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ١٥٣، حيث أشار بشيء من التفصيل إلى المكاسب النفطية وإلى تكلفتها الباهظة أيضاً، وإلى اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة قديماً.

(٣٤) وكذلك العمليات العسكرية الإسرائيلية في فلسطين للقضاء على الحركات الإسلامية هناك، إذ تخدم التوجه الأمريكي أيضاً إلا أنها تخدم كذلك المصلحة الإسرائيلية الخاصة بالقضاء على أسس الدولة المستقبلية في فلسطين. هذا على افتراض أن الولايات المتحدة ترغب بقيام مثل هذه الدولة، وأنها غير راغبة أيضاً بتدمير البنية التحتية الفلسطينية.

خلاصة

يمكن القول بناءً على التحليل السابق حول السلوك الدولي والأمريكي بخاصة، وبقطع النظر عن تفاصيل التوجه العالمي، ولا سيما أن الحديث عن قوى فاعلة غير القوة الأمريكية دولياً، والإسرائيلية إقليمياً، إن كل ما نلحظه يعتبر امتداداً للأهداف التي كانت موجودة قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. بمعنى آخر فإن الحدث لم يخلق أهدافاً جديدة ولا استراتيجيات جديدة، وإنما طور في التكتيك والأسلوب والمبررات. لقد منح الحدث أمريكا الطاقة النفسية والمعنوية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محلياً ودولياً لتسارع في تحقيقها لأهدافها. ولا يعني ذلك أن العملية مؤامرة أو أنها مدبرة، على الرغم مما يقال في هذا المجال، ولكنها فرصة منقطعة النظير منحت بموجبها الولايات المتحدة ذرائع لا تناقش، وقد أحسنت استغلالها أيما استغلال.

وفي الوقت الذي فرضت إرادتها السياسية على الجميع واستقطبتهم، ومع أن بعض الدول جاءت طائعة مختارة بلا تردد، فقد استغلت هذا الحدث مجموعة من الدول التي بينها وبين الإسلام السياسي إحن ومحن مثل الهند والصين وروسيا لتجعل من كل المعارضات السياسية وحركات الاستقلال حالات إرهابية يجب القضاء عليها بشرعية دولية ووطنية.

ولعل أنجح مثال لهذا الاستغلال هو ما قامت به إسرائيل في الأراضي المحتلة، إذ جعلت إسرائيل من نفسها الجندي المخلص لمتابعة العمليات الأمريكية ضد الإرهاب، للقضاء عليه في حدود ما تسيطر عليه من الأراضي - فمجمل ما عمله شارون لا يخرج عن إطار التوجه الدولي الأمريكي في العالم، ولكن بصيغة إسرائيلية - بل هي تضغط على السلطة الفلسطينية للتعاون معها في هذا الأمر ضد أبناء شعبها، وضد حركات التحرر والاستقلال. وهذا إشارة إلى أن تفاصيل ما تقوم به إسرائيل يعكس الظروف الإقليمية التي أبرزها الضعف العربي العام.

بعد استعراض ما سبق يبرز سؤالان: **ما هو الذي يمكن أن نتوقعه؟ وما العمل؟**

لعل الإجابة عن السؤال الأول تجد نفسها في تاريخ التعامل الأمريكي مع المد الشيوعي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. فقد حشدت الولايات المتحدة قواها الإعلامية لإبراز العدو الأكبر والشر المطلق، الشيوعية، كما تعاملت بوحشية تامة مع كل الدول التي يحتمل ولو من بعيد أن تصبح أرضية للحركات الشيوعية، كما تم دعم أنظمة وحشية ومستبدة لمجرد أنها ستقف أمام المد الشيوعي.

ويمكن أن نتوقع من الولايات المتحدة أن تعمل الأمر نفسه بالنسبة إلى الإسلام. وقد بدأت فعلاً حيث أبرز الإسلام السياسي بأنه إرهابي، كما بدأت الممارسة الوحشية الأمريكية على خصومها من خلال العمل في أفغانستان وفي فلسطين، كما نجد أنها تدعم أنظمة مستبدة لمجرد إعلان اشتراكها في مواجهة الإرهاب الجديد.

ولعل أبرز مواقع القوة للإسلام السياسي اليوم، تتمثل في إيران كدولة، وفي التيارات الدينية الثرية في العربية السعودية، وفي حركة حزب الله، وفي الحركات الإسلامية

في اليمن التي تتمتع بنفوذ وقوة عسكرية قوية بسبب الطبيعة الجغرافية الوعرة التي يرافقها انفلات أمني.

ومع إقرارنا بهذا الضعف، ومع وعينا لهذا الواقع، ما هو العمل؟

سؤال لا بد من أن يكون لكل واحد منا إجابة عنه. ولكن ما هي الإجابة التي يمكن الاتفاق عليها؟

بداية، لقد أظهرت الولايات المتحدة من خلال سلوكها السياسي والعسكري في المنطقة العربية عموماً، وفي العراق خصوصاً، وبعد ذلك في أفغانستان، وفي العالم أنها مستعدة للذهاب إلى آخر الشوط للقضاء على كل ما يواجه أو يحتمل أن يواجه مصالحها، حتى لو لم تكن دولاً. وتثبت يوماً بعد يوم أنه العصر الأمريكي بكل ما يعنيه من جبروت وقوة وطغيان، وكل الجزئيات التي نراها هنا وهناك ما هي إلا أجزاء صغيرة لتلك الحقيقة، وبخاصة أنها في آخر خطابها الرسمي تثبت الموقف الشاروني ذاته، وأنها ما زالت تهدد بدل أن تطلب، وتأمر بدل أن تحاور.

ثم علينا أن نتجاهل الخطابات التي تعول على التآكل الداخلي في المجتمع الأمريكي، وعجز الميزانية والمديونية العالية لديهم[٣٥]، فهذه كلها خطابات انتظارية سلبية سواء صحت أم لا. بل إن صحت، فإنها مؤشر على توجه أمريكي أعنف لاستنزاف الموارد، واستغلال الشعوب، تعويضاً مما يحصل لها من نقص داخلي.

ولكن الحرب سجال. وربما علينا أن نعي هذه الحقيقة وعياً تاماً. وإذا كان لدينا الشجاعة الكافية لإعلان الهزيمة العسكرية، فيجب أن يكون لدينا الأمل بإمكان تحسين شروطنا وإمكاناتنا بصورة أخرى. وقد يكون من بين هذه الصور العودة إلى حلول الشعب والمجتمع، بمختلف إمكاناته، وربما يكون من ذلك الانصراف إلى معركة أخرى، معركة إعادة البناء الفكري والأخلاقي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وإلى كل ما يستوجبه. إن ما حدث من هزائم على صعيد المواجهة المادية لا يلغي وجودنا كأمة وكحضارة.

إن ما حدث لألمانيا بعد الحرب الأولى كان مهيناً وقاسياً بكل المعايير، ومع ذلك فقد استطاعت أن تنهض وتثبت للعالم أنها دولة لا تهان، وأنه لن يكون للعالم سلم ولا أمن ولا رفاه ما لم يكن لها ذلك. وقامت للمرة الثانية وهزمت، وعندها عقلت القيادة الألمانية أن وقت الحرب قد ولى، وأنها في المواجهة العسكرية لا أمل لها، فأعلنت الهزيمة العسكرية، وانصاعت تماماً في ذلك الجانب لتتقدم إلى حرب من نوع آخر، جعلتها اليوم قطب الرحى في أوروبا وثقل لا يستهان به في العالم أجمع.

إن المشترك في الموقفين لألمانيا ـ موقف بين الحربين وموقف بعد الحرب الثانية ـ

---

(٣٥) انظر مثلاً: محمد شعبان، «زعامة العالم في القرن القادم، هل هي حكر للولايات المتحدة، أم صراع مع الدور الأوروبي؟»، **العالم العربي**، العدد ٤٤؛ نديم دمشقية، «الهيمنة الأمريكية على العالم إلى متى؟»، **العالم العربي**، العدد ٤٣، و«العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (المائدة المستديرة)»، تحرير مالك عوني، **السياسة الدولية**، السنة ٣٨، العدد ١٤٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ١٦٢.

هو وجود الأرضية الثقافية والفكرية والسياسية التي بها نهض الشعب الألماني في الاتجاه الممكن وفق كل مرحلة.

إن الساحة الأمامية، وهي الساحة العسكرية، ساحة خاسرة لا محالة في هذه المرحلة، إلا بصورة أخرى قد لا تكون الشعوب العربية مؤهلة لها بعد. وربما علينا أن ننسحب بعض الوقت لضعف الأمل بالانتصار حالياً. ولكن علينا أن لا ننسحب إلى النهاية إذ لا بد لنا من حماية الثغور والمجتمع والوجدان الجمعي للأمة عقيدةً وثقافةً وحضارةً. علينا أن نؤسس لمجتمع سياسي محكوم من قبل نفسه لا من قبل مستأكلين ومستغلين، ولأرضية ثقافية فكرية أخلاقية قادرة على مواجهة الواقع الجديد، وعلى خلق روح الصبر على مرارته من دون تبعية أو هزيمة من الداخل. إن الأمم لا تنتهي بالهزائم العسكرية، ولكنها تنتهي بالهزائم الفكرية والثقافية والأخلاقية. وتلك الساحة الأخيرة هي التي يتوجه إليها خصومنا، وللأسف فإنها هي الساحة نفسها التي ننصرف نحن عنها □

صدر حديثاً

الوطن العربي في السياسة الأمريكية

مجموعة من الباحثين

الدراسات المنشورة في هذا الكتاب تتناول السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من مقاربات مختلفة، أولها الأطر الاستراتيجية إضافة إلى دور جماعات الضغط، وبالأخص اللوبي الصهيوني في تشكيل وبلورة هذه الاستراتيجية وطرق عمله وغياب الدور العربي أو ضعفه في هذا المجال.

كما تتناول الدراسات التوجهات الأمريكية تجاه الوطن العربي في حالات محددة: الخليج، والسودان، والمغرب العربي، وفلسطين، والإسلام السياسي، مما يضع القارئ أمام مقاربات غنية بالأفكار والمعلومات.

٢١٤ صفحة

الثمن: ٦ دولارات

أو ما يعادلها

السلام الصعب في السودان

عبد الوهاب الأفندي

محاضر في مركز دراسات الديمقراطية، ومشرف على برنامج الديمقراطية في العالم الإسلامي، جامعة ويستمنستر ـ لندن.

بدت الأزمة السودانية المزمنة كما لو أنها دخلت في نهايات عام ٢٠٠٢ مرحلة جديدة وحرجة تتميز بعدم الاستقرار والانفتاح على كل الاحتمالات بعد فترة قصيرة ساد فيها التفاؤل بقرب الحسم السلمي. وكان توقيع «بروتوكول مشاكوس» في العاصمة الكينية نيروبي في العشرين من تموز/يوليو الماضي قد خلق الانطباع عند الكثيرين بأن الطريق إلى الحل السلمي قد أصبحت ممهدة(*). فقد بدا لأول مرحلة أن البروتوكول المذكور (والذي سمي باسم ضاحية خارج العاصمة الكينية) قد حسم أصعب المسائل وأكثرها تعقيداً في النزاع الدائر اليوم، وهي مسألة الدين والدولة وحق تقرير المصير للجنوب. وبحسب البروتوكول المذكور فإن قوانين البلاد ودستورها لا بد من أن تنص على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين من دون النظر إلى الدين أو العرق، وتحرّم التمييز على أي أساس ديني. من جهة أخرى سمح الاتفاق بتطبيق القوانين الإسلامية على أساس محلي في المناطق ذات الأغلبية المسلمة. وفي ما يتعلق بحق تقرير المصير فإن الاتفاقية سمحت للجنوبيين بالاستفتاء على الانفصال بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات.

ولكن الخلافات حول تفسير الاتفاق ومستحقاته سرعان ما عصفت بالوفاق الظاهري الذي لقي ترحيباً دولياً واسعاً. فالحكومة أكدت أن الاتفاق لم يكرس قبول القوانين الإسلامية في الشمال فقط، وإنما كرسّ مكانة الشريعة في الدستور القومي كذلك. أما المتمردون فإنهم أكدوا أن الاتفاق ينص على علمانية الدولة، وزادوا أن تطبيق الاتفاق يحتاج إلى قيام حكومة انتقالية موسعة وجيش نظامي جديد. وساهم تفاقم هذه الخلافات في انفجار الصراع مجدداً، حيث قامت قوات التمرد بالاستيلاء على حامية

(*) كانت **المستقبل العربي** قد نشرت في العدد (٢٨٥) دراسة عرضت لنص الاتفاق، وقوّمت اهميته وبحثت في احتمالات نجاحه (المحرر).

حدودية مهمة (مدينة توريت على الحدود اليوغندية) في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي. وهذا بدوره دفع بالحكومة إلى تعليق المفاوضات. وقد دفعت الضغوط الدولية الحكومة للعودة إلى مائدة المفاوضات في منتصف تشرين الأول/اكتوبر، ولكن الوضع الميداني ظل في حال تصعيد متواصل، حيث قام المتمردون بفتح جبهة قتال جديدة على الحدود مع اريتريا شرقي البلاد. وقد اتفق الطرفان على هدنة مؤقتة تستمر خلال جولة المفاوضات الحالية.

من هنا تبدو الصورة قاتمة فيما يتعلق باحتمالات نجاح الحل السلمي، ولكنها مفتوحة على سيناريوهات أخرى كثيرة أهونها شأناً انفصال الجنوب. وهذه الحالة التي وصلت إليها البلاد جاءت نتيجة أخطاء متراكمة ليس من الحكومة الحالية فقط، بل من الحكومات السودانية المتعاقبة منذ استقلال البلاد وربما قبله.

> الخلافات حول تفسير اتفاق مشاكوس سرعان ما عصفت بالوفاق الظاهري الذي لقي ترحيباً دولياً واسعاً. فالحكومة أكدت أن الاتفاق لم يكرس قبول القوانين الإسلامية في الشمال فقط. أما المتمردون فقد أكدوا أن الاتفاق ينص على علمانية الدولة.

جذور المشكلة

اصطلح المراقبون على نسبة جذور مشكلة جنوب السودان إلى السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان، وخاصة بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧، حيث اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله عن بقية أجزاء القطر. ولكن هذا التوصيف ليس دقيقاً تماماً، لأن جذور المشكلة ترجع إلى أزمان أبعد من جهة، وإلى أسباب أقرب تتعلق بتعامل الحكومات السودانية فيما بعد الاستقلال مع الجنوب من جهة أخرى.

صحيح أن الإدارة الاستعمارية اتبعت سياسة هدفت إلى إغلاق الجنوب وإضعاف النفوذ العربي ـ الإسلامي فيه بهدف واضح هو «خلق سد في وجه المد الإسلامي في أفريقيا»[١]. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض قامت الإدارة بسن قوانين المناطق المغلقة في عام ١٩٢٢ وطبقته في جنوب السودان ومنطقة جبال النوبة في جنوب كردفان. وشمل التطبيق إبعاد الموظفين السودانيين والمصريين من الجنوب، وإقصاء التجار العرب والمسلمين، واستبدالهم بالإغريق وغيرهم من الجاليات. وشمل كذلك منع تعليم اللغة العربية واستخدامها واستخدام اللغة الإنكليزية بدلاً منها كلغة رسمية، مع تشجيع

---

(١) Robert O. Collins, «Bastion against Islam: The Upper Nile in the Twentieth Century,» paper presented at: *Islam, Nationalism, and Radicalism in Egypt and the Sudan* (Conference), edited by Gabriel R. Warburg and Uri M. Kupferschmidt (New York: Praeger, 1983), pp. 321-354, and حسن مكي محمد أحمد، **السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان** (الخرطوم: المركز الإسلامي الأفريقي، شعبة البحوث والنشر، ١٩٨٣).

اللغات المحلية[٢]. وشملت السياسة حتى منع اللباس «العربي»، أي الأزياء السودانية التقليدية[٣]. وأصبح من الواجب على كل مواطن سوداني يريد السفر إلى الجنوب الحصول على إذن رسمي. أي بمعنى آخر أصبح الجنوب يعامل كبلد أجنبي بالنسبة إلى المواطنين السودانيين.

وكانت الإدارة البريطانية قد سبقت بسياسة أخرى، وتمثلت في منح حق احتكار التعليم في الجنوب للإرساليات المسيحية، حيث قسم الجنوب إلى إقطاعيات منحت كل كنيسة من الكنائس الغربية مساحة فيها.. كان تنازلها هذا قد منح للإرساليات التي كانت تريد إحياء نشاطها في سودان ما بعد الثورة المهدية، وهو ما رفضته الإدارة البريطانية في شمال البلاد خوفاً من إثارة مشاعر المسلمين. وتزامن منح احتكار التعليم في الجنوب للإرساليات مع رفع الحكومة يدها تماماً عن التعليم، حيث لم تنشأ أي مدارس حكومية في الجنوب. وفي الوقت نفسه فإن الإدارة عزفت عن بذل أي جهد لتنمية الجنوب الذي لم ينعم بخدمات أو مشاريع تنمية على غرار ما حدث في الشمال[٤].

النتيجة الكلية لهذه السياسات كانت أن الجنوب أخذ يتطور في اتجاه باعد بينه وبين الشمال ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. **ثقافياً** أصبحت الديانة المسيحية هي ديانة الصفوة المتعلمة، واللغة الإنكليزية لغة التخاطب والتعليم، في مقابل الإسلام والعروبة في الشمال. **اقتصادياً** كان التبادل الاقتصادي يكاد يكون معدوماً بين شطري البلاد، ووسائل الاتصال والتنقل غاية في الصعوبة، كما أصبح الجنوب متخلفاً إلى حد كبير في كل المجالات الاقتصادية قياساً إلى الشمال. **سياسياً** خلقت هذه الأوضاع رعباً بين النخبة في الجنوب بتميزها من الشمال في الهوية، وبالقلق من أن يؤدي استقلال البلاد الموحدة إلى هيمنة الشمال المتطور نسبياً والمتفوق عددياً على الجنوب وأن يهدد خصوصيته الثقافية[٥].

التوتر في علاقات الشمال والجنوب لم يكن وليد الفترة الاستعمارية وحدها، ذلك أن الصراع بين القبائل العربية المسلمة مع جيرانها الجنوبيين سبق الاستعمار، ويعود لقرون مضت. فقد شهد هذا الصراع تصعيداً كاماً بعد قيام محمد علي باشا باحتلال السودان عام ١٨٢١، وهو الاحتلال الذي كان من أحد أبرز أهدافه المعلنة جلب الرقيق من السودان لدعم جيش محمد علي. وكانت غارات الاسترقاق معهودة قبل عهد محمد علي، ولكن دخول الدولة الحديثة بإمكانياتها المهولة طرفاً في هذه التجارة أدى إلى خلق

---

(٢) Robert O. Collins, *Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan, 1918-1956* (New Haven, CT: Yale University Press, 1983).

(٣) M. W. Daly: *Empire on the Nile: The Anglo-Egyptian Sudan, 1898-1934* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1986), and *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1991), and Ann Mosely Lesch, *The Sudan: Contested National Identities,* Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press; Oxford, UK: J. Currey, 1998), pp. 31-33.

(٤) Lesch, Ibid., pp. 32-33.

(٥) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), pp. 87-97.

وضع جديد تماماً. وكان لإدخال الأسلحة النارية دور مهم في التصعيد غير المسبوق. ونتج من كل هذا تعرض المجتمعات التقليدية في الجنوب لكوارث هددت وجودها وشكلت الوعي الجمعي في الجنوب باتجاه العداء للعروبة والإسلام باعتبارهما مصدر هذا الخطر الجديد الماحق[٦].

وقد تعاطفت بعض القبائل الجنوبية مع الثورة المصرية ضد الحكم المصري باعتبارها مقاومة للخطر المشترك، ولكن العلاقات تردت مجدداً بسبب استمرار الممارسات القديمة في العهد الجديد. ولهذا السبب فإن الإدارة البريطانية بررت سياستها الرامية لإغلاق الجنوب بدعوى الحاجة إلى حماية المجتمعات الجنوبية من تغوّل الشماليين وتجار الرقيق، وهي حجة واهية ولكنها مفهومة من وجهة نظر الجنوبيين.

التوتر في علاقات الشمال والجنوب لم يكن وليد الفترة الاستعمارية وحدها، ذلك أن الصراع بين القبائل العربية المسلمة مع جيرانها الجنوبيين سبق الاستعمار ويعود لقرون مضت.

ولكن السبب المباشر في انفجار الأزمة كان تعامل النخبة الشمالية في السودان مع هذا الإرث والتوجهات السياسية التي ولدها. وكانت الإدارة البريطانية أدركت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن خطتها لفصل الجنوب عن الشمال أو إلحاقه بشرق أفريقيا قد فشلت، لأن الجنوب لم يحقق قدراً من الاعتماد على الذات يحقق له الاستقلال، ولا انسجاماً مع شرق أفريقيا يتيح له الالتحاق بها. ولهذا سعت الإدارة لإعادة دمج الجنوب مع الشمال، وبدأ ذلك بعقد مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧، والذي نتج منه قبول مبدئي لقيادات الجنوب بالانضمام إلى السودان الموحد لدى استقلاله[٧].

ولكن القيادات الجنوبية اشترطت لتحقيق الوحدة ضمانات للحفاظ على هوية الجنوب المستقلة وضمان مصالح الجنوب. وكانت النخبة الجنوبية ترى أن ذلك يتحقق أولاً بتأجيل الاستقلال واستمرار الوجود البريطاني كضامن لمصالح الجنوب. وبالفعل فإن اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعت بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٣ نصت على أن يكون الحاكم العام البريطاني هو المرجع النهائي في كل سياسة لها علاقة بالجنوب[٨].

الانفجار الأول: آب/أغسطس ١٩٥٥

اندلعت شرارة العنف المسلح في النزاع السوداني في الجنوب في آب/أغسطس عام ١٩٥٥ خلال الفترة الانتقالية المسماة بفترة الحكم الذاتي. وكان السبب المباشر للعنف استدعاء الفرقة الاستوائية، وهي قوة مستقلة في الجيش قوامها جنود من جنوب

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٦، و
Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (New York: Africana Pub. Co., 1981), pp. 30-33.

(٧) Deng, Ibid., pp. 128-134.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

السودان، إلى الخرطوم للمشاركة في احتفال جلاء القوات البريطانية عن السودان. وقد صاحب هذا الانفجار وسبقه أجواء من التشكك والخوف في أوساط الجنوبيين تجاه نيات الحكومة الجديدة، خاصة بعد سلسلة قرارات اتخذتها أثرت سلباً في مصالح الجنوبيين. ومن ذلك أن الحكومة لم تمنح الجنوبيين سوى ثلاث وظائف فقط من بين ثمانمائة وظيفة عليا في السلك الإداري شغرت بتسريح كبار الموظفين البريطانيين والمصريين، كما أنها قامت بتعيين ضباط شماليين لقيادة الفرقة الاستوائية، وقمعت تظاهرات الاحتجاج الجنوبية ضد سياساتها. وقد رفضت القوى السياسية في الشمال دعوة القيادات الجنوبية لدستور فدرالي يمنح بموجبه الجنوب حكماً ذاتياً.

وفي ظل الجو المشحون سرت شائعات بأن استدعاء الفرقة الاستوائية هو مقدمة لتصفية القدرات العسكرية للجنوب. ونتج من هذا تمرد الفرقة الاستوائية وقيامها بارتكاب فظائع في حق المدنيين الشماليين المقيمين في الجنوب، تمثلت في مجازر راح ضحيتها زهاء ثلاثمائة شخص كلهم تقريباً من المدنيين، ومنهم عدد غير قليل من النساء والأطفال. الحكومة من جانبها ردت بعنف وقمعت التمرد ولاحقت فلوله. وقد زاد هذا من حنق الجنوبيين الذين استسلم بعضهم بعد تأكيدات من الحاكم العام البريطاني بأنهم سيعاملون برأفة..[٩].

يعود الانفجار الفعلي للحرب الأهلية في الجنوب إلى مطلع عام ١٩٦٣ وقد جاء هذا نتيجة لتدهور الأوضاع وانهيار الحكم البرلماني واستيلاء الجيش على السلطة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٨، وقد اتبعت الحكومة العسكرية الجديدة سياسة قمعية صارمة تجاه الجنوبيين.

هذا التوتر الذي سبق الاستقلال في كانون الأول/يناير ١٩٥٦ بأشهر، مهد الأجواء لاندلاع العنف المسلح بإذكاء مشاعر العداء الاستقلالي، وبسبب هروب بعض المتمردين إلى الأدغال حيث شكلوا نواة حرب العصابات فيما بعد[١٠].

وكانت أحداث العنف في الجنوب قد سبقتها أحداث عنف أخرى في العاصمة الخرطوم شارك فيها أنصار طائفة الأنصار (الحركة المهدية) المعارضة للوحدة مع مصر. وكان حزب الأمة الممثل لهذه الطائفة قد خسر انتخابات عام ١٩٥٣ التي كسبها الحزب الوطني الاتحادي، وأرادوا أن يقوموا باستعراض قوة أمام الرئيس المصري محمد نجيب الذي كان يزور السودان في آذار/مارس ١٩٥٤ لحضور افتتاح البرلمان. وقد خشيت الحكومة على سلامة نجيب فغيرت مسار موكبه، مما أغضب الأنصار المحتشدين وأدى إلى صدام مع الشرطة راح ضحيته العشرات. ولكن الحكومة تعاملت مع هذا الحادث بحكمة أكثر، حيث حرصت على مد جسور التفاهم مع حزب الأمة والوصول إلى تفاهم حول الاستقلال جنب البلاد الصراع. ولكن التعامل مع القضية

(٩) Lesch, *The Sudan: Contested National Identities*, p. 36.

(١٠) Edgar O'Ballance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972* (London: Faber, 1977).

الجنوبية اقتصر على العنف ولم يشمل الحوار الجدي والإيجابي.

وعلى الرغم من تعهد القوى السياسية الشمالية للجنوبيين بالنظر في طلبهم للفدرالية، وهو التعهد الذي جعل البرلمانيين الجنوبيين ينضمون إلى الإجماع البرلماني حول إعلان الاستقلال، إلا أن هذا التعهد لم يتم الوفاء به، وتم رفض مطلب الفدرالية من قبل البرلمان. وأدى هذا بدوره إلى تصعيد التوتر وتوسيع هوة عدم التفاهم بين الأطراف(١١).

الحكم العسكري وتصعيد الحرب

يعود الانفجار الفعلي للحرب الأهلية في الجنوب إلى مطلع عام ١٩٦٣. وقد جاء هذا نتيجة لتدهور الأوضاع السياسية في البلاد وانهيار الحكم البرلماني واستيلاء الجيش على السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧. وقد اتبعت الحكومة العسكرية الجديدة سياسة قمعية صارمة تجاه الجنوبيين، مما دفع بالكثيرين منهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد وإنشاء منظمات سياسية أبرزها حزب الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني (SANU) الذي قاد حملة دولية دعمتها الكنائس ومنظمات أخرى في الغرب ضد حكومة السودان. تبع ذلك قيام مجموعات مقاتلة لم تكن كلها منسجمة أو تحت قيادة موحدة. وقد أدى اندلاع القتال بدوره إلى هيمنة القمع ضد المدنيين، مما ساهم في إذكاء المقاومة بصورة أشد.

وقد كان التصعيد في الجنوب عاملاً مهماً في الأحداث التي أدت إلى إطاحة الحكم العسكري في ثورة شعبية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤. وقد بادرت الحكومة المدنية الجديدة إلى اتخاذ خطوات لمعالجة مشكلة الجنوب، تمثلت في تعيين وزراء جنوبيين في مواقع مهمة، وعقد مؤتمر المائدة المستديرة للبحث في حل سلمي. وقد حضرت المؤتمر كل الأحزاب السودانية والقوى الجنوبية الرئيسية ومراقبين من الدول العربية والأفريقية. وتوصل المؤتمر إلى تفاهم حول بعض المسائل، ولكن بعضها بقي معلقاً حتى قيام الحكم العسكري الثاني تحت رئاسة العقيد جعفر النميري في أيار/مايو ١٩٦٩(١٢).

وقد نجح النميري في عام ١٩٧٢ بعقد اتفاقية سلام أنهت الحرب وأعطت الجنوب حكماً إقليمياً. ولكن هذه الاتفاقية شابتها نواقص أدت إلى تآكلها ثم انهيارها وعودة الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣. وكانت أبرز هذه النواقص اعتمادها على وجود نظام دكتاتوري لا يتيح المشاركة الحقيقية في السلطة. ولم يكن هذا الاعتماد معارضاً، بل كان شرطاً جوهرياً من الشروط التي جعلت الاتفاقية ممكنة. ذلك أن القوى الجنوبية كانت لا

---

(١١) Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured*, Sudan Studies series; no. 13 (Exeter: Ithaca Press, 1990), and Mohamed Ahmed Mahgoub, *Democracy on Trial; Reflections on Arab and African Politics* ([London]: Deutsch, [1974]), pp. 55-57.

(١٢) Bona Malwal, *People and Power in Sudan: The Struggle for National Stability* (London: Ithaca Press, 1981).

تثق في القوى السياسية الشمالية، ولهذا وضعت كل ثقتها في الرئيس النميري لدرجة أن أول أزمة في الاتفاقية بدأت في عام ١٩٧٧ حين عقد النميري صفقة «المصالحة الوطنية» مع بعض الأحزاب الشمالية وعلى رأسها حزب الأمة الذي يتزعمه الصادق المهدي. فقد اعتبرت القوى الجنوبية عودة الوئام بين القوى الشمالية تهديداً لمواقعها في السلطة واستقال وزير الإعلام بونا ملوال وقتها من الحكومة احتجاجاً على هذا التطور(١٢).

ولكن المفارقة هي أن الاتفاقية جمعت إلى عيوب سندها الدكتاتوري العيوب المعهودة في الديمقراطيات الليبرالية في أفريقيا والعالم الثالث. فقد كان نظام الحكم الإقليمي في الجنوب يستند إلى قانون يتيح الانتخاب الحر المباشر لنواب البرلمان (رغم اعتماده نظام الحزب الواحد)، وكانت الحريات ونزاهة الانتخابات متاحة إلى حد كبير في الجنوب، حيث أدى هذا عملياً إلى هيمنة قبيلة الدينكا، أكبر قبائل الجنوب، على مقاليد الأوضاع في الجنوب، مما أدى إلى تذمّر القبائل والعرقيات الأصغر. إضافة إلى هذا فإن الفساد كان ضارباً بأطنابه في الإدارة الجنوبية، وعلى كل مستوياتها.

هذه الأوضاع المتمثلة في الفساد والانقسامات والتذمر بين الأقليات أدت إلى اضطرابات أمنية وسياسية، تمثلت في تقلب الحكومة في الجنوب، وقيام حركات تمرد مسلحة بدأت تنفجر عفوياً وبصور متقطعة منذ عام ١٩٧٥. وقد تحولت هذه بعد عام ١٩٨٠ إلى حركة تمرد مستمرة ثم أطلقت على نفسها اسم حركة الأنيانيا الثانية Anya-nya 2، نسبة إلى حركة التمرد الأولى (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢) التي أطلقت على نفسها اسم الأنيانيا (وهو حيوان سام في الجنوب).

وقد استغل الرئيس النميري هذا الاضطراب وهذه الانقسامات لتعزيز نفوذه في الجنوب وإضعاف الحكم الإقليمي. وقد تم ذلك عبر إقالة الحكومات المنتخبة، أو فرض السياسات عليها، وأخيراً عبر التحالف مع الأقليات المتذمرة في الجنوب لتقويض الحكم الإقليمي من أساسه باتخاذ قراره الشهير في تموز/يوليو عام ١٩٨٣ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم. وقد كان هذا القرار مخالفة صريحة لاتفاقية أديس أبابا التي ضمنت نصوصها في دستور البلاد، وكانت لا تسمح بإجراء أي تعديل في بنودها إلا بموافقة ثلثي البرلمان الإقليمي واستفتاء شعبي.

التمرد الثاني: تموز/يوليو ١٩٨٣

كل هذه العوامل ساهمت في انفجار التمرد مرة ثانية في تموز/يوليو ١٩٨٣، ثم إذكاء وإشعال ناره بعد ذلك. وكما أسلفنا فإن انفجار التمرد المسلح وقيام حركة أنيانيا الثانية سبق أحداث ١٩٨٣، التي كانت في بدايتها حادثة تمرد صغيرة في الكتيبة ١٠٥ في مدينة بور مسقط رأس العقيد جون قرنق (وهو ضابط سابق في حركة الأنيانيا تم

(١٢) Abdelwahab El-Affendi, «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa,» *African Affairs*, vol. 89, no. 356 (July 1990), pp. 371-389, and
عبد الوهاب الأفندي، الثورة والإصلاح السياسي في السودان (لندن: منتدى ابن رشد، ١٩٩٥)، ص ١١٤ ـ ١٢١.

استيعابه في الجيش السوداني عام ١٩٧٢) وأبيل ألبر، نائب رئيس الجمهورية السابق وأول رئيس للحكومة الإقليمية في الجنوب. وكان سبب تمرد الفرقة يتعلق في أول الأمر باتهام الضابط الجنوبي المسؤول عنها باختلاس أموال كانت في عهدته لدفع مرتبات الجنود. ورفض الضابط استدعاء السلطات للاستجواب واعتصم هو وجنوده في موقعهم. وحين أرسلت السلطات قوة لردعه قام وجنوده بالهرب إلى اثيوبيا.

> في تموز/يوليو ١٩٨٣ كان قرنق يقضي إجازة في مسقط رأسه في مدينة بور، فطلبت السلطات منه الاتصال بالمتمردين والتفاوض معهم، لكنه سافر إلى اثيوبيا حيث فر المتمردون والتحق بهم بدلاً من العمل على اقناعهم بإنهاء التمرد.

تزامن هذا الأمر مع قرار اتخذته الحكومة بنقل جنود هذه الكتيبة وجنود آخرين من القوات الجنوبية إلى الشمال، وهو قرار غريب وغير معهود، فضلاً عن أنه يذكّر بحادثة الفرقة الاستوائية التي أدت محاولة نقلها إلى تمرد عام ١٩٥٥. ومعروف أن اتفاقية أديس أبابا نصت على أن يكون قوام الجيش في الجنوب اثني عشر ألف جندي، نصفهم من الجنوب. ورغم أنه كان من الممكن نظرياً نقل الجنود الجنوبيين إلى أي موقع في البلاد إلا أن هذا لم يكن عملياً ممكناً لأسباب اجتماعية واقتصادية كثيرة. ولكن هذه التنقلات كانت تسري على الضباط. فالعقيد جون قرنق كان يعمل في الخرطوم في وقت اندلاع التمرد.

في تموز/يوليو ١٩٨٣ كان قرنق يقضي إجازة في مسقط رأسه في مدينة بور، فطلبت السلطات منه الاتصال بالمتمردين والتفاوض معهم حول إنهاء التمرد. ولكن العقيد قرنق سافر إلى اثيوبيا حيث فر المتمردون والتحق بهم بدلاً من العمل على إقناعهم بالعودة وإنهاء التمرد.

حركة التمرد الجديدة كانت منذ البداية تختلف جذرياً في جوانب كثيرة عن حركة أنيانيا. فقد كانت الحركة الأولى تتكون من عصابات صغيرة قليلة العدد، ضعيفة التدريب، ولم يتم توحيدها في حركة واحدة إلا في نهاية الستينيات حين دخلت إسرائيل بثقلها وراء التمرد ودعمت الضابط جوزيف لاقو[١٤] بالسلاح والعتاد، مما مكنه من السيطرة على الحركة وتوحيدها. ولكن الحركة الثانية التي أطلقت على نفسها اسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» كانت منذ البداية تتشكل من قوات حسنة التدريب من جنود الجيش السابقين وضباطه الذين تلقوا مثل جون قرنق دورات تدريب في إسرائيل والولايات المتحدة.

قوات التمرد الجديدة كانت أيضاً حسنة التسليح والإعداد. فقد وجدت دعماً قوياً من دول محور عدن ـ أديس أبابا ـ طرابلس التي كانت تريد اتخاذ التمرد وسيلة

(١٤) Tim Niblock, *Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics, 1898-1985* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press, 1987).

للضغط على السودان وعبر السودان على مصر. وكانت ليبيا هي الممول الأكبر للتمرد ومصدر السلاح الرئيسي له في تلك الفترة، بينما زودت اثيوبيا التمرد بالقواعد والدعم اللوجيستي والمخابراتي والإعلامي. وقد لعبت اثيوبيا أيضاً دوراً مهماً في تثبيت قيادة جون قرنق ودعمه ضد منافسيه في حركة أنيانيا الثانية[١٥].

الدعم الاثيوبي لقيادة قرنق كان له أثره على التوجه السياسي والايديولوجي للحركة الذي مثل أيضاً اختلافاً جذرياً عن التجربة السابقة. فبينما كانت حركة أنيانيا حركة انفصالية تستمد دعمها من الغرب والكنائس المسيحية والدول الأفريقية، فإن حركة قرنق أعلنت في بيانها التأسيسي عن توجهات ماركسية ـ لينينية وأهداف وحدوية، ترمي إلى إعادة صياغة السودان كجمهورية اشتراكية متعددة الأعراق والأجناس، وإنهاء غلبة الطابع العربي ـ الإسلامي على هوية البلاد لصالح الهوية الافريقية[١٦]. وقد ساعد إعلان الرئيس النميري تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ على غلبة الطابع المعادي للتوجه الإعلامي على خطاب الحكمة.

وقد قامت الحركة خلال سنواتها الأولى بتطوير خطابها وتوجهاتها الإيديولوجية، فخففت من راديكاليتها واقتربت من الغرب، بل عقدت صلة وثيقة بالولايات المتحدة، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ثم سقوط النظام الاثيوبي الموالي لموسكو عام ١٩٩١، والذي تزامن بدوره مع وصول النظام الإسلامي للحكم في السودان عبر انقلاب عسكري في عام ١٩٨٩. وأدى هذا بدوره إلى تصاعد لهجة العداء للعروبة والإسلام في خطاب الحركة. وأصبحت من ضمن مطالب الحركة الرئيسية إضافة إلى إلغاء قواعد الشريعة الإسلامية إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع مصر وليبيا (ليبيا حولت دعمها للحكومات السودانية بعد سقوط النميري عام ١٩٨٥).

حركة التمرد الجديدة تميزت كذلك باستخدامها أسلوب الحرب التقليدية وليس أسلوب حرب العصابات الذي اتبعته حركة أنيانيا. ومنذ البداية عمدت الحركة إلى حشد قوات كبيرة تستخدمها لمهاجمة القوات الحكومية والاستيلاء على الحاميات. وقد حققت الحركة في هذا سلسلة من النجاحات، خاصة في أواخر عام ١٩٨٨ ومطلع عام ١٩٨٩. ولعل سبب اتباع هذا النهج التدريب النظامي لضباط وكوادر الحركة والدعم القوي الذي لقيته من الدول المجاورة. ويبدو أن لهذه الاستراتيجية أيضاً صلة بطموح الحركة في الاستيلاء على السلطة في كامل البلاد.

مهما يكن فإن التمرد بأسلوبه الجديد وطموحاته السياسية الكبيرة والدعم القوي الذي لقيه من دول الجوار ومن الغرب مثل تحدياً كبيراً للدولة السودانية، حيث ساهم في إسقاط نظام الرئيس جعفر النميري في عام ١٩٨٥ وفي انهيار التجربة الديمقراطية السودانية الثالثة في عام ١٩٨٩. ومن المفارقات أنها أيضاً ساهمت في صعود الحركة

---

(١٥) Douglas H. Johnson and Gerard Prunier, «The Foundation and Expansion of the Sudan People's Liberation Army,» in: M. W. Daly and Ahmad Alawad Sikainga, eds., *Civil War in the Sudan* (London; New York: British Academic Press, 1993), pp. 117-141.

(١٦) John Garang, *John Garang Speaks*, edited and introduced by Mansour Khalid (London; New York: Kegan Paul International, 1987).

الإسلامية الحديثة التي زادت شعبيتها بسبب تزايد الشعور بالخطر على الهوية الشمالية[١٧].

وقد أثرت الحرب في كل نواحي الحياة في السودان، بدءاً من الاقتصاد الذي عانى نزيفاً مستمراً، وانتهاء بالعلاقات الاجتماعية. وأدى تضافر الأزمة السياسية والاقتصادية إلى نزوح واسع للمواطنين، حيث هاجر الملايين من الجنوب ومناطق القتال الأولى إلى الشمال أو خارج البلاد. وعالمياً شوهت الحرب صورة السودان وأظهرته على أنه كيان عنصري قمعي، ونموذج للاضطهاد الديني والعرقي.

جهود السلام

بدأت محاولات البحث عن حل سلمي للنزاع منذ الأشهر الأولى للحرب. وكانت المحاولات في أول الأمر داخلية الطابع، كان من أبرزها قيام الرئيس الأسبق النميري بتشكيل لجنة من الشخصيات المرموقة لقيادة الجهود السلمية وذلك في آذار/مارس عام ١٩٨٤. ولاحظ الرئيس ذلك بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد. ولكن هذه الجهود لم تحقق نتائج، مما أدى إلى تدخل وسطاء أجانب، كان من أبرزهم رجل الأعمال البريطاني تايني رولاند الذي نقل مبادرة من الرئيس النميري للعقيد جون قرنق كانت تقترح تعيين الأخير نائباً لرئيس الجمهورية وإعطاءه صلاحيات واسعة لإدارة الجنوب والحق في ترشيح ستة وزراء للحكومة المركزية[١٨]. ولكن جون قرنق رفض هذا العرض وأصر على استقالة الرئيس النميري وإنهاء حكمه كشرط لإنهاء الحرب.

عقب سقوط حكم النميري في نيسان/أبريل عام ١٩٨٥ تقدمت الحكومة الانتقالية بمبادرات عديدة تجاه حركة التمرد، ولكنها قوبلت بالصد من قبل قرنق الذي اعتبر حكومة المشير سوار الذهب امتداداً لحكم النميري وأمهله سبعة أيام للاستقالة وإلا استأنف الحرب. وفي تلك الفترة نفسها تقدمت الأحزاب وقوى المجتمع المدني بمبادرات عديدة باتجاه الحل السلمي، كان من أبرزها إعلان كوكادام في آذار/مارس ١٩٨٦، والذي اتفقت عبره الأحزاب الرئيسية باستثناء الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإسلامية على خطوط عريضة لاستئناف العملية السلمية[١٩]. ولكن هذه الجهود لم تحقق نتيجة كذلك بسبب رفض الحركة التفاوض مع الحكومة الانتقالية.

---

(١٧) Abdelwahab El-Affendi: «Discovering the South: Sudanese Dilemmas for Islam in Africa», and «The Paradoxes of War and Peace,» in: Francis Deng, ed., *Their Brother's Keepers: The IGAD Peace Initiative for Sudan* (Adis Ababa: InterAfrica Group, 1997).

(١٨) John Garang, *The Call for Democracy in Sudan*, edited and introduced by Mansour Khalid, 2nd ed. rev. and enl. (London; New York: Kegan Paul International, 1992), pp. 23-26, and Abdelwahab El-Affendi, «The Impasse in the IGAD) Peace Process for Sudan: The Limits of Regional Cooperation,» *African Affairs*, vol. 100, no. 401 (October 2001), pp. 581-599.

(١٩) Garang, Ibid., pp. 142-144; *Management of the Crisis in the Sudan: Proceedings of the Bergen Forum, 23-24 February, 1989*, edited by Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar Sorbo (Bergen, Norway: University of Bergen, Centre for Development Studies, 1989), and «Sudan: The Hard Road Back to Parliamentary Democracy,» *Africa Contemporary Record*, vol. 18 (1985-1986), pp. B 581-583.

عقب انتهاء الفترة الانتقالية وتسلّم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة رئاسة الحكومة بعد انتخابات عام ١٩٨٦ تواصلت الجهود السلمية في ظل رفض مستمر من قبل المتمردين لمفاوضات مباشرة مع الحكومة. وفي تموز/يوليو ١٩٨٦ اجتمع جون قرنق مع الصادق المهدي في أديس أبابا بصفته الحزبية لا الحكومية، ولم يحقق اللقاء أية نتائج، كما أن الاتصالات بين الطرفين قطعت بعد قيام المتمردين بإسقاط طائرة مدنية في آب/أغسطس عام ١٩٨٦. وزاد التوتر بعد التصعيد في الجنوب وقيام المتمردين بالاستيلاء على مدن شمالية لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧[٢٠].

واستمر هذا الوضع على ما هو عليه إلى حين عقد اتفاق بين السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي وجون قرنق في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، نص على استئناف المفاوضات بعد تجميد قوانين الشريعة وإلغاء المعاهدات مع ليبيا ومصر. ولكن هذا الاتفاق واجه معارضة من قبل شريكي الميرغني في الائتلاف الحكومي وهما حزب الأمة والجبهة القومية الإسلامية. وأدى هذا إلى انسحاب الاتحادي من الائتلاف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ثم تدخل الجيش في شباط/فبراير عام ١٩٨٩ لإجبار المهدي على القبول بالاتفاق[٢١].

كان من المفترض أن يعقب قرار الصادق المهدي القبول بالاتفاق وتطبيقه خطوات عملية باتجاه عقد مؤتمر دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية لتحديد مستقبل السودان. ومن غير المعروف ما إذا كان عقد المؤتمر المذكور كان سيؤدي إلى الاتفاق على صيغة مقبولة للجميع، خاصة في ظل الخلافات المستمرة بين الأطراف. ولكن الخطة كلها تعثرت بسبب رفض الجبهة القومية الإسلامية للاتفاق وبقائها خارج الحكومة، حيث شرعت في التخطيط لانقلاب حزيران/يونيو ١٩٨٩ الذي أطاح بحكومة المهدي والتجربة الديمقراطية.

وكان من مفارقة قيام الحكم العسكري الثالث في البلاد بقيادة الفريق عمر حسن أحمد البشير أن حركة التمرد قبلت بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة من دون شروط مسبقة لأول مرة منذ بدء النزاع. وبالفعل عقدت جولة للمفاوضات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في آب/أغسطس ١٩٨٩، وكانت هذه أول وآخر جولة بعد مفاوضات مباشرة يعقدها الطرفان بين وسطاء. ولم تؤد الجولة إلى اتفاق، وكان هذا هو نفسه مصير الجولة الثانية التي عقدت في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بوساطة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.

وبعد انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيجيريا في حزيران/يونيو عام

---

(٢٠) «Sudan: Failure to End the War, Deepening Economic and Social Crises,» *Africa Contemporary Record*, vol. 19 (1986-1987), p. B 589.

(٢١) *Management of the Crisis in the Sudan: Proceedings of the Bergen Forum, 23-24 February, 1989*, pp. 169-170; «Sudan: SPLA Ceasefire,» *Keesing's Record of World Events*, vol. 35, no. 5 (1987), p. 36646, and «Sudan: Armed Forces Demand for Broad-based Peace Settlement,» *Keesing's Record of World Events*, vol. 35 (1989), p. 33645.

١٩٩١، تقدم رئيس المنظمة النيجيري إبراهيم بابنجيدا بمبادرة قبلها الطرفان لعقد جولة مفاوضات في العاصمة النيجيرية أبوجا. وقبل أن تعقد هذه الجولة سقط نظام الحكم الماركسي بقيادة مغنستو هايل ماريام في اثيوبيا، وفقد الجيش الشعبي قواعده هنا. وهنا واجه جون قرنق الذي كان يعتمد على المخابرات الاثيوبية في المحافظة على سلطته على الحركة تمرداً من مجموعة من قواده بهدف إطاحته من قيادة الحركة. ولكن فشل التمرد أدى إلى انشقاق الحركة إلى جناحين، وإلى فرز قبلي جعل قبائل الدينكا تلتف حول قيادة الحركة. ولكن فشل التمرد أدى إلى انشقاق الحركة إلى جنابين، وإلى فرز قبلي جعل قبائل الدينكا تلتف حول قيادة قرنق، بينما انحازت القبائل الأخرى وخاصة الشلك والنوير إلى المعسكر المناوئ بقيادة رياك مشار.

الحكومة من جانبها سارعت إلى التفاوض مع جناح مشار الذي كان يدعو إلى فصل الجنوب، وتوصلت معه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى اتفاق فرانكفورت الذي ينص على عقد استفتاء لتقرير مصير جنوب السودان. ثم جاءت بعد ذلك مفاوضات أبوجا في أيار/مايو ١٩٩٢، وحضرها جناحا الحركة كوفدين منفصلين. وقد ناقشت المفاوضات قضايا عدة أبرزها قضية الدين والدولة والنظام الفدرالي ووضع الجنوب، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. وفي نهاية المفاوضات قرر وفدا الحركة الاندماج في وفد واحد والمطالبة بتقرير المصير للجنوب. وأعقب هذا تعليق المفاوضات لأجل لم يسم حينها.

وكانت الحكومة قد بدأت في هذه الفترة حملة عسكرية مضادة مكنتها من الاستيلاء على مواقع عدة كانت تحت سيطرة قوات التمرد، من بينها مقر الحركة الرئيس في مدينة توريت على الحدود مع يوغندا. وفي الوقت نفسه رفض جون قرنق فكرة توحيد جناحي الحركة على أساس المطالبة بفصل الجنوب، مما دفع برئيس وفده المفاوض إلى الانشقاق والانضمام إلى جماعة رياك مشار.

عقدت جولة المفاوضات التالية في أبوجا في أيار/مايو ١٩٩٣، وبدورها لم تحقق نجاحاً يذكر. وعقب انفضاض المفاوضات بفترة قصيرة أطيح بالرئيس بابنجيدا في انقلاب عسكري، وكان في هذا نهاية الوساطة النيجيرية، وفتح الباب أمام مبادرات أخرى قبلت الحكومة من بينها وساطة الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد IGAD) في أواخر عام ١٩٩٣.

كانت منظمة الإيغاد قد أنشئت في عام ١٩٨٦ عقب سلسلة المجاعات التي ضربت منطقة القرن الأفريقي، وشمل أعضاؤها السودان واثيوبيا وكينيا ويوغندا والصومال وجيبوتي (انضمت اريتريا للمنظمة بعد استقلالها عام ١٩٩٣). وقد شهدت المنظمة انتعاشاً بعد سقوط نظام مغنستو في أيار/مايو ١٩٩١، وتقارب اثيوبيا واريتريا مع السودان من جهة، ومع بقية دول المنظمة من جهة أخرى.

وبالفعل تم استئناف المفاوضات في مطلع عام ١٩٩٤، حيث عقدت أربع جولات كان آخرها في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٤، من دون التوصل إلى نتائج. وكان وسطاء الإيغاد طرحوا في أيار/مايو ١٩٩٤، إعلان مبادئ ينص على الاختيار بين إقامة نظام علماني ديمقراطي مع حكم إقليمي واسع للجنوب، أو السماح للجنوب بالانفصال. وافق المتمردون على الإعلان ورفضته الحكومة. ورافق هذه التطورات تدهور متصل في علاقات

السودان بجيرانه، وبدأت في أواخر عام ١٩٩٤ باتهامات إريترية للسودان بدعم المعارضة المسلحة في البلاد، وتلتها في مطلع عام ١٩٩٥ اتهامات يوغندية مماثلة. وقد أدى هذا إلى قطع علاقات السودان الدبلوماسية مع البلدين. وفي أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥ قامت اثيوبيا بتخفيض علاقاتها مع السودان على خلفية اتهام بإيواء السودان لمطلوبين في محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا في حزيران/يونيو من ذلك العام.

ووصل تدهور العلاقات مع البلدان الثلاثة حداً قامت فيه حكوماتها في أواخر عام ١٩٩٦ وبدايات عام ١٩٩٧ بدعم حملة كبيرة للمعارضة ترمي إلى إسقاط الحكومة عبر الزحف من ثلاثة مواقع قرب الحدود الإثيوبية والاريترية واليوغندية.

الحملة المذكورة فشلت في تحقيق أهدافها باحتلال جوبا عاصمة الجنوب وقطع طريق الخرطوم مع السودان والاستيلاء على أكبر خزان يمد العاصمة السودانية الخرطوم بالكهرباء. ولكنها سببت هزة قوية للحكم ربما كان لها أثر في الصراعات التي اندلعت فيما بعد بين أطرافه. وكان من الطبيعي أن تظل جهود السلام متوقفة طوال هذه الفترة. وقد كثّفت الحكومة في الوقت نفسه استراتيجيتها البديلة لتقويض الدعم السياسي لحركة التمرد عبر استيعاب القوى الجنوبية المناهضة لجون قرنق. وبالفعل وقعت الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ اتفاقية مع عدة فصائل مسلحة، شملت إعطاء الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها أربع سنوات، مع حكم إقليمي ذي صلاحيات واسعة خلال هذه الفترة. وشملت الاتفاقية أيضاً نصوصاً تحرم التمييز بسبب الدين أو العرق وتؤكد على احترام حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية.

> اعتبر كثيرون من المراقبين للشأن السوداني اتفاق مشاكوس فتحاً مبيناً واختراقاً مهماً في الأزمة، لكن أكثر هؤلاء أغفل حقائق مهمة وأولها أن الحكومة السودانية لم تقدم على تنازلات مهمة في البروتوكول المذكور.

وفي تموز/يوليو ١٩٩٧ عقدت قمة للاتحاد في نيروبي قبل فيها السودان العودة إلى مائدة المفاوضات على أساس إعلان المبادئ الذي كانت الحكومة رفضته في السابق. وعقدت في أعقاب ذلك عدة جولات للمفاوضات لم تحقق تقدماً يذكر على رغم ضغوط مجموعة شركاء الإيغاد (وهي مجموعة دولية تضم معظم الدول الصناعية، إضافة إلى الأمم المتحدة وبعض منظماتها) التي أدت إلى تعزيز آلية الإيغاد في عامين، بإنشاء سكرتارية دائمة تتولى ترتيب المفاوضات. وقد ظلت نقاط الخلاف هي نفسها: الدين والدولة، آليات تقرير المصير، الحكم الانتقالي، المشاركة في السلطة، توزيع الثورة.

اختراق مشاكوس

اعتبر كثير من المراقبين للشأن السوداني اتفاق مشاكوس فتحاً مبيناً واختراقاً مهماً في الأزمة. واستشهد أصحاب هذا الرأي بالاتفاق النادر بين الطرفين حول مسألة

الدين والدولة، حيث قبلت الحكومة بنصوص تشير إلى علمانية الدولة (المساواة بين كل المواطنين من دون النظر إلى الدين، وعدم إعطاء اعتبار للدين في حقوق المواطنة) مقابل قبول الجيش الشعبي بتطبيق الشريعة الإسلامية في مناطق الغالبية المسلمة في الشمال. الحكومة أيضاً قبلت بحق تقرير المصير للجنوب مقابل تعهد المتمردين بالدعوة إلى الوحدة والعمل على تأكيدها، والسماح بفترة معقولة (ست سنوات) قبل طرح مسألة تقرير المصير للاستفتاء.

ولكن أكثر هؤلاء المراقبين أغفل حقائق مهمة حول البروتوكول، وأولها أن الحكومة السودانية لم تقدم على تنازلات مهمة في البروتوكول المذكور. فالحكومة أقرت أساساً بحق تقرير المصير للجنوب منذ اتفاقية فرانكفورت عام ١٩٩٢، وعادت وأكدت عليها في اتفاق عام ١٩٩٧ الذي ضمن بدوره في دستور عام ١٩٩٨، بحيث أصبح حق تقرير المصير للجنوب مبدأ دستورياً معترفاً به. وفي قضية الدين فإن الحكومة أيضاً اقترحت منذ مفاوضات أبوجا عام ١٩٩٣ نصوصاً دستورية تؤكد على احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى احترام حقوق المواطنة لجميع السودانيين. وقد ضمنت نصوص كهذه في دستور عام ١٩٩٨ إضافة إلى نص يحظر سن أي قانون يؤثر سلباً في الحقوق الدينية لأي مواطن.

ولكن تفسير الحكومة لهذه النصوص ظل يؤكد على أن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية لا يؤثر سلباً في حقوق الإنسان وفي حقوق المواطنين المدنية والدينية. ويعتبر التنازل المهم هنا هو قبول المتمردين بتطبيق جزئي للشريعة الإسلامية في الشمال، مما يعني عملياً تقسيم البلاد إلى مناطق منفصلة قانونياً، وكان المتمردين في السابق يرفضون أي تطبيق للقوانين الإسلامية باعتباره يحول غير المسلمين تلقائياً إلى مواطنين من الدرجة الثانية. المتمردون قبلوا أيضاً بتمديد الفترة الانتقالية إلى ست سنوات بعد أن كانوا يصرون على ألا تتجاوز سنتين.

التنازل الظاهري الذي قدمته الحكومة كان بالقبول بإطار «علماني» للدولة يخضع تطبيق الشريعة لمبادئ متفق عليها. ولكن الحكومة رفضت من أول يوم هذا التفسير، وأصرت على أن الاتفاق يكرس مكانة الشريعة في الدستور. وبالمنطق نفسه رفضت الحكومة أن تكون العاصمة غير خاضعة للشريعة الإسلامية باعتبارها ذات طبيعة قومية. من جهة أخرى صرح زعيم الجيش الشعبي جون قرنق بأن الحركة نجحت بإقصاء الشريعة الإسلامية عن الجنوب وأنها ستساعد المعارضة الشمالية كذلك في إلغائها في الشمال أيضاً.

وإذا كان الخلاف حول ما اتفق عليه ما يزال محتدماً مما يقلل من قيمة الاتفاق، فإن ما سكت عنه الاتفاق من قضايا لا يقل أهمية عما نطق به. فتطبيق الاتفاق يحتاج إلى تحديد لبعض ما ورد فيه حول الفترة الانتقالية وشكل الحكم فيها. الحكومة السودانية ترى أن تقتصر الفترة الانتقالية على الحكومة الحالية مع إدخال عناصر من الجيش الشعبي فيها من دون تغيير هويتها، وترك أي تغييرات سياسية جذرية إلى ما بعد الفترة الانتقالية. ولكن المتمردين طالبوا منذ البداية بأن يكون لهم دور فاعل في إدارة شؤون الدولة في الفترة الانتقالية، وأن يصبح جون قرنق «رئيساً ثانياً»، إما بالتناوب مع البشير، أو عبر موقع نائب للرئيس يكون له حق الفيتو على كل قرارات

الرئيس. وزاد المتمردون المطالبة بأن تضم الحكومة الانتقالية كل القوى السياسية الرئيسية في البلاد، وأن يتم تسريح الجيش النظامي واستبداله بجيش «قومي» يكون للجيش الشعبي فيه نصيب مهم. فكل هذه الخطوات تعني عملياً إطاحة الحكومة في انقلاب سلمي، وهو مشروع يصعب تصور تعاون الحكومة معه.

ولم يكن هذا هو الإشكال الوحيد الذي واجه المفاوضات التي تعثرت، كما توقع بعض أهل البصيرة، في جولتها الثانية التي انعقدت في أواخر آب/أغسطس. فقد كانت هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بوقف اطلاق النار الذي رفضه المتمردون، مما كان عملياً يعني استمرار القتال أثناء المفاوضات. وقد أدى هذا إلى انهيار الجولة الثانية حين شن المتمردون هجوماً على موقع حكومي مهم على الحدود مع يوغندا (مدينة توريت) وقاموا باجتياحه. وقد انسحب الوفد الحكومي من المفاوضات على اثر هذا الاجتياح وأعلنت الحكومة أنها لن تعود إلى مائدة المفاوضات ما لم يتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، وأن تعاد توريت للحكومة.

> التنازل الظاهري الذي قدمته الحكومة كان القبول بإطار "علماني" للدولة يخضع تطبيق الشريعة لمبادئ متفق عليها، ولكن الحكومة رفضت من أول يوم هذا التفسير، فيما أعلن جون قرنق أن حركته جُحت بإقصاء الشريعة الإسلامية من الجنوب.

وقد قبلت الحكومة العودة إلى مائدة المفاوضات بعد ضغوط دولية مكثفة على الطرفين أدت إلى تعهد من قبل المتمردين بالقبول بفترة هدوء خلال المفاوضات. وعقب هذا الإعلان نجحت الحكومة باستعادة مدينة توريت في نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، وكانت في طريقها إلى استعادة مواقع في شرق السودان استولى عليها المتمردون في مطلع تشرين الأول/أكتوبر. ولكن لا توجد دلائل حتى الآن على أن المفاوضات التي استؤنفت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ستشهد اختراقاً مهماً.

العوامل الخارجية والدور الأمريكي

الحرب الأهلية لم تكن منذ البداية شاناً داخلياً محضاً حيث تداخلت العوامل الخارجية في مسارها في كل الأزمات، بدءاً من الحرب الباردة (سودان النميري كان حليفاً لأمريكا) والسياسة العربية (ليبيا تدخلت إلى جانب المتمردين بسبب عدائها مع مصر ومع النميري) والسياسة الأفريقية (الأفارقة ينظرون إلى جنوب السودان كما ينظر العرب إلى فلسطين) والإقليمية (إثيوبيا كانت تنقم على السودان بسبب دعمه للثورة الاريترية) والعوامل الدينية (الكنائس الأفريقية والعالمية ترى في جنوب السودان قضية مفتاحية لمستقبل المسيحية في أفريقيا).

ولكن الدور المحير كان دائماً الدور الأمريكي. فعلى الرغم من أن نظام النميري كان أقرب حليف لأمريكا في القارة الأفريقية وكان يتلقى أكبر دعم تتلقاه دولة أفريقية بعد مصر، إلا أن الموقف الأمريكي لم يكن واضحاً في دعم الموقف السوداني ضد اثيوبيا الماركسية، بل بالعكس كان هناك على ما يبدو منذ البداية ميل أمريكي نحو التمرد. وعلى

الرغم من أن قوات التمرد استهدفت أول ما استهدفت المصالح الأمريكية والغربية، وقامت بأعمال ذات طابع إرهابي ضد شركة شيفرون الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في الجنوب، والشركة الفرنسية التي كانت تتولى حفر قناة جونقلي، مما اضطر الشركات المعنية إلى إيقاف عملياتها في السودان، إلا أن أي أدانة لم تصدر من واشنطن لهذه الأعمال. ولم تصدر كذلك أي إدانة لاستهداف لموظفين في فرق الإغاثة وتعويق المعونات للمدنيين مما تسبب في موت قرابة ربع مليون نسمة في الجنوب ونزوح الملايين بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨.

الإدارة الأمريكية في عهد رونالد ريغان مالت بالعكس إلى الضغط على الخرطوم، حيث قامت في آذار/مارس عام ١٩٨٥ بإرسال نائب الرئيس جورج بوش إلى الخرطوم ليطلب من النميري تخفيف توجهاته الإسلامية، وإبعاد الإسلاميين من السلطة وتقديم تنازلات للمتمردين. وبالفعل قام النميري باعتقال قيادات الإسلاميين بعد يوم واحد من زيارة بوش، وقام كذلك بمبادرات عدة تجاه الجنوبيين. ولكن كل هذا لم ينه الحرب ولم ينقذ نظام النميري الذي أطيح به، بينما كان ضيف رونالد ريغان في البيت الأبيض.

بعد سقوط النميري كان من المتوقع أن ترحب إدارة ريغان بالديمقراطية الوحيدة في العالم العربي وقتها وتقدم لها الدعم وتضغط على جون قرنق لانهاء الحرب، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وقد اعترف السفير الأمريكي في الخرطوم في ذلك الوقت في مذكراته بأن الإدارة الأمريكية تعمدت تقديم أقل دعم ممكن للخرطوم، وأعرب عن استيائه من سياسات الصادق المهدي رئيس الوزراء في العهد الديمقراطي وعدم تجاوبه مع المطالب الأمريكية، خاصة لجهة إلغاء قوات الشريعة. وقد كشف السفير في مذكراته أن الولايات المتحدة كانت في الواقع تتلقى من الخرطوم أموالاً أكثر مما كانت تدفع لها، بسبب تسديد اقساط الديون السابقة[٢٢].

الطريف أن الولايات المتحدة نشطت بعد انهيار الديمقراطية لدعم جهود السلام، إما بصورة غير مباشرة عبر وساطة كارتر (١٩٨٩) أو مباشرة عبر مبادرة هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية عام ١٩٩٠. ولكن علاقات البلدين شهدت تدهوراً سريعاً بعد حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وبلغ الأمر أن وضع السودان على لائحة الدول الداعمة للإرهاب عام ١٩٩٤. ولكن الإدارة الأمريكية واصلت دعم جهود السلام حيث قامت في عام ١٩٩٤ نفسه بتسمية مبعوث رئاسي للسلام، وهو ما تكرر بعد ذلك عام ١٩٩٩، ثم عام ٢٠٠١.

وبعد أن وصلت الحال بين البلدين إلى حد إغلاق السفارة الأمريكية في الخرطوم عام ١٩٩٦ ثم قصف مصنع أدوية في الخرطوم عام ١٩٩٨، عادت العلاقات بين البلدين إلى شيء من التقارب بدءاً من ربيع عام ٢٠٠٠، ووصل الأمر إلى إشادة الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ بتعاون السودان في الحملة ضد الإرهاب وموافقة الولايات المتحدة على انهاء العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على السودان عام ١٩٩٦.

ولعبت الولايات المتحدة دوراً فعالاً في مفاوضات السلام الأخيرة، وهي مساهمة

---

(٢٢) G. Norman Anderson, *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1999).

لم تغير شيئاً في وصفها الغريب كوسيط بين الطرفين وعدو معلن لأحدهما في الوقت نفسه. ولعل مبعث هذا التضارب تعرض الإدارة لضغوط من جهات عدة، كون الشأن السوداني يهم أطرافاً داخلية ذات نفوذ قوي (مثل الكنائس وجمعيات حقوق الإنسان والإغاثة وغيرها) لا تستطيع الإدارة تجاهلها. ويعتبر هذا الباعث الأساسي على تمرير قانون أمريكي يفرض عقوبات على السودان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وقد دأب الإعلام على توصيف النزاع السوداني على أنه نزاع بين الأفارقة المسيحيين من جهة، والعرب المسلمين من جهة أخرى. وقد شكل هذا التوصيف خارطة الاستقطاب، حيث انحازت أكثر دول أفريقيا جنوب الصحراء للمتمردين، ودعمتهم كذلك الكنائس والهيئات الدينية المسيحية. وأثر هذا بدوره في الدعم الغربي للتمرد، على الرغم من أن السودان ظل معظم الوقت يصنف في معسكر الموالاة للغرب.

وتدخلت كذلك العوامل الأقلية، حيث دعمت إثيوبيا التمرد رداً على دعم السودان للثورة الاريترية، وجاء أكبر دعم للمتمردين من إسرائيل في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ رداً على الدور الذي لعبه السودان عربياً، وكمحاولة للضغط على مصر.

ولكن اللافت هو الغياب العربي عن حلبة الصراع على رغم الاعتقاد السائد بأن الوضع في الجنوب يشكل تهديداً للمصالح العربية. ففي فترة التمرد الأولى لم يكن للعرب إمكانيات أو قدرات للدعم أو إدراك لحجم الصراع ودلالاته، بينما كان للسودان وقتها توجّه للغرب الذي دعم وساند إلى حد ما. ولدى تفجير الصراع في دورته الثانية، لم تكن علاقات السودان العربية على ما يرام. وبداية كانت ليبيا ممن أجج الصراع لتقويض نظام النميري، ثم تلتها دول عربية أخرى كانت لها أجندتها الخاصة في درء أخطار الأسلمة والديمقراطية القادمين من السودان.

ولم تكن للعرب كذلك مشاركة ذات بال في جهود السلام سوى المبادرة المصرية - الليبية التي جاءت متأخرة (عام ١٩٩٩) ووئدت في مهدها لأنها لم تتحرك خطوة واحدة إلى الأمام. وفي هذه الأثناء كانت هنالك دول كثيرة، بدءاً من إثيوبيا والولايات المتحدة، ومروراً بنيجيريا ودول الإيغاد وجنوب أفريقيا وهولندا والنرويج وبريطانيا وإيطاليا وكندا، ساهمت كلها أو سعت للمساهمة في دعم جهود السلام في السودان. وفي عام ١٩٩٥ أنشأت هولندا بالتعاون مع الولايات المتحدة والنرويج مجموعة «أصدقاء الإيغاد» التي سعت لدعم جهود المنظمة الإقليمية في مجالات السلام تحديداً، وخاصة في جهود السلام في السودان. وفي عام ١٩٩٦ أعيد تشكيل المجموعة التي سميت مجموعة شركاء الإيغاد، وأصبحت تضم أكثر من عشرين دولة ومنظمة دولية تشمل إضافة إلى الدول السالف ذكرها روسيا واليابان والنمسا والبنك الدولي وسويسرا وغيرها. وقد أضيفت مصر إلى عضوية المنظمة في عام ٢٠٠٠.

لعل العقبة الكبرى في طريق السلام هي صراع السلطة. وهذا يعني أن الحكومة الحالية سيفرض عليها التخلي عن السلطة وتسليمها لحكومة منتخبة. وهو اقتراح لا يبدو أن الحكومة الحالية متحمسة له.

وقد ساهمت هذه الجهود الدولية المكثفة في تسليط الضوء على الغياب العربي

الواضح عن الساحة، وهو أمر له دلالاته، ولعله يعكس الحالة العربية العامة.

خلاصة

الأزمة السودانية التي أدت إلى تفجير الحرب الأهلية عام ١٩٥٥ ثم عودتها إلى الاشتعال مرة أخرى عام ١٩٨٩ كانت دائماً معقدة ومتعددة الجذور، ولكنها كانت سهلة الحل في البداية. فقد كان مطلب الجنوبيين في بداية الأمر يقتصر على نظام فدرالي يراعي خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد. ولكن الاستجابة لهذا المطلب تأخرت قرابة العشرين عاماً، حيث لم تأت إلا عام ١٩٧٢، حين قبلت حكومة النميري بالحكم الذاتي للجنوب. ولكن هذا الحل الذي جاء متأخراً جاء ناقصاً كذلك. فالحكم الذاتي للجنوب لم يأت في إطار نظام ديمقراطي يعترف بالتعددية والتنوع، واعتمد في وجوده على بقاء نظام النميري العسكري وعلى الثقة في نيات الدكتاتور. ولهذا كان انهيار هذا الترتيب حتمياً لأنه قام على أسس خاطئة ابتداء.

هذه التجربة الفاشلة إضافة إلى تراكمات مرارات الحرب والقمع لعقود خلت دفعت بالقيادات الجنوبية إلى التطرف في المطالب التي تراوحت بين فصل الجنوب أو فرض الهوية الأفريقية غير العربية على كامل السودان كشرط للوحدة. وقد زاد الأمر تعقيداً عقب إعلان النميري فرض القوانين الإسلامية في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٣، حيث أصبح مطلب إلغاء القوانين الإسلامية شرطاً محورياً للقبول بعودة السلام عند المتمردين. وقد خلق هذا بدوره توتراً وصراعات داخل الساحة السياسية الشمالية انتهت باستيلاء الإسلاميين المؤيدين لقوانين الشريعة على السلطة في حزيران/يونيو ١٩٨٩. وهكذا أصبحت عودة السلام مشروطة بتربيع دائرة الاستقطاب الحاد بين الإسلاميين الذين لا يصرون فقط على عروبة السودان، بل يشترطون خضوعه للحكم الإسلامي، وبين القوميين الجنوبيين الذين لا يرفضون فقط أسلمة السودان، بل يجادلون في عروبته.

ولا يقل أهمية عن هذا التناقض كون الطرفين يتميزان بنزعات دكتاتورية تسلطية تسعى للانفراد بالأمر، كما كشفت الخلافات الداخلية في كل معسكر. فالقيادة في كل طرف لا تقبل المشاركة في الرأي والأمر حتى ممن يشاطرونها المواقف الايديولوجية والأهداف السياسية.

وهذا يعني أن هناك ثلاثة مستويات من العقبات تحول دون تحقيق السلام في السودان. وأول هذه المستويات هو صراع الهوية بين الشمال والجنوب، وهو صراع يتمحور حول التقابل بين الأفريقية والعروبة، والإسلام والعقائد الأخرى من مسيحية وأفريقية، وبين العربية واللغات الأخرى، وبين الجنوب كإقليم والشمال. وثاني المستويات هو الصراع الايديولوجي بين الإسلاميين وخصومهم من العلمانيين. وأخيراً صراع السلطة بين أركان النظام ومنافسيهم من داخل وخارج المنظومة الحاكمة.

ولعل العقبة الكبرى في طريق السلام هي صراع السلطة. ذلك أن أي حل مقترح للأزمة لا بد من أن يمر عبر مشاركة مرحلية في السلطة بين كل الأطراف، وتنتهي بإرساء نظام ديمقراطي تعددي. وهذا يعني أن الحكومة الحالية سيفرض عليها التخلي عن السلطة وتسليمها إلى حكومة منتخبة، وهو احتمال لا يبدو أن الحكومة الحالية ستكون متحمسة له. ولهذا فإن السلام في السودان ما يزال بعيد المنال □

المسلمون في بريطانيا

سهى التاجي الفاروقي

أستاذة في جامعة درهام وأستاذة زائرة في معهد الدراسات الإسماعيلية ـ لندن.

أولاً: من هم مسلمو بريطانيا؟ وما هي أصولهم، وأين يسكنون وما هي أوضاعهم الديمغرافية؟

تشير الإحصاءات الحالية إلى أن ما يقارب خمسة بالمئة من سكان بريطانيا اليوم هم من المسلمين (يتراوح تعدادهم ما بين مليون ونصف ومليوني نسمة). وقد بقيت عملية إجراء إحصاء للمسلمين مهمة صعبة، فحتى السنة الماضية لم يأخذ الإحصاء الرسمي للسكان (ولا إحصاءات عامة للناس) موضوع الانتماء الديني في عين الاعتبار. ولقد اعتمد العامل الديني لأول مرة في الإحصاء الذي أجري في نيسان/ابريل ٢٠٠١، وهو ما سعت لأجله المنظمات الإسلامية وغيرها من التجمعات الدينية. وفي الوقت الذي ما زالت فيه نتائج هذا الإحصاء قيد التحليل، توفرت إحصاءات مفصلة لتعداد الأقليات العرقية البريطانية. ومن خلال الاعتماد على هذه الإحصاءات يمكن الوصول إلى التقديرات لتعداد المسلمين على أساس موطنهم الأصلي. فعلى سبيل المثال يمكن القول إن غالبية السكان من ذوي الأصول الباكستانية والبنغالية هم من المسلمين. وتتراوح نسبة المسلمين بين صفوف من هم من أصول هندية ما بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة. وهناك بعض المنظمات التي تستخدم التراكيب الإسلامية المألوفة للأسماء لتحليل البيانات الحكومية، كالممارسة الانتخابية على سبيل المثال.

قد تكون الإحصاءات غير دقيقة إلا أنه من الواضح أن المسلمين يمثلون المجموعة الأكثر تعداداً بين الأقليات في بريطانيا (فإن تعداد الأقليات العرقية بمجموعها يزيد على الأربعة ملايين نسمة يبلغ تعداد المسلمين ما يقرب نصفهم)[1]. والأقلية الإسلامية هي الأكثر تنوعاً في حين يتكلم المسلمون أكثر من مائة لغة ولهم جذور في أكثر من ٥٦

(١) وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠١. انظر: *Guardian*, 21/9/2001.

دولة. إن أكبر مجموعاتهم هي تلك التي أصلها من شبه قارة جنوب آسيا (باكستان ـ بنغلادش ـ والهند). أما ثاني أكبر مجموعة فهي من العرب والأفارقة الشرقيين ويليهم الإيرانيون والقبارصة الأتراك. وغالباً ما كانت موجات الهجرة من هذه المناطق انعكاساً لمراحل من الاضطراب السياسي (كمرحلة إنشاء باكستان، والحرب الأهلية في قبرص، والثورة الإيرانية). وإلى جانب هذه المجموعات الرئيسة هناك أعداد أقل من الماليزيين والنيجيريين والأتراك، وآخرين من يوغسلافيا سابقاً على سبيل المثال.

قبل الحرب العالمية الثانية كان يوجد في المدن التي اشتملت على موانئ بحرية (كلندن وكارديف وغلاسكو) أعداد صغيرة من الرجال المسلمين وبخاصة البحارة اليمنيون والبنغال. ويعتبر الوجود الإسلامي في بريطانيا غامضاً في ذلك الوقت. وانه فقط خلال السنوات بعد الحرب ازدادت أعداد المسلمين في بريطانيا بشكل دائم وملحوظ. لقد استدعت عملية إعادة بناء الاقتصاد البريطاني استيعاب عمال غير مهرة وأنصاف مهرة للعمل في القطاع الصناعي. لقد تقبلوا وظائف بأجور قليلة، وغير مرغوب فيها من قبل البريطانيين الأصليين. وقد تمكن، على سبيل المثال، بعض سكان المناطق الواقعة في شبه قارة آسيا الجنوبية التي تخلصت قبل وقت قصير من الاستعمار من إقامة علاقات مع بريطانيا عن طريق الإدارة الاستعمارية والخدمة العسكرية والتجارة البحرية. وعمل هؤلاء الأفراد كرؤوس جسور لمسلسل هجرة أقاربهم وأبناء قراهم أو شبكات علاقاتهم في منطقة سكنهم. وفي الوقت نفسه أعلنت بعض الشركات البريطانية بشكل مباشر في الهند وباكستان عن حاجتها لعمال للمجيء إلى بريطانيا.

لم تنمُ أعداد المسلمين في بريطانيا بشكل ملحوظ إلا بعد سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ تطلبت عملية إعادة بناء الاقتصاد البريطاني بعد الحرب استيعاب عمال غير مهرة وأنصاف مهرة للعمل في القطاع الصناعي وبأجور متدنية..

ومع أواخر الخمسينيات أدى الامتعاض الشعبي والتيارات السياسية العنصرية إلى إيجاد معارضة صاخبة بوجه استقرار المهاجرين. ولم يكن هناك آنذاك أية قيود فعلية على المهاجرين القادمين من بلدان الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية) إلا أن حكومة المحافظين حاولت عام ١٩٦٢ أن تستميل هذه المشاعر من خلال إقرار أول قانون للهجرة من بلاد رابطة الشعوب البريطانية، وكان لتمرير هذا القانون أثره الفعال في وضع نهاية للهجرة الأساسية من رابطة الشعوب البريطانية، وعكست قوانين الهجرة التي صدرت لاحقاً في الستينيات والسبعينيات الإذعان للأوضاع السياسية التي فرضتها الأفكار العنصرية الشعبية. وحيث إن الهجرة اقتصرت على جمع شمل العائلات (التابعة للمهاجرين المقيمين شرعياً)، إلا أن هذا أصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت.

ونتيجةً للهجرات ذات الطابع العمالي فإن جزءاً كبيراً من المسلمين متمركزون حول صناعات محددة وفي تجمعات سكانية محددة. يعيش أكثر من نصف المسلمين في لندن، وفي أجزاء أخرى من الجنوب الشرقي من انكلترا (وتسكن في هذه المنطقة قرابة

نصف الأقلية العرقية بأكملها). وهناك أعداد كبيرة تتمركز في وسط البلاد الغربي (وبخاصة برمنغهام) وفي يوركشاير (بخاصة برادفورد) وفي جنوب لانكشاير وفي جزء من اسكتلندا. إن الانطباع العام هو أن المسلمين في لندن والجنوب الشرقي من انكلترا يشكّلون مجتمعاً متنوعاً. في حين أن السكان المسلمين المقيمين خارج تلك المنطقة ينتمون إلى حد بعيد إلى المجتمعات القادمة من شبه القارة الهندية.

ومن الجدير بالملاحظة أن السكان المسلمين أكثر شباباً من «البيض»[٢]، إضافة إلى أنهم يتميزون بنسبة عالية من الولادات بالمقارنة مع التعداد العام للسكان[٣]. لذا فإن هذا الجانب الديمغرافي قابل للتغيير وله دلالات بارزة في السنوات المقبلة. ومع الجيل الثاني (وحتى الجيلين الثالث والرابع) تمكن المسلمون من تكريس أنفسهم كجزء من المجتمع البريطاني: فلم يعودوا كالسابق «مهاجرين» وأجانب غرباء. فلقد أصبح اليوم أكثر من ٥٥ بالمئة من المسلمين بريطاني المولد. وكثير منهم نشأوا في بريطانيا بعد أن كانوا قد وصلوا إليها أطفالاً صغاراً. والغالبية العظمى لديهم الجنسية البريطانية. وهناك من يعتنق الإسلام من «البيض» ولكن من المستحيل تحديد حجمهم (بناءً على تقديرات حديثة يوجد حوالى عشرة آلاف مسلم في بريطانيا من أصول أفريقية ـ كاريبية أو من البيض الذين اعتنقوا الإسلام)[٤].

ما زال عدد كبير من المسلمين يعمل في المصانع الكبيرة، ولكن هناك أعداداً متزايدة تعتمد على أعمالها الخاصة، وآخرين يعتمدون على المهن. ولقد أصبح كثيرون منهم من ذوي الشهرة. وهناك تباين كبير في مستوى الظروف والأحوال الاجتماعية الاقتصادية بين فئات السكان المختلفة. واستناداً إلى بيانات إحصائية خاصة بالعام ٢٠٠٢، يقدر عدد المسلمين من أصحاب الملايين بخمسة آلاف مسلم، هذا إلى جانب سيولة نقدية تتعدى ٦,٣ مليار جنيه استرليني[٥]. وفي الجانب الآخر من الصورة يعاني قطاع كبير من السكان ضائقة اقتصادية يرافقها وضع اجتماعي يفتقر إلى التقديمات والامتيازات.

وهناك تقرير يتناول أحوال الأقليات العرقية في بريطانيا صدر عام ١٩٩٣[٦] كشف عن تفاصيل تزايد الفروق والتباينات بين مجموعات الأقلية العرقية وعلاقة ذلك بتقدمها في مجال سوق العمل والتربية والسكن. وتبين من خلال التقرير أن الوضع السائد في أوساط الأقلية العرقية ككل يظهر أن أولئك الذين ينتمون إلى أصول باكستانية

---

(٢) إن نصف عدد السكان «البيض» تحت أعمار الثامنة والثلاثين، بينما نصف عدد السكان العرقيين هم تحت سن السابعة والعشرين. انظر: المصدر نفسه.

(٣) إن المعدل الوسطي لحجم العائلة البريطانية هو ٢,١ نسمة بالمقارنة مع المعدل الوسطي لحجم العائلة المسلمة الذي هو ٤,٢ نسمة. البيانات ماخوذة من: The Muslim Council of Britain.

(٤) *Financial Times*, 23/1/2002,
وبناء على قول محمد انور في: Center for Research in Ethnic Relations, University of Warwick.

(٥) *Guardian*, 1/2/2002.

(٦) Trevor Jones, *Britain's Ethnic Minorities: An Analysis of the Labour Force Survey*, PSI Research Report; 721 (London: Policy Studies Institute, 1993).

وبنغالية هم الأقل نجاحاً. فهم يملكون أكبر عدد من الشباب الذين لا يتمتعون بأية مؤهلات تربوية كما أنهم يعانون معدلات عالية للبطالة ويحصلون على أدنى مستوى وظيفي متوفر في سوق العمل (وعلى النقيض من ذلك فإن الهنود والذين هم من أصول آسيوية أفريقية هم الأكثر نجاحاً).

وتشير الإحصاءات الصادرة في السنوات الأخيرة إلى أن الضرر ما يزال لاحقاً بهذا القطاع المهم من السكان المسلمين بالمقارنة مع كل من السكان الذين هم من أصول عرقية، والسكان «البيض». ومن الجدير بالملاحظة أن السكان الذين هم من أصل باكستاني أو بنغلادشي يشكلون قريباً من نصف السكان المسلمين في بريطانيا[٧]. وبالنسبة إلى الشباب من هذا القطاع المسلم المهم فإن المكانة التي خُصِّصَتْ لهم في بريطانيا لا تدعو إلى السرور، ويظهر أن هناك تغيراً طفيفاً للظروف التي صادفت الجيل الأول من المهاجرين[٨].

ومع ذلك يمكن القول إن التجربة الإسلامية في إيجاد موقع للمسلمين في بريطانيا في ظل القيود التي يفرضها النظام الحالي قد حققت نجاحاً قياسياً.

ثانياً: كيف حاول مسلمو بريطانيا إيجاد موقع أو مكان للإسلام في بريطانيا[٩]؟

في البداية كان معظم السكان المسلمين الموجودين في بريطانيا والذين هم أصلهم من جنوب آسيا الرجال الذين جاءوا إلى بريطانيا سعياً لتحسين أوضاع عائلاتهم الاقتصادية في وطنهم الأم. وكانت توقعاتهم من بريطانيا محدودة. وتغير هذا الوضع جذرياً مع التحاق عائلاتهم بهم واستقرارها في بريطانيا خلال الستينيات والسبعينيات. وهو ما شكل حافزاً لإقناعهم بالاستقرار الدائم. ومع هذا، بدأ الوعي بضرورة تعزيز وتجذير الإيمان والهوية والممارسة الإسلامية، مع مبادرة لتأسيس جمعيات ومؤسسات تنطق باسمهم وتعبر عن اتجاهاتهم. ونمت هذه الأنواع من المؤسسات بسرعة خلال السبعينيات بالتوازي مع تزايد عدد المسلمين وحجمهم السكاني. وأقيمت المساجد -

---

(٧) بناء لإحصاءات عام ٢٠٠١، فإن تعداد السكان الذين هم من أصل باكستاني يبلغ ٦٧٥٠٠٠ نسمة. والذين هم من أصل بنغالي ٢٥٧٠٠٠ نسمة. انظر: *Population Trends* (Autumn 2001).

(٨) فمثلاً إن نسبة العاطلين عن العمل من الباكستانيين والبنغاليين تبلغ ضعفين ونصف بالمقارنة مع أمثالهم من السكان «البيض». ويعيش أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال الباكستانيين والبنغاليين في مستوى معيشي متردٍّ دون نصف معدل الدخل عند السكان «البيض». انظر: *Labour Force Survey*,» «National Statistics (Spring 2002), and «Muslim Statistics,» (Muslim Council of Britain).

(٩) لمناقشة مفصلة، انظر: Muhammad Mashuq Ally, «The Growth and Organization of the Muslim Community in Britain,» (Research Papers, no. 1, Birmingham, Centre for the Study of Islam and Christian-Muslim Relations, March 1979); Daniele Joly, *Making a Place for Islam in British Society: Muslims in Birmingham*, Research Papers in Ethnic Relations, 0266-6634; no. 4 (Coventry: University of Warwick, Centre for Research in Ethnic Relations, Arts Building, [1987]), and Jrgen S. Nielsen, *Muslims in Western Europe*, Islamic Survey; 20 (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1992), chap. 4.

باعتبارها المؤسسة المركزية للحياة الدينية ـ إلى جانب المدارس التي خصصت للتعليم الديني للأطفال. وأنشئت أيضاً جمعيات رسمية للتنسيق المحلي ـ ولحد ما الوطني ـ الخاص بقضايا التمويل والاتصال مع السلطات وحماية حقوق الجماعة.

وعكست التطورات السريعة للتنظيم المجتمعي مزيداً من الألفة مع التنظيمات البريطانية الإدارية المحلية، وهي الجهة المعنية بالحصول على رخصة مخطط لبناء مسجد أو إذن بتأسيس جمعية دينية كجمعية خيرية على سبيل المثال. وبناءً على هذا كانت هناك تحركات ناجحة لكسب تقديمات وتسهيلات من الحكومات المحلية في مختلف المدن. وكان من ضمن هذه التسهيلات السماح بإقامة مسلخ للذبح الإسلامي الحلال؛ وتخصيص مساحات من المقابر المحلية لموتى المسلمين؛ وتأمين الأطعمة الحلال في المؤسسات كالمدارس والسجون والمستشفيات؛ والترخيص بمنح تسهيلات لإقامة الصلاة في مواقع العمل.

بحسب إحصاء عام ٢٠٠١ يقدر عدد المسلمين من أصحاب الملايين بخمسة آلاف يفوق حجم ودائعهم النقدية ٣,٦ مليار باوند.

وبحسب ما تفيد التقارير يوجد في بريطانيا اليوم أكثر من ١٥٠٠ مسجد. ومن هؤلاء يوجد أكثر من ٦٠٠ مسجد مسجل كمؤسسة خيرية دينية مقارنة مع ١٣ مسجداً فقط كانت مسجلة عام ١٩٦٣ (علماً أن التسجيل ليس إجبارياً). ولتتمكن أية مؤسسة دينية من استخدام أي مبنى كمكان للعبادة أو للتعليم الديني عليها أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص للمشروع، وقد تكون هذه عملية طويلة غير مضمونة النتائج. لذلك فإن المنظمات الإسلامية الدينية أنشأت مساجد في أبنية قيد الاستخدام بما فيها بعض الكنائس التي لا يتردّد عليها المسيحيون كما كانوا في الماضي.

ويوجد حالياً في المملكة المتحدة بضعة آلاف من مدارس التعليم الإسلامي الديني. وهناك ١٤٠٠ جمعية إسلامية موجودة اليوم علماً بأن أعدادها كانت قليلة في الستينيات. ولقد تكيف العديد منها محلياً ليخدم مجموعات لغوية محددة في جزء من المدينة أو الجوار، وغالباً ما تتمركز في مسجد معين. وفي بعض الأحيان تلتحم مع بعضها لتشكل جبهة موحدة للتعامل مع السلطات المحلية. ويعمد بعض الجمعيات إلى تشكيل منظمات مظلية أو شبكات رسمية تعمل كمجموعات ضغط من أجل اهتمامات معينة في أغلب الأحيان. ومن الأمثلة البارزة على المنظمات المظلية ذات الريادة اتحاد المنظمات الإسلامية في المملكة المتحدة وايرلندا (UMO) الذي تأسس عام ١٩٧٠. واستدعت قضية كتاب **آيات شيطانية**[١٠] إنشاء لجنة العمل للدفاع عن القضايا الإسلامية في المملكة المتحدة سنة ١٩٨٨، ووحدت هذه اللجنة عدداً من الجماعات الإسلامية في احتجاج عام. أخيراً هناك منظمات قامت لتتكلم على المستوى الوطني

(١٠) لمناقشة هذه القضية ونتائجها، انظر: Shabbir Akhtar, *Be Careful with Muhammad: The Salman Rushdie Affair* (London: Bellew, 1989), and Malise Ruthven, *A Satanic Affair: Salman Rushdie and the Wrath of Islam*, rev. and updated ed. (London: Hogarth, 1991).

بالنيابة عن كل المسلمين غير أنها تبقى بعيدة عن تمثيلهم فعلياً.

لقد تناولت المنظمات الوطنية والمظلية قضايا تتعلق بالتعليم وبالحاجة إلى إصلاح بعض نواحي القانون. وتركز الحوار لسنوات عديدة حول مسألة «المدارس الدينية» التي تستفيد من الدعم المالي من الدولة: بناءً على الإحصاءات الحديثة هناك فقط أربع مدارس إسلامية من هذا النوع مقابل اثنتين وثلاثين مدرسة يهودية على سبيل المثال[١١]، علماً بأن عدداً من الطلبات التي قدمها المسلمون قد رُفضت[١٢]. أما الاهتمامات ذات الصلة بالقانون فقد ركزت بشكل متزايد على الحاجة إلى تشريعات محددة تدين التمييز الديني والتحريض على الكراهية الدينية. كما أنها دعت إلى إصلاح الموقف الشرعي من تدنيس المقدسات أو عدم احترامها. وتقول منظمات الضغط الإسلامية ان التشريع يسعى للاعتراف بالطبيعة العرقية المتعددة للمجتمع البريطاني[١٣]، في الوقت الذي تجاهلت فيه الحكومات مواجهة شخصيتها المتعددة الأديان بجدية. الأمر الذي أدى إلى عدم تأمين حماية شرعية للسكان المسلمين الذين لا يعتبرون مجموعة عرقية واحدة (على نقيض مما هو عليه حال اليهود والسيخ على سبيل المثال).

ومع حلول عام ١٩٩٠ ترافق ظهور التنظيم الفعال بين المسلمين في بريطانيا مع نشأة صورة لـ «الأصولية الإسلامية» في المجتمعات غير الإسلامية كتهديد عالمي لقيم الديمقراطية والليبرالية[١٤]، والذي زاد هذه العملية قوة قضية **آيات شيطانية** (وصور حرق الكتاب في برادفورد)[١٥] وحرب الخليج[١٦] (حيث برزت علامات استفهام حول ولاء المسلمين لحملة التحالف ضد الرئيس العراقي). ولقد أدى التأكيد على ايديولوجية التعدد الثقافي (التي افضت إلى صهر المسلمين في هوية ثقافية ملية واحدة) في الوقت نفسه إلى ظهور فكرة عند البريطانيين بأن المسلمين هناك هم نسخة عن المسلمين في الخارج حيث يتملك الجميع الصفات التي تجعل منهم تهديداً للنظام الغربي القائم.

وخلال التسعينيات كثفت التنظيمات الإسلامية جهودها لشرح قضية المسلمين في بريطانيا ولمواجهة التحريفات الإعلامية. وظهر جو إيجابي نسبياً في ظل الحكومات العمالية الجديدة منذ عام ١٩٩٧. وانخرط المسلمون بشكل متزايد في التنظيمات الإدارية والسياسية القائمة. فعلى مستوى الحكومة المحلية مثلاً يوجد حالياً العديد من أعضاء

---

(١١) *Guardian*, 12/12/2001.

(١٢) لنموذج عن مشاعر المسلمين حول هذه القضية، انظر: *Times Educational Supplement* (21 October 1994), and *Guardian*, 10/1/1998.

(١٣) في قوانين العلاقات العرقية لعامي ١٩٧٦ و٢٠٠٠.

(١٤) انظر: Stephen Vertorec, «Muslims, the State and the Public Sphere in Britain,» in: Gerd Nonneman, Tim Niblock and Bogdan Szajkowski, eds., *Muslim Communities in the New Europe* (Reading, Berkshire, UK: Ithaca Press, 1996).

(١٥) لمناقشة هذه الحوادث، انظر: Philip Lewis, *Islamic Britain: Religion, Politics and Identity among British Muslims: Bradford in the 1990s* (London; New York: I. B. Tauris, 1994), pp. 153-164.

(١٦) لنموذج عن ردود فعل المسلمين في بريطانيا، انظر: Pnina Werbner, «Islamic Radicalism and the Gulf War: Preachers and Political Dissent among British Pakistanis,» in: Bernard Lewis and Dominique Schnapper, eds., *Muslims in Europe*, Social Change in Western Europe (London; New York: Pinter, 1994), chap. 7.

المجالس المحلية، وعلى المستوى الوطني هناك ثلاثة نبلاء (Peers) وعضو برلمان[١٧].

ويعتبر تأسيس «FAIR»، أي «المنتدى المناوئ للعنصرية وأعداء الإسلام» عام ٢٠٠١ مثالاً جيداً للتطور الحالي لقوى الضغط الإسلامي[١٨]. وقد ابتدأت «FAIR» حملة جديدة تحت شعار «الوصول إلى صفقة عدالة بحق مسلمي بريطانيا». ولقد وفرت هذه الحملة رسائل للأعضاء لإرسالها إلى البرلمانيين ورئيس الوزراء يطلبون فيها الحماية الشاملة من التمييز الديني (وستعمل الحكومة على إصدار تشريع تدين فيه التمييز الديني في التوظيف فقط عام ٢٠٠٣ جنباً إلى جنب مع القانون الأوروبي) وتعمل «FAIR» على جذب ذوي الخبرة من المتخصصين المسلمين لتمكين المسلمين من المشاركة في عملية الضغط، وذلك من خلال الحلقات الدراسية وإعطاء التعليمات. ومن ناحية أخرى عملت «FAIR» مع جمعيات إسلامية أخرى على تنظيم احتفالات ثقافية تحت عنوان «أفضل ما في الإسلام البريطاني». وهذا عمل يهدف تدريجياً إلى تغيير صورة الإسلام لدى البريطانيين.

إن عمليات التنظيم الذاتي أدت إلى تحقيق إنجازات مهمة باتجاه تأمين الهوية والحياة الإسلامية في بريطانيا. ولقد زادت هذه العمليات أيضاً الثقة بالنفس بين قطاعات السكان المسلمين. وفي الوقت نفسه يمكن القول إن هذه العمليات حولت التفرق اللاحق بالمسلمين إلى عمل مؤسساتي، كما أنها ألقت الضوء على العديد من مشاكله واهتماماته الداخلية. والمناخ العالمي اليوم هو مناخ يتسم نوعاً ما باعتناق مفهوم صراع الحضارات، وفي هذا الإطار تعتبر مواجهة المتطرفين المسلمين محور القضية. لذا فإن الذين يطمحون إلى الحديث باسم المسلمين في بريطانيا يواجهون تحديات ومسؤوليات التفاوض السليم بين البرامج والهويات والقضايا التي تتعلق بالموالاة والتي قد تتصادم.

ثالثاً: المسلمون في بريطانيا: تحديات واهتمامات داخلية

من الذي يتحدث باسم المسلمين في بريطانيا؟

هناك العديد من المنظمات المظلية ذات الطابع الوطني، ولكن العديد منها يقع أسير الخلافات الفقهية والمناقشات الايديولوجية. وعلى سبيل المثال يبدو أن اتحاد المنظمات الإسلامية يمثل في الغالب المصالح البرليفية (Barlevis)، في الوقت الذي يمثل فيه مجلس المساجد في المملكة المتحدة وايرلندا المصالح الديوباندية (Deobandis) وهناك تصادم بين الاتجاهين[١٩]. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمعات الإسلامية في بريطانيا قد

---

(١٧) لمناقشة عامة ولفترة ما قبل ١٩٩٤، انظر: Charles Husband, «The Political Context of Muslim Communities Participation in British Society,» in: Ibid., chap. 6.

(١٨) شعار المنظومة هو: «Promoting a Multi-faith, Multi-ethnic Britain» ولتفاصيل عن نشاطاتها، انظر: <www.fairuk.org>.

(١٩) لمناقشة الاتجاهات العقائدية الإسلامية المختلفة في شبه قارة جنوب آسيا وأثرها في بريطانيا، انظر: Francis Robinson, «Varieties of South Asian Islam,» (Research Paper, no. 8, University of Warwick, Centre for Research in Ethnic Relations, September 1988), and Lewis, *Islamic Britain: Religion, Politics and Identity among British Muslims: Bradford in the 1990s*, chap. 2.

تكون أحزاباً وكيلة عن القوى الخارجية المتنافسة. فعلى سبيل المثال، خلال مسألة **آيات شيطانية** استنفد التنافس السعودي ـ الإيراني قوته على أيدي الأطراف المسلمة البريطانية التي كانت قد استفادت من التمويل المالي السعودي وتلك التي قبلت الرعاية الإيرانية. وبالإضافة إلى الانقسامات الدينية واللغوية والثقافية والطائفية واللاهوتية والسياسية والايديولوجية طفت على السطح حديثاً انقسامات الأجيال المختلفة.

يوجد في بريطانيا حالياً أكثر من ١٥٠٠ مسجد منها ٦٠٠ مسجد مسجل كمؤسسة خيرية دينية مقارنة بـ ١٣ مسجداً كانت مسجلة عام ١٩٦٣.

وفي عام ١٩٩٤ خلال لقاء مع شخصيات بارزة من الجاليات الإسلامية أعلن وزير الداخلية (المحافظ) في بريطانيا انه من الصعب الاستجابة لمطالب المسلمين في بريطانيا كونهم غير موحدين خلف منظمة واحدة يمكنها التكلم بالنيابة عنهم. ولوحظ أيضاً أن معظم القيادة الحالية بأيدي كبار السن[٢٠]. وعلى أثر المشاورات تأسس عام ١٩٩٦ المجلس الإسلامي ـ البريطاني كهيئة تمثيلية وطنية[٢١] (وهو يضم حالياً أكثر من ٣٠٠ منظمة بالمقارنة مع اتحاد المنظمات الإسلامية الذي يشتمل على ٢١٤ منظمة).

ويبدو منذ عام ١٩٩٧ أن حكومة العمال الجديدة قبلت بالمجلس الإسلامي ـ البريطاني كممثل شرعي ناطق باسم المسلمين في بريطانيا ومحاور يشارك أعضاء قيادته في الاجتماعات الدورية مع المعنيين في وزارة الداخلية ووزارة الخارجية (Home Office and Foreign and Commonwealth Office) وهو نوعاً ما يحتكر التمثيل الإعلامي لآراء المسلمين.

ولكن هناك العديد من المنتقدين للمجلس بين صفوف المجتمعات الإسلامية البريطانية. وبناءً على رأي أحدهم على سبيل المثال أن المجلس «يقول الأشياء التي تريد أن تسمعها الصحافة»[٢٢]، ويشير بعضهم إلى أنه ليس مسموحاً لجيل الشباب الوصول إلى مراكز القيادة والقوة في المجلس، ويدّعي آخرون بأنّ المسلمين في بريطانيا لم يحققوا المستوى الضروري من النضج كمجتمع بمقدوره أن يقيم أجهزة تمثيلية حقيقية. وحتى يتسنّى لهم ذلك تستغل الهيئات المشابهة للمجلس الإسلامي البريطاني من ناحية الحكومة بهدف تبرير سياستها في وقت أصبحت فيه القضايا الإسلامية ذات أهمية محورية.

---

(٢٠) «Muslims Meeting with Home Secretary,» *British Muslims Monthly Survey*, vol. 2, no. 4 (May 1994), p. 8.

(٢١) انظر: <www.mcb.org>.

(٢٢) Faisal Bodi, in: *Guardian*, 22/10/2001.

رابعاً: ما هو موقف الشباب من موضوع القيادة ومن الخيارات التي تطرح عليهم بالنسبة إلى نماذج العلاقة مع المجتمع البريطاني؟

إنّ مسائل التمثيل والقيادة لها أهمية خاصة بالنسبة إلى الشباب من المسلمين البريطانيين (وخصوصاً في ضوء الجانب الديمغرافي الذي ذكر آنفاً). من منظور الشباب، هناك مشاكل جدية في البنى التحتية التنظيمية والقيادات المؤسساتية لدى المجتمعات الإسلامية، ويعتبر أئمة المساجد مثالاً على هذه الحالة، وبما أن معظمهم وافد من الخارج فهم غالباً ما يفتقرون إلى المهارات اللازمة في اللغة الإنكليزية، كما أن إلمامهم قليل بتعقيدات وتحديات المجتمع البريطاني، وبخاصة بالنسبة إلى الشباب.

تأسس عام ١٩٩٦ المجلس الإسلامي ـ البريطاني كهيئة تمثيلية وطنية، وهو يضم حالياً أكثر من ٣٠٠ منظمة بالمقارنة باتحاد المنظمات الإسلامية الذي يشتمل على ٢١٤ منظمة.

إن دعم «الحرس القديم» (The Old Guard) للجيل الأول من المسلمين يمكنهم من ترويج ثقافة إدارية مغلقة. وهو ما يعبر عنه أحد الشباب المسلمين بقوله «إنهم يديرون شؤون المساجد وكأنهم ما يزالون في كراتشي، نحن نريد دوراً في الإدارة إلا أنهم لا يسمحون لنا بذلك. وعلى الرغم من أن الحاجة إلى أئمة يكون منشأهم في بريطانيا ملحة ومعترف بها، إلا أن برامج التدريب تجد صعوبة في توظيف المرشحين لهذا المنصب»[٢٣].

وإذا كان الشباب يرون أن هناك افتقاداً للقيادات المناسبة والمؤسسات التنظيمية الشاملة، فيبدو أن الحركات الإسلامية (ومنها المتطرفة) قد تدخلت لملء الفراغ معتمدة على الأوجه المختلفة لتجاربَ الشباب المسلم في بريطانيا كالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والبطالة والاضطهاد أو التمييز العنصري، وملاحظة المعايير المزدوجة في سياسة بريطانيا الخارجية عندما يتعلق الأمر بالمسلمين (وبخاصة بالنسبة إلى فلسطين وكشمير والعراق على سبيل المثال) والشعور بعزلة الجيل ضمن المجتمع الإسلامي، بالإضافة إلى ظاهرة النفور الموجودة في المجتمع على نطاق أوسع.

لقد استفادت مجموعات مثل «حزب التحرير» وفرعه «المهاجرون» من تقاليد حرية التعبير البريطانية في نشر رؤيتها للحياة[٢٤]. وتركز عملها على قاعدة تقوم على وضع الإسلام القائم على الشريعة (المجرد فعلياً من النمو الثقافي) ضد الكفر المعرف بعبارات

---

(٢٣) لنموذج عن برنامج من هذا النوع، انظر: *Prospectus* (Muslim College, London) (January 2000).

(٢٤) لمناقشة وجود ونشاط حزب التحرير في بريطانيا، انظر: Suha Taji-Farouki, *A Fundamental Quest: Hizb al-Tahrir and the Search for the Islamic Caliphate* (London: Grey Seal, 1996), pp. 171-187.
وحول نشوء ونشاط «المهاجرون»، انظر: Suha Taji-Farouki, «Islamists and the Threat of Jihad: Hizb al-Tahrir and al-Muhajiroun on Israel and the Jews,» *Middle Eastern Studies*, vol. 36, no. 4 (October 2000), pp. 21 - 46.

شاملة لتحيط بكل ما له علاقة بالآخر. وتبعاً لهذه النظرة تقع بريطانيا ضمن دار الكفر (أو الحرب). والهدف النهائي حسب قول أحد قادة المهاجرين هو حيث يرى علم الخلافة الإسلامية يرفرف فوق مبنى رقم عشرة شارع داوننغ. وعلى النقيض من حزب التحرير طور «المهاجرون» سياسة محددة لأعضائه في الغرب وتشتمل هذه على إعداد المسلمين هناك ليكونوا «الجبهة الأمامية للخلافة القادمة، أي العمود الخامس القادر على أن يضغط على أعداء الإسلام كي يكون بمقدورهم دعم الأمة الإسلامية على امتداد الساحة العالمية»[٢٥]، ويسعى الحزب لتحقيق ذلك عن طريق ربط المجتمع الإسلامي في الغرب بالمسلمين عالمياً.

وما دامت هذه الجماعات تمنح أعضاءها إحساساً بالأهداف والانتماء والكرامة، فمن الصعب أن تجد أي شيء في منهجهم يمكن أن يسهم إيجاباً في العلاقات بين الجاليات المختلفة على المستوى المحلي. فهم يعرقلون جهود قطاعات أخرى من المجتمع الإسلامي البريطاني[٢٦]. وعندما تترجم خطابهم إلى أعمال (كإرسال عناصر إلى الخارج للتدريب العسكري أو تشجيعهم على السفر من أجل المشاركة في الجهاد على سبيل المثال) تتعقد المشكلة على العديد من الجبهات.

ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت خطابات المقاومة عند بعض القادة المسلمين في بريطانيا محور اهتمام عالمي مركز. وهناك خمسة مقاتلين «بريطانيين طالبانيين» في «Camp X-Ray» وآخرون من جنسيات متعددة يرتبطون بشبكة القاعدة اشتبه بأن لهم علاقات بقيادات من أمثال عمر بكري محمد و«العربي الأفغاني» السابق أبو حمزة المصري. وفي الواقع قبل ٢٠٠١/٩/١١ كان هناك انتقاد لما وصف بالموقف المتساهل للدولة البريطانية تجاه الإسلاميين، حيث ان الحكومة منحت حق اللجوء السياسي لإسلاميين بارزين، وبخاصة خلال التسعينيات (وكان بعض هؤلاء متطرفين وأصبح غيرهم متطرفين فيما بعد).

وهناك الآن رأي أن اتخاذ إجراءات صارمة بحق المعاهد الإسلامية التي تدفع بالشباب المسلم إلى القيام بأنشطة جهادية هي بالفعل «مشكلة بريطانية»[٢٧]. ولقد أطلق خبراء محاربة الإرهاب لقب «لندنستان» على العاصمة البريطانية بحجة أنها مركز رئيسي للتطرف الإسلامي العنفي. وأصبحت «مساجد الإرهاب» في لندن العناوين الأولى للأخبار على المستوى العالمي[٢٨]. وفي ضوء التطورات الحديثة سارع القادة المسلمون في بريطانيا للإشارة إلى أنّ الشباب الذين ينضمّون إلى حركات متطرفة قليلو العدد، فإن الغالبية الساحقة من الشباب المسلمين لا تنتمي إلى أي مسجد أو جماعة محددة، وهناك احتمال قوي بأنهم لا يشعرون بأية مسؤولية شخصية تجاه مستقبل الإسلام سواء في

---

(٢٥) انظر: <www.almuhajiroun.com>.

(٢٦) فعلى سبيل المثال، لا يهتم حزب التحرير بالحاجات والاهتمامات اليومية عند المجتمعات الإسلامية في بريطانيا، فبحسب قول الحزب هو يقدم لهؤلاء المسلمين «ما هو احسن بكثير من اللحم الحلال والغرف للصلاة».

(٢٧) Daniel Pipes, «Shoulder to Shoulder,» *Daily Telegraph*, 15/9/2001.

(٢٨) انظر على سبيل المثال: *Time* (6 May 2002).

بريطانيا أو في أي مكان آخر. وبالنسبة إلى العديد من المسلمين الشباب في بريطانيا فإن عقيدة الرفض عند هذه الجماعات التي تفسر التعامل مع المجتمع البريطاني على أنه مسألة وظيفية لا غير تعتبر عقيدة خطيرة وغير مقبولة. ويجادل حزب التحرير و«المهاجرون» بأنه لا وجود لما يسمى بـ «المسلمين البريطانيين»، وأن هناك مسلمين فقط[٢٩]. في المقابل يصر الكثيرون على أنهم مسلمون وبريطانيون في الوقت عينه، وأن بريطانيا وطنهم. إن هذا تعبير عن الحوار البراغماتي الذي تقوده قطاعات الشباب الذين أصبحوا أكثر ثقافة مما كان عليه آباؤهم، وهم باتوا على استعداد لتحدي الدعوة المتطرفة.

فالخطاب الذي نشأ عند هؤلاء الشباب يبرز اختلافاً بين العقائد الدينية والأصول الثقافية. وبعيداً عن المواقف الانطوائية والانعزالية (التي قد تقود إلى نوع من الغيتو المفروض ذاتياً) يستخدم هذا الخطاب الانتماء الإسلامي كطريقة لتأسيس قيم عالمية مشترك عليها مع المجتمع البريطاني (كالديمقراطية والعدالة على سبيل المثال). هذا إسلام عالمي يمكن ممارسته في أي محيط، ولذا فهو يمثل بديلاً للخطاب التطرفي الذي هو مبني أيضاً على إسلام عالمي، مسلوب من الثقافة. إضافة إلى أنه بمقدور الخطاب الجديد أن يستجيب بشكل متساوٍ مع انسلاخ الشباب المسلم عن التراكيب الاجتماعية والشبكات الثقافية للجيل الأول (في مسح جرى حديثاً أفاد ٦٠ بالمئة ممن شملهم المسح أن فهمهم للإسلام يختلف عن فهم آبائهم له وبخاصة في مجال الثقافة: وهو ما تثبته عملية اختيار الشراكة الزوجية)[٣٠].

> طوال عقد التسعينيات، وفي ضوء التطورات الحديثة أسرع القادة المسلمون في بريطانيا إلى توضيح أن الشباب المنخرط والمتطرف يمثلون أقلية ضئيلة.

خامساً: ما هو مستقبل الصراع على عقول الشباب المسلم بين الإسلام المتطرف والإسلام البريطاني؟

من الواضح أن الاتجاه الغالب في المواقف الاجتماعية السياسية السائدة ينحو إلى قبول التنوع العرقي البريطاني[٣١]. وفي الوقت نفسه فإن الصورة الذاتية التي تبنتها بريطانيا حديثاً كمجتمع يعي ذاتياً تعدديته العرقية، وأمة تعي ذاتياً تعدديتها الثقافية هي موضع عملية نقاش مستمر. وتبقى الصورة هكذا، وبشكل خاص عند نقطة من تاريخها الثقافي والاجتماعي حيث تواجه خيارات على محاور عدة.

---

(٢٩) انظر على سبيل المثال: *Guardian*, 7/2/1994.

(٣٠) «News Survey of 100 Younger Readers,» (April 1994).

(٣١) قبل سنة من نجاح المحافظين في انتخابات عام ١٩٧٩، ظهر وكان «The National Front» سوف يصبح الحزب الثالث في السياسة في بريطانيا إلا أنه أخفق في ما بعد، على الرغم من أنه دفع للانتخابات بثلاثمائة وثلاثة مرشحين.

إن حصيلة هذه العملية لن تكون مضمونة، كما أنها تتطلب يقظة. فعلى سبيل المثال ان الحزب الوطني البريطاني (The British National Party) استغل وجود «الشغب العرقي» في مدن الشمال (حيث أدت الظروف والسياسات الرسمية إلى إيجاد مناطق آسيوية مغلقة) وربح ثلاثة مقاعد في انتخابات المجالس المحلية في أيار/مايو ٢٠٠٢. إن الحزب يلوم الإسلام للتوتر العرقي بشكل مباشر (ومنذ ٢٠٠١/٩/١١ أخذ يصف جميع المسلمين بالإرهابيين)[٣٢].

إن الربط بين النزعة العرقية والإسلام أمر سهل، وبخاصة أنه في الإدراك البريطاني تتسم الهوية الإسلامية بالاختلاف العرقي. علاوة على ذلك، فإن الهوية الإسلامية تمثل أيضاً بالنسبة إلى الكثيرين مثالاً لنمط الحياة الدينية التقليدية والقيم التي تُركت فعلياً على قارعة الطريق. وهذا يرتبط بصورة للإسلام «في الخارج، هناك»، أي في البلاد الإسلامية التي ما زالت تتفاعل مع التحديث في إطار إعادة إثبات الهوية على نطاق واسع في السياسة بشكل عام. وحيث إن الحدود أصبحت قابلة للاختراق (سواء على مستوى حركة التنقل الإنساني أو على مستوى الأفكار) فإنه من السهل أن تندمج الصور، ويبقى الإدراك والفهم البريطانيان للإسلام موضع عملية هدم وبناء معقدة ومستمرة.

ويساهم المسلمون في بريطانيا في هذه العمليات. وحتى يقوموا بهذا الدور بشكل بناء وخدمة للصالح العام، يمكنهم أن يسعوا إلى:

أ ـ تحقيق حوار ناجح حول هوياتهم ومذاهبهم (كمسلمين وكبريطانيين وكجزء من الأمة وكجزء من الغرب).

ب ـ التمييز بين العداء المتعمد للإسلام من جهة، والمسائل المجردة مثل توزيع الموارد ومنح الفرص الاجتماعية ـ الاقتصادية إلى جانب الاهتمامات المتعلقة بالهجرة وحق اللجوء السياسي من جهة أخرى، والهدف من ذلك التعاون مع الحكومة للوصول إلى حلول واقعية وعادلة.

ج ـ الدخول في حوار يتسم بالإثراء المتبادل ويؤكد المساهمة البناءة التي يمكن أن تضفيها القيم الإسلامية على الحياة البريطانية.

ويعكس مسلمو بريطانيا العالم الإسلامي المعاصر في كل تعدديته وتعقيداته. وعليه فإن تحقيق إجماع بين المسلمين في بريطانيا بالنسبة إلى مضمون وحدود دينهم أمر قد لا يكون في متناول اليد، ولكن الإدارة الذاتية الخلاقة لاختلافاتهم وتعدديتهم بالحرية والاحترام المتبادل يمكن أن تشكل مثالاً إيجابياً للمسلمين في أي مكان آخر وللمجتمع البريطاني المتعدد الثقافة ككل □

---

(٣٢) انظر على سبيل المثال:
International Search Light Magazine (October 2001).

التقانة والتحديث في تجارب العالم الثالث

ناجح الراوي

رئيس المجمع العلمي ـ بغداد.

إن من سمات عصرنا الحديث السرعة الخاطفة للتطور، والتأثير المباشر للعلم والتقانة في الارتقاء بالأمم وتنميتها، والتنافس الحاد في الإنتاج الراقي النوعية بكفاءة إنتاجية عالية. إنه عصر المعلوماتية والبرامجيات والاتصالات السريعة، عصر هندسة الجينات والاستنساخ والتقانة الإحيائية. ودول العالم الثالث أمام فرصة أخيرة إما أن تبذل فيها كل الجهود الممكنة للارتقاء بمنظمات العلم والتقانة والصرف عليها بسخاء، وإعطاء العاملين فيها كل الرعاية والحرية بعيداً عن بيروقراطيات الأنظمة والإجراءات الروتينية الخانقة لتجسير الفجوة التي تفصلها عن العالم المتقدم، وإلا فسيكون من الصعب لهذه الدول اللحاق بركب الحضارة لتبقى ضعيفة ومستغلة.

لقد خطت بعض دول العالم الثالث خلال العقود الأربعة السابقة خطوات جريئة وحققت نجاحات ملحوظة، فيما أخفقت دول أخرى في تلمس الطريق.

مفاهيم عامة

١ ـ **العلم**: تعرف منظمة اليونسكو العلم بأنه[١] «شروع الجنس البشري في محاولة لاكتشاف سلسلة من العمليات والسيطرة عليها عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر الملحوظة وجمع المعارف الناتجة من ذلك بشكل منهجي، فيتيح لنفسه فهم الظواهر التي تحدث في الطبيعة والمجتمع واستخدامها لصالحه».

٢ ـ **التقانة (التكنولوجيا)**: هي حصيلة التطبيق العملي على نطاق صناعي وتجاري للاكتشافات والاختراعات العلمية[٢]. ويمكن تعريفها بأنها «مجموعة المعارف

(١) اليونسكو، «العلم والتكنولوجيا في تنمية الدول العربية،» العدد ٤١.

(٢) ناجح الراوي، «العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل،» شؤون سياسية، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤).

والخبرات والمهارات المتاحة والمستنبطة والمتراكمة المعنية بالآلات والأدوات والسبل والوسائل والنظم المرتبطة بالإنتاج والخدمات الموجهة من أجل خدمة أغراض محددة للإنسان والمجتمع»[٣].

٣ ـ البحث العلمي: هو عملية اكتشاف العلم. فهو الأساس في تكوين العلم والتقانة ويمكن عده عملية منظمة لاكتشاف الحقائق من خلال تحليل الظواهر والمشاكل الحياتية بهدف معالجتها[٤].

٤ ـ الإنتاج والإنتاجية: يمكن تعريف الإنتاج بأنه «النشاط الإنساني الهادف إلى تكييف الموارد الطبيعية وتحويلها إلى سلع اقتصادية لإشباع الحاجات البشرية»[٥]. والإنتاجية هي نسبة الناتج من سلعة أو خدمة إلى المستثمر من عامل أو أكثر من العوامل التي تنتجها.

٥ ـ التنمية: هي عملية تغيير حضاري مخطط يتضمن انبثاق الامكانات والطاقات الكامنة ونموها بشكل متوازن لنقل المجتمع إلى واقع أفضل. فالتنمية تؤدي إلى تغيير نمط الحياة وعلاقات الإنسان بالبيئة الطبيعية والاجتماعية[٦]. فالتقدم العلمي والتقني ليس هدفاً بحد ذاته بل هو إحدى الوسائل لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وإنسانية متوازنة ومتكاملة. إن التقدم العلمي والتقني يمكن أن يتجها إلى تحقيق التنمية إذا اتجها إلى تلبية حاجات المجتمع المادية والروحية ضمن إطار حضاري وتراثي متكامل[٧]. ومع ذلك تبقى المعرفة الأصل الجديد من أصول الإنتاج، فأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي الرئيسة قائم على المعرفة[٨].

> **إن نقل التقانة لا يتم بشكل آلي. ولأن لكل بلد خصائصه وظروفه، فالتقانة تستنبط وتشذب وتكيف وتوطّن لتلائم الظروف المحلية...**

أولاً: التقانة نقل أم استنباط؟

لقد كان العلم ملكاً للإنسانية، ومع تقدم العلوم تقلصت الفترة بين اكتشافه

(٣) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، «تقرير فريق العمل لإستراتيجية العمل العلمي المشترك في العلوم والتكنولوجيا» (الرباط، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، واللجنة الوطنية لنقل التكنولوجيا، «الإطار العام لاستراتيجية نقل التكنولوجيا في القطر» (بغداد، أيار/مايو ١٩٨٥).

(٤) ناجح الراوي، «الإنتاجية العلمية للباحثين في أجهزة البحث العلمي»، ورقة قدمت إلى: **وقائع الحلقة الدراسية النقاشية لتنمية القيادات الإدارية في أجهزة البحث العلمي العربية** (عمان: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ١٩٩١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الراوي، «العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل».

(٧) صباح كجه جي، «انسياب التقنيات التنموية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية»، **التنمية الصناعية العربية**، السنة ١، العدد ١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢).

(٨) برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩** (نيويورك: الامم المتحدة، ١٩٩٩).

وتطبيقه، وتلاصقت حلقات العلوم والتقانة. إن الدول النامية لا بد من أن تستفيد من تجارب بعضها ومن تجارب الدول التي سبقتها في التقدم. فبعض أنواع التقانة يمكن أن يسهم في التقدم بواسطة النقل عن طريق شراء المعامل والدراية العلمية وبراءات الاختراع وتدريب الملاكات وبالطرق التجارية والسياسية بتكوينها، ولكن نقل التقانة لا يتم بشكل آلي لأن لكل بلد خصائصه وظروفه، فالتقانة تستنبط وتشذب وتكيف وتوطن وتطور لتلائم الظروف المحلية. وبالنسبة إلى الدول النامية الفقيرة بمواردها عليها أن تفكر كم تستثمر وفي أي تقانة تستثمر من أجل التنمية. وإن بعض التقانات المتقدمة تنتزع بطرق مختلفة إذا كان الملاك العلمي المحلي قادراً على التفاعل مع مستوى التقانة المنشودة.

١ ـ مستلزمات نقل التكنولوجيا

إن من مستلزمات نقل التكنولوجيا اكتساب المهارة الفنية بذاتها، واستخدام الوسائل المعلوماتية المتقدمة، والتخطيط والتنظيم والإدارة، فضلاً عن إعداد القاعدة الوطنية من العلماء والفنيين والعمال المهرة. فعناصر عملية نقل التكنولوجيا هي مزيج متداخل من العنصر البشري والمادي والإداري والمعلوماتي؛ أي أن نقل التكنولوجيا هو نقل حضاري يتم بنهوض المجتمع وتطوره في جوانب متعددة. ويمكن إيجاز مستلزمات نقل التكنولوجيا بما يأتي[٩]:

ـ الملاك المؤهل لتطوير العلوم والتكنولوجيا وتطويعها.

ـ مؤسسات البحث العلمي والجامعات وبيوت الخبرة والمراكز القادرة على ربط نتائج هذه المؤسسات وتحويلها إلى إنتاج.

ـ المؤسسات الإنتاجية التي يكمل بعضها بعضاً، والتي يمكنها أن تستفيد من الأنشطة العلمية.

ـ الاختراعات وبراءات الاختراع وأجهزة التقييس والسيطرة النوعية ومنهجيات الاستفادة منها.

ـ الجهد المادي والتنظيمي والسياسي للدولة من أجل إقامة البنى الارتكازية اللازمة وتنسيق طرق الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا.

٢ ـ تكوين التكنولوجيا

لتكوين التكنولوجيا في الدول النامية لا بد من دراسة الواقع لمعرفة مستوى التطور التكنولوجي المطلوب. ودراسة أي صناعة مطلوب الولوج فيها اعتماداً على الحاجة الاستراتيجية للدولة، وتوفر ظروف النجاح فيها من مواد أولية أساسية إلى الحاجة إلى البضائع وإمكانية تسويق المنتج والإمكانات المادية المتوفرة.

ولتكوين التكنولوجيا لا بد من وجود عاملين أساسيين هما[١٠]:

---

(٩) اللجنة الوطنية لنقل التكنولوجيا، «الإطار العام لاستراتيجية نقل التكنولوجيا في القطر».

(١٠) ناجح الراوي، «البحث والتنمية في الدول العربية،» ورقة قدمت إلى: **الحلقة الدراسية النقاشية حول بحوث الدراسات العليا في الجامعات العربية وأثرها في التنمية** (بغداد: اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، ١٩٩٢).

أ ـ توفر الإرادة السياسية القادرة على تحقيق الاستقرار ووضع الاستراتيجيات والأهداف المراد تحقيقها.

ب ـ تطوير مؤسسات البحث العلمي والتنمية التجريبية (R&D) بما يجعلها قادرة على تطوير التكنولوجيا ورفدها بالأفكار والمعلومات الجديدة.

٣ ـ مدارس نقل التكنولوجيا وتكوينها

يمكن القول إن هناك مدرستين لتكوين التكنولوجيا:

أ ـ المدرسة الأوروبية التقليدية: تبلورت هذه الطريقة عبر سنوات عديدة من التطور والتجربة، حيث بدأت خطواتها قبيل الثورة الصناعية وذلك ببناء مؤسساتها الجامعية ومراكز البحث العلمي والمكاتب الهندسية الاستشارية ومكاتب تسجيل براءات الاختراع، وذلك بشكل تدريجي بطيء، ولكنه متكامل وصولاً إلى المستوى المتقدم الذي وصلت إليه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[١١]. ولكون الدول النامية كانت ترزح تحت نير استعمار الدول الأوروبية، فإنها اقتفت خطواتها في الغالب بشكل مشوه لم يوصلها إلى نتيجة مرضية بتحقيق تقدم في تكوين تكنولوجيا تؤدي إلى التنمية.

> إن عناصر عملية نقل التكنولوجيا هي مزيج متداخل من العنصر البشري والمادي والإداري والمعلوماتي... أي عملية نقل حضاري تتم بنهوض المجتمع في جوانب متعددة.

ب ـ التجربة اليابانية: استفادت اليابان منذ عهد الميجي من الغرب، فأرسلت طلبة البعثات إلى أوروبا واستخدمت خبراءها واستعانت بالهندسة العكسية واشترت خبرات الغرب وبراءات الاختراع وطورتها. واهتمت بالبحوث التطبيقية وصرفت على البحث العلمي بسخاء وأولت أهمية للتنمية التجريبية (D)، وجمعت مراكز البحوث والتصاميم والتطوير والإنتاج تحت سقف واحد لتسرع في عملية الإنتاج الجديد واهتمت بإيجاد الأسواق الخارجية. وكان لوزارة التجارة والصناعة العالمية (MITI) دور كبير بالتنسيق بين المؤسسات اليابانية ورسم السياسة لاختيار التكنولوجيا المناسبة في الوقت المناسب. وأسست المدن العلمية كمدينة تسكوبا فحققت اليابان المعجزة الاقتصادية، وحافظت على تقاليدها وتراثها وتفوقت في مضامير عديدة على دول العالم لتحتل المرتبة الرابعة في **دليل التنمية البشرية** لدول العالم عام ١٩٩٩، ولتكون تجربتها مدرسة جديدة في نقل التكنولوجيا وتوطينها استفاد منها عدد من الدول النامية في السنوات الأخيرة.

ثانياً: التقانات المتقدمة ودول العالم الثالث

١ ـ واقع العلم والتقانة في العالم الثالث

ما زالت نسبة كبيرة من سكان العالم الثالث تسكن الريف لعدم تطور التقانة

(١١) الراوي، «العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي وتحديات المستقبل».

المستخدمة في الزراعة. وتتفاوت الخدمات المقدمة بين العاصمة والمدن وبين المدن والأرياف في الدول النامية، مما يؤدي إلى الهجرة إلى عواصم تلك الدول. وما زال الجهل والفقر والأمية والمرض منتشرة في كثير من دول العالم الثالث. وتتسع الفجوة العلمية والتقنية يوماً بعد يوم بين هذه الدول والدول المتقدمة، ويمكن إيجاز واقع العلم والتقانة في الدول النامية بما يلي:

- مستوى التعليم قاصر عن إعداد جيل مفكر مبدع. فالتعليم يركز على الحفظ الآلي والتعليم الإلزامي في الدراسة الابتدائية التي لم تشمل بعد جميع البلدان النامية، فما زالت الأمية منتشرة.

- هناك قصور في الإعداد المهني والفني وتهيئة الملاكات القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

- ما زالت البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والبحث والتطوير حلقات منفصلاً بعضها عن بعض من دون تنسيق أو مراكز قادرة على تحويل الأبحاث إلى تكنولوجيا تترجم إلى قطاعات الإنتاج.

- الاهتمام بنتائج الأبحاث وبراءات الاختراع المحلية وتشجيعها محدود جداً بسبب الاعتماد على استيراد المنتوجات من الدول المتقدمة.

- محدودية الصرف على البحث العلمي والتقني، فإن أغلب الدول النامية ما زالت تصرف أقل من ٠,٥ بالمئة من الناتج الإجمالي القومي (GNP) على البحث العلمي في حين وصلت الدول المتقدمة إلى صرف ٣ بالمئة من دخلها في هذا المجال.

- عدم شعور الباحثين وأساتذة الجامعات والمهنيين بالاستقرار وتوفر الأجواء العلمية المطلوبة لانعدام أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان في كثير من دول العالم الثالث، مما أدى إلى محدودية الإنتاج العلمي وهجرة الكفاءات إلى الدول المتقدمة.

- تفتقر أغلب الدول النامية إلى نظام المؤسسات وإلى منظومة للعلم والتقانة وإلى شبكات المعلومات وتسهيل النشر العلمي، وغياب استراتيجية وخطط للبحث العلمي والتقني.

- بدأت بعض الدول النامية تعاني بطالة الخريجين لعدم التخطيط السليم في إعدادهم وعدم تأهيلهم المناسب لسوق العمل.

- العلم والتكنولوجيا يحتاجان إلى جو من الانفتاح على تجارب الآخرين وجذب رأس المال الأجنبي للاستثمار في الدول النامية التي تفتقر إلى ذلك، وكثير من دول العالم الثالث منغلق على نفسه لأسباب أمنية.

- الزيادة السكانية غير المنظمة التي تزيد عن نسبة النمو في الناتج القومي، مما يقلل من نسبة دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدلاً من زيادتها في بعض الأقطار النامية.

٢ ـ حاجة العالم الثالث إلى التقانة

إن السمات الأساسية التي ترافق القرن الحادي والعشرين تشمل سيادة العلم والتقانة الفائقة التطور والسرعة الخاطفة للتطور والمنافسة الحادة بين الدول والإنتاج الراقي النوعية والكفاءة الإنتاجية العالية[١٢]. فقد غادرت الدول المتقدمة بعض الصناعات الخفيفة والصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة والصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة لتحيلها إلى الدول النامية، ولكي تهتم بالتقانات الأكثر تقدماً التي تدر عليها الكثير من الأرباح.

إن حاجة بلدان العالم الثالث تكمن أولاً بتوفير أمنها وتأمين غذاء شعوبها وسكنهم وملبسهم وتوفير ما يحفظ صحتهم. وإن لكل بلد خصوصية بالنسبة إلى التقانة التي يجب أن يفكر بها في ضوء المواد الأولية المتوفرة ومنافذ التسويق المتاحة وكفاءة الملاكات البشرية وقدراتها على التعامل مع التقانة المعنية. ولكي لا تكون الأقطار النامية بعيدة جداً عن التقدم الحضاري الذي تشهده دول الشمال فعليها بعد تهيئة البنى الارتكازية ومستلزمات التصنيع أن تعير اهتماماتها إلى القطاعات التالية:

تفتقر غالبية الدول النامية إلى نظام المؤسسات وإلى منظومة للعلم والتقانة وإلى شبكات المعلومات وتسهيل النشر العلمي وتوفير الأجواء المناسبة للعلماء والباحثين...

ـ **تقانة الالكترونيات**: بما فيها الصناعات الالكترونية والاتصالات والبرامجيات والروبوتيات، وتقانة الليزر.

ـ **الهندسة الوراثية** والتقانات الإحيائية والزراعة النسيجية واستخدامات هذه التقانات في الزراعة والصناعة والطب.

ـ **تقانات الذرة** واستخداماتها السلمية للأغراض الزراعية والصناعية والطبية.

ـ **تقانة المواد الجديدة** والبوليمرات والصناعات البتروكيميائية.

ـ **تقانة الطاقة والطاقات الجديدة** والمتجددة بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الهايدروجينية والطاقة الذرية الاندماجية عند توفرها.

ـ **الاهتمام بأبحاث الفضاء والبحار** واستغلال الموارد الناتجة منهما.

٣ ـ دعم العلم والتقانة في الدول النامية وتقويتهما

إن مستلزمات تقوية منظومات العلم والتقانة في الدول النامية لتكون قادرة على استقبال خطط التنمية وإنجاحها لتطوير اقتصاد تلك الدول يكمن في:

---

(١٢) نادر فرجاني، «الإمكانات البشرية والتقانية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٠).

- استكمال البنى الارتكازية من طرق ومواصلات وموانىء وسكك حديد ومطارات واتصالات وماء وكهرباء.

- إعداد الملاكات المؤهلة من خريجي الجامعة بالاختصاصات المختلفة المطلوبة، وسدّ الحاجة إلى الفنيين وخريجي المعاهد الفنية وإلى العمال المهرة المطلوبين لتنفيذ خطط التنمية وتدريبهم بما يلائم التقانات والصناعات المطلوب الولوج فيها.

- تأسيس مراكز البحوث العلمية ولا سيما المعنية بالبحوث التطبيقية والبحث والتطوير وإيجاد ميكانيكية التنسيق بين هذه المراكز والصناعة والاهتمام ببراءات الاختراع وتشجيع تطبيقاتها، والاهتمام ببيوت الخبرة ومؤسسات التقييس والسيطرة النوعية.

- إيجاد جهة مركزية في الدول تعنى بشؤون العلم والتكنولوجيا سواء أكان على مستوى وزارة أم لجنة عليا للعلم والتكنولوجيا ترتبط بالسلطة العليا لإعطاء دعم الإدارة السياسية لهذا المرفق الحيوي وللتنسيق الفاعل بين الوزارات والمؤسسات في تطبيق البحوث.

- تخصيص كل المبالغ الممكن استيعاب صرفها بعقلانية في البحث العلمي والتطوير وتشجيع القطاع الخاص بتمويل البحوث لقاء إعفائهم من بعض الضرائب.

- الانفتاح على تجارب الدول الناجحة والاستفادة منها بما يلائم ظروف كل بلد، واستغلال العلاقات الثقافية مع الدول المتقدمة والصديقة.

- تشجيع العلماء والمفكرين مادياً ومعنوياً ومنحهم الحرية الكاملة للاستفادة من عطائهم وللمحافظة عليهم كثروة قومية ومنحهم مرونة السفر لحضور المؤتمرات العلمية العالمية ونشر أبحاثهم ومناقشتها مع زملائهم في العالم المتقدم لتعميمها وللاطلاع على كل جديد في العلم والتقانة.

ثالثاً: من تجارب العالم الثالث

شهد القرن العشرون تجارب ناجحة لبعض دول العالم الثالث، فتمكنت بعض الدول من أن تحقق في عقدين ما تطلّب قرنين من الزمن بالنسبة إلى دول أوروبا.

إن القفزات الكبيرة التي تحققت في مجال التكنولوجيا تتيح فرصاً هائلة للتنمية البشرية، ولكن تحقيق تلك الإمكانات يتوقف على كيفية استخدام التكنولوجيا[١٣]. ونستعرض في ما يلي تجارب ثلاث دول آسيوية تختلف بعدد سكانها ومساحتها وظروفها، حققت نجاحات عامة أو في حقل محدد هي كوريا الجنوبية وماليزيا والهند.

١ - كوريا الجنوبية والتنمية[١٤]

جزئت كوريا نتيجة للحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية إلى قطرين هما جمهورية كوريا في الجنوب وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الشمال، وقد

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

(١٤) ناجح الراوي، «كوريا الجنوبية والتنمية»، مجلة المجمع العلمي (بغداد)، السنة ٤٧، العدد ٣ (٢٠٠٠).

تمكنت كوريا الجنوبية خلال العقود الأربعة الماضية من أن تحقق نمواً اقتصادياً خارقاً، وأخذت تتطلع إلى منافسة اليابان والدول المتقدمة الأخرى بعد أن كانت حتى عام ١٩٦٠ من دول العالم الثالث الضعيفة النمو، وكان دخل الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي أقل من مائة دولار.

أ ـ خلفية كوريا[١٥]

معظم أراضي كوريا جبلية ومناخها متنوع. تعداد نفوسها ٤٥,٧ مليون نسمة عام ١٩٩٧. تقلص النمو السكاني من ٣ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٠,٩١ بالمئة عام ١٩٩٢.

التعليم: السلم التعليمي مطابق لسلم التعليم في الأقطار العربية. أصبح التعليم إلزامياً لتسع سنوات منذ عام ١٩٩٢. وتمثل موازنة التعليم ٣,٧ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٦.

مؤسسات العلم والتكنولوجيا: تم التركيز على مؤسسات العلم والتكنولوجيا منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين، ولا سيما مراكز نقل التكنولوجيا، ومؤسسات تمويل النشاط التكنولوجي[١٦]. أسس مجلس الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا برئاسة رئيس الجمهورية عام ١٩٨٢. وتصنف المؤسسات في ثلاثة حقول متداخلة:

المؤسسات العلمية: ومنها وزارة العلم والتكنولوجيا، الجامعات والكليات والمعاهد، المعهد الكوري المتقدم للعلوم (KAIS)، ومدينة دايدوك العلمية[١٧].

المؤسسات التكنولوجية: ومنها المعهد الكوري للعلم والتكنولوجيا (KIST)، والمؤسسة الكورية للتقدم التكنولوجي (K-TAC)، والمؤسسة الكورية لتطوير التكنولوجيا (K-TDC) وبيت تجهيز المعلومات للبحوث الصناعية (KORSTIC) والمعهد الكوري للبحوث والمقاييس (KSRI).

المؤسسات التمويلية: ومنها المؤسسة الكورية لتمويل التكنولوجيا (KTFC)، والمؤسسة الكورية للاستثمار في التنمية (K-DIC)، والمركز الاقتصادي والتكنولوجي الكوري (KIET).

ب ـ خطط التنمية

لقد استفادت كوريا الجنوبية من تجربة اليابان وحاولت اقتفاء طريقها ونجحت بتحقيق ذلك، فزاد نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي (GNP) من أقل من

---

(١٥) **حقائق عن كوريا** (سيول: الهيئة الكورية للاستعلامات عبر البحار، ١٩٩٤).

(١٦) Martin Bell, «The Evaluation and Integration of Research and Development vis-a-vis Industrial Enterprises,» paper presented at: Proceedings of the Workshop on: The Integration of Science and Technology in the Development, Planning and Management Procession in ESCWA Region, Economic and Social Commission for Western Asia, 1994.

(١٧) Hyung Sup Choi, «Science and Technology Policies in the Industrialization of Developing Country-Korean Approaches,» in: Abdus Salam, *Notes on Science, Technology and Science Education in Development of the South*, 2nd ed. ([n.p.]: Third World Academy of Sciences, 1989), appendix xv.

مائة دولار أمريكي عام ١٩٦٠ إلى ١٣٩٥٠ دولاراً عام ١٩٩٧[١٨].

الأسس التي اعتمدت في التنمية: اعتمد المخططون الاقتصاديون استراتيجية تعتمد على تصدير المنتجات الصناعية. وتبنت الحكومة سعر العملة الأجنبية الموحدة ووفرت التمويل القصير الأجل للمصدرين وبسطت الإجراءات الجمركية، مما ساعد على استيراد المواد الخام وتشجيع الاستثمارات الأجنبية[١٩].

وركزت كوريا الجنوبية في خطتها الخمسية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٦) على إنشاء البنى الارتكازية والتعليم المهني والصناعات الكيميائية الأساسية والبتروكيميائيات وصناعة الحديد والصلب. وتوسعت بالخطة الخمسية (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) نحو الصناعات الكيميائية الأساسية والبتروكيميائية وصناعة الحديد والصلب. وتوسعت في خطتها (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦) بالتصنيع وإدخال تكنولوجيا أكثر تقدماً، فأصبحت سادس أكبر منتج للصلب في العالم عام ١٩٩٠، وتمت صناعة الإلكترونيات بسرعة فائقة ووصلت صناعة بناء السفن ذروتها، وأصبحت كوريا رابع دولة في صناعة السيارات عام ٢٠٠٠.

نجحت كوريا الجنوبية بزيادة نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي من أقل من مائة دولار عام ١٩٦٠ إلى ١٣٩٥٠ دولاراً عام ١٩٩٧!

أسباب نجاح كوريا الجنوبية في التصنيع: تعزى أسباب النجاح إلى:

ـ تدريب القوى العاملة واحتواؤها للتكنولوجيا المتطورة وعودة الخبراء الكوريين المتدربين من أمريكا.

ـ الاتفاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ـ الفائدة التكنولوجية نتيجة للدخول المتأخر في التصنيع واستخدام معامل جديدة متطورة.

ـ المرونة الواسعة في دخول الأجواء الاقتصادية العالمية.

ـ دور مراكز البحث والتطوير والصرف عليها بسخاء وفعالية مثل مراكز نقل التكنولوجيا.

ـ قلة التخصيصات للأمور العسكرية لوجود الحماية الأمريكية.

ـ طبيعة الشعب الكوري الدؤوب والصبور والملتزم.

ج ـ الحقول التي تميزت بها كوريا:

ركزت كوريا على الالكترونيات المايكروية (Micro Electronics) والمعلوماتية

---

(١٨) J. S. Kim, «Utilisation of Indigenous Technology and R and D Results in Korea,» paper presented at: Seminar on Commercialization and Invention, Korea Advanced Institute of Science and Technology, Shah Alam, 1986.

(١٩) انظر: حقائق عن كوريا.

وتكنولوجيا الاتصالات والمواد الجديدة والهندسة الجينية (Gentic Eng.) والتقنية الإحيائية والطاقة والموارد التكنولوجية لتنمية مستقرة، وتم إدخال العوامل التكنولوجية في الصناعة كالتشغيل الذاتي (الأتمتة) والروبوتيات.

العلاقة بين المنشآت: يوجد تفاعل وثقة بين العمال وبين المقاول الرئيس والثانوي[٢٠]. فالمؤسسات الكبيرة تقدم المساعدات المالية للمؤسسات الصغيرة بهدف رفع مستوياتها التكنولوجية وتقليل الكلفة، وهناك صناعات مكملة تقوم بها النساء في البيوت بأسعار منخفضة[٢١].

د ـ كوريا والمستقبل

تتنافس كوريا مع اليابان وبلدان النمور الآسيوية التي تتعامل مع التكنولوجيات نفسها وبظروف متشابهة، وستجابه كوريا الجنوبية في مستقبل قد لا يطول أعباء وحدة الكوريتين، فشعب كوريا المقسم يتطلع إلى الوحدة وتجربة ألمانيا ليست بعيدة.

إن الدول التي تعتمد على المساعدات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية معرضة لهزات اقتصادية عنيفة، ومع ذلك تبقى تجربة كوريا الجنوبية في التنمية تجربة غنية يمكن أن تستفيد منها الدول النامية.

٢ ـ ماليزيا: خطوات واثقة في التنمية

ماليزيا من البلدان النامية الغنية بالمواد الأولية كالنحاس والقصدير والنفط والغاز... وهي من الدول المتقدمة بإنتاج المطاط وزيت النخيل والفلفل. بدأت ماليزيا بعد عام ١٩٧٠ بتشجيع الصناعات من أجل التصدير وذلك باستيراد الأجهزة والمعدات من خلال السوق الحرة التي أسست في ذلك العام، وبدأت بالصناعات التي تعتمد على المطاط والأخشاب والصناعات النسيجية، فضلاً عن الصناعات التي تعتمد على الدقة كالساعات وآلات التصوير والأجزاء الإلكترونية (Components)[٢٢].

لقد استفادت ماليزيا من تجربة اليابان وكوريا الجنوبية وتعاونت مع آسيان (ASEAN) واستراليا[٢٣] وأصبحت تحتل عام ١٩٩٩ التسلسل رقم (٥٦) في **دليل التنمية البشرية** للدول[٢٤].

---

(٢٠) الراوي، «كوريا الجنوبية والتنمية».

(٢١) Myung-Rae Cho, «Weaving Flexibility: Large - Small Firms Relations, Flexibility and Regional Clusters in South Korea,» paper presented at: Workshop on New Approaches to Industrialization Flexible Production and Innovation Network in the South, European Association of Development Research and Training Institutes [EADI], Lund, Sweden, June 1992.

(٢٢) Hamzah Kassim, «Technology Transfer System in Malysia,» paper presented at: *Technology Policies for Development and Selected Issues for Action: Proceedings of a Seminar Organized by Islamic Development Bank and UNCTAD, Jeddah, Saudi Arabia (10 to 17 November 1986)* (New York: United Nations, 1988).

(٢٣) Ahmad Zaharudin Idrus, «Utilization, Assimilation and Dissemination of Research Results in Malysia,» paper presented at: Ibid.

(٢٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩**.

أ ـ سياسة التصنيع في ماليزيا

رحبت ماليزيا بالاستثمارات الأجنبية في الصناعة، ولا سيما الصناعات المشتركة (Joint Venture)، فجلبت الشركات المتعددة الجنسية الخبرات التكنولوجية والإدارات الحاذقة وأوجدت منافذ تسويق مناسبة، فكانت ٦٠ بالمئة من الأسهم عام ١٩٧٠ تحت السيطرة الأجنبية، وقد تقلصت إلى ٣٠ بالمئة عام ١٩٩٠، ولا سيما بالنسبة إلى الصناعات التي تصرف منتوجاتها محلياً، وأصبحت إجازات التأسيس تخضع لموافقة وزارة التجارة والصناعة[٢٥].

(١) التصنيع ونقل التكنولوجيا

يصنف كوبر وهوفمن طرق نقل التكنولوجيا في ماليزيا كما يلي[٢٦]:

ـ **نقل بسيط ومباشر**: يتمثل بشراء المكائن والتكنولوجيا أو أجزاء منها وخدمات استشارية محددة.

ـ **المشروع الجاهز (المفكك)**: الذي يشمل تجهيز المعمل كاملاً مع جميع أجزاء الدراسات والتصاميم والرخصة والتدريب والإشراف على تشغيل المعمل (شراء تكنولوجيا المعمل كاملاً).

ـ **المشروع الجاهز**: الذي يكون مع إجراءات التشغيل التجاري كالإدارة والاسم التجاري والسيطرة النوعية.

(٢) مراكز العلم والتكنولوجيا

صرفت ماليزيا في خطة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣) نسبة ٠,٦٤ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي (GNP) على البحث والتطوير، وشعرت بأهمية زيادة هذه النسبة في خطة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠). وتتجه البحوث (R) إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية والتنمية التجريبية (D). وتتوزع مهام البحث العلمي والتكنولوجي على المؤسسات والمعاهد التالية:

ـ وزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة.

ـ الجامعات.

ـ **مراكز البحوث المتخصصة ومنها**:

ـ معهد بحوث المطاط الماليزي (RRIM).

ـ معهد بحوث الغابات الماليزي (FRIM).

ـ معهد البحث والتطوير الزراعي الماليزي (MARDI).

ـ معهد بحوث زيت النخيل الماليزي (PORIM).

---

(٢٥) Kassim, «Technology Transfer System in Malysia».

(٢٦) Cooper and Hoffman, *Transaction in Technology and Implications for Developing Countries* ([Bringhton]: University of Sussex, Science Policy Research Unit, 1981).

- معهد المقاييس والبحوث الصناعية الماليزي (SIRIM).
- معهد البحوث الطبية (IMR).

مراكز نقل التكنولوجيا:

أسست في وزارة التجارة والصناعة وحدة نقل التكنولوجيا عام ١٩٧٥، وأسس عام ١٩٧٦ مجلس التنسيق لنقل التكنولوجيا الصناعية (CCITT) لوضع استراتيجية لتقوية خطوات نقل التكنولوجيا. وفي ضوء خطة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) أسس مركز نقل التكنولوجيا تحت مظلة معهد المقاييس والبحوث الصناعية الماليزي (SIRIM)، علماً أن مركز البحوث النووية للتدريب وتطبيق الأبحاث الذرية على الزراعة والصناعة والطب قد أسس عام ١٩٧٥.

في ماليزيا اتخذت خطوات لتشجيع البحث العلمي من قبل الدولة والقطاع الخاص، وذلك بتخفيض الضرائب بنسبة ٢٠٠ بالمئة مما يصرف على البحث والتطوير وتشجيع البحوث...

ويؤدي البحث والتطوير دوراً أساسياً في استيعاب التكنولوجيا المتكونة وتوطينها وتطويرها، وتوليد تكنولوجيا جديدة.

يركز مركز نقل التكنولوجيا في ماليزيا على:

- تأكيد معلومات نقل التكنولوجيا.
- تقوية قابلية الشركات المحلية للتفاوض.
- تكوين علاقات مع مراكز نقل التكنولوجيا في الدول الأخرى من أجل تبادل المعلومات.
- استعراض سياسة نقل التكنولوجيا بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الماليزية المختلفة.

خطة مركز نقل التكنولوجيا وأهدافه:

وضع المركز خطته في ست نقاط:

- جمع المعلومات التكنولوجية والصناعية واستعمالها بكفاءة.
- تقديم الاستشارات في نقل التكنولوجيا.
- المساعدة على تنمية قدرات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل البيئة الصناعية والتجارة وتدقيق المعلومات الاستراتيجية للصناعة الماليزية.
- تقديم خدمات المعلومات عن براءات الاختراع.
- دراسة الجوانب الاقتصادية للمشاريع التكنولوجية.

ب - توجهات حقول العلم والتكنولوجيا في ماليزيا

منذ الخطة الخمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ركزت ماليزيا على الصناعة التي تتوفر

موادها الأولية محلياً كصناعة المطاط وزيت النخيل واستخراج المعادن كالقصدير والنحاس والنفط والغاز. وفي مجال البحث العلمي والتقني ركزت على حافات العلوم المتقدمة ومنها: الاستشعار عن بعد، والتقنية الحياتية، وعلوم المواد وتقانتها والتقانات الكيميائية، والعلوم الهندسية، وتقانات الإنتاج، والفيزياء التطبيقية، وعلم الحاسوب، والإلكترونيات المايكروية (بما فيها المعلوماتية والاتصالات)، والذكاء الاصطناعي، وتصاميم الإنتاج[٢٧].

خطوات لتشجيع البحث العلمي: وقد اتخذت خطوات لتشجيع البحث العلمي من قبل الدولة والقطاع الخاص وذلك بتخفيض الضرائب بنسبة ٢٠٠ بالمئة مما يصرف على البحث والتطوير وتشجيع إجراء البحوث بعقود وتشجيع تعيين العلماء في القطاع العام وإقامة بحوث السوق لمعرفة الإنتاج المناسب لحاجة السوق.

٣ ـ نجاح الهند في تقانة البرامجيات

أ ـ خلفية الهند

لقد وصل تعداد سكان الهند عام ٢٠٠٠ إلى المليار نسمة وتعاني تبعات زيادة سكانها التي تبتلع أي تقدم في التنمية.

وتمتلك الهند أكبر عدد من العلماء في الدول النامية، وتنشر عدداً كبيراً من البحوث ولكنها تستنزف بهجرة عقول أبنائها بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ومع اهتمام الهند بالعلم ورؤية قادتها بأهمية التكنولوجيا، فقد استمرت باستخدام التكنولوجيا التقليدية المحلية في كثير من الصناعات لتشغيل الأيدي العاملة الوفيرة.

قال جواهر لال نهرو[٢٨] زعيم الهند الحديثة حول العلم والتكنولوجيا: «التكنولوجيا الحديثة هي ليست امتلاك آلة واستخدامها إنما هي تتبع التفكير الحديث. فلا يمكن أن تستفيد من آلة حديثة وتملك عقلاً قديماً لأنها لا تعمل». ويواصل: «لقد توصلت إلى الحقيقة بأن العلم لم يكن تحولاً مبهجاً فقط إنما هو جوهر الحياة، وبدونه فإن عالمنا المعاصر سوف يختفي... إنه العلم وحده الذي يمكن أن يعالج مشاكل الجوع والفقر والأمية. إنه العلم الذي يمكن أن يبدل أحوال البلد الغني بثرواته والذي يسكنه شعب جائع، ولهذا لا يمكن أن نهمل أهمية العلم اليوم لأن المستقبل للعلم».

ب ـ العلم والتكنولوجيا في الهند

تنظيم العلم والتكنولوجيا: تشرف على فعاليات العلم والتكنولوجيا في الهند وزارة العلم والتكنولوجيا، ورئيس الوزراء هو وزير العلم والتكنولوجيا لإعطاء الاهتمام اللازم لهذا القطاع[٢٩]. وللوزير مستشار للعلم والتكنولوجيا يكون عضواً في مجلس

---

(٢٧) Idrus, «Utilization, Assimilation and Dissemination of Research Results in Malysia».

(٢٨) Salam, *Notes on Science, Technology and Science Education in Development of the South.*

(٢٩) K. V. Swaminathan, «Technology Policies for Development in India,» paper presented at: *Technology Policies for Development and Selected Issues for Action: Proceedings of a Seminar Organized by Islamic Development Bank and UNCTAD, Jeddah, Saudi Arabia (10 to 17 November 1986).*

التخطيط، فضلاً عن وجود لجنة العلوم والتكنولوجيا وتتكون من ممثلي المؤسسات العلمية الأساسية في البلاد كمجلس البحوث العلمية والصناعية ومجلس البحوث الزراعية ومجلس البحوث الطبية ولجنة الطاقة الذرية ومنظمة البحوث والتطوير للدفاع الوطني ولجنة المنح الجامعية ولجنة تخطيط الدولة[٣٠].

وتتألف وزارة العلم والتكنولوجيا من أقسام رئيسة، وأقسام ترتبط برئيس الوزراء تتعامل مع الطاقة الذرية والإلكترونيات والتنمية. وفي الهند مجالس للبحث العلمي[٣١] في الحقول العلمية والصناعية، والزراعية والصحية، إضافة إلى المعهد التكنولوجي الهندي.

وهناك فعاليات للعلم والتكنولوجيا تجري في أكثر من ٣٠٠ مركز للبحث والتطوير في وزارات أخرى كوزارات الصناعة والزراعة والصحة والإسكان... الخ.

السياسة التكنولوجية: تعتمد السياسة التكنولوجية في الهند على المبادىء التالية[٣٢]:

ـ استيراد التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي: ويكون وفق قواعد اختيارية تعتمد على:

ـ الحاجة الفعلية.

ـ عدم توفر التكنولوجيا في الهند.

ـ الوقت اللازم لتوليد هذه التكنولوجيا محلياً سيؤخر الوصول إلى أهداف التنمية المرجوة، مما يستوجب الاستيراد.

ـ الحكومة تشخص من وقت إلى آخر الحقول التي لها أسبقية وطنية قصوى والتي بموجبها تيسر الأساليب للتأكد من اكتساب التكنولوجيا في الوقت المناسب.

ـ يجب أن يكون هناك التزام قوي لامتصاص الخبرة التكنولوجية (Know-how) وتوطينها وتطويرها بالصرف السخي في البحث والتطوير (R&D) في حقول التكنولوجيا المستوردة لكي تعطي ثمارها. إن طريقة احتواء التكنولوجيا في الهند في القطاع الخاص لا تختلف عنه في القطاع العام حيث تمنح وزارة الصناعة الإجازات اللازمة عن طريق سكرتارية التوجهات الصناعية (SIA) بعد أن تقيّم الطلبات من قبل لجنة التقييم

---

(٣٠) رضوان خليفة عبد الحليم، «مقترح هيكل البحث العلمي في العراق،» ورقة قدمت إلى: **بناء الإنسان بعد الحصار: بحوث مؤتمر المجمع العلمي المنعقد للمدة من ٢٣ ـ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨** (بغداد: المجمع العلمي، ١٩٩٩)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، **تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي** (تونس: المنظمة، ١٩٨٦).

(٣١) المصدران نفسهما، و«Assad Omer, «Channels and Mechanisms for Transfer of Technology, paper presented at: *Technology Policies for Development and Selected Issues for Action: Proceedings of a Seminar Organized by Islamic Development Bank and UNCTAD, Jeddah, Saudi Arabia (10 to 17 November 1986)*.

(٣٢) Swaminathan, «Technology Policies for Development in India».

التكنولوجي (TEC) التي تتألف من ممثلين عن وزارة العلم والتكنولوجيا ومجلس البحث العلمي الصناعي والجهات المالية والتكنولوجية الأخرى. وبعد فحص الطلب من قبل اللجنة (TEC) ترفع التوصية إما إلى هيئة الاستثمار الخارجي (Foreign Investment Board) (FIB) إذا كانت الموافقة تنحصر بالتعاون التكنولوجي والتمويل، أو إلى هيئة الموافقة على المشاريع (Project Approval Board) (PAB) إذا كان الطلب لغرض إنشاء مشروع صناعي أو استيراد بضائع أساسية. وأحياناً ترسل قرارات الهيئتين إلى مجلس الوزراء للبت فيها، إذا كانت خارج صلاحية الهيئتين.

- شجعت الحكومة قيام وحدات البحث والتطوير في الصناعة وساعدتها على إقامة علاقات جيدة بين المراكز الأكاديمية البحثية من جهة، والجهات المنتجة من جهة أخرى. فالمراكز البحثية معفاة من الضرائب وتشجع الحكومة التكنولوجيا المتولدة محلياً بإعطاء سماحات وتسهيلات للاستثمار في قيمة المكائن والخطوط الإنتاجية. إن الاختراعات التي يتم التوصل إليها في المختبرات يمكن فحصها على نطاق واسع بمساهمة الحكومة.

لقد تسارعت ثورة البرامجيات في الهند بواسطة الاستثمارات الأجنبية والتحرر الاقتصادي وإنشاء مدن البرامجيات التكنولوجية المدعومة من الحكومة ووجود أعداد كبيرة من المهنيين الهنود في أرجاء العالم.

وتمول الحكومة البحث والتطوير (R&D). ويأتي ٢٠ - ٢٥ بالمئة مما يصرف عليه من الصناعة. وتشجع الحكومة الخدمات الاستشارية وإعطاء معلومات عن التعاون التكنولوجي الخارجي وتعريف بإمكانات الدول المتقدمة في الصناعات المختلفة.

وسائل نقل التكنولوجيا في الهند: إن نجاح الدول النامية بالاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية يعتمد على قدرة البلد على تحديد حاجاته التكنولوجية وتقييم البدائل المتوفرة لنقل التكنولوجيا طبقاً للموارد المتوفرة والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الوقت المناسب[٣٣]. فالتكنولوجيا تنمو من المهارات والعلم والهندسة والثقة، فهي تلمو وتتطور كأي كائن حي[٣٤]، فسياسة نقل التكنولوجيا في الهند تشجع التكنولوجيا المناسبة للبيئة المحلية والظروف الاجتماعية وتوفر رأس المال المناسب والأيدي العاملة المطلوبة سواء الماهرة منها أو تشغيل العدد الأكبر لامتصاص البطالة.

ج - نجاحات الهند التكنولوجية

الصناعات العسكرية: طورت الهند بعض صناعاتها العسكرية بقدراتها الذاتية،

---

(٣٣) Omer, Ibid.

(٣٤) *Appropriate Technologies for Third World Development: Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association at Teheran, Iran*, edited by Austin Robinson (New York: St. Martin's Press, 1979).

فامتلكت السلاح النووي وتمكنت من صناعة الصواريخ وتطويرها، فضلاً عن صناعة بعض الأجهزة الإلكترونية التي تساعدها على تطوير أبحاث الفضاء.

البحوث الزراعية: طورت الهند بحوثها الزراعية لتأمين الأمن الغذائي، ولا سيما محصول الرز، وضيفت المركز الدولي لأبحاث الهندسة الوراثية، وطورت الزراعة النسيجية.

الصناعة المعلوماتية: يمكن القول إن الحقل الرئيس الذي حققت فيه الهند تقدماً ملحوظاً على المستوى العالمي هو نجاحها بصناعة البرامجيات (Software) الذي أخذ يدر موارد كبيرة للهند بالعملة الصعبة، وأخذت أمريكا والغرب يخططان لاستقطاب الملاكات الهندية العاملة في هذا الحقل.

د ـ كيف حققت الهند تقدمها في البرامجيات

من المتوقع أن تزداد صناعة البرامجيات الهندية عام ٢٠٠٨ إلى ٨٥ مليار دولار، فقد حققت هذه الصناعة فرص عمل وثروة كبيرة وملاكات جديدة بقدرات تكنولوجية عالية المهارة. لقد زاد سعر السهم الواحد في إحدى الشركات الهندية «انفوسيس» (Infosys) التكنولوجية عشرة أضعاف منذ إدراجها في الأسواق المالية الأمريكية «نازداك» (Nasdaq) منذ آذار/مارس ١٩٩٩.

إن ثورة البرامجيات في الهند قد تسارعت بواسطة الاستثمارات الأجنبية والتحرر الاقتصادي وإنشاء مدن البرامجيات التكنولوجية (Software Tech. Parks) المدعومة من الحكومة الهندية، ووجود أعداد كبيرة من المهنيين الهنود الموجودين في العالم.

إن شركات البرامجيات الهندية قد تغلبت على التأخيرات البيروقراطية والبنى الارتكازية الهندية المتخلفة، وذلك ببناء نظم اتصالاتها الخاصة والإعلان عن إنتاجها على العالم بالمحطات الفضائية.

إن استخدام شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) في الهند أخذ يزداد بسرعة، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦ ملايين عام ٢٠٠١. إن نجاح الهند بتحقيق ثورة المعلومات هذه يعزى إلى نجاحها بتخريج أعداد كبيرة من الفنيين وطلبة العلوم المؤهلين تأهيلاً عالياً.

ويشير د. جبير الحديثي إلى أن نجاح الهند في صناعة المعلوماتية يعود إلى الأسباب التالية[٣٥]:

(١) التدريب وإعادة التدريب المكثف، وفتح الأبواب لكل من يرغب وتحفيز الشباب على التدريب.

(٢) اعتماد أسلوب إنشاء الشركات الحكومية والأهلية التي تعمل وفق منهجية المنافسة بعيداً عن الأسلوب البيروقراطي الممل الذي يعتمد على إصدار الأوامر الإدارية.

---

(٣٥) جبير الحديثي، «صناعة المعلوماتية في الهند نموذج للتحدي والتفوق،» **الجمهورية** (بغداد)، ٣٠/٥/ ٢٠٠٠.

(٣) التركيز على اختيار مدير المشروع ورؤساء فرق العمل بأسلوب علمي رصين.

(٤) اتباع شروط ضبط الجودة العالمي.

(٥) الاهتمام البالغ بمهندس البرامجيات والتركيز على إنماء قدراته الإبداعية والإنتاجية.

(٦) تشجيع الاستثمارات الخارجية داخل الهند في هذا الحقل المهم وتقديم كل التسهيلات الممكنة لها.

إن نجاح الهند المنقطع النظير في هذا الحقل من التكنولوجيات المتقدمة يشجع الأقطار النامية على التفكير الجدي بالحقول التكنولوجية التي تناسب إمكانياتها وظروفها المحلية لكي تحقق خطوات باتجاه تطورها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٤ ـ قدرات العراق في إعادة الإعمار: إمكانيات تقنية واعدة

منذ العشرينيات من القرن العشرين أخذ العراق يرسل البعثات إلى أوروبا وأمريكا وتوسع التعليم بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. وقد حدث التطور الحقيقي في مجال العلم والتقانة في العراق بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، حيث أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً، وتوسع التعليم الثانوي والمهني، وشنت حملة شاملة لمحو الأمية في السبعينيات من القرن العشرين، وتوسع التعليم الجامعي فأصبح عدد الجامعات في التسعينيات من القرن العشرين ١٣ جامعة، فضلاً عن عدد من الكليات الجامعة تنتشر على محافظات القطر. وأسست مراكز البحوث العلمية وبيوت الخبرة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لتواكب التطور العالمي بالعلم والتقانة.

ومنذ تأميم شركات النفط الاحتكارية في العراق عام ١٩٧٢ زادت موارد العراق المالية فنفذت خطط التنمية الطموحة التي ركزت على البنى الارتكازية، ثم اتجهت إلى النهوض بالقطاعين الزراعي والصناعي، وحققت نجاحات ملحوظة. وكان العراق على عتبة الانتقال من مرحلة الدولة النامية إلى دولة أكثر تقدماً في بداية الثمانينيات من القرن العشرين بما يمتلكه من عقول مفكرة وملاكات فنية متدربة امتلكت نواصي العلم والتقانة ونهوض صناعي وتكنولوجي ومعاهد وبحوث متخصصة، مما أغاظ أعداء العراق من القوى الاستعمارية والصهيونية، فكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠/١٩٨٨ وقيام «إسرائيل» بقصف المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية عام ١٩٨١. ولما خرج العراق منتصراً في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ جاء العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ وأعقبه الحصار الظالم بقرارات مجلس الأمن الدولي الذي تسيطر على قراراته الولايات المتحدة الأمريكية للحد من تقدم العراق لأن يكون مركز ثقل في المنطقة، ويمكن أن يكون مصدر قلق لمصالح الغرب في المنطقة الغنية بالنفط ومهدداً لوجود الكيان الصهيوني في فلسطين.

أ ـ الحصار والاعتماد على الذات

ونتيجة للعدوان الثلاثيني عام ١٩٩١ واستمرار القصف الجوي والصاروخي الأمريكي والبريطاني، فقد دمرت البنى الارتكازية من الجسور والمصافي ومحطات الماء

والكهرباء والاتصالات والمطارات والأهراءات (السايلوات) والمباني العامة، كما دمرت المعامل والمصانع بهدف شل حركة العراق عام ١٩٩١. وتمكن العراقيون من إعادة إعمار أغلب ما دمرته الحرب خلال السنة الأولى من العدوان، معتمدين على قدراتهم الذاتية. وقد تحقق ذلك نتيجة للعوامل التالية:

- الهمة العالية للعراقيين الذين استفزهم حجم العدوان الغاشم ووحشيته وتوفر الإرادة السياسية الحكيمة مما ولد لديهم روح التحدي.

- تجحفل الملاكات الهندسية والفنية بفرق عمل بقيادات مدركة لأهمية التنسيق وخلق روح التنافس بين الفرق.

- الاستفادة من روحية الاعتماد على الذات التي تكونت في السنوات التي سبقت العدوان.

ب - التطلع إلى المستقبل

اعتمد العراقيون على الرغم من قساوة الحصار على الاقتصاد في كل شيء واستخدام المواد الأولية المتوفرة محلياً بديلاً من المواد المستوردة كلما أمكن ذلك.

ونظراً إلى الحصار الثقافي، فقد توسعت الدراسات العليا في الجامعات لتشمل اختصاصات علمية عديدة لم تكن في الجامعات سابقاً. وتم تشجيع البحث العلمي التطبيقي ليسهم في حل الاختناقات التي تواجه التنمية، وأخذت القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات تعمل بالمستطاع لأن الحياة لا بد من أن تستمر.

لقد تعلم العراقيون من قساوة الحصار الظالم والعدوان الآثم دروساً وعبراً ستساعدهم بلا شك على الانطلاق إلى آفاق جديدة رحبة بعد رفع الحصار حين يأخذ العراق مكانته المرموقة بين دول العالم، المكانة التي تناسب عمق حضارة بلاد الرافدين وتنسجم مع تضحيات شعبه الأبي.

توصيات

يتضح مما سبق أن بإمكان الدول النامية أن تنهض وتتقدم لتجسير الفجوة التكنولوجية وغلقها إن هي صممت وبذلت جهداً حثيثاً في الاتجاه الصحيح. ولإحراز التقدم لا بد من توفير ما يلي:

١ - الاستقرار السياسي وتوفر الإرادة بالنهوض والتقدم وإعطاء الحرية للمواطن من دون المساس بالأمن القومي.

٢ - إيلاء التربية والتعليم بمختلف مستوياته كل الرعاية والدعم لتخريج ملاكات هندسية وعلمية وفنية واقتصادية وإدارية قادرة على الإبداع والتفكير.

٣ - الاهتمام بمراكز البحث العلمي والصرف عليها بسخاء بقدر ما يمكنها أن تستوعب من الدخل القومي، وإيجاد أنظمة للعلم والتقانة تنسق بين أنشطتها وربط المؤسسة المركزية للعلم والتقانة بأعلى سلطة تشريعية.

٤ ـ التعاون في ما بين الدول النامية والاستفادة من تجارب الآخرين، ولا سيما التجارب الناجحة في الدول النامية إلى حين تكوين القدرة المحلية والاعتماد على الذات.

٥ ـ الاهتمام بالصناعة التي تتلاءم مع خصوصية كل بلد والمواد الأولية المتوفرة والأيدي العاملة الملائمة مع الاهتمام بالمحافظة على سلامة البيئة.

٦ ـ تشجيع العلماء والفنيين وإيلاء تطبيقات براءات الاختراع والبحوث الأهمية اللازمة والمحافظة على الكفاءات العالية ورعايتها للحد من هجرتها.

٧ ـ إعطاء جودة المنتوج أهمية خاصة ودراسة الأسواق الملائمة لتصريف المنتجات ووضع حوافز لزيادة الإنتاجية.

٨ ـ أن تفكر الدول النامية بتصنيع المواد الأولية بدلاً من تصديرها كمواد خام كلما كان ذلك اقتصادياً.

٩ ـ تمويل خطط التنمية بما يلائم ظروف كل بلد والاستفادة من القروض والمساهمات الأجنبية بما لا يتقاطع مع السيادة الوطنية.

ويتضح مما سبق أن على الدول النامية أن تبذل جهوداً استثنائية لتعوّض مما فاتها ولتلحق بركب الحضارة والتقدم الذي يشهده العالم في مطلع القرن الجديد.

وتجارب بعضها تشير إلى أنها قادرة على تخطي الصعوبات وإحراز التقدم المنشود. إن الدول النامية في سباق مع الزمن ويجب عليها ألا تخسر هذا السباق إن هي أرادت حياة حرة كريمة وموقعاً ملائماً ضمن حركة الأمم والشعوب□

صدر حديثاً

النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي

تحرير: د. نادر فرجاني

هذا الكتاب هو حصيلة دراسات وضعت هماً واحداً لها وهو البحث في سبل النهوض العربي. وهو بما يحتويه من أبحاث أعد لتكريم المفكر النهضوي الراحل الدكتور أسامة الخولي باعتباره أحد أبرز الوجوه العربية التي عملت في هذا الاتجاه.

١٥٨ صفحة

الثمن: ٤ دولارات أو ما يعادلها

منطقة التبادل الحرّ الأورو ـ متوسطية والفقر في الدول المتوسطية

زايري بلقاسم

أستاذ مساعد وباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران ـ الجزائر.

يعرف الاقتصاد الدولي في الوقت الحالي اتجاهاً قوياً نحو «الشمولية» و«الجهوية» وتنامي ظاهرة اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال. والدول المتوسطية الشريكة للاتحاد الأوروبي لم تكن معزولة عن هذا التطور الكبير الذي يطرح حالياً إشكاليات وعلامات استفهام جديدة حول الانفتاح على المبادلات والتدفقات المالية، والآثار الشمولية في إعادة تخصيص الموارد، وتنامي ظواهر التهميش، وعدم المساواة والفقر. وتبين الإحصاءات المقدمة في هذا المجال[1] أن ما يقارب ٥ بالمئة من سكان هذه المنطقة، أي حوالى ١١ مليون شخص يعيشون بـ دولار واحد يومياً، وإذا أخذنا بعين الاعتبار سقف الفقر المحدد بـ ٥٠ دولاراً امريكياً شهرياً (السقف المعتمد من طرف الدول المتوسطية)، فإن عدد الفقراء على مستوى هذه المنطقة يناهز ٢٠ بالمئة من إجمالي السكان.

إن الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تحققت في سلسلة من اتفاقيات ارتباط بين الشركاء المتوسطيين والاتحاد الأوروبي، وثلاثة من هذه الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات «الجيل الجديد» قد وقعت في المنطقة المتوسطية العربية (تونس، المغرب، والأردن)، لا يمكنها أن تعمل على تحقيق النمو المتوازن والمتجانس إلا إذا أخذت على عاتقها تحقيق الأبعاد أو الأهداف الثلاثة، كما وردت في إعلان برشلونة الذي يحتوي على المبادئ والأسس لشراكة مستقبلية بين أوروبا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذه الأبعاد هي التالية:

- البعد الاقتصادي والمالي.
- البعد السياسي والأمني.

(١) Programme des nations unies pour le développement [PNUD], *Rapport annuel sur le développement humain, 2000* ([New York]: PNUD, 2000).

- البعد الاجتماعي.

وعلى رغم الاختلاف في مستويات النمو الاقتصادي، واختلاف هياكل السوق، والتباين في أنماط الطلب، ونوعية قوة العمل، وهياكل الأنظمة الإنتاجية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة، ولضمان فعالية الشراكة المقترحة ما بين الطرفين، إلا أن ذلك يجب أن يتم في إطار من التنمية المتبادلة والمتوازنة.

ولقد بينت التجارب عبر أنحاء العالم أن من أشكال النمو المقترحة في مثل هذه الحالات هو التنافس المعتمد على آليات السوق، لكن هذا التنافس عندما لا يكون مترافقاً مع عمل متوازن ومتكيف وسياسات مرافقة من أجل الحماية الاجتماعية، فإنه يؤدي إلى خلق أشكال جديدة من الفقر التي تخص شريحة من الفئات المهمشة اجتماعياً، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تنامي ظاهرة اللامساواة وإلى مزيد من التهميش. ونشير إلى وجود العديد من الدراسات التي ترى بأنه ليس هناك أي تناقض ما بين النمو، والاستقرار الاقتصادي الكلي، وانفتاح الاقتصادات، وضرورة التحرير، وابتعاد الدولة عن النشاط الإنتاجي، ومحاربة الفقر، بشرط أن توضع هذه الأخيرة في مستوى الانتقال الاقتصادي والمالي نفسه. وبحسب البنك العالمي، فإن ارتفاع معدل النمو السنوي من صفر بالمئة إلى ١ بالمئة سيخفض أعداد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالى ٨ ملايين نسمة خلال العقد القادم. ومن غير تحقيق هذه الزيادة في النمو نتيجة الإصلاح، ستزيد أعداد الفقراء (الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم) إلى حوالى ١٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠.

إن ارتفاع معدل النمو السنوي من صفر بالمئة إلى واحد بالمئة سيخفض أعداد الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالى ٨ ملايين نسمة خلال العقد القادم.

ولقد تدعمت هذه القناعات بالعديد من الدراسات والأعمال[٢] التي بينت أن التضخم والبطالة ونقص النمو تؤدي إلى عدم المساواة، بينما الانفتاح الاقتصادي على التجارة والاستثمار الدولي لهما أثر إيجابي في التنمية البشرية. وتكمن هنا أهمية دور الدولة في هذه الحالات من خلال وضع الإجراءات الكفيلة بإعادة التوازن والتصحيح الاجتماعي الضروري عن طريق الجباية، والعمل التربوي والثقافي، والعمل الاجتماعي، وتشجيع كل الإجراءات التي تساهم في التقليل من ظاهرة الفقر[٣]. وهذه الأخيرة تمثل تحدياً كبيراً ومهماً للشراكة الأورو - متوسطية، لأن الدول المتوسطية الشريكة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على

(٢) Ali A. Ali and Ibrahim A. Elbadawi, «Poverty in the Arab World: The Role of Inequality and Growth,» (Economic Research Forum, 1999).

(٣) Bruno Amoroso and Andrea Gallina, «The Impact of the Euro-med Trade Area on EU Social Cohesion and Economic Cooperation in the Europe,» paper presented at: Conference FEMISE, Marseille, Toulouz, 2000.

السواء هي المعنية بالأمر، نظراً إلى تشابه الأشكال الجديدة للفقر في اتجاهاتها وانتشارها تبعاً للتطور الحضري العام.

أولاً: تطور أشكال الفقر في دول حوض البحر الأبيض المتوسط

لقد عرفت ظاهرة الفقر في دول حوض البحر الأبيض المتوسط الشريكة في مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عدة تطورات مهمة. ولقد مست هذه التطورات والتغييرات طبيعة وأشكال هذه الظاهرة، فإلى جانب الفقر الكلاسيكي المعروف الذي يتميز بظروف المعيشة السيئة والقاسية جداً، فلقد تطور شكل جديد من أشكال الفقر يختلف عن الشكل الأول ويرتبط بالنزوح الريفي، والتصحيحات الناتجة من تطبيق برامج للتعديل الهيكلي، والتغير في تخصيص الموارد في العديد من الدول المتوسطية.

هذا الشكل الأخير الناشئ الذي ينتشر حتى على مستوى الدول المتقدمة، ينتشر كذلك أساساً على مستوى المناطق الحضرية، ويتسم بآليات التهميش والاستبعاد من عالم الشغل، ومجتمع الاستهلاك، والدوائر والشبكات الاجتماعية للتضامن، مع الإشارة إلى المساهمة القوية لظاهرة الهجرة المحلية والدولية في تشجيع هذا الشكل من الفقر.

ويعتبر الفقر المستوطن على مستوى الأرياف هو الشكل الكلاسيكي المعروف عند الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وحتى السياسيين المتتبعين لظاهرة الفقر، كما أننا يمكن أن نحدد خمسة أنواع من أشكال الفقر الريفي (Pauvreté rurale)، وهي توجد بمستويات ودرجات مختلفة في العديد من الدول المتوسطية[٤]:

- جيوب الفقر الموجودة في محيط غني والتي ترجع إلى غياب الإمكانيات المادية.

- الفقر الظرفي الذي قد يوجد في المناطق المعزولة والناتج من الجمع بين غياب الإمكانيات المادية ووضعية العزلة.

- الفقر الناتج من الضغط الديمغرافي الذي يزيد من غياب الإمكانيات المادية ويحد من توفر الموارد الطبيعية المختلفة والضرورية للحياة أو الحصول عليها.

- الفقر المتفرق الناتج من عوامل عدة ابتداء من الكوارث الطبيعية... وصولاً إلى عدم توفر الأمن... الخ.

- الفقر المستمر والمستوطن الناتج من العزلة، وغياب النفاذ إلى التكنولوجيا، وغياب رأس المال.

وإذا كان هذا الشكل (الفقر الريفي) يبقى هو الشكل المهيمن في العديد من الحالات، فإنه يساهم عن طريق النزوح الريفي في ارتفاع عدد الفقراء على مستوى المحيط الحضري، ونشير في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى أن معدل الفقر الريفي قد انخفض ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٤، بينما ارتفع الفقر الحضري. وإذا كان الفقر

---

(٤) FEMISE, «Premier rapport FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen,» (1999).

الريفي يتسم بظروف مادية قاسية وسيئة، فإن الفقر الحضري يتمثل في التهميش والاستبعاد من العمل نظراً إلى الأسباب التالية:

ـ **سوق العمل**: عدم القدرة على الحصول على مناصب عمل، لعدم توفر بعض الشروط الخاصة بالمستوى والتأهيل (حجم البطالة هو ٣ مرات أكثر في المدن عما هو في القرى).

ـ **مجتمع الاستهلاك الناشئ**: تزايد عدم المساواة في المداخيل وارتفاعه في المدن عما هو في القرى.

ـ **السكن**: ارتفاع أسعار المساكن في المدن، وهو ما يؤدي إلى ظهور المساكن الفوضوية والموازية.

ـ **العالم الشرعي**: اللجوء إلى شبكات من العلاقات الموازية، وهو ما يؤدي إلى أشكال مختلفة من الانحراف (الإجرام الحضري)، وتعاطي المخدرات (١١,٣ بالمئة في تركيا في السنوات الأخيرة). هذه النقطة الأخيرة مهمة جداً، خصوصاً عند مستوى معين، إذ من المتصور في المخيلة الجماعية ولدى الرأي العام أن هناك علاقة ما بين الفقر والإجرام.

كما أننا نشير إلى أنه في الوقت الراهن ليس هناك إجماع عالمي حول تعريف من يمكن اعتباره فقيراً، وفي الوقت نفسه هناك نقص نسبي للمعطيات حول الدول النامية، وهو ما يمثل عائقاً مهماً أمام وصف وتحديد طبيعة الفقر وانعكاساتها على المناطق الأورو ـ متوسطية.

ومن أجل الاطلاع والتعرف على ما جاء في معظم الدراسات والأبحاث التي تمت في مجال الفقر والتنمية البشرية[٥]، يمكن أن نشير إلى:

١ ـ ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين «الفقر الاقتصادي» (Pauvreté économique)، وهو يقاس انطلاقاً من سقف معين من الفقر المطلق، الذي يعرف انطلاقاً من سعر سلة من السلع الأساسية، هذا السقف حدد عند دولار واحد يومياً بحسب كل شخص. أما عن حالة الفقر المطلق (Extrême pauvreté)، فتتحدد عندما يكون ٢٠ بالمئة من السكان تحت هذا السقف المشار إليه. يضاف إلى ذلك «سقف الفقر النسبي» الذي يختلف بحسب الدخل المتوسط ونفقات الاستهلاك المتوسطة لمجتمع ما. فليس المقصود هنا التحليل بالمقارنة بالاحتياجات الأساسية، ولكن بالرجوع إلى مستوى المعيشة المتوسط لمجتمع الدراسة.

---

(٥) FEMISE, «Le Partenariat euro-méditerranéen en l'an 2000: Deuxième rapport FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen,» (juillet 2000).

الجدول رقم (١)
مؤشرات التنمية البشرية والفقر

	مؤشر التنمية البشرية (١٩٨٠)	مؤشر التنمية البشرية (١٩٩٧)	حصة السكان الذين يملكون اقل من دولار واحد (١٩٩٠)	حصة السكان الذين يملكون اقل من دولارين (١٩٩٠)	معامل GINI (١٩٩٠)
فرنسا	٠,٨٤٨	٠,٨٧٥	–	–	٣٢,٧
إيطاليا	٠,٨٢٤	٠,٨٤٢	–	–	٣١,٢
إسبانيا	٠,٨١٤	٠,٨٧١	–	–	٣٢,٥
قبرص	–	٠,٨٧	–	–	–
اليونان	٠,٧٢٩	٠,٨٦٧	–	–	–
مالطا	–	٠,٨٥	–	–	–
ليبيا	–	٠,٧٥٦	–	–	–
لبنان	–	٠,٧٤٩	–	–	–
تركيا	–	٠,٧٢٨	–	–	–
الأردن	–	٠,٧١٥	٢,٥	٢٣,٥	٤٣,٤
تونس	٠,٥١	٠,٦٩٥	٣,٩	٢٢,٧	٤٠,٢
الجزائر	٠,٥١١	٠,٦٦٥	٢,٠	١٧,٦	٣٥,٣
سوريا	–	٠,٦٦٣	–	–	–
مصر	٠,٤٣٢	٠,٦١٦	٧,٦	٥١,٩	٣٢,٠
المغرب	٠,٤٢٥	٠,٥٨٢	٢,٠	١٩,٦	٣٩,٢

المصـــــــدر: Programme des nations unies pour le développement [PNUD], *Rapport annuel sur le développement humain, 2000* ([New York]: PNUD, 2000), et Ragui Assad, «Structural Adjustment, Demography and the Egyptian Labor Market in the 1990's,» paper presented at: Conférence ABCDE, Europe, Banque Mondiale, Paris, 26-28 juin 2000.

٢ ـ ما يطلق عليه «الفقر الإنساني» (Pauvreté humaine)، وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد ويرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية. وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) قد طور في عام ١٩٩٠ لأول مرة ما يسمى «مؤشر التنمية البشرية» (HDI) الذي يتراوح ما بين صفر وواحد. وهذا المؤشر يرتكز على ثلاثة معايير أساسية للتنمية البشرية، وهي:

- مدة الحياة التي تقاس بمعدل العمر (Espérance de vie).
- التعليم الذي يقاس بدرجة الالتحاق بالمدارس في المستوى الابتدائي والثانوي.
- مستوى المعيشة الذي يقاس عن طريق الناتج المحلي الإجمالي بحسب كل ساكن.

أما في حالة الدول النامية، فإننا نأخذ كذلك بعين الاعتبار ما يسمى «مؤشر الفقر البشري» الذي تم إدماجه في عام ١٩٩٧ وسمي بـ: HPI-1، وهو يراعي نسبة السكان الذين يكون معدل العمر لديهم أقل من ٤٠ سنة، ونسبة الشباب الأمي، وتدني المستوى، والظروف الاقتصادية الأساسية اعتماداً على نسبة السكان الذين لم يتمكنوا من الوصول

إلى التغطية الصحية، والماء الصافي، ومعدلات سوء التغذية لدى الأطفال.

ما هي أهم أسباب الفقر في هذه المنطقة؟

تبين جمع الدراسات أن هناك العديد من الأسباب التي تعتبر مصدراً لتطور الفقر في دول حوض الأبيض المتوسط. ويمكن أن نشير إلى ما يلي:

ما يطلق عليه "الفقر الإنساني" هو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد، ويرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختيارات الضرورية للتنمية البشرية.

ـ الضغط الديمغرافي وارتفاع معدلات عمل النساء الذي يؤدي إلى فائض في اليد العاملة التي تتجه نحو سوق العمل الحضري، الوطني أو الأجنبي، إذ يوجد حالياً في الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥ ملايين مهاجر في المنطقة، ٦٠ بالمئة منهم هم من اليوغسلاف والأتراك (ألمانيا تستقبل وحدها ٨٠ بالمئة)، و٤٠ بالمئة من المغاربة المقيمين أغلبهم في فرنسا. وعلى مستوى ضواحي المدن الأوروبية يتطور شكل الفقر الحضري إلى ما يشبه تماماً ما هو موجود في المدن المتوسطية.

ـ الانخفاض النسبي في النشاطات الفلاحية، وانخفاض قدرتها على امتصاص شريحة السكان في سن العمل.

ـ الانخفاض المحسوس لدور الدولة كموفرة لمناصب العمل بسبب برامج الاستقرار والانتقال الاقتصادي.

ـ مجهودات إعادة تخصيص الموارد التي يفرضها الانفتاح الاقتصادي.

ـ تناقص إمكانيات الإعانات الاجتماعية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تساعد العاطل عن العمل لمدة طويلة على عدم وقوعه في البؤس.

أما عن وضعية الفقر في الدول المتوسطية، فنشير إلى أن الفقر قد تراجع في الثمانينيات في الدول المتوسطية الشريكة، على رغم أنها كانت تقع أقرب إلى نحو ٣٠ بالمئة تحت مؤشر التنمية البشرية لدول شمال المتوسط في نهاية التسعينيات. ولقد تطورت معدلات التنمية البشرية لدول حوض البحر المتوسط ما بين ٣٠ بالمئة و٤٠ بالمئة منذ السنوات العشرين الأخيرة، مقارنة بكل من فرنسا وإيطاليا، إلا أن هذه المؤشرات لم تتطور إلا بنسبة ٣ بالمئة و٢ بالمئة على التوالي في الفترة نفسها. فهناك إذن عملية تقارب لا نزاع فيها. كما أنه تجب الإشارة إلى أن التطورات المحققة من طرف الدول المتوسطية الشريكة على مدى السنوات العشرين الأخيرة في مجال التنمية البشرية تفسر على أساس:

ـ تحسن صاف في مجال التغطية الصحية (وفيات الأطفال ومعدل العمر).

ـ انخفاض عدم المساواة ما بين الرجال والنساء في مجال التربية والتعليم.

هذه التطورات التي حققتها أغلبية الدول المتوسطية هي المحددات الأساسية للانخفاض الحالي في معدلات الخصوبة والتحول الديمغرافي الذي تعرفه حالياً المنطقة. إن حجم سرعة هذه الحركة إيجابي، ويترافق مع انخفاض مرتقب لمعدل نمو السكان في فترة أقل تقلّ عن ١٥ سنة (من ٠,٢٥ بالمئة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥)، كما أنه حالياً يتم تشجيعه عن طريق الأعمال المركزة بالنسبة إلى الشرائح الأقل فقراً في المجتمع. وهذا ينطبق أكثر على العالم الريفي، حيث إن معدل الخصوبة فيه في بعض الحالات أكثر بـ ٨٠ بالمئة من المعدل في المناطق الحضرية.

يبقى لنا أن نشير إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون بـ ٢ دولار يومياً على الأقل هي: ١٧,٦ بالمئة من السكان في الجزائر و١٩,٦ بالمئة في المغرب، و٢٢,٧ بالمئة في تونس، و٢٣,٥ بالمئة في الأردن، وأكثر من النصف من السكان (٥١,٩ بالمئة) في مصر[٦]. هذه الوضعية تترافق مع عدم المساواة في توزيع المداخيل (معامل جيني (GINI) الذي يتراوح ما بين صفر ـ عدم مساواة قوية ـ إلى واحد ـ مساواة مطلقة ـ): ٣٢ بالمئة في مصر، و٣٥,٣ بالمئة في الجزائر، و٣٩,٢ بالمئة في المغرب. وإذا أخذنا من جهة أخرى مؤشر الفقر، فإن ٣٢,٤ بالمئة من سكان البلدان العربية المتوسطية تعيش في ظروف فقر قاسية جداً، وأفضل الشروط هي تلك الموجودة في كل من الأردن (٩,٦ بالمئة)، ولبنان (١١,٣ بالمئة)، وليبيا (١٦,٤ بالمئة)، وتركيا (١٦,٦ بالمئة)، بينما هذه الظروف هي أقل في كل من مصر والمغرب (٣٣ بالمئة و٣٩,٣ بالمئة على التوالي). وعلى هذا الأساس مثلاً، فإن ١٢ بالمئة من المغاربة يمكن أن يكون معدل أعمارهم أقل من ٤٠ سنة (مقابل ٣ بالمئة من سكان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وأن ٥١ بالمئة من الأتراك لا يستطيعون الحصول على الماء الصالح، وأن ١٥ بالمئة من أطفال سكان مصر الذين تقلّ أعمارهم عن ٥ سنوات تشير أوزان أجسامهم إلى وجود سوء التغذية.

ومن أجل تلخيص هذه الملاحظات نستطيع أن نقول:

ـ هناك هبوط على المدى البعيد للفقر، وهو محسوس في الدول العربية المتوسطية.

ـ هذا الهبوط قد انعكس في السنوات الأخيرة بعودة إلى الفقر المتمركز في المناطق الريفية، وهو أقل حدة في المناطق الحضرية والساحلية.

ـ هناك نسبة كبيرة من مستويات الفقر عند الأسر الموجودة في حالة بطالة والأشخاص الذين يعملون في القطاع الموازي.

---

(٦) PNUD, *Rapport annuel sur le développement humain, 2000.*

الجدول رقم (٢)
العمالة والأجور في القطاع العام في بداية التسعينيات (بالمئة)

	العمالة في القطاع العام، النسبة من العمالة الإجمالية	الأجور في القطاع العام، نسبة الناتج المحلي الإجمالي	الأجور في القطاع العام، مركب من الناتج المحلي/كل شخص	الأجور في القطاع العام/الأجور في القطاع الخاص.
الجزائر	٢٤,٨			
مصر	٢٥,٨			
الأردن	١٥,٢			
لبنان	٨,١			
المغرب	٨,٣			
سوريا	١٣,٧			
تونس	١٣,٥			
السلطة الفلسطينية	١٦,٦			
شمال افريقيا والشرق الأوسط		٩,٨	٣,٤	١,٣
آسيا		٤,٧	٣,٠	٠,٨
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)		٤,٥	١,٦	٠,٩
افريقيا		٦,٧	٥,٧	١,٠
العالم		٥,٤	٣,٠	٠,٨

المصـــــــــــدر: Economic Research Forum [ERF], *Economic Trends in the MENA Region*, ERF Indicators ([Cairo]: ERF, 2000).

ثانياً: أثر الانتقال الاقتصادي ومنطقة التبادل في ظاهرة الفقر في الدول المتوسطية

إن الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي طبق في العديد من دول حوض البحر المتوسط، قد أدى، كما أشار العديد من الدراسات الاقتصادية، إلى خلق أشكال جديدة من الفقر، كما كان لبرامج التعديل الهيكلي أيضاً آثار سلبية من الناحية الاجتماعية في بعض شرائح المجتمع. وعلى هذا الأساس، يرى العديد من الاقتصاديين، وحتى السياسيين، على مستوى النقاش الدائر حالياً حول مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر وإيجاد آليات فعالة لمعالجتها، إن لم يكن على المدى القصير، فعلى الأقل على المدى المتوسط أو على المدى الطويل (ضرورة إيجاد حوالى ٤٥ مليون منصب شغل في العشرين سنة القادمة من أجل الاحتفاظ بالمعدل الحالي للبطالة، و٢٠ مليون منصب شغل إضافي إذا كنا نريد إلغاء مشكلة البطالة).

نشير إلى أنه في هذه المرحلة الانتقالية، فإن القطاع العام هو في حالة تراجع

لصالح القطاع الخاص، كما أن تحرير المبادلات سيعمل على تقليص كفاءة القطاعات التحويلية المحمية بقوة في العديد من الدول المتوسطية. ويتوقع أن يكون جزء مهم من الفئة النشيطة من بين الفئات الأكثر عرضة للآثار السلبية لذلك. كما أنه من خلال المعلومات المتوفرة، نلاحظ أن برامج التعديل الهيكلي قد عملت على تخفيض جذري لفرص العمالة في القطاع العام، إضافة إلى أن مستوى العمالة في المؤسسات العامة قد عرف انخفاضاً كبيراً (تصفية العديد من المؤسسات، الخوصصة، التحرير... الخ). أما في ما يخص المؤسسات الخاصة، سواء كانت تقليدية أو عصرية، فلقد بيّن العديد من التحقيقات التي سمحت بتحليل تطور الهيكلة القطاعية للعمالة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٨، وبخاصة في مصر (عام ١٩٩٨)، أن هذه المؤسسات عملت على تفضيل وتشجيع عمل الرجال بدل عمل النساء. وبينت هذه الدراسات[٧] أن ضحايا التصحيح الهيكلي الذي طبق في مصر هم أساساً من النساء، إذ إنه في الوقت الذي نجد فيه أن ٦١ بالمئة من النمو الإجمالي لمناصب الشغل للرجال تم في القطاع الخاص غير الزراعي من عام ١٩٨٨ إلى يومنا هذا فإن ٨٢ بالمئة من نمو العمالة النسوية يرجع إلى القطاع الزراعي غير المأجور. إضافة إلى ذلك، نجد أنه بينما ارتفع معدل مشاركة النساء بـ ٤ نقاط سنوياً على مدى عشرية الدراسة، فإن معدل البطالة عند النساء هو ضعف البطالة عند الرجال.

النقاش الدائر حول مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية يفضي إلى ضرورة إيجاد حوالى ٤٥ مليون فرصة عمل في العشرين سنة القادمة من أجل الاحتفاظ بالمعدل الحالي للبطالة و٢٠ مليون فرصة عمل إضافية إذا كنا نريد إلغاء مشكلة البطالة.

إن الانفتاح الاقتصادي من الناحية النظرية المعروفة سيكون له آثار عدة، منها:

ـ تطور قطاع التصدير، وهو ما سيؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة.

ـ القطاع المنافس للواردات سيعرف العديد من الصعوبات، ويخسر العديد من مناصب الشغل.

ـ توزيع المداخيل سيحول لفائدة القطاعات التصديرية وعلى حساب القطاعات الأخرى، وهو ما سيؤدي إلى الإسراع بظاهرة النزوح الريفي.

ـ المستهلك سيستفيد من فائض، إذا وظف وحوّل بطريقة جيدة عن طريق الوساطة المالية، يمكنه أن يزيد من تراكم رأس المال.

ـ الإنتاجية سترتفع، كما أن معدلات التبادل ستتحسن.

إن هذه الآليات معروفة وبارزة في الدول التي تعيش في مراحل متقدمة من التدويل (تركيا وتونس والمغرب)، والنتائج الجيدة تظهر أن هناك ديناميكية جديدة في

(٧) Ragui Assad, «Structural Adjustment, Demography and the Egyptian Labor Market in the 1990's,» paper presented at: Conférence ABCDE, Europe, Banque Mondiale, Paris, 26-28 juin 2000.

خلق مناصب الشغل الجديدة، إلا أن ذلك لا يمنع أيضاً من ظهور العديد من جيوب الفقر التي تخص فئة العاملين غير المؤهلين والأقل حركة والمتمركزين في القطاعات المنافسة من طرف الواردات. وبحسب بعض التقارير الواردة مثلاً من طرف الرسميين التونسيين المكلفين بالتنمية الاقتصادية، فإن مناصب الشغل المعنية مباشرة بتحرير السلع المسجلة في القائمتين ٣ و٤ (السلع التي خضعت للتحرير الجمركي) تقدر بـ ٢٠٠٠ منصب شغل[٨].

إن الانتقال الاقتصادي سيكون له أيضاً انعكاسات على ظاهرة الفقر، ولكن ذلك سيكون مع مراعاة المميزات الاقتصادية لكل دولة. وفي بداية السبعينيات كان من الممكن ملاحظة ظاهرتين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط:

١ ـ **الظاهرة الأولى** تتمثل في أن هناك تكاليف في الأجور تقترب من ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ضعف مستوى المتوسط العالمي. والأجور في القطاع العام هي أعلى جداً من الأجور في القطاع الخاص. وتعتبر هذه النسبة أعلى النسب مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وعلى هذا الأساس، فإن الانتقال الاقتصادي، الذي من آثاره تخفيض مستوى العمالة في القطاع العام، سيؤدي طبيعياً إلى ارتفاع مستويات البطالة وتخفيض معدل الأجر المتوسط، وهو ما سيعمل على تفاقم مشكلة الفقر وتخفيض مستوى المعيشة. ونظراً إلى غياب التأمين على البطالة في العديد من الدول المتوسطية، فإن الدخول إلى عالم البطالة سيصبح أمراً حتمياً بالنسبة إلى العاطلين عن العمل.

٢ ـ **الظاهرة الثانية** تخص سوق العمل، فالميزة العامة لسوق العمل في المنطقة المتوسطة تتمثل في طبيعتها الازدواجية: وجود عمل رسمي وعمل غير رسمي (موازٍ). فسوق العمل غير الرسمي يتميز بدخول وخروج بسيط جداً، وبإنتاجية ضعيفة، لأنه محرر كلياً من كل الضغوطات، كما أن هذا القطاع لعب دوراً مركزياً في خلق مناصب شغل منذ الـ ٢٥ سنة الأخيرة، فضلاً عن أن العمال الموجودين في هذا القطاع (حضري على العموم) موجودون خارج أي تنظيم رسمي. إذن فإن العمالة متغيرة وتتميز بمكافأة ضعيفة، في ظل غياب التأمين الاجتماعي والتقاعد. وهي على العموم مهددة بالأشكال الجديدة للفقر.

> إن ما يسمى بـ"القرض المصغر" يحظى بأهمية قصوى على مستوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط على رغم أنه لا يمثل علاجاً كافياً لظاهرة الفقر.

إن الانتقال الاقتصادي سيكون له إذن أثر مزدوج:

١ ـ تخفيض العمالة في القطاع العام، وهو ما يؤدي إلى تضخم القطاع غير الرسمي الذي سيعرف توسعاً كبيراً نتيجة لذلك.

---

(٨) FEMISE, «Le Partenariat euro-méditerranéen en l'an 2000: Deuxième rapport FEMISE sur le partenariat euro-méditerranéen».

٢ ـ ولكن في الوقت نفسه، ونظراً إلى المخاطر المتعلقة بالقطاع غير الرسمي، من ضعف الأجور وظروف العمل الصعبة، فقد يؤدي ذلك إلى خطر تفاقم الفقر المتوسط، إذا كان القطاع غير الرسمي لا يندمج تدريجياً في نظام من التنظيم الوطني. وعلى هذا الأساس، نرى ضرورة إدخال العديد من التعديلات لسير سوق العمل الذي يجب أن يقدم ضمانات جديدة في مجال البطالة، والتقاعد والتغطية الصحية. وإذا عدنا إلى دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، نجد أن أغلبها قد التزم ببعض الإجراءات التي ترمي إلى:

أ ـ الرفع من مرونة سوق العمل الرسمي، وهو عمل ضروري من أجل اندماج القطاع الرسمي في عملية الضبط الاقتصادي. وهنا نجد أن الحكومات قد قامت بتعديل الإطار التشريعي والتنظيمي للعمل في بعض القطاعات الاقتصادية، كالتامين على العمل، وتحديد إمكانية وظروف تسريح العمال... الخ.

ب ـ التطوير التدريجي (بحسب الوسائل المتوفرة) للشبكة الاجتماعية للتأمين على العمل.

وفي هذا الإطار، فإن تطوير القطاع الذي يسمى «المؤسسات المصغرة»، سيلعب دوراً كبيراً ومحدداً في خلق العديد من مناصب الشغل. ونلاحظ أنه منذ بداية سنوات السبعينيات، استطاع القطاع غير الرسمي للمؤسسات المصغرة أن يخلق مناصب شغل بوتيرة أعلى من نمو الفئة النشيطة من السكان، أي ما يعادل ٤,٤ بالمئة من النمو السنوي المتوسط لعدد المؤسسات و٥,٣ لمناصب الشغل(٩). وما يميز هذا القطاع أنه على العموم موجود في نشاطات غير قابلة للاتجار، وأنه عندما يكون محل نشاط قابل للاتجار (الملابس الجاهزة)، فإنه سيعاني تبعات الانفتاح الاقتصادي إذا لم يكن هناك العديد من إجراءات الدعم والتشجيع.

كما أنه بحسب بعض التقارير، فإن ما يسمى بـ«القرض المصغر» يحظى بأهمية قصوى على مستوى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط على رغم أنه لا يمثل علاجاً كافياً لظاهرة الفقر، فهو يخص من دون شك الشرائح الأكثر فقراً للسكان، ولكن لا يسمح بالخروج الحقيقي من هذه المشكلة، إذ يجب إدماجه في برنامج أكثر اتساعاً يرمي على المستوى المحلي إلى اقتراح تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية(١٠). هذه الخدمات ستعمل على تسهيل استثمار المداخيل المحولة من طرف العمال المهاجرين. وهذه التحويلات من المداخيل تلعب دوراً مهماً في تحسين مداخيل السكان. كما تشير الإحصاءات إلى أنه ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٥ انتقلت التحويلات الإجمالية من

---

(٩) M. Abdel Fadil, «A Survey of the Basic Features and Problems of the Informal Small and Micro Enterprise in the Arab Region,» (Rapport intermédiaire, programme de recherche FEMISE, février 2000).

(١٠) United Nations Research Institute for Social Development [UNRISD], *Visible Hands: Taking Responsibility for Social Development: AN UNRISD Report for Geneva 2000*, An UNRISD Report; 00/1 (Geneva: UNRISD, 2000).

المداخيل الخاصة والمعاد تحويلها من ٢ إلى ٧٠ ملياراً من الدولارات، وهو نمو يقارن بالتدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتقلت من ٣٠ ملياراً في عام ١٩٩٠ إلى ١٢٠ ملياراً من الدولارات في عام ١٩٩٧ (على وجه المقارنة نشير إلى أن ١,٥ مليون من المهاجرين المكسيكيين يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة، وهم يقومون بإعادة تحويل ما يناهز ٦ مليارات دولار إلى المكسيك).

الجدول رقم (٣)
المؤسسات الصغيرة والمصغرة في كل من لبنان، ومصر، والأردن، وسوريا

الدولة/السنة/القطاع	تصنيف المؤسسة	النسبة المئوية للمؤسسات	النسبة المئوية للعمالة
لبنان (١٩٩٤)	من ١ إلى ٩ منصب شغل	٨٨,٨	٤٤,٧
	متوسط	١٠,٨	٣٦,٢
	أكثر من ١٠٠	٠,٤	١٩,١
مصر (١٩٩٦)	من ١ إلى ٩	٩٨,٣	٧٧,٣
	متوسط	١,٧	٢٠,٦
	أكثر من ١٠٠	ضعيف	٢,١
الأردن: الصناعة	من ١ إلى ٥	٨٩,٥	٤٥,٧
	متوسط	٨,٧	١٥,٣
	أكثر من ٢٤	١,٨	٣٩
التجارة	من ١ إلى ٥	٩٣,٢	٦٠,٧
	متوسط	٥,٨	١١,٤
	أكثر من ٢٤	١	٢٧,٩
سوريا	من ١ إلى ٩	٩٨,٣	٩٠,٦
	أكثر من ١٠	١,٧	٩,٤

المصـــدر: M. Abdel Fadil, «A Survey of the Basic Features and Problems of Informal Small and Micro Enterprise in the Arab Region,» (Rapport intermédiaire, programme de recherche FEMISE, février 2000), p. 12.

على العموم إن قطاع المؤسسات المصغرة يعمل بحسب الطرق التالية[١١]:

- كثافة رأسمالية ضعيفة.
- ملكية عائلية.
- رأسملة ضعيفة ولجوء أقل إلى النظام المصرفي وإلى رأس المال ـ الخطر، وفي الوقت نفسه لجوء مهم إلى القروض غير الرسمية.

(١١) Abdel Fadil, Ibid., and Bruno Amoroso and Andrea Gallina, «The Role of the SMEs in the Creation of the Euro-Mediterranean Region,» (Contribution au deuxième rapport FEMISE, juin 2000).

- هياكل تنظيمية ضعيفة.

- ضعف مستوى التأهيل، وانعدام جهود التكوين.

- غياب التأمين الاجتماعي، وطول مدة العمل (حوالى ٥٠ ساعة في بعض الدول المتوسطية)، وعدم وجود تنظيم صحي، ومعضلة عمل الأطفال.

- عراقيل النمو في هذا القطاع كبيرة ومرتبطة بضعف الحصول على القرض، وصعوبات الدخول إلى سوق أوسع، وغياب قدرات التسيير والتنظيم.

- استخدام واسع لليد العاملة العائلية.

وعلى العموم، فإن هذه المؤسسات تنتظم في شكل مجموعات (Clusters)، حيث إن مستوى التخصص ضعيف جداً، كما أن هذه المؤسسات تنتج السلع نفسها وهي موجهة إلى الأسواق نفسها. أكثر من ذلك، فإن «منافسة الجار» لا تمثل تهديداً حقيقياً، بل إن القرب يشجع معرفة المعلومات حول التقنيات الجديدة والأسعار، كما أن العمل الإنتاجي قائم أساساً على استعمال المدخلات المحلية، وهو ما يسمح بخلق «رأس مال من العلاقات» (Capital relationnel) وتراكم للمعرفة.

ولقد عانت هذه المؤسسات المصغرة تبعات سياسات التصحيح الهيكلي المطبقة في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وظهر تأثير ذلك في التخفيض في الطلب، والعمل على غلق العديد من منافذ هذه المؤسسات. ونشير إلى أن الانفتاح الاقتصادي للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي قد ساهم في تخفيض المنافذ المحلية، وهو ما أدى إلى ميل الطلب نحو السلع المتنوعة، ولكنها مستوردة في أغلبيتها من دول الاتحاد الأوروبي نتيجة للتحرير الجمركي، وكما هو معروف فإن ذلك سيكون له تأثير في مستويات العمالة، وفي ظاهرة الهجرة.

إن هذا التأثير سيؤدي حتماً إلى ظهور اتجاه لدى المؤسسات المصغرة يتلخص في تبني صيغة القطاع الموازي. وتظهر هنا الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها إنقاذ النسيج الإنتاجي المحلي، ويبرز ضرورة خلق مؤسسات محلية لتطوير المؤسسات المصغرة، وهي تسمح بتطوير مصادر المعرفة وامتلاكها، والتجديد بخاصة في مخزون المعرفة المتوافر في القطاع الموازي. والفكرة نظرياً بسيطة تتمثل في أنه حينما نستطيع إنقاذ إمكانيات المرونة والتكيف والقدرة على التجديد لدى هذه المؤسسات، فإننا سنسمح لها بإعادة السيطرة على الأسواق المحلية واكتساب الطلب المحلي. هذه الآليات ستعمل على إنعاش هذا القطاع وضمان بقائه واحتفاظه بمناصب الشغل.

إضافة إلى الآثار المشار إليها سابقاً والناتجة من التحرير الجمركي، بسبب الإصلاحات الاقتصادية والانتقال الاقتصادي، هناك إجماع سياسي حول إمكانية جعل هذه الإصلاحات أكثر فعالية ونجاعة والقيام بالتعويضات الضرورية من خلال إعادة تخصيص القطاع العام وانخفاض العمالة في هذا القطاع. ولكن نشير إلى أن هذا العمل يبقى ناقصاً لأنه يتجاوز الإمكانيات المالية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن أجل ذلك تعمل الوكالات المتعددة الأطراف على الرفع من برامج الإعانات المخصصة

لتكثيف مناصب العمل، في العادة عن طريق تعديل القواعد التي تحكم القروض التي تمنحها للسماح بدفع تخصيصات من أجل إعادة هيكلة القطاع العام، وضرورة اعتبار هذه النفقات كاستثمارات وليس كنفقات جارية(١٢).

كما أن هناك سياسات إضافية تم وضعها في حيز التطبيق، وذلك من أجل تسهيل الانتقال الاقتصادي، ومن أجل السماح بإعادة تنظيم العمال. هذه السياسات يطلق عليها اسم سياسات «تنشيط سوق العمل» (Politiques actives du marché du travail) وهي تدمج خدمات الاستشارة والتوظيف، والتكوين وإعادة تحويل العمال إلى نشاطات أخرى، وإعانات إدماج العاطلين عن العمل، والأشغال العمومية ودعم الأجور، وفي بعض الحالات، كحالة الجزائر، فإن هذه السياسات الفعلية ترافقت مع إجراءات التعاون ضد البطالة.

ثالثاً: ما هي الاستراتيجية للقضاء على الفقر؟

يجب أولاً على هذه الاستراتيجية أن تعمل على تعبئة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، وعلى الشراكة الأورو ـ متوسطية أن تأخذ بعين الاعتبار المحور الاجتماعي ضمن اهتماماتها، كما أننا لا ننسى الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول المتوسطية الشريكة والمعنية بمسألة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأخيراً فإن لمشاركة الفقراء دوراً لا يستهان به من خلال مساهمة المجتمع المدني، والجمعيات غير الحكومية في إيجاد الحلول الناجعة والكفيلة بتقليص مشكلة الفقر:

١ ـ من الضروري الإشارة إلى **أهمية الشراكة ودور إنشاء منطقة التبادل الحر** في الوضع في حيز التطبيق الآليات الضرورية التي تضمن معالجة جماعية للمشاكل الاقتصادية والفقر من خلال السياسات المرافقة لإنشاء منطقة التبادل الحر، وبرامج الإعانات في إطار ميدا (MEDA) المقدمة للدول المتوسطية. وهذا يفترض ما يلي:

ـ تبني تعريف مشترك للفقر وإعداد معطيات مماثلة لكل الدول التي تشارك في مسار برشلونة ومشروع الشراكة.

ـ تحديد معيار أدنى ومشترك يسمح بالتنمية البشرية، انطلاقاً من مفهوم «المواطن الأورو ـ متوسطي».

ـ الوضع في حيز التطبيق لنظام دقيق يسمح بتحديد آثار الشراكة في الفقر.

ـ خلق منتدى أورو ـ متوسطي مكلف بتحديد السياسات المشتركة القادرة على تخفيض التهميش الاجتماعي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢ ـ **أما على مستوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط والشريكة في مسار الشراكة**، فعليها العمل لإيجاد أشكال جديدة من الإصلاحات الضرورية من أجل خلق

(١٢) Mahmoud El Jafari, «The Expected Impact of Absorbing Returning Palestinian on the West Bank and Gaza Strip Labor Markets,» (Rapport FEMISE, février 2000).

شبكة اجتماعية تسمح بالانتقال الاقتصادي. وهذا ينص على:

- الإصلاح المؤسساتي لشبكة الحماية الاجتماعية.

- ترقية آليات تخصيص الأسواق العمومية للخدمات الاجتماعية، كمساعدة التأمين الاجتماعي، والتكوين، والإعانة على التكوين المهني.

- الوضع في حيز التطبيق لبرامج نوعية قائمة على معايير انتقائية وموجهة لإشباع الاحتياجات العمرانية، وبخاصة احتياجات العالم الريفي، وتطوير المؤسسات المصغرة.

- تعميم أنظمة التأمين على البطالة.

- كما أن التنمية الريفية والمحلية يجب أن تكون من أهم أهدافها: تخفيض الفقر وسوء التغذية عن طريق الإنتاج الغذائي، خلق مناصب الشغل، الاستثمار في التنمية البشرية، وعلى الخصوص التعليم، التكوين ومحاربة الأمية، تسهيل دخول الفقراء في الريف إلى المصادر الطبيعية، الهياكل القاعدية والخدمات الاجتماعية والأساسية، وضع حد لانهيار البيئة وتشجيع الاحتفاظ بالموارد الطبيعية الأساسية. فالتنمية الريفية لا تقتصر فقط على تنمية الفلاحة، ولكن يجب أيضاً تشجيع خلق نشاطات ريفية أخرى في ميادين متنوعة.

٣ - أما **لضمان المشاركة الفعالة للفقراء**، فإن الأمر يتطلب ما يلي:

- خلق جو من الثقة واحترام الحريات المدنية.

- تطوير قدرات الفقراء في مجال التربية والتكوين والتغطية الصحية.

- تسهيل تنمية المشاريع المصغرة.

- تنظيم الشراكة ما بين الدولة والجماعات المحلية والجمعيات غير الحكومية التي تمثل الفقراء وتنشط في المجال الاجتماعي ومجال التضامن.

- تغيير سلوك الفاعلين الذين يمثلون السلطة المركزية □

تقييم سياسة الأجور في إطار عملية الإصلاح الإداري والمالي في اليمن

سلطان أحمد زيد

مستشار المعهد الوطني للعلوم الإدارية ـ صنعاء.

لعله من المناسب قبل التطرق إلى واقع الأجور وهياكلها الإشارة إلى أن قضايا ومشكلات الأجور شغلت حيزاً معتبراً في مناقشات ووثائق عشرات الفعاليات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن، أهمها المؤتمران الوطنيان للسكان والمؤتمران الوطنيان الاقتصاديان، فضلاً عن مئات الدراسات والمقالات المنشورة في الصحف المحلية خلال السنوات الثماني المنصرمة، ولكن الجهات المعنية في الدولة والنقابات لم تلتفت بحرص وجدية إلى تلك الجهود العلمية، على رغم أهميتها البالغة لمعالجة مشكلات الأجور وهياكلها وكذلك البطالة والفقر... الخ.

هناك نقطتان أساسيتان تشكلان مدخلاً ضرورياً لتناول الأزمة.

١ ـ من المتعذر التسليم بأن هناك سياسة واضحة للأجور والمداخيل في اليمن بالمعنى العلمي المتعارف عليه، أي أنه ليس هناك سياسة محددة المعالم تسمح بالقول إن علاقة مكونات الدخل والأجور بعضها ببعض تخضع لنوع من التصور البعيد المدى المستند إلى مقاربة اقتصادية اجتماعية متكاملة، وما هو موجود عبارة عن تدابير عشوائية وتوازنات وعوامل واعتبارات السوق التي تتداخل كلها وتحدد إلى هذه الدرجة أو تلك تطور مكونات الأجور والمداخيل، ولذلك ساتحدث عن «واقع الأجور» وليس عن «سياسية الأجور»، وإن ورد هنا أو هناك لفظ أو مصطلح سياسة الأجور، فلن نقصد به سوى التعبير القانون لسياسة الأجور إن كان يعتقد البعض بوجود سياسة أجور!

٢ ـ إن ما تعانيه الأجور وهياكلها تجاوز حدود الاختلالات العادية التي يمكن أن تصحح بتدابير عادية من دون إحداث تغييرات جوهرية. وأزمة الأجور وهياكلها تتمثل في أنها صارت متخلفة (جامدة) عن واقع الحياة، وصارت أقرب إلى الهبة أو المنحة منها إلى حق يمكّن الموظف والعامل من العيش بكرامة وفي مستوى الكفاية، لا في مستوى الكفاف والخوف من المستقبل.

أولاً: أزمة واقع الأجور وهياكلها وطبيعتها وأسبابها وآثارها

١ ـ مظاهر الأزمة

أ ـ اختلال التوازن بين الأجور والأسعار

الأجور التي يحصل عليها أصحاب الدخل المحدود عموماً، ومنهم بصورة خاصة الشرائح الوسطية والسفلى والدنيا في سلم أجور موظفي الحكومة والقطاع العام لا تكفي لتدبير المتطلبات الضرورية للمعيشة حتى في مستوياتها الدنيا، فهناك هوة سحيقة وخلل عميق في التوازن بين الأجور التي تتدنى قيمتها الشرائية باستمرار، وبين أسعار السلع والخدمات التي ترتفع بوتائر سريعة ودائمة ومن دون حدود (الجدول رقم (١)).

أزمة الأجور وهياكلها في اليمن تتمثل في أنها صارت متخلفة عن واقع الحياة وصارت أقرب إلى الهبة أو المنحة منها إلى حق يمكّن الموظف والعامل من العيش بكرامة لا في مستوى الكفاف والخوف من المستقبل.

لن استشهد على هذه بالإرقام والوثائق والبيانات، ولا أعتقد أيضاً أن هناك من سيطلب مني ذلك، لسبب بسيط هو أن أحداً لا يحتاج لأية أرقام أو بيانات أو وقائع كي يدرك حقيقة وحجم هذا الاختلال في التوازن بين الأجور، فكل صاحب أجر وغيره من ذوي الدخل المحدود لديه في حياته المعيشية أمثلة كثيرة مؤلمة، فمع كل إشراقة شمس تغرب سعادته عندما يواجه يومه بدخل أو أجر هزيل، يقصر عن تغطية قائمة احتياجات عائلته الضرورية والمرتفعة الثمن. وإذا كان لا بد من الأرقام والبيانات، فإنا نورد على سبيل التوثيق القائمة العشوائية (الجدول رقم (٢)) بأسعار بعض السلع والخدمات لعام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٨. ولمزيد من المعرفة للتفاوت البين بين صافي دخل الموظف الشهري الحالي، والإنفاق الشهري على السلع الغذائية والخدمات الضرورية، أخذنا عينة من الموظفين في المجموعات الوظيفية الدنيا (م٥) وحتى (م١) في الجهاز الحكومي والقطاع العام، لينكشف لنا مدى الفارق المفجع بين صافي الدخل والإنفاق الشهري (الميزانية الكفاف)، (الجدولان رقما (٤) و(٥)).

تتشكل آلية اختلال التوازن بين الأجور والأسعار من ثلاثة عناصر: **الأول** الهبوط السريع لسعر العملة (الريال) وتدهور قيمته الشرائية. **الثاني** تدني وجمود الأجور. **الثالث** التضخم والغلاء، وهذه العناصر تعد أيضاً من **الأسباب المباشرة** للاختلال.

غير أن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ولما آل إليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي برمته، تكمن في مضمون وجوهر وأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة، تحت شعار: «الإصلاح الاقتصادي» الذي أقرت الحكومة برنامجه في ضوء مذكرة البنك الدولي في آذار/مارس ١٩٩٥ ومذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي المقرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ويعرف هذا البرنامج في أدبيات البنك والصندوق ببرنامج «التثبيت الاقتصادي» و«التكيف الهيكلي»، ويسميه البعض برنامج

التصحيح الاقتصادي والهيكلي.

هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن مثل هذه البرامج، إذ نعلم جيداً أنها لا تهدف إلى خلق تنمية اقتصادية حقيقية، وأفضل نتائجها زيادة في الديون الخارجية، وهبوط في مستوى المعيشة والقوة الشرائية، وتدهور سريع في الخدمات والصناعات المحلية، فضلاً عن النتائج الاجتماعية التي تترتب على ذلك، من تفسخ في بنية المجتمع ووضع مؤذن بالانفجار. وهذا لا نقوله نحن بل يقوله خبراء البنك والصندوق الدوليين وغيرهم، حيث يعترف خبراء المؤسستين أن لسياسة التثبيت وبرنامج التكييف «تكاليف اجتماعية تضر بما أسموه (الجماعات الأشد تعرضاً للمخاطر)، مثل عمال القطاع العام والموظفين ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل والمرأة العاملة وأطفال الأسر الفقيرة وعمال الزراعة المحرومين من ملكية الأرض والعاملين بالأنشطة الهامشية بالقطاع غير الرسمي والمسنين وأصحاب المعاشات ومن يعيشون على الإعانات الاجتماعية والمرضى والفقراء والمعوقين جسدياً»[١]، أي غالبية سكان البلاد، وبين أيدينا دراسات وتقارير[٢] مهمة تثبت ذلك ومنها: دراسات حول تاثير برنامج الإصلاح الاقتصادي في فقراء الريف في اليمن، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأوسط، والذي يقول إن نسبة الفقراء قد تزايدت عما كانت عليه سابقاً، وأسباب ذلك كثيرة لعل أهمها سلبيات برنامج الإصلاح الاقتصادي.

إن السياسة الاقتصادية الراهنة لا توفر أية أمكانية لحل مشكلة التوازن أصلاً، فاختلال التوازن بين الأسعار والأجور ليست مسألة عدالة اجتماعية، بل هي مسألة اقتصادية بالدرجة الأولى؛ فكل اقتصاد وطني يقوم على مجموعة من التوازنات الأساسية، واختلالها يخلق اختلالاً في هيكلية الاقتصاد الوطني، واختلال الاقتصاد يؤدي حتماً إلى اختلال في توازن الأسعار والأجور. ففي البلاد المتقدمة تعطي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات هذا التوازن عناية فائقة، كما تهتم به مراكز بحوث تراقب تحرك الأسعار باستمرار وترصد تأثراته وتقدم الاقتراحات والحلول المناسبة للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لإعادة التوازن للعملة التي يختل توازنها مع كل ارتفاع أسعار. وتبنى معادلة التوازن على اعتماد سلة من السلع والخدمات: سكن، غذاء، لباس، مواصلات، تعليم، خدمات صحية وثقافية... الخ، والتي تؤمن للأسرة مستوى معيشياً معقولاً يبنى عليها الحد الأدنى للأجور للحصول على كميات السلع والخدمات المعتمدة في حزمة سلع مستوى المعيشة، ويستعان في تحديد زيادة الأجور المناسبة لزيادة أسعار هذه الحزمة، إضافة إلى مؤشر التضخم السنوي أو الربعي، وعملية التوازن هذه تعرف بميزان الأجور والأسعار.

ولكن من أين سيتحقق هذا التوازن في ظل سياسة الإصلاح التي تقضي بخفض

---

(١) انظر: «وثيقة سياسة الإصلاح والممارسات الاقتصادية والاجتماعية،» (نيويورك، اليونيسف، ١٩٩١)، ص ٤٥.

(٢) المركز الإقليمي للإصلاح الإداري والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، «تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على فقراء الريف في الجمهورية اليمنية،» ص ١٧١.

نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تجمد الأجور الاسمية فتنخفض الأجور الحقيقية لترتفع عوائد أسهم الملكية بانخفاض نصاب الأجور، وتقضي أيضاً بخفض سعر الريال وتحرير أسعار السلع والخدمات لتتركها لآلية السوق العمياء وتقلص الإنفاق على التعليم والصحة.

قد ينجح برنامج الإصلاح بعض الشيء بتخفيض عجز ميزان المدفوعات وعجز موازنة الدولة، ولكن التحدي الحقيقي الذي يواجه هذا البرنامج في اليمن هو تخفيض معدلات البطالة وإعادة التوازن المفقود بين الأسعار والمداخيل. وتلك هي توازنات اقتصادية واجتماعية في آن واحد، فإذا كان خبراء الصندوق والبنك قد أنفقوا جهداً كبيراً في البحث عن سبل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وإلى موازنة الدولة، فإن برنامج الإصلاح لم يأخذ بعين الاعتبار وبالرعاية نفسها قضايا الاختلال الاجتماعية، وعلى رأسها الاختلالات بين الدخول القائمة ومنظومات الأسعار للمجموعات السلعية المختلفة. ومهما قيل ويقال عن الصندوق الاجتماعي، فهناك اعتراف من جانب الخبراء وغيرهم بأن موارده تظل جد محدودة وطاقته لا تقوى على معالجة مشكلات المتضررين من إجراءات الإصلاح الاقتصادي.

قد ينجح برنامج الإصلاح الاقتصادي بعض الشيء بتخفيض عجز ميزان المدفوعات وعجز موازنة الدولة، ولكن التحدي الحقيقي هو تخفيض معدلات البطالة وإعادة التوازن المفقود بين الأسعار والمداخيل.

إن أزمة اختلال التوازن بين الأجور والأسعار تفرز نتائج اجتماعية واقتصادية ضارة، وتصبح إحدى معوقات التنمية، فمع تدهور القيمة الشرائية للأجور يزداد الفقر، فالفقر الكافر سبب كل آفة. فإضافة إلى كونه يتسبب في ازدياد التفاوت الاجتماعي وازدياد الفروق بين طبقات المجتمع وفئاته، إذ يزداد الغني غنى والفقير فقراً، فإنه يفرز آفات اجتماعية كثيرة، إذ يخرّب جو الأسر واستقرارها، والتي يعجز معيلها عن تأمين حد الكفاية لها، ويخلق مناخاً لانتشار كل أنواع الفساد، إضافة إلى تدهور المستوى الصحي وانخفاض قدرة المواطن على العمل. وقبل كل هذا احتقار العلم والوظيفة وازدياد الفردية ووضع المصلحة المادية فوق كل اعتبار أخلاقي وإنساني نبيل بما في ذلك فقدان الانتماء للوطن. ليست الظواهر الاجتماعية السلبية هي النتائج الوحيدة، بل تأتي قبلها التأثيرات الاقتصادية الضارة. فالعاملون بأجر يشكلون معظم قوة العمل، وهي المحرك لعجلة الاقتصاد والإدارة، فكيف لهذه العجلة أن تدور إذا كانت قوتها المحركة مخربة؟

وتتسبب الأجور المنخفضة في إفراغ مؤسسات الدولة من الكادرات الكفوءة التي تهاجر داخلياً إلى القطاع الخاص أو خارجياً.

ب ـ تشوه نظام الأجور وهيكليته

يتسم كل من نظام الأجور وهيكليته بالتشوه في مضمونه وتركيبته، فمن حيث

النظام بحسب دراسة صادرة عن اتحاد النقابات[٣]، أصبح في اليمن مستويان أساسيان للأجور أحدهما بالعملة الصعبة والآخر بالعملة المحلية وبفروقات أجرية شاسعة تتفاوت فيها مستويات الأجور بالعملة المحلية بين العاملين لدى القطاعين الخاص والعام، وفي الأولى بين الأنشطة المنظمة والعالية الكفاءة والعمالة العادية أو الحديثة الخبرة وبين الريف والمدينة، وبين المرأة والرجل، وبين الكبار والصغار، وبين المنطقة الحرة وبقية المناطق... الخ. ومن حيث الهيكلية فقد تشوه هيكل الأجور والحوافز حيث فقد جانب كبير من وظائفه الدافعة والإنتاجية والأدائية والمعيشية، مما يترتب عليه شيوع ظواهر الفساد الإداري وعدم الانضباط واللامبالاة والبحث عن مصدر دخل آخر واستهلاك الادخار التراكمي للأسرة أو الهجرة أو الانحراف. وهذا التشوه في النظام والهيكلة يعد - في تقديرنا - أحد أبرز مظاهر تشوه النظام الاقتصادي وأزمته الهيكلية.

حين نصف هيكل (هياكل) الأجور بالتشوه، فإننا نقصد بذلك أنه يبتعد عن تحديد مقادير الأجور وشروطها على نحو واقعي وعادل، أي أنه يعكس الواقع بصورة زائفة.

ويمكن تناول ظاهرة التشوه هذه من زوايا مختلفة، وهي كثيرة جداً، ولكل منها خصائص ومميزات تنفرد وتتقاطع مع الأخرى. وسنكتفي هنا، بالنظر إلى الظاهرة من الزوايا التالية:

جمود الأجور (هيكل الأجور): يقتضي المنطق أن تتغير مقادير الأجور الاسمية، كلما طرأ تعديل بالزيادة على تكاليف المعيشة، باعتبار ذلك أحد شروط توازن الأجور مع الأسعار، فضلاً عن أنه أهم وظائف هيكل الأجور، بيد أن هيكل الأجور في بلادنا ثابت لا يتحرك.

عبر مقارنة بسيطة ومباشرة بين جدولي أجور ورواتب موظفي وعمال الجهاز الإداري والقطاع العام لعامي ١٩٨٨ و١٩٩٨ نجد أن أي تعديل حقيقي بالزيادة في الحدين الأدنى والأعلى للأجور في جدول عام ١٩٩٨، لم يحدث على الأقل منذ عام ١٩٨٨، باستثناء إضافة بدل غلاء المعيشة على الأجور، وهي زيادة طفيفة احتسبت على أساس ٢٠ بالمئة من بداية مربوطة بدرجة الفئة الوظيفية[٤].

فالحد الأدنى للأجور في عام ١٩٨٨ كان ١٦٠٠ ريال، أي ما يساوي ١٦٠ دولاراً (الدولار = ١٠ ريالات)، والحد الأدنى للأجور في عام ١٩٩٨ (٣٩٠٠ ريال) أي ما يساوي ٣٠ دولاراً (الدولار = ١٣٠ ريال) بداية مربوط للدرجة الوظيفية. وبعقد مقارنة بين أسعار السلع والخدمات في العامين سنلحظ الفارق الكبير بينهما، حيث ارتفعت في عام ١٩٩٨ عن عام ١٩٨٨ بنسبة يصل بعضها إلى ١٠٠٠ بالمئة كحد أعلى (وكحد أدنى ٤٤٥ بالمئة) تقريباً (الجدولان رقما (٢) و(٣)).

---

(٣) انظر: خالد راجح شيخ، «رؤية الاتحاد العمالي بالجمهورية حول سياسة الأجور» (اتحاد النقابات، ١٩٩٨)، ص ٢.

(٤) الجمهورية اليمنية، وزارة الخدمة، قطاع الأجور والموازنة، «سياسة الأجور والمرتبات للعاملين في الجهاز الحكومي» (حزيران/يونيو ١٩٩٧).

هذا يعني أن الأجور الحقيقية تهبط وتتآكل باستمرار، وأن هناك فجوة واسعة وخطيرة بين هيكل الأجور والمستوى الذي تبلغه الأسعار وتكاليف المعيشة، فضلاً عن أن الهياكل نسفت العلاقة المطلوبة بين الأجور والعمل والإنتاج (بين الجهد والأداء).

تحاول الحكومة أن تعالج جانباً من الفجوة بين الأجور والأسعار، فتختلق إضافات نقدية على الأجور تحت العديد من المسميات مثل بدل غلاء المعيشة، والحوافز، والأجور الإضافية، ولكن يغيب عن هذه الإضافات أربعة أمور مهمة هي:

- أنها لم ترتبط بأهداف إنتاجية.
- أنها أصبحت مستقرة وجامدة مثلها مثل هيكل الأجور.
- أنها ليست حلاً جذرياً لردم الفجوة.

بل نعتقد أنها أضافت وقوداً إلى المشكلة والمنازعات الكامنة داخل الإدارات والمؤسسات. لقد أصبحت مستويات الأجور المحدودة في الهياكل متخلفة تماماً عن المدى الذي وصلت إليه مستويات الأسعار، حتى انها أصبحت اقرب إلى مستوى الحد الأدنى أو مستوى الكفاف.

> إن تجميد الأجور في حين تحرر أسعار السلع والخدمات أمر يتعارض مع فلسفة ما يسمى بالاقتصاد الحر ومبادئ آلية السوق أو السوق الحرة، والتي تقتضي تحرير أجور العمل كمبدأ. ولماذا تأخذ الحكومة والمؤسسة الدولية بأحد طرفي المعادلة وهو تحرير أسعار السلع وترفض تحرير قيمة قوة العمل؟

وهكذا تكشف الظروف المتغيرة عن سوء هيكل الأجور الحالي وعدم جدواه في مواجهة المستجدات، بل سقوطه نهائياً كأداة قانونية لتنظيم الأجور وحمايتها من التآكل في ظل انفلات ارتفاع الأسعار التي تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود.

إننا لا نجد غرابة في ذلك للأسباب التالية:

- إن الفجوة التي قامت بين الأجور والأسعار نشأت خارج نطاق لوائح وقرارات هياكل جداول الأجور ، وكانت بعيدة عن متناولها، ذلك أنها لا تتضمن أحكاماً ووسائل قانونية تمكنها من التدخل.

- إن تنحية قانون العمل عن شؤون العاملين في القطاع العام حرم عمال وموظفي هذا القطاع من استخدام وسائل المفاوضات الجماعية والتوفيق والتحكيم المنصوص عليها في القانون لمواجهة أشكال الخلل بين الأجور والأسعار.

- غفلة الحكومة سنوات طوال وسكوتها عن متابعة الفجوة بين الأجور والأسعار، وهي تتفاقم أمامها من دون أن تحرك ساكناً أو تقدم حلاً لها.

ولكن ما نستغربه أن يصبح تجميد الأجور نهجاً ثابتاً في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، عبر برنامج الإصلاح المدعوم من البنك والصندوق الدوليين الذي يتضمن تجميد الأجور والرواتب، بل زيادة رواتب وأجور الفئات الوظيفية العليا

لاحقاً، وبحدود الوفر الذي سيتحقق من عمليات التقاعد والاستغناء عن العمال والموظفين، وهذا يعني تعميق الآثار المدمرة للتجميد وتوسيع فوارق الأجور بين شرائح الأجر المختلفة لصالح فئات وظيفية بعينها.

إن جمود الأجور لا يتمثل في ذلك فحسب، بل أيضاً في أمرين آخرين وهما:

١ ـ إغلاق نهاية مربوط الدرجات الوظيفية عندما يصل الأجر أو الراتب إلى نهاية هذا المربوط، (الحد الأعلى) وحتى هذا المربوط غالباً لا يصل إليه راتب الموظف، نظراً للشروط المعقدة وغير الواقعية المطلوبة للانتقال من مستوى أجري إلى آخر في الفئة نفسها.

٢ ـ العلاوات السنوية لا تمنح تلقائياً نهاية كل سنة إلا بقرار فضلاً عن أن هناك علاوات لسنوات عديدة مجمدة ولم تطلق حتى الآن، بينما هي حق قانوني ينبغي أن ينفذ تلقائياً، وإزاء هذا يحق للموظفين وعمال الجهاز الإداري والقطاع العام مقاضاة مؤسساتهم وإدارتها بسبب تجميد علاواتهم.

إن سياسة لجم (تجميد) الأجور، تنطوي على كثير من المفارقات والتناقضات، ولدينا بعض التعليقات والملاحظات عليها، علها تكشف الجوهر الخاطئ لهذه السياسة التي طالما تتعلق بموضوع المداخلة:

ـ الحكومة وكل من البنك والصندوق الدوليين يبرر تجميد الأجور بالقول إن هذا التدبير (الإجراء) أمرٌ لازمٌ لخفض العجز في موازنة الدولة (الإنفاق العام).

ما من عاقل في بلادنا يرفض خفض العجز وضبط الإنفاق العام، فنحن نعلم أن نمو العمالة الحكومية قد أدى إلى تزايد بند الأجور في الموازنة العامة للدولة، وأصبح هذا البند يمتص نسبة هائلة ومتزايدة من الإنفاق العام الجاري، ومع النمو المتزايد للأجور، سواء تلك التي تخص العمال والموظفين القدامى أو المعينين الجدد، فضلاً عن تقرير علاوات الأجور الدورية، وفي ضوء ضعف طاقة الدولة الضريبية، فإن العجز في الموازنة العامة قد بدأ يتسع عاماً بعد الآخر، ولكن لا نستطيع أن نقرر بشكل قاطع، بأن النمو الحادث في بند الأجور هو المسؤول الأول والأخير عن عجز الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفع الإنفاق الجاري في مجالات أخرى أقل أهمية وضرورة من الأجور، فضلاً عن أن هناك أجوراً لأشخاص لا يعملون في الدولة وآخرون يعملون في عدة مرافق، وهؤلاء يسمون بالموظفين الأشباح.

ـ إن تجميد الأجور في حين تحرر أسعار السلع والخدمات، أمر يتعارض مع فلسفة ما يسمى بالاقتصاد الحر ومبادئ آلية السوق أو السوق الحرة، والتي تقتضي تحرير أجور (قيمة/سعر) العمل كمبدأ. أيضاً لماذا تأخذ الحكومة والمؤسسة الدولية بأحد طرفي المعادلة وهو تحرير أسعار السلع والخدمات وترفض تحرير سعر/قيمة قوة العمل (الأجور)، أليس في هذا مفارقة عجيبة؟ إن أجور العاملين في جهاز الحكومة والقطاع العام والمختلط تسلب أربع مرات: في **الأولى** بسبب تدهور القيمة الشرائية للريال، وفي **الثانية** بسبب اقتطاع نسبة كبيرة منه للتأمينات، وفي **الثالثة** نتيجة توجيه حصيلة التأمينات إلى قروض بنسبة تقل عن نسبة السوق، وفي **الرابعة** نتيجة النسبة

المرتفعة من ضرائب الدخل وغيرها. الكل يعلم أن الضرائب التي تستقطع على أجور ورواتب الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة والقطاع العام والمختلط تؤخذ من المنبع بواقع ١٦ بالمئة وبشكل تصاعدي. ولا مجال لهؤلاء للتهرب من دفعها، وتشكل هذه الضرائب، مصدراً مهماً لموارد الدولة (الجدول رقم (٣)). وكلنا يعلم تقريباً حصيلة هذه الضرائب، بينما هناك عشرات من السماسرة والمقاولين وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة والعقارات... الخ، يتحايلون على الضرائب، فيما لا تفرض ضرائب على الاستهلاك الترفي، وبالتالي فإن عجز الدولة عن الوصول العادل إلى الطاقة الضريبية الكامنة في المجتمع مأساة حقيقية، إذ كان يجب على الدولة أن تواجهها بحزم بدلاً من تحميل أصحاب الدخل المحدود أعباء إصلاحاتها.

العلاقة غير التعادلية التناسبية بين مقدار الأجر والعمل والأداء المبذول: إذا كنا قد تناولنا فيما سلف خلل العلاقة بين الأجور والأسعار مؤكدين على أن توازن الأجور مع الأسعار عنصر أساسي في العدالة الأجرية، فإن العنصر الأساسي الآخر هو توازن (تعادل) الأجر مع حجم ومقدار الجهد العضلي والفكري ونتاجه المبذول في العمل. والأصل في هذا العنصر أن لا يكون مقدار الأجر أكبر من الأداء (الجهد) المبذول، والعكس صحيح، أن لا يكون مقدار الأجر أقل من الأداء المبذول.

إن هذه القاعدة (الأصل) على درجة عالية من التجريد، ولا توجد حتى الآن في بلادنا مرجعية رسمية تحدد المعايير والشروط التي يمكن بها إعمال القاعدة هذه، وبالذات في الجهاز الإداري، وغياب مثل هذه المعايير والشروط يعد نقيصة خطيرة في أنظمة الخدمة والعمل.

العلاقة بين الحد الأدنى والأعلى للأجور: لا توجد معايير واضحة وواقعية وعادلة تنظم العلاقة بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، في سلم المستويات الوظيفية وفي كل مستوى على حدة.

ربط الدرجة الوظيفية بالدرجة المالية: في ظل غياب المسائل التي ذكرناها سابقاً فإن ربط الدرجة الوظيفية بالدرجة المالية يكون غير صائب.

التفاوت الواسع بين مستويات الأجور في الجهاز الحكومي والقطاع الخاص: هناك تفاوت ملحوظ بين مستوى ومقدار الأجور والرواتب في كل من أجهزة الحكومة والقطاع الخاص. وتفيد وثيقة صادرة عن وزارة الخدمة أن مستوى الدفع في القطاع الخاص والمختلط من الناحية المادية بالمقارنة بين متوسط مرتبات وأجور المجموعتين الخامسة والرابعة في الجهاز الحكومي ومتوسط من تناظر وظائفهم في القطاع الخاص (حرس، فراشين) تكون نسب تفاوت كبيرة، وتتعمق التفاوتات أكثر كلما تم الصعود على السلم الإداري في اتجاه القمة، فيلاحظ أن إجمالي متوسط الأجور والمرتبات في جميع فئات المجموعة الأولى للوظائف الحكومية ومتوسط إجمالي الأجور في الوظائف العليا في القطاع الخاص تكون نسبة التفاوت (١: ٩) (كما ورد في ورقة عن سياسة الأجور ـ الخدمة المدنية/٩٧).

٢ ـ أسباب الأزمة وآثارها

حددنا آنفاً بعض أهم وأخطر مظاهر أزمة واقع وهيكل الأجور، وأشرنا ضمناً إلى بعض أبرز الأسباب والعوامل التي أوجدت الأزمة وتبقي عليها، وكذلك إلى بعض الآثار والنتائج التي تنجم عنها، ولذلك لن نذكرها هنا مرة أخرى، وسنكتفي بالتأكيد على بعض الأسباب الجوهرية والآثار الخطيرة.

فالأسباب تتمثل في ما يلي:

أ ـ عدم وجود سياسة أجرية واضحة ومحدودة.

ب ـ السياسة الاقتصادية المعتمدة حالياً (تحرير التجارة، تحرير الأسعار).

ج ـ السياسة المالية والنقدية (تعويم العملة... الخ).

د ـ عدم وجود نظام وهياكل أجور قائمة على أسس علمية وواقعية وعادلة.

هـ ـ عدم وجود توصيف وظيفي ومالي للوظائف والدرجات المالية.

و ـ عدم وجود قاعدة علمية للمعلومات (باستخدام الحاسوب).

أما الآثار فنجملها في ما يلي:

١ ـ توسع دائرة الفقر، إذ إن تدني المستوى المعيشي في صفوف العمالة الحكومي في القطاع العام يدخلهم في هذه الدائرة، ويضافون إلى التعداد الواسع من فقراء الجمهورية الذين يشكلون نسبة ٥٤ بالمئة من السكان.

٢ ـ هروب الكفاءات والمهارات المدربة من القطاع الحكومي والعام للانتقال إلى القطاع الخاص أو للعمل خارج الدولة، وهذا يؤثر في كفاءة الانجاز فيهما وفي الخدمة المدنية.

٣ ـ استشراء ظاهرة الرشوة، والفساد الإداري، حيث يلجأ البعض من الموظفين والعاملين في الحكومة والقطاع العام إلى استغلال السلطة الممنوحة لهم للحصول على دخول غير مشروعة، كخط دفاع لمواجهة الغلاء وتدهور مستوى معيشتهم.

٣ ـ النظام الوظيفي ـ أزمة العمالة الحكومية والهيكل الوظيفي

ما كان يمكن أو يجوز لنا أن نغفل وضع العمالة الحكومية والهيكل الوظيفي لموظفي وعمال الجهاز الإداري للحكومة والقطاع العام والمختلط، ونحن بصدد تقييم الأجور وهياكلها، لأن وضع العمالة والهيكل الوظيفي يعدان عنصرين أساسيين في مكونات أزمة الأجور وهيكلها، ولم نتناولها في سياق ما سبق من الورقة إلا بصورة عابرة، ذلك لاعتبارات فنية صياغية صرفة، توخياً، من تحقيق أكبر قدر ممكن من سهولة عرض رأينا في المشكلة عموماً. وهذا ما يفسر إفرادنا حيزاً خاصاً بالعمالة والهيكل الوظيفي:

أ ـ نمو العمالة الحكومية وآثارها في الأزمة

إن ظاهرة نمو العمالة الحكومية، هي ظاهرة عامة في مختلف بلاد العالم، إلا أنه من الثابت أن النمو الذي حدث في هذا النوع من العمالة، كان في حالة البلاد المتخلفة ومنها في بلادنا أسرع منها في حالة البلاد الرأسمالية، ولكن نسبة موظفي الحكومة إلى إجمالي السكان في حالة البلاد الرأسمالية أكبر من مثيلتها في حالة البلاد المتخلفة.

وبالنسبة إلى اليمن، فإن نمو العمالة الحكومية، كانت له آثار واضحة في مجال سياسات التوظيف، وفي مجال إعادة توزيع الدخل القومي وفي (سياسة) الأجور، وفي الموازنة العامة للدولة، وفي مجال الأسعار والتضخم، وما يرتبط بذلك من مشكلات وقضايا، ومن هذه الآثار:

إن العلاج الناجح والواقعي لمشكلة التضخم الوظيفي هو العمل على إعادة هيكلة القوى الوظيفية والعاملة سواء من خلال التدريب وإعادة التدريب أو توزيع هذه القوى على مختلف القطاعات في أجهزة الحكومة.

ـ أدى إلى ارتفاع النصيب النسبي للأجور المدفوعة لعمال وموظفي الحكومة والقطاع العام من إجمالي الأجور المدفوعة على المستوى القومي، وهذا يمثل بعداً رئيسياً في مجال توزيع الدخل القومي. ويعني نسبياً أن هذا النوع من الأجور أصبح يمثل مورداً مهماً للدخل لكثير من العائلات.

ـ كانت العمالة الحكومية مجالاً رئيسياً لمكافحة البطالة، بمعنى أن النسبة الكبرى من استيعاب العمال الذين يخرجون سنوياً إلى سوق العمل تستأثر بها أجهزة الحكومة المركزية المحلية والقطاع العام، ويعود ذلك في كثير من الحالات إلى التزام الحكومة بتعيين الخريجين الجدد من المعاهد الفنية والمدارس الصناعية وخريجي الجامعات، في حين لم يكن القطاع الخاص قادراً على استيعاب العمالة الجديدة هذه وبشكل مؤثر، ولكن هذا الاتجاه كان قد تقلص في الآونة الأخيرة، وفي ضوء السياسة الانكماشية للدولة.

ـ كما ترتب على النمو المتزايد للعمالة الحكومية وجود ما يسمى بالبطالة المقنعة، بمعنى أن هناك عدداً من العمال والموظفين الذين هم من الناحية الشكلية في حالة توظف ويتقاضون أجوراً ومرتبات، ومع ذلك فهم لا يضيفون شيئاً للناتج، مما يعني أنه لو تم سحب هؤلاء العمال والموظفين من أماكن عملهم، فلن يتأثر مستوى الإنتاج، بل سيرتفع مستوى إنتاجية العاملين. وهذا النوع من البطالة نراه شائعاً في الأجهزة الإدارية والمؤسسات البيروقراطية لأجهزة الدولة، وهناك نوع آخر من البطالة المتفشية في العمالة الحكومية تدعى (البطالة شبه المقنعة)، وفيها نجد أن قيمة ما ينتجه بعض العمال والموظفين أقل من قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة لهم، وكلا الظاهرتين تمثل ما يسمى بمشكلة (التضخم الوظيفي).

نعتقد أن العلاج الناجح والواقعي لمشكلة التضخم الوظيفي هو العمل على إعادة هيكلة القوى الوظيفية والعاملة، سواء من خلال التدريب وإعادة التدريب، وتوزيع هذه

القوى على مختلف القطاعات في أجهزة الحكومة، وعلى القطاع العام بحسب حاجاتها، كما يمكن أن يتحقق ذلك من خلال جرعات إضافية من تكوين رأس المال الثابت، وبشرط أن تكون هذه الجرعات مؤدية إلى زيادة حجم الطاقات الإنتاجية بمعدل أعلى من معدل نمو التوظيف الحكومي.

ب ـ الهيكل الوظيفي وشروط شغل الوظائف

الهياكل الوظيفية للوزارات والمؤسسات تتسم بعدم الواقعية وسلامة التقدير، فقد وضعت بصورة عشوائية تنعدم فيها التقديرات الحقيقية لمتطلبات الجهاز الإداري من العمالة، حيث تتكدس في المستويات الوظيفية العليا وإلى حد معين أعداد كبيرة من الموظفين. مثلاً وعلى سبيل المثال فإننا نجد في بعض الأجهزة نائب وزير ووكلاء وزارات ومساعدي وكلاء ومدراء عموم ونواب مدراء عموم ومساعدي مدراء عموم... الخ، فضلاً عن عدم وضوح مهامهم وتداخل اختصاصاتهم.

ينتج من هذا الوضع تعقيد (بيروقراطية) العمل الإداري والقصور في تصريف الشؤون الإدارية والمالية وإرهاق ميزانية الدولة. فالبيروقراطية المتخلفة أبرز معوقات تطوير كفاءة الوظيفة العامة والإدارة. إلى جانب ذلك، فإن عدم وجود توصيف وتصنيف وظيفي يعد أكبر وأخطر ثغرة في الوظيفة العامة والإدارة. ونحن نعلم أن التصنيف والتوصيف يشكل جوهر المسألة الإدارية، ويترتب عليها مقدار فعالية وسلامة العمل الإداري وتطويره، فضلاً عن أنه من شروط العدالة الوظيفية. ويرتبط بمسألة التوصيف والتصنيف شروط شغل الوظائف العامة، والتي تعاني خللاً جسيماً، وهنا نتوقف قليلاً لتناول بعض من أبرز وأهم مظاهر الخلل في نظام هذه الشروط والتي يحددها قرار رئيس الوزراء رقم (٢٧٦) لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام شغل الوظائف:

١ ـ ان أول خلل هو إهدار مبدأ تكافؤ الفرص في شغل وظائف المجموعة الأولى، وهذا يتعارض مع الدستور. الإهدار يكمن في أن تبوّأ وظائف المجموعة هذه يتم بالاختيار، وليس بشروط وأسس تعطي الحق لكل موظف إذا ما توفرت شروط شغل الوظيفة هذه في التقدم إليها. إن مبدأ الاختيار يجعل وظائف المجموعة الأولى مغلقة أمام الموظفين العموميين الآخرين باستثناء أولئك الذين يحوزون على ثقة الجهة المعنية بالاختيار، كما أن شروط شغل وظائف الفئة (أ) من المجموعة الأولى هي أن من يختار إليها يكون قد أمضى في الفئة (ب) فترة عمل لا تقل عن ٦ سنوات أو ١٢ سنة في المجموعة، ولديه خبرة عمل نوعية إجمالية لا تقل عن ٢٤ سنة لاحقة للدكتوراه و٢٨ سنة لاحقة للماجستير و٣٠ سنة لاحقة للبكالوريوس، مع توفر أكبر قدر من صفات امتلاك القدرة القيادية، وامتلاك الخبرة والمعارف العلمية، وامتلاك القدرة على تقييم أعمال الآخرين.

لنفترض أن شروط المؤهل والقدرة القيادية والخبرة والمعارف... الخ ـ مع تحفظنا على عدم دقتها ـ تتوفر في موظف في مجموعة غير الأولى، فكل الشروط هذه لا تعطيه الحق في أن يشغل وظيفة في المجموعة الأولى إلا إذا اختير! أليس في هذا إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة؟.

إن نظام **الاختيار** قد أخذ من نظام آخر لدولة عربية صممت هذا النظام لتضمن الحكومة شغل الوظائف الإدارية العليا لذوي الولاء وحجبها عن آخرين، والهدف من ذلك كان سياسياً في تلك الدولة، ولا نستبعد أن الأخذ بهذا النظام قبل الوحدة كان أيضاً لأسباب سياسية.. فما مبرر بقائه حتى الآن؟..

٢ ـ وضعت معظم الشروط بصيغ هلامية يستحيل ضبط وتحديد معانيها وبالتالي تطبيقها، فمن شروط صحة أي شرط هو دقة المبنى ووضوح المعنى، وهذا شرط من الشروط الأساسية لسيادة القانون. فكيف يمكن مثلاً ضبط مفهوم ومعنى: امتلاك القدرة القيادية ـ امتلاك القدرة على تقييم أعمال الآخرين؟!

٣ ـ يركز النظام على المؤهلات الدراسية وسنوات الخدمة، وهذان شرطان مهمان ولكن لا يمكن أخذهما كمقياس للترقيات في الوظيفة، فهناك مقاييس وشروط صارت ثابتة في كل الأنظمة الإدارية في العالم، أورد النظام بعضها ومنها: اجتياز البرامج التدريبية، واجتياز اختبار المسابقة، ولكن هذين الشرطين مطلوب توفرهما في شاغلي المجموعتين الثانية والثالثة فقط، وغير مطلوبين في المجموعات الأخرى!!

٤ ـ إجراءات الترفيع والترقية معقدة وشروطها غير واقعية.

ثانياً: مقترحات لإصلاح أوضاع الأجور وهياكلها

ـ تصورنا يقوم على ثلاثة محاور، تؤخذ بمجموعها دون اجتزاء أو انتقاء، وهي:

١ ـ أسس تحقيق العدل الاجتماعي في توزيع الدخل القومي

في تقديرنا أن تحقيق هذا يتم عبر تطوير النظام الضريبي ليكون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال:

أ ـ يعفى من ضرائب الدخل كل من يبلغ مجموع دخله السنوي ٨٤ ألف ريال، ويسمى هذا الاعفاء: (إعفاء الأعباء العائلية)، ويسري هذا الإعفاء على كل من كان مصدره العمل أو رأس المال أو كان ناتج ريع ملكية صغيرة للأرض الزراعية أو العقارات.

ب ـ إلغاء كافة الاعفاءات الضريبية سواء أكانت في شكل إعفاء للاستثمارات الأجنبية أو اليمنية، أم كانت في شكل اعفاءات لأجزاء من دخول الفئات المتميزة.

ج ـ تصفية ما ابتدعته الدولة من ضرائب غير مباشرة، يقع ثقلها الأساسي على الفقراء ومتوسطي الحال، وأن تقتصر الضريبة على مبيعات السلع والخدمات التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة.

د ـ تطوير وإصلاح قانون الضرائب والإدارة الضريبية لضمان الوصول إلى كامل الطاقة الضريبية في المجتمع ومواجهة التهرب الضريبي وتحقيق أعلى عائد ضريبي ممكن من الفئات القادرة.

هـ ـ التوسع في التامينات الاجتماعية لتشمل البطالة والعجز والمرض لكل المواطنين من دون استثناء.

و ـ تحقيق التوازن بين الأسعار والأجور بما يمنع تدهور مستوى معيشة الموظفين والعمال وذوي الدخل المحدود، وصرف علاوات اجتماعية سنوية بنسبة الزيادة في الأسعار للموظفين والعمال وأصحاب المعاشات، على أن تكون جزءاً من أجزاء الراتب الأساسي وتدخل في حساب المعاش.

ز ـ ضبط أسعار عدد من السلع النسبية الضرورية للحياة اليومية التي من دونها تتدهور صحة الإنسان ولا يصبح قادراً على العمل بحيث توزع على محدودي الدخل بالبطاقات بكميات مناسبة وبأسعار معقولة تتناسب مع مستوى الدخول السائدة مع عدم المساس بأسعار الخبز.

> إن وضع سياسة وهياكل واضحة للأجور يتطلب أن يكون الحد الأدنى للأجور ١٠ آلاف ريال لضمان المعيشة اللائقة لأسرة من أربعة أفراد.

ح ـ رفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات بما يكفل مستوى معيشياً لائقاً لأسرة من أربعة أفراد، يعاد النظر فيه دورياً حسب تغير الأسعار، ورفع الأجور والمعاشات الحالية في كل الدرجات بالنسبة نفسها.

ط ـ إيجاد علاقة نقدية إيجارية للأراضي الزراعية، تكفل تحقيق العلاقة الإيجارية العادية بين طرفيها.

ي ـ تنظيم العلاقة الإيجارية في مجال السكن بين الملاك والمستأجرين على أساس الأجر العادل وكافة حقوق الطرفين.

ك ـ تيسير المعاش المبكر اختيارياً للرجل في سن (٥٥) والمرأة في سن (٥٠) على أن لا يترتب على ذلك الانتقاص من الحقوق التأمينية المقررة في سن الستين بالنسبة إلى الأجور المتغيرة، وأن يكون الحد الأقصى للحصول على المعاش ٣٢ سنة خدمة.

٢ ـ سياسة أجور جديدة

لم يعد هناك مفر من وضع سياسة وهياكل واضحة للأجور والمرتبات، تتلاءم مع مقتضيات العدالة على المستوى الحالي لأسعار السلع والخدمات، تقوم على الأسس التالية:

أ ـ نظام جديد للأجور

ويقتضي ذلك عدة خطوات:

ـ الحفاظ على المكتسبات التي تحققها التشريعات الحالية مثل العلاوات والحوافز... الخ.

ـ وضع مقاييس ومعايير علمية وواضحة لضبط العلاقة بين مقادير الأجور والأداء المبذول.

ـ أن يكون الحد الأدنى للأجور ١٠ آلاف ريال، على الأقل لضمان المعيشة اللائقة لأسرة من أربعة أفراد، وإعادة تدرج مرتبات قدامى العاملين والموظفين بإضافة

العلاوات والترقيات التي حصلوا عليها إلى الحد الأدنى بحيث لا يتساوى الأحدث بالأقدم.

ـ احتساب العلاوات الاجتماعية (غلاء المعيشة وغيرها) ضمن الأجر أو المرتب الأساسي وإدخالها في حساب المعاش حتى لا ينخفض دخل العامل أو الموظف بشدة عند إحالته على المعاش.

ـ فتح نهاية مربوط الدرجات (الحد الأعلى) وعدم تجميد المرتبات عند وصولها إلى نهاية ربط الدرجة الذي تتضرر منه حالياً نسبة كبيرة من الموظفين والعمال في الجهاز الحكومي.

ـ توحيد المعاملة المالية للعاملين والموظفين في مختلف القطاعات (حكومي ـ قطاع خاص ـ استثماري) وأن يكون التفاوت في مرتباتهم في هذه القطاعات على أساس بدل المشقة أو المخاطرة.

ب ـ تيسير المعاش المبكر

توجد نسبة كبيرة من الموظفين والعمال ترغب في الخروج من الخدمة قبل بلوغ سن الستين، وهذا يساعد على تقليص حجم العمالة الزائدة بشكل واضح، ولكنهم يحجمون عن ذلك لحرمانهم من الأجور المتغيرة والإعانة الاجتماعية، مع تشجيعهم على الخروج المبكر، فلا بد من تقديم بعض التسهيلات لهم ومنها:

ـ احتساب المعاش على أساس متوسط السنتين الأخيرتين للمرتب الأصلي والأجور المتغيرة والعلاوة الاجتماعية مضروباً في عدد سنوات الخدمة لمن يخرج على المعاش قبل السن المقررة.

ـ إضافة سنتين إلى مدة الخدمة وعلاوتين إلى المرتب عند احتساب المعاش، وصرف مرتب سنة لمساعدته على مواجهة ظروفه الجديدة.

ـ صرف تكاليف نهاية الخدمة ومدخرات العمال والموظفين كاملة بنظام صرفها نفسه عند الإحالة على المعاش.

ـ تطبيق هذه القواعد على المرأة العاملة التي يسمح لها بالخروج على المعاش المبكر.

ج ـ مدخرات العاملين والموظفين

يستقطع من العاملين والموظفين مبالغ للتأمينات (التأمينات والمعاشات، التأمينات الاجتماعية) تبلغ مليارات الريالات، ويقال إن حصيلتها تقدم قروضاً بفوائد تقل عن سعر السوق بنسبة عالية، ولا توظف الحصيلة في مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على أصحابها، مثلاً ببناء مساكن لهم وكذا مستشفيات وغيرها.

وفي هذا المجال لا بد من رفع سعر الفائدة على حصيلة التأمينات، وزيادتها إلى سعر الفائدة الساري واستخدام الفرق في تمويل صندوق الأجور.

د ـ صندوق الأجور

ليس هناك من يفكر أو من يتوقع أن الموقف الاقتصادي في إطار السياسات الحالية قادر على توفير الحياة المقبولة للغالبية العظمى من السكان، بل أصبح عاملاً مساعداً على إحداث القلق والشغب وتمزيق أنسجة المجتمع، ذلك لأن برنامج الإصلاح الاقتصادي، من ضرائب وزيادة أسعار تتحملها أكتاف ذوي الدخل المحدود ومنهم الموظفون والعمال، ويزيد من القلق أن هذه البرامج التي تصر عليها المؤسسات الدولية، برامج انكماشية، ومع ذلك تجد الدولة نفسها ـ كما يقول البعض ـ مضطرة إلى التماشي معها، ولا لوم عليها في ذلك اللهم إلا إذا كانت الحلول المختارة تقع أعباؤها بالدرجة الأولى على الطبقات التي طال حرمانها ويخشى أن تزيد مرارة هذا الحرمان إلى درجة الاشتعال.

ـ لذلك وفي ضوء ما تناولناه بشأن اختلال التوازن بين الأجور والأسعار (راجع الجداول)، ولحل هذه المشكلة اقترح أن يكون هناك صندوق للأجور لعلاج آثار التضخم وارتفاع الأسعار على الوجه التالي:

١ ـ ينشأ صندوق لتمويل الزيادات اللازمة والواجبة للأجور والمرتبات، لذوي الدخل المحدود، متماشياً ومواكباً ومنسقاً مع ارتفاع الأسعار والتضخم المتوقع استمراره، وكذا علاج لآثار السياسات الاقتصادية.

٢ ـ يغذي الصندوق مبدئياً على النحو التالي:

ـ تمويل من الموازنة العامة للدولة شريطة عدم زيادة عجز الموازنة.

ـ نسبة من فائض القطاع العام.

ـ نسبة من الزكاة.

ـ وفورات انخفاض دعم السلع ورفع أسعار السلع غير المدعومة.

ـ نسبة من استثمارات أموال التأمينات.

٣ ـ يغذى الصندوق بشكل نسبي بقيمة الدعم الذي يرفع عن أي سلعة خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي.

استنتاجات وتوصيات

الاستنتاجات

١ ـ إن قضية الأجور، وما يتعلق بها من اختلالات ومشكلات، ليست قضية فنية مالية خالصة أو ذات بعد مجرد في العدالة الاجتماعية، بل هي قضية اقتصادية سياسية بالدرجة الأولى، تتوجب معالجتها على هذا الأساس. فلا ينبغي تركها للتكنوقراط وحدهم، بل يجب أن ترتقي معالجتها إلى مستوى معالجة قضايا الأمن القومي (الوطني).

٢ ـ الاختلالات والتشوهات القائمة في (سياسة) الأجور وهياكلها هي جزء من

اختلالات الاقتصاد الوطني، ومظهرٌ خطيرٌ من مظاهرها. وعدم تصحيح وإصلاح الاختلالات يعمق من صعوبات وتخلف الاقتصاد والتنمية برمتها، لأن الأجور تتعلق بأهم عنصر من عناصر البناء والتنمية، وهو الإنسان (العامل أو الموظف أو... الخ).

٣ ـ رفع الأجور في ظل التضخم والغلاء وعدم ضبط الأسعار لا يحلان مشكلة عدم توازنها مع الأسعار، ولكن يبدو أن تحرير سعر العملة والتجارة واسعار السلع والخدمات صارت أعمدة ثابتة للإصلاح الاقتصادي، مما يعني أن لا مخرج غير زيادة الأجور والرواتب مع وجود ضوابط وأجراءات أخرى مصاحبة لذلك.

٤ ـ جمود هيكل الأجور، وعدم مراجعة الأجور دورياً في ضوء متغيرات الواقع، كان سبباً مهماً في تخلي الهيكل عن وظيفته.

٥ ـ تدني الأجور والرواتب وتدني مستوى المعيشة، وسع ويوسع من رقعة الفقر.

٦ ـ اخلال نظام شروط وشغل الوظائف بمبدأ تكافؤ الفرص.

٧ ـ الأجور والرواتب ليست السبب الأساسي والوحيد لعجز الموازنة العامة للدولة وزيادة الانفاق العام، فهناك أسباب أخرى، كما أن رقم الأجور المبين في الموازنة لا يعكس الحجم الحقيقي والفعلي للموظفين في جهاز الحكومة، إذ يوجد عدد كبير ممن يقبضون معاشات ولا تربطهم صلة وظيفة أو عمل في الجهاز.

٨ ـ لا توجد سياسة أجور واضحة ومحددة ولا توجد معايير ومقاييس علمية لمنح الدرجات الوظيفية والمالية.

التوصيات

١ ـ دراسة وبحث المقترح القاضي بتأسيس صندوق للأجور ومعالجة آثار التضخم والغلاء، وقد أوردنا الأسس العامة التي يقوم عليها هذا الاقتراح كأفضل حل ممكن لمشكلة اختلال التوازن بين الأجور والأسعار.

٢ ـ رفع الحدين الأعلى والأدنى للأجور وإصلاح كافة التشريعات المتعلقة بالأجور والرواتب، والوصول إلى نظام أجور عادل وواقعي يغطي كافة العلاقات الأجرية في البلاد، ووضع هياكل أجور مرنة ومتطورة تكفل قدرتها على تأدية وظيفتها.

٣ ـ اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية وسياسية وقانونية تحقق العدالة الاجتماعية في مجال الأجور والرواتب، وقد حددنا الخطوط العامة لتلك الإجراءات.

٤ ـ إجراء إصلاح جذري في الجهاز الإداري يقوم على مبدأ إدارة مبسطة بتكاليف أقل وفعالية أكبر.

٥ ـ إجراء إصلاح جذري لنظام الوظيفة العامة، وبالتحديد في شروط شغل الوظائف، بما يضمن تكافؤ الفرص والمساواة وإعمال مبدأ المساءلة الإدارية مع الاعتناء بالكفاءات الفنية والفكرية □

الجدول رقم (١)
هيكل الوظائف والرواتب والأجور وفقاً لقانون الخدمة المدنية رقم ١/٨٨م
و١٩/٩١م وشروط شغل الوظائف رقم ٢٧٦/٩٢م

المجموعة الوظيفية	الفئة	المستوى الوظيفي (مسمى الوظيفة)	مواصفات (شروط شغل الدرجة والمؤهل)		المرتبة (١)	المرتبة (٢)	المرتبة (٣)	المرتبة (٤)	المرتبة (٥)	المرتبة (٦)	المرتبة (٧)	المرتبة (٨)	المرتبة (٩)	المرتبة (١٠)	المرتبة (١١)	المرتبة (١٢)	العلاوة السنوية
المجموعة الأولى (الإدارة العليا)	أ	وكيل وزارة، وكيل محافظة، رئيس مصلحة أو هيئة	بالاختبار		٥٦٠٠	٦٢٠٠	٦٨٠٠	٧٤٠٠	٨٠٠٠	٨٦٠٠	٩٢٠٠	٩٨٠٠	١٠٤٠٠	١١٠٠٠	١١٦٠٠	١٢٢٠٠	٣٠٠
	ب	وكيل وزارة مساعد، وكيل مصلحة أو هيئة	اختصاصي استشاري		٥٠٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	٩٠٠٠	٩٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٥٠٠	٢٥٠
	ج	مدير إدارة عامة، مدير فرع بنفس المستوى، مدير مؤسسة	كبير اخصائيين		٤٥٠٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٦٥٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٠٠٠	٨٥٠٠	٩٠٠٠	٩٥٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠
المجموعة الثانية (الإدارة الإشرافية)	أ	مدير إدارة	اختصاصي الدكتوراه ٤ سنوات خبرة للماجستير	هناك شروط مجحفة ومن الصعب على شاغلي هذه الوظائف من الفئات الدنيا الانتقال إلى الفئات العليا او الترقية، ولا تساعد على تحسين الوضع الوظيفي والمعيشي فهي معقدة وجائرة.	٤٠٠٠	٤٤٠٠	٤٨٠٠	٥٢٠٠	٥٦٠٠	٦٠٠٠	٦٤٠٠	٦٨٠٠	٧٢٠٠	٧٦٠٠	٨٠٠٠	٨٤٠٠	٢٠٠
	ب	نائب مدير إدارة	باحث الماجستير او ٦ سنوات بعد الجامعة		٣٦٠٠	٤٠٠٠	٤٤٠٠	٤٨٠٠	٥٢٠٠	٥٦٠٠	٦٠٠٠	٦٤٠٠	٦٨٠٠	٧٢٠٠	٧٦٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠
	ج	رئيس قسم	مساعد باحث ٩ سنوات خبرة للثانوية		٣٢٠٠	٣٦٠٠	٤٠٠٠	٤٤٠٠	٤٨٠٠	٥٢٠٠	٥٦٠٠	٦٠٠٠	٦٤٠٠	٦٨٠٠	٧٢٠٠	٧٦٠٠	٢٠٠
المجموعة الثالثة (الوظائف التنفيذية)	أ	رئيس كتبة	رئيس فنيين		٢٩٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٣٨٠٠	٤١٠٠	٤٤٠٠	٤٧٠٠	٥٠٠٠	٥٣٠٠	٥٦٠٠	٥٩٠٠	٦٢٠٠	١٥٠
	ب	كاتب اول	فني		٢٦٠٠	٢٩٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٣٨٠٠	٤١٠٠	٤٤٠٠	٤٧٠٠	٥٠٠٠	٥٣٠٠	٥٦٠٠	٥٩٠٠	١٥٠
	ج	كاتب	مساعد فني		٢٤٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٦٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠	٤٢٠٠	٤٤٠٠	٤٦٠٠	٤٨٠٠	١٠٠
المجموعة الرابعة (وظائف حرفية ومساعدة العليا)	أ	حرفي/مساعد كاتب	اعدادية		٢٢٠٠	٢٤٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٦٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠	٤٢٠٠	٤٤٠٠	٤٦٠٠	١٠٠
	ب	مساعد حرفي	شهادة تدريب		٢٠٠٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٦٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠	٤٢٠٠	٤٤٠٠	١٠٠

يتبع

تابع

المجموعة الخامسة (وظائف خدمية ومعاونة)	أ	سائق/رئيس عمال او ملاحظين	رخصة/خبرة	١٨٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٦٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠	٤٢٠٠	١٠٠
	ب	مراسل/فراش/حارس	بدون مؤهل	١٦٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٢٤٠٠	٢٦٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٦٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠	١٠٠

المصدر: الجريدة الرسمية (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٦) لسنة ٩٢م وقرار مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٩٢م بشأن زيادة البدلات لجامعتي صنعاء وعدن، ٩٢/١٢/٣م.

الجدول رقم (٢)
عينة عشوائية لأسعار بعض السلع الغذائية والخدماتية
للفترة من ١٩٩٠ ـ تموز/يوليو ١٩٩٨ مقارنة مع صافي الدخل (الراتب)

اسماء بعض السلع الغذائية والخدماتية	الأسعار عام ١٩٩٠	بالريال عام ١٩٩٨	نسبة الزيادة التقريبية
كيس القمح المستورد	٣٠٠	١٠٠٠	٣ مرات
كيس الدقيق المستورد	٣٥٠	١١٥٠	٣ مرات
كيس السكر	٤٥٠	٢٦٠٠	٥ مرات
كيس الأرز	٦٠٠	٣١٠٠	٦ مرات
تنكة السمن الكبيرة	٧٠٠	٢٢٠٠	٣ مرات
كيلو الشاي	٩٠	٦٥٠	٧ مرات
قصعة الحليب المجفف	٢٢٠	١٢٥٠	١٠ مرات
رغيف الخبز العادي	١	٥	٤ مرات
كيس اللبن رصابه	٣	٢٠	٦ مرات
الزبادي الصغير	٣	٢٠	٦ مرات
لبن الأطفال سيريلاك	١٢٠	٦٥٠	٥ مرات
طبق البيض	٦٠	٣٠٠	٤ مرات
كيلو اللحم/عجل	١٦٠	٦٠٠	٤ مرات
كيلو اللحم/بقري	١٣٠	٥٠٠	٣ مرات
الدجاج (الكيلو)	٦٠	٣٥٠	٥ مرات
كيلو السمك الديرك	٥٠	٨٠٠	١٣ مرة
سطل البطاطا الكبير	٢٥	٤٥٠	٦ مرات
سطل الطماطم الكبير	١٥	٢٠٠	١١ مرة
سطل البصل الكبير	٢٠	٥٠٠	١٤ مرة
كيلو الباميا	٢٠	١٥٠	٧ مرات
كليو الفاصوليا الخضراء	١٠	١٥٠	١٤ مرة
كليو التفاح	٥٠	٣٥٠	٦ مرات
كيلو العنب	١٠	٢٠٠	١٩ مرة
دبة الغاز	٤٠	٢٢٠	٥ مرات
مياه شملان	٣	٢٠	٦ مرات
المواصلات العامة	٢	١٥	٦ مرات
دبة البنزين	٦٠	٧٠٠	١١ مرة
فاتورة الكهرباء	١٢٠	١٥٠٠	١١ مرة
فاتورة المياه	٢٥	٣٠٠	٩ مرات
سكن ٣ غرف	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٣ مرات
معاينة في العيادة	٥٠	٥٠٠	٩ مرات
العلاجات مثال ف بيوبيو	٢٠٠	٥٢٥	مرتان
	٦٩٤٧	٣٦٩٧٥	٤٤٥ بالمئة تقريباً

المصدر: بعض الفواتير الرسمية، واستقصاء قام به الباحث.
انظر الجدول رقم (١) والجدول رقم (٣) حول هيكل الأجور.

الجدول رقم (٣)
صافي الدخل الشهري للمجموعات والفئات الوظيفية لبداية الربط (١٩٩٦ حتى ١٩٩٨)

المجموعة الوظيفية	الفئة	الرتبة		البدلات				تأمينات الخدمة		اجمالي الراتب بدون استقطاع	اجمالي الاستقطاعات	صافي الراتب الشهري	اجمالي الانفاق الشهري	الفارق (بالمئة)
			راتب بداية الربط	تمثيل ومظهر	تخرج	غلاء معيشة	انتقال	تقاعد	اصابة عمل					
المجموعة الأولى	أ	١	٩٦٠٠	٥٠٠	١١٠٠	٢٨٨٠	١٦٨٠	٥٧٦	٩٦	١٦٤٣٢	٣٣٨٠	١٣٠٥٢	٨٠٩٠٠	١٦
	ب	١	٨٧٠٠	٥٠٠	١١٠٠	٢٦١٠	١٥٠٠	٥٢٢	٨٧	١٥٠٦٩	٣٠٠٠	١٢٠٦٩		
	ج	١	٨٠٠٠	٤٠٠	١١٠٠	٢٣٢٠	١٣٥٠	٤٨٠	٨٠	١٣٧٣٠	٢٨٣٧	١٠٨٩٣		
المجموعة الثانية	أ	١	٧٢٠٠	٣٠٠	١١٠٠	٢١٦٠	١٢٠٠	٤٣٢	٧٢	١٢٤٦٤	٢٤٨٨	٩٩٧٦	٤٢٨٠٠	٢٣
	ب	١	٦٦٠٠	٣٠٠	١١٠٠	١٩٨٠	١٠٨٠	٣٩٦	٦٦	١١٥٢٢	٢٣١٣	٩٢٠٩		
	ج	١	٦١٠٠	٢٠٠	٧٠٠	١٨٣٠	٩٦٠	٣٦٦	٦١	١٠٢١٧	٢٠٤١	٨١٧٦		
المجموعة الثالثة	أ	١	٥٨٠٠		٥٠٠	١٧٤٠	٨٧٠	٣٤٨	٥٨	٩٣١٦	١٨٤١	٧٤٧٥		
	ب	١	٥٣٠٠		٥٠٠	١٥٩٠	٨٧٠	٣١٨	٥٣	٨٦٣١	١٦٦٦	٦٩٦٥	٤٩٢٢٠	١٤
	ج	١	٥١٠٠		٤٠٠	١٥٣٠	٧٨٠	٣٠٦	٥١	٨١٦٧	١٥٦٦	٦٦٠١		
المجموعة الرابعة	أ	١	٤٨٠٠			١٤٨٠	٦٠٠	٢٨٨	٤٨	٧٢١٦	١٣٨٢	٥٨٣٤		
	ب	١	٤٥٠٠			١٤٥٠	٥٤٠	٢٧٠	٤٥	٦٨٠٥	١٢٦٦	٥٥٣٩		
المجموعة الخامسة	أ	١	٤٢٠٠			١٤٢٠	٤٨٠	٢٥٢	٤٢	٦٣٩٤	١١٦٢	٥٥٢٣٢	٢٥٩٩٠	٢٠
	ب	١	٣٩٠٠			١٣٩٠	٤٨٠	٢٣٤	٣٩	٦٠٤٣	١٠٦٨	٤٩٧٥		

(*) الاستقطاعات على الأجر تحتسب كضريبة تصاعدية وفقاً للدخل بالإضافة إلى:
١ ـ تخصم حصة التقاعد بواقع ١٢ بالمئة.
٢ ـ تخصم حصة التأمين بواقع ١ بالمئة.
٣ ـ تستقطع ضريبة الدمغة بواقع ٢/١٠٠٠.

الجدول رقم (٤)
ميزانية أسرة مكونة من ٦ أفراد
الفارق بين الدخل والإنفاق الشهري
(القطاع الحكومي)

صافي الدخل بعد قطع الضرائب	الدخل بالدولار	المجموعة الوظيفية	الانفاق الضروري الشهري بميزانية الكفاف			ملاحظات
			انواع الانفاق الشهري(*)	الانفاق بالريال	ثمن النفقات بالدولار	
٧٤٠٠	٥٦	كاتب أول (٣ - ب)	سكن من اربع غرف	٦٠٠٠		
			نفقات للغذاء	١٢٠٠٠		
			مواصلات	١٢٠٠٠		
			ادوية	١٠٠٠٠		
			مصاريف مدارس وجامعات	١٥٠٠		
			هاتف			
			مياه	٥٠٠		
			كهرباء	٢٠٠٠		
			بوتوغاز	٢٢٠		
			قات			
			ظروف طارئة	٥٠٠٠		
٧٤٠٠	٥٦		الإجمالي	٤٩٢٢٠	١٧٨	١٥ بالمئة الفارق بين الدخل والانفاق

ملاحظة: الفارق السلبي بين الأجر الشهري والانفاق الضروري يساوي ٤١٨٢٠ ريالاً أو ما يعادل ١٢٤ دولاراً (الدولار = ١٣٠ ريالاً).

(*) تدر هذا الانفاق الشهري كحد متوسط لهذه الفئة ويعتبر مؤشراً لإعادة تغيير هيكل الأجور الحالي ليتوازن مع صافي الدخل.

المصدر: كشف مرتبات المعهد الوطني للعلوم الإدارية لشهر حزيران/يونيو ١٩٩٨.

الجدول رقم (٥)
ميزانية أسرة مكونة من ٦ افراد
الفارق بين الدخل والانفاق الشهري
(القطاع الحكومي)

صافي الدخل بعد قطع الضرائب	الدخل بالدولار	المجموعة الوظيفية	الانفاق الضروري الشهري بميزانية الكفاف(*)			ملاحظات
			انواع الانفاق الشهري	الانفاق بالريال	ثمن النفقات بالدولار	
٦٢٠٠	٤٨	الخامسة (ب)	سكن من اربع غرف	٦٠٠٠		
			نفقات للغذاء	٦٠٠٠		
			مواصلات	١٠٠٠		
			ادوية	٣٠٠٠		
			مصاريف مدارس وجامعات	١٠٠٠		
			هاتف			
			مياه	٢٥٠		
			كهرباء	٣٠٠		
			بوتوغاز	٤٤٠		
			قات	٦٠٠٠		
			ظروف طارئة	٢٠٠٠		
٦٢٠٠	٤٨		الإجمالي	٢٥٩٩٠	١٩٩	٢٤ بالمئة الفرق بين الدخل والانفاق

ملاحظة : الفارق السلبي بين الأجر الشهري والانفاق الضروري يساوي ١٩٧٩٠ ريالاً أو ما يعادل ١٥٢ دولاراً.

(*) قدر هذا الانفاق الشهري كحد متوسط للفئات الدنيا ويعتبر مؤشراً لإعادة تغيير هيكل الأجور الحالي ليتوازن مع صافي الدخل.

المصدر : كشف مرتبات المعهد الوطني للعلوم الإدارية لشهر حزيران/يونيو ١٩٩٨.

■ مقابلة فكرية

كريم مروّة:
«هناك ضرورة لإعادة صياغة موقفنا من المسألة الدينية في بعديها الفلسفي والاجتماعي السياسي!»

حاوره: عبد الإله بلقزيز

استاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني، المغرب.

لكل شخصية صفاتها المميزة، وفي الحديث عن القيادي في الحزب الشيوعي اللبناني كريم مروة، لا يمكن تجاهل ما ميزه من غيره من أقرانه ورفاقه، أي الحوار وإعمال الفكر بما هو جديد. وإذا أردت اليوم أن تتحدث عن المفكرين اليساريين في لبنان، فلا يمكنك إلا أن تبدأ بتسمية كريم مروة، المناضل والمحاور والمفكر. وإذا كان كريم مروة قد تميز بهذه الصفة عن جدارة، فإنه بالفعل قد أخلص لها في كل المراحل:

كان كريم مروة في الصفوف المتقدمة للنخبة التي خاضت ما سمي معركة التجديد في الحزب منتصف الستينيات.

كان ولا يزال من أوائل المبادرين إلى اقتحام الحوار مع التيارين القومي والإسلامي وفي البحث عن المشترك بين الأممي والقومي ومدى تقاطعهما في المواجهة الشاملة في المنطقة.

بادر إلى اختراق صفوف الآخر على المستوى اللبناني حتى ولو كان في موقع «العدو» سابقاً عبر الحوار والنقاش وإعادة قراءة الأحداث والتطلع إلى الأمام.

هو الآن، إضافة إلى بحثه الدائم عن الجديد، بمثابة نقطة تقاطع وأخذ ورد مع مختلف المواقع ووجهات النظر داخل الحزب الشيوعي اللبناني وخارجه. وهو بالتالي في موقع المفكر المؤمن بالحوار عن قرب وعن بعد، وقد كان الحوار معه منطلقاً لتعزيز هذا التوجه.

■ مرحباً بك أستاذ كريم في هذا الحوار معك مناضلاً تقدمياً، وقلماً سياسياً كبيراً. وأرجو أن يتسع صدرك لما يمكن أن يكون في هذا الحوار من علامات إحراج أو استفزاز قصدتها واعياً حتى أستطيع استدراجك إلى قول ما لا يمكن أن تقوله في حديث الصفاء. أصدرت، قبل بضعة أشهر، ما يشبه سيرة ذاتية اخترت لها أن

تقدم نفسها في صورة حوار ممتد أجراه الصديق الأستاذ صقر أبو فخر. هل تعتقد أنك قلتَ ما ينبغي أن تقوله عن مرحلة كنت فيها شاهداً ومتفاعلاً ومشاركاً، أم ألجأك منطقُ الحوار إلى ممارسة لعبة الانتقاء والانتخاب لأحداث بعينها على مقتضى أسئلة تستحثك على تذكّر محطات ـ ربما ـ دون أخرى؟ دعني أقول بعبارة أخرى: هل كنتَ ـ في ما يشبه السيرة ـ تجيب عن أسئلة محاورك أم تجيب عن أسئلة أنتَ من يطرحها على ذاكرته، أو قل على نفسه متوسلاً بالذاكرة للإجابة عنها؟

مروة: أولاً أريد أن أتوجه بالشكر إليك لأنك أخذت مبادرة هذا الحوار، ولأنك قررت أن تستفزني وتحرجني بأسئلة لا أعرف مداها. لكنّني أقول لك بصراحة، إذا لم يكن الحوار يحمل مثل هذا الاستفزاز وهذا الإحراج، فإنه لن يكون حاراً وجدالياً، وربما لن يشجع على قول ما قد لا يقال. فأهلاً بهذا الاستعداد لديك للإحراج، وأنا مستعدٌّ له وجاهز.

في ما يتعلق بالجواب عن السؤال الذي طرحته، أريد أن أقول بصراحة ووضوح إنني لم أكن أريد أن أكتب سيرتي وذلك لأسباب شخصية، وقد امتنعت عن هذا الأمر عدة مرات. لكن صديقنا صقر أبو فخر ـ وله الفضل في صدور الكتاب ـ لاحقني ملاحقة متواصلة وأجبرني على الدخول في تجربة تدوين بعض هذه السيرة. وأنا شاكر له نجاحه في حَمْلي على التذكّر، على أن أستعيد ذاكرتي وأن أستنفرها. ولقد شعرت وأنا أستنفر هذه الذاكرة كما لو أنني اكتشف نفسي. أعترف أنني لم أكن أعرف بأن سيرتي متّسعة إلى هذا الحد، وأن مدى وقائعها منتشر في أنحاء العالم وفي المتاهات الفكرية والسياسية، وفي الأحداث، ومع الشخصيات، وحول القضايا... إلخ. ولأن الأجوبة مصدرها الوحيد هو الذاكرة، فقد اكتشفت أن ذاكرتي لا بأس بحيويتها، وبخاصة أنني اخترت أن لا أستعين بالوثائق خوفاً من أن يخرج الحوار عن طابعه الإنساني العفوي.

■ **حتى لا يصبح تأريخاً؟**

مروة: نعم، حتى لا يصبح تأريخاً. هل أخفيتُ شيئاً؟ هل قلت أشياء وسكتُّ عن أخرى؟ عندما طرح علي صديقي صقر الأسئلة، اكتشفت منها ـ ربما بسبب حداثة معرفته بي ـ أنه لا يعرف الكثير عن سيرتي الحياتية، ولذلك قدمت له سيرة ذاتية مختصرة من ٥٠ صفحة كنت قد قدمتها لجريدة السفير، لكي يستعين بها، وهو ما فعله بكفاءة. ولأن الحوار طال وتشعّب، وبدا أن مساحة الكتاب ستكبر أكثر، وجدت نفسي مضطراً ـ عند مراجعة مادة الحوار ـ إلى أن أحذف منها الشيء الكثير. ولا أخفيك أن الحذف كان معاناة بالنسبة إلي. فماذا أحذف وماذا أبقي؟ ولذلك استمر العمل ما يقرب من عامين. ولكني اخترت مع ذلك، عامداً متعمداً، ألاّ أتحدث في أمور ثلاثة: ما يتصل بسيرتي الشخصية، من الطفولة إلى الآن، واكتفيت ببعض العناوين، وبعض المعالم حتى لا أُغْرِقَ القارئ في مسائل تتعلق بي حصراً، على رغم اعتقادي أن بعض جوانب هذه السيرة الشخصية طريف، مفضّلاً أن أجد لها مناسبة أخرى، ربما في كتاب آخر. واخترت أن لا أدخل في تفاصيل الحرب الأهلية، لأن الحرب الأهلية تاريخ، وتفاصيله الكبيرة والصغيرة كثيرة جداً. وشعرت أن دخولي في تفاصيل الحرب الأهلية

سيُغرق الكتاب في موضوع أدرك أني لست وحدي من له الحق في أن يتحدث فيه، وأن تجربة الحرب مسألة تتجاوزني شخصياً وتتجاوز حزبي إلى كل الأطراف التي شاركت فيها. لذلك فضلت أن أترك موضوعها جانباً، مكتفياً باستخلاص بعض ما ارتأيْتُ من المفيد استخلاصه منها. أما الجانب الثالث الذي آثرت عدم الخوض فيه، فيتعلق ببعض مواقفي وعلاقاتي داخل الحزب الشيوعي، ومع الأحزاب الشيوعية العربية والأجنبية وهي كثيرة. وكانت ستُدخلُني أيضاً فيما يشبه التأريخ للحزب الشيوعي اللبناني وللحركة الشيوعية، وهي ليست مهمتي ولا هي اليوم من أولوياتي. هذه مسائل ثلاث قررت عدم الخوض فيها في حوار السيرة تلك. وهي تقع في سياق ما لم أقلْه كما ورد في سؤالك.

■ **عطفاً على ما تفضلتَ به، هل تَستَشْعِرُ فارقاً بين أن تُحَرِّر السيرة تحريراً مباشراً، وبين أن تروي مفاصل من هذه السيرة بناء على حوار يستدرجك لإنعاش الذاكرة والبوْح ببعضٍ مما مضى؟ تحرير السيرة ربما يكون بالنسبة إلى المرء مناسبة للاعتراف على منصة الذات أكثر. إذ هو من يضع على نفسه الأسئلة، فلا يجد نفسه أمام أسئلة قد تدفعه ـ تلقائياً ـ إلى الدفاع عن نفسه بدل الإفصاح عنها. ولقد سبق لك أن مررت سيراً جزئيةً: سيرتك الفلسطينية مثلاً، وتستطيع أن تقدّر فرادة السيرة المحرَّرة. هل تتحسس فارقاً بين اللونين أو النمطين من الكتابة للذات، للذاكرة، للتاريخ، للأنا؟**

مروة: بالتأكيد هناك فارق كبير، فصاحب السيرة عندما يجلس إلى نفسه يرتاح أكثر، ولا يجد آخر يراقبه أو يطرح عليه الأسئلة. يختلي بنفسه، لذلك تصبح الكتابة أكثر إنسانية، وأكثر عفوية، وأكثر استجابة لمتطلبات السيرة. هذا إذا أردنا أن نتحدث عن السيرة بالمعنى الدقيق للكلمة، أما «ما يشبه السيرة» التي صدرت في الكتاب، وحيث كنت شاهداً على حقبة بكاملها، فربما يكون تدخل الآخر أفضل لكي يكون الحديث عن هذه الحقبة وأحداثها أكثر استجابة للقارئ بما هو استجابة للكاتب صاحب السيرة. في أي حال، أحب أن أقول إنه عندما يتعلق الأمر بكتابة رأي أو موقف لي به علاقة، فإني أفضل ـ وأعتقد أن ذلك هو شأن الكثيرين، وشأنك أنت بالذات ـ أن تكون الصيغة بالكتابة المباشرة لا بالحوار.

■ **يَحَارُ قارئ سيرتك في تفسير حالة وجدانية وفكرية حَكَمَتْ خطابك (في السيرة) ولا تخلو من مفارقة: الدفاع المستميت عمّا اعتَنَقْتَهُ من أفكار وتصورات يصل حدَّ الإيمانية الوثوقية أو اليقينية المطلقة، والنقد الذاتي الحاد والشجاع ـ للحزب وللنفس ـ الذي يشارف أعتاب العدمية أحياناً. دعني أذكّرك بأن ما شقّته من نقد للأحزاب الشيوعية العربية وللاتحاد السوفياتي يتخطى حدود ما ذهب إليه خصومها من القوميين مثلاً. لكن حاسة التبرير لديك لم تتوقف عن الاشتغال ـ في الوقت نفسه ـ كلما تعلق الأمر بنقد غير الشيوعيين للحركة الشيوعية! هل لك أن تفسّر لي هذه التي بَدَتْ لي أشبه ما تكون بالمفارقة؟**

مروة: أنت تكتشف في النص ما لا يراه صاحبه، وهذه وظيفة النقد من خارج النص، ومن خارج صاحب النص. ويبدو أن الإنسان لا يستطيع أن يكتشف عناصر

التحول في فكره وفي حياته وفي مواقفه جميعها باعتبارها جزءاً منه، ويحتاج دائماً إلى من يتدخل لكي يضيء ما يَخْفَى على صاحب النص. تصورتُ أنني كنت ناقداً بكل معنى الكلمة للحزب الذي أنتمي إليه، ولفكره ولسياسته، وللحركة الشيوعية، من دون حذر ومن دون التباس، ومن دون ما اعتبرته أنتَ مفارقة في النقد وفي التبرير، أفكر كثيراً في سؤالك ولا أستطيع أن أرفض ما اكتشفته أنت في النص، وعليّ أن أدخل عميقاً في ما أشرت إليه لكي أرى الخلل. لكنني مع ذلك أريد أن أقول إنني منذ النصف الثاني من الستينيات، أي في الفترة التي جرى فيها التحول في الحزب الشيوعي اللبناني، كنت من القوى والعناصر التي ساهمت في هذا التحول.

■ تقصد المؤتمر الثاني للحزب؟

مروة: نعم، المؤتمر الثاني في عام ١٩٦٨. منذ ذلك التاريخ استعنت بما كان قد بدأ عندي منذ شبابي الأول عندما اخترت أن أنتقل من موقع فكري ومن موقع سياسي إلى موقع فكري وسياسي آخر. فعلتُ ذلك وحدي، وبفضل قراءتي للأحداث وتفاعلي معها وبها، أصبحت أكثر حرية وجرأة في التعبير عن رأيي من دون أن أحسب حساباً لكثير من الأمور، بما في ذلك انتمائي إلى الحزب. ويعود ذلك أساساً إلى جوهر التغير الذي حصل في الحزب، والذي سمح ـ عن سابق تصور وتصميم ـ للذين يستطيعون أن يجتهدوا أن يستمروا في الاجتهاد وألاّ يتعارض اجتهادُهم مع المواقف السياسية الآنية للحزب. منذ ذلك التاريخ، أحاول وأسعى وإن كنتُ لا أنفي إمكانية أن تنطوي المحاولة على تناقض. ولعلي أعي اليوم بأن محاولة الاجتهاد ـ التي كانت حريصة على أن لا تكون لذلك الاجتهاد آثار سلبية في الحزب وفي الحركة التي أنتمي إليها في امتدادها العربي والعالمي ـ انطوت على خَلَلٍ لم أدرك سلبياته إلا في ما بعد. إذ اكتشفت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أنه كان عليّ وعلى كثيرين من رفاقي ممن شاهدوا الخلل في حزبهم بالذات، وفي الحركة الشيوعية، وفي مركزها العالمي، أن يذهبوا في كشف هذا الخلل إلى النهاية. اكتشفنا أننا أخطأنا لأن الخلل كان كبيراً هنا وهناك وهنالك إلى الحد الذي أدى إلى الانهيار الذي حصل، وإلى الأزمة القائمة داخل الحركة الاشتراكية والشيوعية والثورية بشكل عام. النقد الذي تعتبره أحياناً مبالغاً فيه للذات وللحزب والمؤسسة إلى حدود العدمية، كان حاداً فعلاً، ولكني لا أشاطرك تقديرك بأنه شارف حدود العدمية. ولعل أحد الأسباب الأساسية التي دعتني ودعت آخرين من رفاقي في قيادة الحزب إلى تجنب الذهاب بعيداً في النقد إحساسنا بالمسؤولية تجاه حزبنا وتجاه بلدنا في ظروف محلية وإقليمية كانت شديدة التعقيد.

■ أنا لا أقصد العدمية حيال «الحزب الشيوعي اللبناني»، لكن حيال موقف الشيوعيين العراقيين من سلطة عبد الكريم قاسم مثلاً. فهذه أول مرة أقرأ فيها مثل هذا النقد الجريء جداً من ماركسي عربي.

مروة: كان علينا أن نقول ذلك في حينه، لكننا تأخرنا. وهذا التأخر هو ما أَنْتَقِدُهُ الآن في هذه اللحظة، لأنه أدى بنا إلى هذا الانسداد الذي وصلنا إليه في بلادنا العربية وفي العالم. أما فيما يتعلق بالتبرير، فلعلك قرأت في حديثي في الفصل الخاص بالكتاب حول أحداث المجر، أنني في لحظة من اللحظات كنت أرى الخلل في التدخل السوفياتي،

وكنت أرى بالمقابل أنه أشبه ما يكون بقدر لا يمكن تجاوزه لأنني كنت حينها أخشى على الاشتراكية في المجر وخارج المجر، فبررت التدخل السوفياتي رغم فظاعته. وهذا ما دفعني في السيرة إلى أن أتساءل: لماذا أخذت هذا الموقف ضد كثيرين؟ وأجبت بأن الذين ينتمون إلى الأفكار الإصلاحية الكبيرة من نوع الفكر الماركسي، يبدون في لحظات معينة، كما لو كانوا ينتمون إلى دين. ولذلك يصبح الانتماء كما لو كان حاملاً معه شيئاً من اليقينية المطلقة.

■ **منذ أزيد من عقدين، كان يخامرني الشعور بأنك تُجَدِّفُ ضد التيار ـ في الحركة الشيوعية العربية ـ وتقترب أكثر من غيرك من التعبير عن تَوقٍ إلى تأسيس ماركسية عربية أو ماركسية مشدودة إلى مرجعية حياتية عربية بديلاً من فرضية الكونية الماركسية التي تعلو على المُتَعَيِّن والخاص. ومن ذلك أنك لم تكن بعيداً ـ في ما كتبته ـ عن فكرة العروبة والقومية العربية وأنت في موقع قيادي في «الحزب الشيوعي اللبناني». هل علاقةُ الجِوَار الفكري هذه بالمقالة القومية العربية من ثمار التزام فكري بأدبيات الحزب ـ وبخاصة بعد انعطافته الفكرية في المؤتمر الثاني (١٩٦٨) التي أنتجت مصالحةً بينه وبين المسألة القومية ـ أم هي حصيلة تكوين ثقافي شخصي على مسافةٍ ما مع التوجيه الحزبي؟**

مروة: لا أفصل بين ما أعتبره اجتهادات شخصية وبين ما حصل من تحولٍ في الحزب كنت شريكاً فيه. لذلك أستطيع أن أقول إن هناك علاقة بين اجتهادي الشخصي وبين التوجه الذي شاركت في صناعته داخل «الحزب الشيوعي اللبناني» من جميع القضايا، سواء ما يتعلق بضرورة تكييف منظومة الفكر الاشتراكي مع الواقع العربي، أو ما يتعلق بضرورة إعادة النظر في موقفنا من المسألة القومية ومن الدين ومن مسائل أخرى عديدة. وأريد أن أشير هنا إلى أن الحديث عن الكونية والمحلية ـ إذا صح التعبير ـ في الاشتراكية لا مدخل صحيحاً له غير القول إن الفكر لا يمكن أن يكون كونيّاً إلا إذا كان محلياً. فنحن لا نأتي من الكوني إلى المحلي، بل نذهب من هذا الأخير إلى الكوني. ومن هنا الحاجة إلى إعادة صياغة لمفهوم الأممية، وحتى إعادة صياغة لمفهوم القومية عندما يتعلق الأمر بخصوصية المسألة القومية في حالةٍ مثل الوطن العربي. وهذا ما تستطيع أن تراه بوضوح في وثائق مؤتمرات الحزب منذ المؤتمر الثاني وإن بمستويات متفاوتة.

■ **هل لنا أن نعتبر موقفكم الشخصي وموقف الحزب، أول عصيان رسمي على الخطاب الماركسي في صيغته الستالينية، الذي أَهْدَرَ المسألة القومية، أو احتسبها شأناً برجوازيّاً أو من مشمولات مهام الطبقة البرجوازية... إلخ، وهو ما قرأنا أصداءه في أدب معظم الشيوعيين العرب؟**

مروة: ما تسميه عصياناً على طريقة ستالين في فهم الاشتراكية وتعميمها، هو بالمعنى الدقيق للكلمة عصيان. هو تمايز عن كل هذا الفكر وكل هذا المنهج، وعودة بالتفكير في المسألة القومية إلى لينين، وإلى ماركس خصوصاً. ماركس عالج المسألة القومية: المسألة الإيرلندية، والمسألة البولونية، وكذلك لينين فَعَل الشيءَ نفسه واختلف مع ستالين، ومع كثيرين من رفاقه (المسألة الجورجية، والقوقاز... الخ.). وبهذا الموقف

من المسألة القومية، أعتقد أننا ربما لا يكون كافياً القول بأننا عدنا إلى الموقف الصحيح للماركسية في هذه المسألة، وإنما عدنا إلى الموقف الصحيح من المسألة القومية بأخذنا خصوصية هذه المسألة في بلداننا.

■ عدتم متسلحين بالشرعية الماركسية...

مروة: نعم، تسلحنا بها لكي نقرر موقفنا المستقل، وأكاد أقول المستقل عن ماركس ولينين أيضاً، لأنني أعتقد أن المسألة القومية العربية لها خصوصية، وخصوصية معقدة جداً، لأننا حينما بحثنا في الكتب لم نجد ما يشير إلى مثل هذه الخصوصية. ولذلك علينا نحن أبناء البلد بالذات، أبناء القضية بالذات، أن نبحث ونجدّ من موقعنا الفكري لكي نهتدي إلى نظرة مناسبة لطبيعة المسألة القومية في بلادنا العربية.

■ حتى كارل ماركس نفسه وقف مع مشروع الوحدة القومية الألمانية ومع بسمارك، وكتب مُحتفياً بنجاح ألمانيا في إحراز وحدتها القومية على الرغم من أنه لاقى معارضة من كثيرين كانوا يعتبرون موقفه خيانة لقضية الطبقة العاملة وللاشتراكية. لكن مقاربة ماركس للمسألة كانت مقاربة تاريخية: فألمانيا مجزأة. ولذلك، لا يبدأ تاريخ ألمانيا إلا من وحدة كيانها القومي كما تصوّر.

مروة: هذا صحيح، ما تقوله صحيح. لذلك، حاولنا أن نعالج المسألة من دون أن يكون في خلفية أفكارنا موقف عقائدي معين. المهم بالنسبة إلينا كان كيف نعالج المسألة، من منطلق المصلحة القومية والوطنية بصرف النظر عمن سيحمل المشروع القومي، البرجوازية أم الطبقة العاملة. وإشكالية من «سيحمل» لا معنى لها من وجهة نظر التاريخ وآلياته الموضوعية، فهذه وحدها الكفيلة بأن تحدد من سينهض بالدور.

■ لكنكم في أدبياتكم، وفي أدبيات كل اليسار العربي المنطلق من هذا الفهم الماركسي أو الثوري غير الستاليني للمسألة القومية، كنتم تجعلون عملية تحقيق أهداف التوحيد القومي إلى القوة التي يرشحها موقعها في التناقض الاجتماعي الداخلي، وفي التناقض الوطني والقومي، لأن تنهض بهذا الدور، وهي ما نسميها بحركة التحرر الوطني العربية، أي الحركة القومية والحركة اليسارية في الوطن العربي. أي كنتم تعيّنون على وجه الحصر من هي هذه القوى التي تستطيع أن تحمل هذا المشروع القومي، وهي قطعاً ليست القوى البرجوازية التي أفتى اليسار العربي بنهايتها وبإفلاسها التاريخي.

مروة: مرة ثانية أقول لك إن ملاحظتك صحيحة. ولكن علينا أن نشير إلى ما يلي: بلداننا بلدان تابعة، والبرجوازية في هذه البلدان لا تملك استقلالها لبناء دولها القومية، أو لتقديم حل صحيح للمسألة الوطنية والمسألة القومية كما حصل في أوروبا، ولذلك كنا ندينها ونحمّلها المسؤولية. وعندما تُحَمِّلُ جهةً ما المسؤولية، فمعنى ذلك أنك تعتبر أن عليها أن تقوم بعمل ما، ولكنك هنا تحملها المسؤولية وتقول إنها عاجزة! لقد تعسفنا في إصدار الحكم بإفلاس البرجوازية على الرغم من أن بعض أجنحتها تقدمي وشريك لنا في حركة التحرر الوطني العربية. وقد تعسفنا حين قلنا إنه لا سبيل إلى تحقيق حل صحيح

للمسألة الوطنية والقومية إلا بقيادة الطبقة العاملة وقيادة أحزابها. وأنا أعتقد أنه ليس تعسفاً وحسب بل هو تجاوزٌ للإمكانات والوقائع. في كل حال، كان ذلك فصلاً من صراعات عبثية لم نُفِدْ منها كثيراً، وها نحن جميعاً اليوم أمام هذا الانهيار الكبير الذي انتهينا إليه. أقول ذلك فقط لأشير إلى الفارق الجوهري في الشروط التاريخية في تكوّن الدول القومية في أوروبا وتكونها في بلداننا وفي البلدان الشبيهة بها.

■ **ربما كان يدور في خَلَدِ الشيوعيين واليساريين العرب أنه إذا كانت البرجوازيات ـ خلال القرن التاسع عشر ـ قد أنجزت وحدتها القومية، فإن الأمر مختلف في القرن العشرين، فإذا ما استثنينا حالات معدودة جداً مثل تركيا الكمالية وغيرها، فإن مجموع تجارب التوحيد القومي أنجزها الشيوعيون بدءاً من روسيا والصين وفييتنام. كما أن عملية الرسملة أنجزها الشيوعيون بدءاً من (السياسة الاقتصادية الجديدة) (NEP) التي أرساها لينين. لذلك وطَن في أذهان الشيوعيين العرب أن المهمات التي كان من المفترض أن تنهض بها الطبقة البرجوازية، كما حصل في الغرب الرأسمالي، باتت على جدول أعمال الحركات الثورية بسبب ضعف وهشاشة البرجوازيات وتبعياتها للخارج. وهكذا أصبح على عاتقها مهمات بناء التطور الرأسمالي والتوحيد القومي... إلخ.**

مروة: المقارنة بين ما حصل في بعض البلدان التي أشرت إليها وبين بلداننا، كانت مقارنة خاطئة في وعي اليسار. وأَسْتَطْرِدُ وأقول بأن الأحزاب الشيوعية، أو ما سمي بأحزاب الطبقة العاملة: الشيوعية واليسارية، كانت ضعيفة إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أن تقوم وحدها بهذه المهمة. لذلك ظهرت موضوعة التطور اللارأسمالي التي كان الاتحاد السوفياتي قد أطلقها من موقعه السياسي والأممي دافعاً إلى تبنّيها كسبيل لتعويض عجز البرجوازية من جهة، والتعويض من جهة ثانية، عن ضعف الطبقة العاملة وضعف أحزابها. تنطلق موضوعة التطور اللارأسمالي من الفرضية التالية: نحن في بلدان متخلفة لم تُسْتَكْمل فيها حلقات الثورة البرجوازية، ولم تأخذ الرأسمالية في بلادنا كعلاقات إنتاج طابعها المستقل. بُنَى الإنتاج الرأسمالي تبعية. والأحزاب التي حاولت أن تطرح على نفسها مهام التحول لبناء القاعدة المادية للانتقال إلى رأسمالية متطورة، أحزاب تتراوح بين الانتساب إلى قوى التغيير الثوري، وبين السعي لبناء نموذج رأسمالية الدولة. وكان في أساس هذه النظرة عند السوفيات أن الطبقة العاملة وأحزابها في الوطن العربي يمكن أن تستند إلى الطبقة العاملة المنتصرة، أي إلى المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي، لكي تسد الثغرة المتمثلة بضعف هذه الأحزاب وهذه القوى وهذه الطبقات. الأمر الذي يمنح الاتحاد السوفياتي ـ والمنظومة الاشتراكية العالمية ـ دوراً داخلياً في هذه البلدان من خلال علاقاتها بالقوى التي سميت بالبرجوازية الصغيرة والفئات المتوسطة، والتي وصل قسم منها إلى السلطة، والقسم الآخر كان يتهيأ للوصول إلى السلطة. لكن هذه السياسة بالذات، أدت إلى عكس ما كان يطمح إليه الثوريون والشيوعيون وغيرهم بما في ذلك بعض الأطراف التي يمكن تصنيفها في خانة قوى اليسار.

وأثبتت هذه النظرية بطلانها، والسبب الأساسي في الوصول إلى هذه النهاية هو أن الاتحاد السوفياتي كان يتعامل مع جميع هذه القوى انطلاقاً من سياسته كدولة عظمى.

فلم يكن همُّه همَّ التغيير الثوري الذي ارتبط بأممية لينين، في عام ١٩١٩ وحتى وفاته، بل حل محله هاجس تكوين قوى في هذه البلدان لصالح السياسة السوفياتية في مواجهة أمريكا وتحالفها الرأسمالي. ولقد وصل الأمر إلى حد الضغط على الأحزاب الشيوعية لكي تكون رديفاً مطلقاً للسلطات القائمة، بما ذلك تلك القوى التي لم تكن لها علاقة مطلقة بالنخب التقدمية في السلطة، والتي كانت تقمع شعوبها وتقمع القوى الثورية فيها. وهذا ما أدى إلى أن هذه الموضوعة سقطت. وأدى سقوطها إلى نشوء ثلاثة اتجاهات في الحركة الشيوعية العربية. الاتجاه **الأول**، عبر عنه اندماج أو تعاون وثيق بين بعض الأحزاب الشيوعية وبين أحزاب وقوى في السلطة القائمة لم تكن كلها تعلن انتسابها إلى الاشتراكية. الاتجاه **الثاني**، اتخذ مواقف راديكالية منطلقاً من فكرة أن الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي تحديداً هما وحدهما المؤهلان للاضطلاع بالمهمة التاريخية، مهمة انتقال بلدانها إلى الاشتراكية. والاتجاه **الثالث**، كان أكثر واقعية، إذ دمج بين الالتزام بالاشتراكية وبين ضرورات المرحلة التي تقضي بالتحالف مع فئات اجتماعية واسعة بما في ذلك أوساط من البرجوازية لتحقيق مهمات وطنية وديمقراطية مباشرة.

■ **في مطالع عقد التسعينيات الماضي، نشرت مجموعة من المقالات في القومية والدين، عبَّرت فيها عن درجة عالية من الانفتاح على الخطابين القومي والإسلامي، وأعدت فيها مراجعة الكثير من الأطروحات الشيوعية التقليدية حول الدين؛ ثم أتبعتَ ذلك بسَيْل من المبادرات الثقافية والسياسية من قبيل إلقاء محاضرات في مراكز إسلامية في لبنان، وفي مراكز قومية (مثل «المجلس القومي للثقافة العربية»، و«المركز العربي للدراسات الاستراتيجية»...)، وانتميت إلى «المؤتمر القومي العربي» وإلى سواه من المؤسسات. هل أتى ذلك بسبب الانهيار الذي أصاب بنيان الحركة الشيوعية عقب سقوط الاتحاد السوفياتي؟ هل هو عودة عن فكرة الأممية إلى فكرة الأمة، أم إدراك بأن طريق الأممية يمرّ عبر الجواب عن معضلات الأمم وقضاياها الكيانية القومية؟**

مروة: أجبت عني في الكلمات الأخيرة من سؤالك. الحقيقة أن هذه الاجتهادات التي برزت في بعض كتاباتي أواخر الثمانينيات والتي سبقت صدور كتابي **حوارات** الذي تضمن هذه المقالات ومناقشتها والاستنتاجات حولها، كانت تنطلق من أننا كنا قد بدأنا نرى في الحزب ـ أنا وبعض أصدقائي من الذين يشاركونني بعض هذه الاجتهادات ـ أن الحركة الاشتراكية بشكل عام كمنظومة عالمية والحركة الاشتراكية في بلداننا العربية، وأن الفكر الاشتراكي كله، في مرحلة أزمة. حاولنا أن ندخل في تحديد معالم هذه الأزمة ومكوناتها وعناصرها. وفي هذا السياق برزت لدينا فكرة، كنتُ أحد مُطْلقيها ولم أكن الوحيد، تتناول إعادة صياغة نظرية ثورية لحركة ثورية جديدة، واعتبرنا أن ميدان هذا البحث هو بلداننا، ولسنا متطوعين للبحث في كونية هذه الحركة ولا قادرين على ذلك. وانطلاقاً من هذه القناعة، حاولنا تقديم مساهمة في هذا المسعى إلى إعادة صياغة نظرية ثورية جديدة، تتلاءم مع مهمات الحركة الثورية في بلداننا. لكننا لم نستطع ـ رغم اجتهاداتنا ـ أن نحدد بالضبط اتجاهات العمل. ولكن من أهم ما توصلنا إليه هو أنه لم يعد كافياً ـ بالنسبة إلينا كشيوعيين وكاشتراكيين ـ أن نقول بأن مرجعيتنا هي الماركسية وحسب، ومع التأكيد على أهمية الماركسية كمرجعية فكرية في منهجها وليس

في نصوصها فقد وضعنا أمامها مهمة فكرية جديدة من شأنها تغذية مرجعيتنا، هي البحث بعمق في واقع بلداننا وتاريخنا وتراثنا وواقعنا، سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وعلمياً، وفي تجارب نضالاتنا وتجارب الآخرين. وقد أخذنا في الاعتبار ونحن نتحدث عن التراث وعن واقعنا الملموس أن علينا أن نراعي مسألتين: المزيد من العمق في تحديد مفهومنا للقومية، ثم إعادة قراءة تراثنا، ومنه الحضارة العربية ـ الإسلامية وليس العربية وحدها فحسب، حيث يشكل الدين جزءاً أساسياً منها.

■ **هل ساهمت كتابات الشهيد حسين مروة وبخاصة مشروعه الضخم «النزعات المادية في الفلسفة العربية ـ الإسلامية» في تزويد هذا الوعي السياسي، بأهمية إعادة النظر في الموقف من الدين ومن التراث، بالطاقة اللازمة للاشتغال ولتبرير نفسه في أوساط الحركة الثورية العربية؟**

مروة: بالتأكيد، إسهامات حسين مروة كانت أساسية ولكنها لم تكن وحدها، لأن هناك مجموعة أخرى من الباحثين تصدوا لمهمة إعادة قراءة التراث قراءة علمية..

■ **اقصد في لبنان حصراً.**

مروة: في لبنان بالتأكيد، ولكن آخرين أيضاً تابعنا قراءاتهم واستفدنا منها كثيراً. وأريد أن أشير ـ في هذا الصدد ـ إلى أنه بعد صدور كتاب حسين مروة **النزعات المادية في الفلسفة العربية ـ الإسلامية** اتفقنا على أن ننشئ مركزاً للبحوث العربية ـ الإسلامية في التراث. وبحثنا الموضوع مع السوفيات ومع علي ناصر محمد عندما كان رئيساً لليمن الديمقراطية لتمويله. لكن سعينا لم يلق استجابة فعلية رغم ما تلقيناه من وعود. وأنا اليوم آسف لإهمالنا الموضوع وعدم متابعته آنذاك...

■ **ولو بما هو متاح.**

مروة: ولو بما هو متاح. ألغيْنا الفكرة بسرعة غير مبرَّرة! أقول لك ذلك من باب التأكيد على ما أشرتَ إليه من مساهمة لحسين مروّة في تنمية وعينا بأهمية هذا الموضوع، إذ كان مطروحاً علينا بإلحاح أن نطوّر موقفنا من المسألة الدينية لكي نعيد صياغة مشروعنا الاشتراكي على قاعدة هذه المرجعيات المتعددة التي أشرت إليها.

■ **دعنا نستحضر هنا بعض الوقائع التي يمكن أن تكون لها علاقة بهذا الهاجس الجديد لديكم آنئذ: الثورة الإيرانية، وقبل الثورة الإيرانية ظاهرة «لاهوت التحرير» التي بدأت في المشرق العربي، مثل حركة المطران غريغوار حداد وغيره، ثم بداية فك الارتباط بين الحركات الإسلامية وبين النظم العربية، حيث كانت الأولى في مرحلة من المراحل هراوة في يد الثانية ضد اليسار العربي، وانتقال هذه الحركات الإسلامية إلى موقع المعارضة وصولاً إلى دخولها في معركة التحرر الوطني في ساحتين عربيتين: فلسطين ولبنان. هل كان لهذه الحركة المُعْتَمِلَةِ في جسم المجتمع الديني الإسلامي تأثير في إطلاق وتَبلوُر هذه الموضوعات في وعيكم؟**

مروة: لا جدال في أن لهذه التطورات التي حصلت في المنطقة، ومنها ما خلفته الثورة الإسلامية في إيران، وما ذكرتَه من تغيرات في بنية وفي توجه وفي نشاط بعض

الحركات الإسلامية، وانتقالها من موقع الرديف للسلطات إلى حركات معادية لها وللاستعمار من موقع فكري ديني، آثاراً بعيدة المدى في موقفنا. وأنت تعرف أن موقفنا من الثورة الإيرانية حين قيامها في العام ١٩٧٩ كان موقفاً إيجابياً حتى وهي تضطهد الشيوعيين (حزب تودة). ولكننا حذرنا من أن اضطهادها للشيوعيين سيؤدي بها إلى خرابها. وهذا ما حصل بانتكاسة الثورة في عهد الخميني، ودخولها دورة تناقضات داخلية انتهت بتصفيات وإقصاءات لقوى عديدة من الثورة، حتى القوى الدينية نفسها. ومع ذلك، لم نَحِدْ عن رؤية القواسم المشتركة التي تجمعنا باتجاهات وطنية في الحركة الإسلامية. والأهم من ذلك أننا لم نَحِدْ عن اعتقادنا بأن هناك ضرورة لإعادة صياغة موقفنا من المسألة الدينية، ليس في جانبها الفلسفي البحت، وإنما في وجهها الاجتماعي ـ السياسي. وأنا شخصياً لم أتوقف ـ منذ تلك الفترة ـ عن التفكير في الموضوع والكتابة فيه. ولعلك تنبهت إلى الفصل الخاص في كتاب **الذاكرة** حول الموقف الماركسي من الدين، وحول علاقاتي برجال الدين، ناهيك عن بعض نشاطاتي التي تَعْرِفُها. إن منطلقنا في هذه المسألة كان ـ وما يزال ـ هو أن جمهور المؤمنين جمهور أساسي في عملية التغيير لا سبيل إلى تجاهله، وخصوصاً بعدما تطورت أطره التنظيمية. لكن المشكلة في علاقتنا بهذه القوى أنها ـ وبرغم مواجهتها للاستعمار والقوى المرتبطة به في الداخل ـ غَلَبَ عليها الميل إلى احتكار العمل الثوري ونفي الآخر ممّن سبقها كثيراً في التاريخ وفي مواقفه ونضالاته، وتحديد اتجاهات هذا العمل استناداً إلى الدين فقط، بل إلى تأويلها هي للدين. وأنا أتحدث هنا عن الحركات الإسلامية حصراً، لأن حركة لاهوت التحرير سرعان ما انطفأت وتراجعت ولم يأخذ مسارها المسار نفسه الذي اتخذته الحركة الإسلامية. لقد كان ميل هذه الحركات الإسلامية إلى احتكار العمل الوطني مخيِّباً لرهاناتنا الجديدة. ففي الوقت الذي كنا نتحرر من صنمية ارتباطنا بمرجعياتنا الفكرية ونتفتح على مرجعيات أخرى، بدأت هي تمارس الدور نفسه الذي كنا نمارسه: احتكار الحقيقة واحتكار برنامج التغيير واحتكار التمثيل!

أما في ما يتعلق بالمسألة القومية، لعلك تتذكر ما جاء في المقالة الأولى من المقالات التي تحولت إلى كتاب **حوارات**. اعتبرتُ أن هذه المسألة أساسية لكن علينا أن نحدد ماذا تعني بالنسبة إلينا في الوطن العربي. نحن عدة أقطار، لم تكن هناك لحظة تاريخية كانت الأمة العربية تعيش فيها في كنف دولة عربية واحدة وبحتة في عروبتها. كانت هناك دولة عربية ـ إسلامية؛ وكانت الامبراطورية العربية الإسلامية ـ التي تكونت بالفتوحات ـ تضم شعوباً وقوميات مختلفة؛ وعندما استعادت وحدتها عملياً، فإن توحدها هذا تم في إطار امبراطورية إسلامية واسعة الأرجاء ضمن قوميات وأعراق مختلفة، هي الامبراطورية العثمانية. فما نسميه تجزئة هو عبارة عن خطة «سايكس ـ بيكو» التي أجهضت مشروع قيام الدولة العربية في بلاد الشام التي حلم بها القوميون في سياق تأثرهم بالفكر القومي الأوروبي. وفي هذا السياق أريد أن أصحح رأياً خاطئاً شائعاً عن موقف الشيوعيين العرب من مسألة الوحدة العربية. فالشيوعيون هم أول من طرح، في الثلاثينيات من القرن العشرين، فكرة اتحاد الجمهوريات العربية، على امتداد الوطن العربي من الخليج إلى المحيط على أساس أن الدول التي تستقل عن السيطرة الاستعمارية تلتئم في إطار اتحاد يمثل مصالحها كدول عربية ويمثل مصالح الأكثرية

الساحقة من الناس (عمالاً وفلاحين...). برز هذا في وثائق عامي ١٩٣١ و١٩٣٣ لحزبنا اللبناني ـ السوري والحزب الفلسطيني، واستمر هذا الموقف حتى في الوقت الذي تَمَايَزَ فيه موقف الشيوعيين من مواقف غيرهم من الوحدة السورية ـ المصرية، ليس تمايزاً ضد الوحدة وإنما حفاظاً عليها ضد المنحى الذي كان يريد أن يقيمها كوحدة اندماجية تلغي خصوصيات تكونت خلال عشرات السنين. إذاً، حَكَمَ فَهْمَنَا للمسألة القومية إدراكُنا بأن الوحدة مسألة مصيرية تتصل بتاريخنا القديم والحديث، وتراثنا ومصالحنا المشتركة. وأخيراً، أود أن أعيد التأكيد على فكرة سبق وعبرتُ عنها كتابةً، وهي أن أول فكرة عربية نشأت في التاريخ، نشأت مع الدعوة الإسلامية، فالرسول العربي محمد بن عبد الله إنما كان يهدف إلى تحرير القبائل العربية من خضوعها لامبراطوريتين متقاتلتين: الفارسية والبيزنطية، بهدف بناء أمة ودولة. وهذا هو الجانب السياسي في دعوته. ولذلك، كان في حاجة إلى مرجعية فكرية. وهي التي قدمها الدين الإسلامي. لذلك أعتقد أن أهمية الدين الإسلامي أنه طرح أول فكرة لتجميع العرب في كيان مستقل عن القوى الأخرى.

■ هل معنى ذلك أن المشروع النبوي قدّم ايديولوجيا سياسية للعرب؟

مروة: نعم، قدم ايديولوجيا سياسية دينية لهذه الوحدة القومية.

■ ثمة ملاحظة نقدية لا تخلو من وجاهة على عملية المراجعة الفكرية والسياسية التي أجرتْها أحزاب شيوعية عربية ـ في مقدمها «الحزب الشيوعي اللبناني» ـ لمواقفها السابقة من المسألة القومية العربية ومن الأحزاب والتنظيمات المنتسبة إلى الحركة القومية، كما من النخب السياسية القوية الحاكمة في بعض الأقطار العربية؛ ولعل هذه الملاحظة تشملك على الصعيد الشخصي في الكثير مما حرَّرتَه تحت عنوان المراجعة. والملاحظة هي أنه فيما كان على الحركة الشيوعية العربية أن تُخالف الناصرية وحركة التحرر القومية في الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات، أي في سياق صعودها التاريخي وانتصاراتها السياسية، واشتباكها مع الأحلاف الامبريالية والكيان الصهيوني، وتصديها لمهمات البناء الاقتصادي القائم على التأميمات والتصنيع الثقيل والإصلاح الزراعي وإشراك المنتجين في إدارة وحدات الإنتاج... الخ، إختارت أن تناصبها الاعتراض وتعالنها النقد الجارح. أما حين كان عليها أن توجّه النقد اللاذع لهذه الحركة القومية ـ والناصرية بالذات ـ بعد إخفاقها المدوّي في جبه العدوان الصهيوني لعام ١٩٦٧، كما فعل يسار حركة القوميين العرب مثلاً، فقد «اكتشفت» فجأة «الأنظمة التقدمية»، واصطفت معها تحت خيار «إزالة آثار العدوان». لماذا أخطأت الحركة الشيوعية الموعدَ مرتين؟

مروة: السؤال جميل، ولا سيما في القول إن الحركة الشيوعية أخطأت الموعد مرتين. للتدقيق لم يكن الخلاف الذي نشأ بين الحركة الشيوعية والحركة الناصرية في الخمسينيات بسبب الشيوعيين. فلم يكونوا هم من بادر إلى الخلاف. بل بالعكس من ذلك قامت الحركة الشيوعية بكل ما كان ينبغي أن تقوم به في دعم المشروع الناصري، وبخاصة بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر. تكوّن عند الرئيس عبد الناصر، وعند البعثيين والقوميين العرب في تلك الفترة، شعور بأنه آن الأوان لكي يُعَاقَبَ

الشيوعيون على موقفهم من قرار التقسيم، وكان هذا خطأ، لأن الشيوعيين أعادوا النظر في موقفهم بعد ذلك بعامين، وكان من أوائل الشعارات التي طرحت في أول الخمسينيات ـ أي بعد عامين من قرار التقسيم ـ لا للصلح مع إسرائيل، لا للأحلاف. وأول من طرح فكرة مقاومة الأحلاف هم الشيوعيون في لبنان وسوريا. كنا حزباً واحداً في ذلك الحين، وكان موقفنا من الأحلاف الاستعمارية استمراراً لموقف الشيوعيين السوريين واللبنانيين من الاحتلال الأجنبي واستمراراً لنضالهم من أجل الاستقلال. لقد كانت معركة الجلاء المعركة الأساسية التي خاضها الشيوعيون في البداية واستمروا فيها واستعانوا بالاتحاد السوفياتي في القرار أو الفيتو الذي استخدمه المندوب السوفياتي لتحقيق استقلال ناجز لسوريا ولبنان بإجلاء القوات البريطانية والفرنسية عن البلدين. الخطأ الذي ارتكبه الشيوعيون مع عبد الناصر أنهم بادلوا الخطأ بخطأ من نوعه. وهذا ما قلْته أكثر من مرة: كان ينبغي أن يكون العقل الشيوعي أكثر تسامحاً وترفُّعاً عمَّا حصل. فحين بدأ الهجوم من النظام الناصري، كان على الشيوعيين أن يكونوا أكثر وعياً ورحابة صدر، وأكثر استعداداً لتأجيل الخلاف مع عبد الناصر بدلاً من أن يجري التصدي في البداية لمعالجة الخلل من خلال المعركة والصدام. وعندئذ ربما كان في وسع مثل هذه السياسة إنضاج العلاقة بين الطرفين والارتقاء بها إلى حيث تصحّح مسارها وترتقي إلى مستوى العلاقة التحالفية. ولكي يكتمل التدقيق في أسباب الخلاف بين عبد الناصر والشيوعيين تنبغي الإشارة الضرورية إلى أن الرئيس عبد الناصر على أهمية دوره وموقعه كان زعيماً فردياً.

■ خصوصاً وأن خلاف عبد الناصر مع الشيوعيين لم يكن أقل من خلافه مع البعثيين، ولا أقل من خلافه مع الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك، كان الصدام هنا، بينما كان التأجيل بُلْغَتِكَ هناك!

مروة: هذا صحيح لأنه حتى بعض الشيوعيين اعتبروا أن الاتحاد السوفياتي أصبح في الموقع الآخر، وحصل نوع من الخلل في العلاقة به وإنْ على أساس غير صحيح. في أي حال، المعركة اشتدت بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو والدور الذي كان للشيوعيين فيها.

■ قبل أن نتحدث عن النقد تجاه سلطة عبد الكريم قاسم، المنبثقة من ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، هل كان الشعور السائد آنئذ (بعد ثورة تموز) أن الشيوعيين العرب حصلوا أخيراً على سلطة، أو موطئ قدم في سلطة، أو على قاعدة سياسية. وهل كان لديهم هذا الوهم أنهم دخلوا ـ بثورة تموز/يوليو ـ معترك قيادة منطقة في هذه الأرض العربية؟

مروة: شيءٌ من ذلك حصل فعلاً. كان هناك مثل هذا التصور. وقد أجريت نقاشات مع بعض الشيوعيين العراقيين واختلفت معهم في تقديرهم لما حصل. كان البعض يتصور أن ثورة ١٤ تموز/يوليو هي أهم من ثورة كوبا، وأن عبد الكريم قاسم أكثر راديكالية من كاسترو! ولذلك، اعتبروا أن الفرصة فرصة تاريخية. طبعاً، هم لم يأتوا إلى السلطة مباشرة، وإنما كانوا داعمين لعبد الكريم قاسم، وكانوا يتصورون أنهم من خلال دعمهم له سيصبحون شركاء في السلطة دون أن يواجهوا خطر الهجوم

المضاد. ولكنهم ارتكبوا الخطأ مرتين: أولاً حين لم يتعاملوا مع هذه الظاهرة بواقعية، لأنه كان من المستحيل أن يأتي شيوعيون إلى السلطة في بلد مثل العراق وأن يُقْبَلَ ذلك عربياً ودولياً. ثم حين ساندوا عبد الكريم قاسم بشعارات سياسية غريبة من نوع: «إعدم إعدم» أو «عاش الزعيم عبد الكريم، الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيم». هذا طبعاً عزّز الصراع، إضافة إلى محاولات الإطاحة بعبد الكريم قاسم بمجازر والرد على المجازر بمجازر أخرى! لقد كان حقاً وهماً شيوعياً عراقياً كبيراً. وعليَّ أن أشير إلى أن «الحزب الشيوعي اللبناني» لم يذهب إلى هذه الحدود من الوهم في تصوره لثورة ١٤ تموز/يوليو. في كل حال، كانت النتائج مؤسفة: مجازر دموية في العراق، وقمع شديد للشيوعيين في مصر وسوريا. وهكذا، دمِّرتْ مرحلة ـ شارك الجميع في إهدارها ـ وكان يمكنها أن تشكل بداية نهضة حقيقية في بلادنا العربية.

أما في ما يتعلق بالخطأ الثاني، فلست أجد حرجاً في أن أدافع عن اللحظة التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧. كان الوضع في ذلك الحين كارثياً. وكنا في أكثر لحظات تاريخنا انهياراً. وكان من الوهم أن نَتَصَوَّر أن الكفاح المسلح الشعبي والمقاومة الفلسطينية يمكن لهما أن يحلا محل الجيوش، فعندما تسقط مصر وسوريا وهما القلعتان الرئيستان ـ ومعهما العراق ـ ماذا يبقى لحركة شعبية مسلحة حديثة الميلاد أن تفعله، وبخاصة أن الهزيمة كرست قوة إسرائيل في المنطقة؟

■ **على رأي صديقنا فواز طرابلسي، في معرض نقده لهذا الاستبدال، استبدلنا الناصرية بالكوفية الفلسطينية، كمن يستبدل بغداد العباسية بقرامطة الأطراف.**

مروة: ظريف كلام فواز. أنا معه في هذا المعنى. وينبغي أن لا ننسى أن الذين ضخموا دور المقاومة هم أنفسهم الذين كانوا يريدون أن ينعوها وأعني بذلك تحديداً، بعض البلدان العربية. لذلك اعتبرنا أن الشعار الذي طرحه عبد الناصر: «بإزالة آثار العدوان» كان شعاراً واقعياً في ذلك الحين. ولا ينبغي أن يفوتنا أنه حين كان يطرح هذا الشعار، كان يعيد تشكيل الجيش المصري من جديد، بعد أن تشكلت نواته الأساسية من الجامعيين ومن المثقفين ومن القوى القادرة على فهم معنى المعركة، وأطْلَق حرب الاستنزاف. إذاً، لم يكن يسعى إلى إزالة آثار العدوان بالعمل السلمي فقط، وإنما أيضاً بالعمل العسكري. بهذا المعنى كنا مع هذا التوجه. ولكننا في الوقت ذاته كنا نوجه النقد لجوهر برنامج الأنظمة التقدمية وأدواته. وأحيلك على برنامج الحزب الشيوعي اللبناني في عام ١٩٦٨ الذي شدّد على حقيقة أن هذه الأنظمة تطرح برنامجاً سياسياً متقدماً ولكنها تناضل بأدوات تقليدية.

■ **غير متناسبة مع هذا البرنامج..**

مروة: نعم غير متناسبة معه، وهذا ما حصل حتى بعد إعادة النظر في القوى المسلحة في مصر وسوريا، إذ ظل النظامان يتعاملان مع برنامج متقدم بقوة وبأدوات وبعقلية غير متلائمة معه.

■ **أعتقد أن المشروع الناصري، ظل مُتَقَوْماً على جوهره. ولم يتغير كثيراً بعد هزيمة ١٩٦٧. ربما حصل التغيير على صعيد الأساليب والأدوات حيث الحاجة**

كانت كبيرة للتكيف مع متغير كبير بحجم هزيمة ١٩٦٧. هل أفهم من هذا بأن الحركة الشيوعية العربية جنحت ـ بعد ١٩٦٧ ـ إلى الواقعية السياسية أكثر من ذي قبل في هذه الموضوعات التي طرحتها؟

مروة: أولاً أريد أن أوضح التباساً تكرر في أسئلتك حول الحركة الشيوعية العربية. والواقع هو أن هناك أحزاباً شيوعية عربية كانت تتعاون لكنها كانت على تعاون في برامجها وفي مواقفها وحتى في منطلقاتها الفكرية. أما في ما يتعلق بالموقف من عبد الناصر، فمن المعروف تاريخياً أن علاقة متينة نشأت بين حزبنا الشيوعي اللبناني وبين الاتحاد الاشتراكي بدءاً من أواسط الستينيات، أي قبل هزيمة حزيران/يونيو وتوطدت هذه العلاقة بعد الهزيمة، ولا سيما في ظل التحولات التي كانت تجري في فكره وفي سياساته، ولم يخل ذلك من نقد لكنه كان نقداً مختلفاً عن السابق؛ في حين أن بعض القوميين ذهبوا في النقد إلى التخلي عن التحالف والعلاقة معه. أما فيما يتعلق بحديثك عن الواقعية فإنه يعني الشيءَ ونقيضَه. كانت هناك محاولات من قبل الأحزاب الشيوعية لتكون أكثر واقعية في رؤيتها وقراءتها للواقع. بعض الواقعيين بالغوا في الواقعية إلى حدود لم يكن من الممكن أن نوافق عليها، مثلاً ما كان عليه حال «الحزب الشيوعي الأردني الفلسطيني» الذي أدان المقاومة الفلسطينية المسلحة! هذه ليست واقعية؛ هذا تراجع أمام الواقع وليس تقدُّماً فيه من أجل تغييره. نحن في «الحزب الشيوعي اللبناني» ومعنا رفاقنا في «الحزب الشيوعي السوداني»، كنا أكثر تقدماً في فهمنا للواقعية.

أما في ما يتعلق بالمشروع الناصري، فاعتقد أن الجانب السلبي فيه، هو فردية وزعامة عبد الناصر. أما غير ذلك، فكان مشروعه من الأهمية بحيث يستحق الالتفاف حوله. والحقيقة أن الرئيس عبد الناصر جرى في تفكيره تحول كبير بعد ١٩٦٧، وقد بلغ في مداه الحدّ الذي تعاون فيه مع الحركة الشيوعية في البلدان العربية وعلى الصعيد العالمي. وأشير هنا إلى الاقتراح الذي تقدمنا به في مؤتمر الأحزاب الشيوعية العالمية الذي عقد عام ١٩٦٩، وكنت مشاركاً في التحضير له ثم في أعماله. اتخذنا قراراً بعقد مؤتمر عالمي معاد للامبريالية برئاسة عبد الناصر في القاهرة. وهو قرار أخذ في الاعتبار الموقف الناصري المعادي للامبريالية بدون تردد، والاستعداد الكبير الذي أبداه عبد الناصر ليكون حليفاً لهذه الحركة العالمية وللحركة المشابهة لها في البلدان العربية(*). لكن الرئيس عبد الناصر ـ للأسف ـ لم يتحرر من ثقل زعامته التي اكتسبها بعطف وتأييد الملايين من الجماهير في البلدان العربية وحتى غير العربية، فظل أسيراً لها، الأمر الذي منعه من أن يشكل حركة شعبية ومؤسسات تضمن استمرار نهج الثورة ومكتسباتها بعد رحيله أو حتى خلال حكمه. وسرعان ما قضى عبد الناصر ومات مشروعه معه. ولذلك أتى السادات، وفي لحظة من اللحظات ألغى رجالات نظام عبد الناصر في الحزب والجيش والدولة والأجهزة. وهذا ما يعني أنهم كانوا موجودين سياسياً فقط لأنهم كانوا يحتمون بزعامة عبد الناصر التي لا نقاش فيها والتي هي زعامة استثنائية، لأن عبد الناصر كان قائداً من نوع استثنائي في القرن الماضي. لكن التناقض بين تطور فكره

(*) لم ينعقد المؤتمر في القاهرة بسبب وفاة عبد الناصر (عبد الإله بلقزيز).

وبرنامجه، وبين فرديته وزعامته هو الذي أفضى إلى نهاية المشروع الناصري بعد وفاة صاحبه.

■ إذا كانت زعامة عبد الناصر تستند إلى كونه حاكماً يملك أجهزة سلطة الدولة في مصر، فإن هذه الزعامة في سائر البلاد العربية الأخرى لم تكن تستند إلى أية سلطة مادية اللهم إلا سلطته المعنوية كرمزٍ قومي أجاب عن مطالب وجدان جماعي. وهو ما يعني أن التفكير في كاريزما عبد الناصر ينبغي أن ينصرف إلى أسباب أخرى غير كونه يحكم ويملك أجهزة سلطة. هذه واحدة. أما الثانية، وهي على علاقة بسابقتها، ففي أن عبد الناصر لم يكن دائماً مسؤولاً ـ مسؤولية كاملة ـ عن كاريزماه، لأنه لا يكفي المرء أن يكون حاكماً حتى تكون له كاريزما، وإلا لماذا لم يتحول كل الحكام في التاريخ إلى أبطال ورموز، ولماذا لا يذكر في القرن العشرين من العرب إلا عبد الناصر؟ المسؤولية تقع أيضاً في ما أقدّر ـ على المجتمع العربي وعلى الذهنية العربية أيضاً: تعوَّد المجتمع العربي على تقديس الأبطال والرموز والأولياء والصلحاء. تجد لهم في كل قرية ومدينة أضرحة يُحَجُّ إليها، وفي كل نفس وذاكرة مكاناً يستوطنون فيه. هذا الوعي الجمعي الموروث والمستمرّ بقاءً هو من يعيد إنتاج الكاريزما ويقدّس صاحبها. وهو ما يعني أننا في حاجة ـ أمام ظاهرة تقديس الرموز ـ إلى نقد ثقافي ـ اجتماعي للمجتمع العربي يكون رديفاً للنقد السياسي للسلطة والدولة والنخب الحاكمة.

مروة: لا أخالفك الرأي في ما تذهب إليه. لكن ذلك لا يعفي عبد الناصر من مسؤولية نظامه السياسي في أنه أتاح للتقديس وللكاريزما أن تستفحل، وذلك بسبب انعدام وجود مؤسسات في النظام، وغلبة الطابع الفردي على حكمه.

■ إذا تركنا جانباً عوامل الثقافة والمجتمع والنظام السياسي، ألم يكن للظاهرة الكاريزمية الناصرية ما يبررها في الواقع التاريخي آنئذ؟

مروة: بلى، ظاهرة الزعيم الفرد وظاهرة الأفراد في التاريخ ظاهرة تاريخية حقيقية. فالفرد الزعيم لا يأتي هكذا أو يسقط من السماء. هناك شروط، تومِّنُ له ـ إضافة إلى ما يتوفر فيه من مزايا شخصية ـ أن يلعب دوراً تاريخياً. وكثيراً ما يأتي هؤلاء الأفراد في لحظات تاريخية معينة تكون الحاجة ماسة إليهم. وإذاً أردنا أن نعاين ذلك في تاريخنا العربي الحديث، فسنلاحظ أن الحقبة التي جاء فيها عبد الناصر، ليلعب دوره، كانت حقبة تراجُع مشروع النهضة العربية إلى الحدود الدنيا، والذي كانت قد ناضلت من أجله الأمة وقواها الحية طويلاً. وتَكَرَّسَ ذلك التراجع باغتصاب فلسطين الذي ساهمت فيه الأنظمة العربية من خلال هزيمتها في حرب ١٩٤٨، كما من خلال إصرارها على منع الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على القسم الذي أقرَّه له قرار التقسيم. وأضيف إلى ذلك التراجع الإحباط الذي أصيب به حلم الوحدة العربية بسبب العجز عن تحقيق الحد الأدنى منه. ولعل قيمة وأهميّة عبد الناصر كانت في قدرته على صوغ الشعارات التي تقتضيها المرحلة وتعبئة الشعب المصري وشعوب الأمة العربية حولها. لم يبتدع عبد الناصر هذه الشعارات فهي كانت لدى الأحزاب العربية القائمة، لكنه عرف كيف يجمع بينها. إلا أن عبد الناصر لم يكتف بتجميع هذه الشعارات، بل استند إليها للقيام بجملة

من الإنجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية.

■ **أخذ المشروع القومي وكان موجوداً، والمشروع الوطني وكان موجوداً أيضاً، ثم المشروع الاشتراكي، وأقام بينها تركيباً.**

مروة: بالضبط. كانت هذه المشاريع موجودة، فأعاد ترتيب العلاقة بين أهدافها وشعاراتها، وخاصة بعد انهيار الوحدة مع سوريا. والأهم من ذلك أن هذه الشعارات التي طرحها خاض معركة تحقيقها ولم يتوقف عند حدود طرحها فقط، وأول ما خاضه معركة التأميم، وصدّ العدوان الثلاثي.

■ **ومواجهة الأحلاف.**

مروة: ومعارك أخرى. لذلك أعتقد أن هذه اللحظة التاريخية لحظة أساسية صنعت زعامته. لكن الخطأ يكمن في أنه استند إلى هذه الزعامة فقط ولم يتطلع إلى بناء مؤسسات المشاركة الشعبية.

■ **لا ينبغي أن ننسى تجارب التنظيم السياسي في مصر من الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي إلى التنظيم الطليعي... إلخ. وأعتقد أنه من باب الظلم التاريخي أن يُطَالَب عبد الناصر بإقامة نظام ليبرالي تعددي في الخمسينيات والستينيات حينما كانت الليبرالية والتعددية والديمقراطية تعني معنىً قدحياً بالنسبة إلى كل الحركة الثورية في العالم. ليس من التاريخية أن نحاسب عبد الناصر بشكل إسقاطي: أن نُسقط عليه مطالب الحاضر أو أن نطالب لينين قبله وماوتسي تونغ معه بأن يكون تعددياً وليبرالياً. إن جاز لنا مثل هذه المحاسبة، لماذا لا يجوز لنا أيضاً أن نحاسب ويلسون وتشرتشل وروزفلت وديغول على أنهم لم يكونوا اشتراكيين ولم ينحازوا إلى العمال والفلاحين الفقراء؟! أعتقد أنه لا بد من مراعاة الشروط التاريخية التي تَحَرَّك فيها هذا المشروع، والممنوعات التي كانت في كل الوعي الجمْعيّ للتقدميين في العالم آنذاك. دعني أسألك: هل كان الشيوعيون لحظتئذ كما هم اليوم: هل كانوا يؤمنون بالديمقراطية كما يؤمنون بها الآن؟ ألم تكن الليبرالية عندهم ملهاة برجوازية. والأمر نفسه بالنسبة إلى الإسلاميين وغيرهم. فإذن، ليس يجوز إسقاط مطالب الحاضر على جدول أعمال الماضي. نحن نتحدث عن حقبة انصرمت من ٤٠ ـ ٥٠ سنة تقريباً.**

مروة: في الحقيقة أنت تدعوني إلى أن أطرح فكرة للنقاش مهمة جداً. إذْ أصبح عبد الناصر في تلك اللحظة القائد المعلن وبجدارة لحركة النهضة العربية الحديثة، وإذْ تحالف مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، فإنه تحوّل في إدارته لحركة التغيير وللدول إلى ما يشبه الحزب الشيوعي الوحيد الذي يحتكر السلطة والقرار في الدولة والمجتمع. لقد أخذ من الحركة الاشتراكية منهجها في قيادة النضال. الفارق أن هناك حزباً واحداً، وهنا زعيم أنشأ حزباً. ولذلك لم تستطع التنظيمات الحزبية التي أنشأها («الاتحاد القومي» و«الاتحاد الاشتراكي») أن تكون تنظيمات حقيقية. وعندما أنشأ التنظيم الطليعي قال لي شعراوي جمعة ومحمود أمين العالم وآخرون، إنه حين بدأ عبد الناصر يختار قيادات التنظيم الطليعي، جاءه من يقول له: لماذا تفضل فلاناً على فلان؟ ألسنا مرتبطين بك ؟

ألست أنت زعيمنا؟ ولذلك تحول التنظيم الطليعي تدريجياً بفعل هذا الابتزاز إلى «الاتحاد الاشتراكي» ولم يكن مفيداً إنشاؤه. لقد أنتجت الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية زعامات؛ أما في مصر، فقد أنشأ الزعيم حزباً. والتجربتان معاً كانتا خاطئتين. عندما أوجه هذا النقد اليوم، أوجهه من اللحظة الراهنة، ليس لكي أسقطه على جدول أعمال ذلك التاريخ، وإنما لأستنتج أن ذلك الوعي أنتج ما أنتجه مما حصل من أحداث وأخطاء.

■ **الآن كيف تقرأ انفتاح عبد الناصر على الشيوعيين المصريين، واليسار المصري عموماً، بدءاً من المصالحة التي انطلقت عام ١٩٦٤ بالإفراج عن المعتقلين، وقضت بحلّ الحزب الشيوعي والانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، وصولاً إلى تمكين اليسار المصري من الإمساك بأهم المفاصل في الآلة الايديولوجية للدولة الناصرية: الإعلام والثقافة، هل يعبر ذلك عن حاجة لدى عبد الناصر إلى سدّ ثغرات في نظامه السياسي، ومنها حاجته إلى انتليجنسيا تكون قادرة على أن تواكب هذا المشروع بحكم وجود فراغ حقيقي في المشروع الناصري على صعيد النخب، أم تعبر عن محاولة لترضية الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية بهذه المصالحة الداخلية مع اليسار المصري؟**

مروة: أعتقد أن عبد الناصر كان صادقاً في هذا التوجه الذي أخذه، وكانت قد بدأت تحدث تحولات في فهمه للعصر وللتحولات التي تجري في هذا العصر. وكان يدرك أنه لن يستطيع أن يكون حليفاً لأي من الدول الاستعمارية الكبرى، وأن حليفه الحقيقي في العالم هو الاتحاد السوفياتي.

■ **والعالم الثالث.**

مروة: نعم، وأن حليفه في الداخل هو الحركة الثورية بكل مكوناتها وفي مقدمتها الشيوعيون، ولذلك أعتقد أنه من الناحية الفكرية، عندما اختار أن يتصالح مع الشيوعيين ومع رموزهم الفكرية كان صادقاً في ذلك. لكنه كان متناقضاً مع نفسه، إذ هو فتح المجال أمام الفكر الاشتراكي لكي ينمو (حيث كانت مجلة **الطليعة** ومجلة **الكاتب** من أرقى المجلات في حقبة استمرت من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٦)، ولكن في الوقت ذاته، لم يغير شيئاً من أدوات السلطة ورموزها. ولذلك عندما مات عبد الناصر كانت سلطته تموت مرتين: مرة لأن عبد الناصر لم يعد موجوداً، ومرة ثانية لموت تلك الأدوات بالذات.

■ **فقدت الأب.**

مروة: فقدت الأب، ثم لأنها هي بالذات غير متفقة مع توجهه الذي حصل.

■ **وهي نفسها التي هدمت الهيكل.**

مروة: نعم وهي نفسها التي هدمت الهيكل. لذلك جاء السادات فألغاها وألغى النهج الناصري وألغى بالتحديد هذا التطور الذي حصل في فكر عبد الناصر باعتماده على الانتليجنسيا لنشر الفكر الاشتراكي ولنشر نوع من الوعي الاشتراكي في المجتمع المصري.

■ إذا تركنا جانباً بعض الحساسيات الشيوعية من الناصرية، الناجمة عن موقف عبد الناصر من نظام عبد الكريم قاسم، أو عن الصدام بين النظام الناصري والشيوعيين المصريين، كيف يمكن لك أن تقرأ اليوم - ونحن على مسافة من المناخ النفسي السائد آنئذ - المشروع السياسي الناصري في مفاصله الرئيس والأهمّ: مقاومة الأحلاف والتوسعية الصهيونية؛ والسعي إلى بناء القاعدة الصناعية القوية على خلفية فكرة التنمية المستقلة وبواسطة السياسات «الاشتراكية»؛ ودعم حركات الثورة في الجزائر وافريقيا واليمن وفلسطين؛ والتحالف مع «المعسكر الاشتراكي»؛ وبناء كتلة «عدم الانحياز» كمنظومة جنوبية معادية للامبريالية؛ والسعي إلى تحقيق الوحدة العربية بالتراضي؛ والانتقال من استراتيجية الثورة داخل النظام العربي - وضد الرجعيات العربية - إلى استراتيجية «التضامن العربي» وإطلاق مؤسسة القمة العربية...؟ هل كانت خيارات ذلك المشروع سديدة، وهل ما تزال مبادئه وأهدافه عناوين للنضال القومي في المرحلة الراهنة وفي المستقبل، وبخاصة بعد أن أطلت الحروب والاستعمار المباشر على العالم وعلى منطقتنا من جديد؟

مروة: كل هذه المهمات التي ارتبطت بشخص عبد الناصر وبنظامه خلال فترة حياته، لم يخترعها عبد الناصر، كانت مهمات الحقبة تلك، أهمية عبد الناصر أنه جمعها وتبناها.

■ وتصدى لإنجازها.

مروة: نعم.. ولذلك فهي مهمة جداً.

■ هل تعتبرها مشروعاً متكاملاً؟

مروة: كانت مشروعاً متكاملاً لكن ما كان ينقصها بالتحديد هو تقدير الحاجة إلى ضرورة عدم فتح سائر الجبهات المعادية عليه: الداخلية الرجعية والخارجية الامبريالية والصهيونية. كان يريد أن يوحد الأمة العربية لكي يعيد توزيع الثروة العربية، أي أنه كان يصب في الاتجاه المعاكس لمصالح القوى التي كانت تهيمن على هذه الثروة في أكثر من بلد عربي. وهذه القوى كانت مرتبطة ولا تزال مرتبطة بالقوى الخارجية. فهو، إذن، وَحَّدَ الخصم الداخلي والخارجي ضد برنامجه.

■ وَسَّعَ جبهة أعدائه.

مروة: نعم وسَّع جبهة أعدائه دون أن يوسِّع جبهة حلفائه. بالعكس اصطدم بكثير من القوى التي كان من المفترض أن تكون من حلفائه، علماً بأنه في تلك الحقبة كان من الصعب عليه، حتى لو جمع كل حلفائه الداخليين والخارجيين، أن يحقق في ضربة واحدة كل هذا البرنامج. دليلي على أنها ضربة واحدة، هي أنه دخل في وحدة مع سوريا، ودخل إلى اليمن، وخاصم الدول العربية الأخرى المالكة للنفط، وخاصم الشيوعيين، وخاصم «الاخوان المسلمين»، وفتح جبهات متعددة من الأخصام الحقيقيين ومن الحلفاء. وحتى لو كان قد جمع كل هؤلاء الحلفاء، فالأخصام كانوا أقوى. ولم يكن الاتحاد السوفياتي في مقدوره أن يكون حليفاً بالمعنى الذي نتصوره نحن العرب، أي أن يحل محلنا في صراعنا مع القوى الخارجية والداخلية.

■ هذا البرنامج المتكامل الذي طرحه عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات، هل ما يزال برنامجاً ممكناً للحركة الوطنية والحركة القومية والحركة التقدمية في الوطن العربي اليوم؟

مروة: أعتقد أن البرنامج هو ذاته، إذا فصلناه فهو ذاته: نريد أن نستقل، أن نتحرر، أن نحرر ثرواتنا، أن نتوحد، أن نحقق التنمية. الفارق بين اليوم والأمس أنه كان لدينا حليف كبير هو الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. ذهب هذا الحليف وحل محله نقيضه: العولمة بقيادة أمريكا. الخصم كَبُر كثيراً، والحليف ذهب، والداخل مفكك على صعيد البلدان العربية: أنظمةٌ وحركات ثورية. وهذا ليس تفصيلاً بسيطاً. البرنامج بقي لكن قواه غير مهيأة لكي تحققه. لذلك فالمهمة المطروحة الآن هي: كيف نعيد تجميعها، كيف نعيد صياغة المشروع النهضوي؟ ثم كيف نعيد ترتيب القوى المرتبطة بهذا المشروع؟ وكيف نضع خطة طويلة المدى من أجل تحقيقه بتمرحل واقعي وليس بضربة سحرية؟

■ هذا البرنامج ليس جزءاً من الماضي إذن، وإنما هو أيضاً على جدول أعمال الحاضر والمستقبل، والاجتهاد ينبغي أن ينصب على الكيفيات المختلفة لتأمين القاعدة الاجتماعية والقومية لتحقيق هذا البرنامج واجتراح الأدوات الأفعل لتحقيقه في مدى زمني مناسب، ليس باعتباره برنامجاً مطروحاً للتنفيذ الفوري. هل أفهم من حديثك أننا نحتاج إلى التحرر من النزعة الاستعجالية المحكومة بعقل لاتاريخي استعجالي يختصر التاريخ في لحظة زمنية منظورة؟

مروة: نعم، علينا أن نخرج من هذا الاستعجال، من هذا الابتسار للتاريخ ولحركة التاريخ. التاريخ ليس تحت تصرفنا، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن التاريخ ليس ملكنا.

■ هو لا يكون كذلك إلا في نظر النزعة الإرادوية.

مروة: وعلينا أن نتحرر من هذه الارادوية.

■ في علاقة بموضوع المشروع النهضوي العربي وحاجتنا إليه، لو قمنا بتحقيب تاريخ الثقافة السياسية والحركة السياسية في الوطن العربي خلال العقود الستة أو السبعة الأخيرة، سنلحظ بأنه في كل حقبة من هذه الحقب، كانت تبرز نخبة سياسية وثقافية تتمترس وراء أطروحة وشعار تعتبرهما المفتاح السحري لحل مشاكل الوطن العربي. جاءت النخبة الليبرالية وكان جوابها عن الوضع القائم: الديمقراطية. وجاءت النخبة القومية وكان جوابها عن الوضع القائم: الوحدة العربية. وجاءت النخبة الاشتراكية وكان شعارها الرئيس: العدالة الاجتماعية أو التوزيع العادل للثروة أو الاشتراكية. وجاءت النخبة الإسلامية وصار حلها هو صون الهوية والانبعاث الحضاري. ومن النافل القول إنه خلال كل هذه الحقبة لم ننجح لا في تحقيق الديمقراطية ولا في تحقيق الوحدة القومية... ولا في تحقيق التنمية المستقلة، ولا في تحقيق الانبعاث الحضاري وصون الهوية من التبديد وسوى ذلك. بمعنى أن هذه المطالب لا تزال مطروحة جميعها، وأن قواها ما زالت

موجودة، وأن الحل هو أن تتبلور الكتلة التاريخية من كل هذه القوى لكي تنهض بمهمة تحقيق هذا المشروع على قاعدة التخلي عن فكرة أن الواحد منها يلغي الآخر، وأن الشعار الواحد منها يَجُبُّ ما قبله، والإيمان بأن مطالبها مجتمعة تشكل عناوين لمشروع واحد، وقواها مجتمعة هي روافد لقوة واحدة مشتركة، أي هذه الكتلة التاريخية. هل ثمة مخرج آخر غير هذا في رأيك؟

مروة: صحيح من حيث المبدأ أن المهمات المطروحة أمامنا هي مهمات كل هذه القوى على تعدد اتجاهاتها ومرجعياتها الفكرية. وأنا مع الحاجة إلى كتلة تاريخية لمواجهة هذه المهمات. وهذه فكرة مهمة جداً، لكن أود هنا أن أدقق، أولاً: أنت أشرت إلى أنه علينا أن ننطلق من أن الحقيقة غير موجودة في مكان واحد، وإنما هي موجودة في أماكن متعددة. وقد تكون أقوى في مكان من مكان آخر. وهذا طبيعي أن لا يكون هناك تكافؤ مطلق في مستوى حيازة أقساط من تلك الحقيقة. لكن المهم في الموضوع هو الترجمة الفعلية لهذا الإدراك لهذا الأمر، وهو أن نعترف جميعنا بعضنا ببعض، وأن لا يحتكر أحد طريقه هو بالذات إلى تحقيق النهضة فيحصل الصدام. لكن دعني أقول لك إن هناك مشكلة في هذا الموضوع. وهي تتعلق أساساً بوجود بعض القوى الإسلامية لا تشاطرنا مثل هذا الاعتقاد، لأنها تنطلق سلفاً من أن الجوهر في النهضة هو المشروع الديني. إن الإصرار على مثل هذه الأطروحات يطيح بالحدود بين السياسة والعقيدة، بين الدولة والدين.

■ ليس هناك تيار إسلامي واحد، ولا نستطيع أن نتحدث عن الإسلاميين بالجمع.

مروة: في طرحي لهذه الإشكالية لا أنطلق من تجريد أو تعميم، بل أنطلق من الوقائع. عندنا في لبنان مشكلة حقيقية تتمثل في أن «حزب الله» ـ وهو حزب نحترم موقفه ونضاله وكفاحه ـ يعتبر أن المشروع النهضوي التحرري هو المشروع الديني ولا يقبل بالآخر من الناحية العملية. وليست المشكلة في أنه يستند في مشروعه إلى مرجعية دينية فقط، بل في كونه يمارس مشروعه الديني في العلاقة بالناس حيث يوجد، ويفرض عليهم أنماطاً من الحياة والقيم تستجيب لمعاييره. أقول ذلك وأنا أحترم جانباً مهماً من كفاحه ونضاله ومن تضحياته. ولكني لا أستطيع أن أقبل أن يكون نموذجاً لي في حياتي اليومية، وفي علاقاتي.

وإذا كان على مشروع نهضوي عربي أن ينشأ عن احتكار الفريق الإسلامي له، وصياغته قواعده ومحتواه، فأنا لا يمكن أن أكون شريكاً مع هذا الفريق في صناعة هذا المشروع.

■ هل أفهم من كلامك أن هناك فجوة بين المشروع الوطني التحرري لـ «حزب الله» وبين مشروعه الاجتماعي؟

مروة: لست أذهب إلى هذا، بل أقرر واقعاً. والواقع أنه، ورغم كل ما حصل من تطور في فكر حزب الله، لم يستطع أن يصل إلى أن يعتبر نفسه مكوناً من مكونات حركة سياسية واجتماعية عريضة وليس بديلاً منها. وأكرر أن هذا الرأي لا يغيّر في شيء من تقديري للدور الذي نهض به الحزب في المعركة الوطنية والتحرير □

■ تقرير

الميزان العسكري ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣(*)

برز تقرير **الميزان العسكري** الذي يصدره سنوياً المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، وازداد رسوخاً كمرجع أساسي للدارسين والباحثين في المجالات الاستراتيجية والعسكرية، حتى أصبح ليس من الصعب القول إنه يوازي في الأهمية أو يفوق التقارير المماثلة التي تصدر عن «معهد السلام الدولي» في ستوكهولم (السويد).

يضاف إلى أهمية تقرير **الميزان العسكري** هذا العام (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣) أنه التقرير الأول من المعهد الدولي الذي يتناول بالتقرير والتحليل والتقدير الجوانب العسكرية لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن. وهو في تناوله لها يحمل الأدلة والشواهد على أن المحافل الاستراتيجية أصبحت تقسم التطورات الاستراتيجية العالمية ـ والأمريكية بوجه خاص ـ إلى مرحلتين: ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها.

وقد اختارت **المستقبل العربي** أن تنقل إلى القارئ ـ في ترجمة عربية ـ ثلاثة أقسام محددة من هذا التقرير هي: (١) الاتجاهات الاقليمية للتطورات في الشرق الأوسط، (٢) اقتصادات الدفاع في المنطقة (٣) الدروس المبكرة والتحديات المستقبلية في مواجهة الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وهذه الأقسام الثلاثة هي كل ما يعالجه التقرير تحليلياً بشأن المنطقة العربية، أي خارج اطار الجداول الرقمية التي يسرد فيها تفصيلات القوة العسكرية لكن من بلدان العالم وأسلحتها.

يتعرض **الجزء الأول** ـ الاتجاهات الاقليمية ـ لأهم التطورات التي لا تزال في مراحل التكوين أو دخلت مراحل التأثير، بما فيها أحداث الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وتصاعد قوة إسرائيل العسكرية، والوضع الذي يواجهه العراق المهدد بحرب

(*) اخذ من: International Institute for Strategic Studies [IISS].

أمريكية واسعة بتفويض دولي أو من دونه، وإيران والغموض المحيط بموقفها... الخ.

والجزء الثاني ـ اقتصادات الدفاع ـ يحتوي على معلومات عن الانفاق العسكري لدول المنطقة العربية يندر العثور عليها في مصادر «أكاديمية» أخرى، على ما لها من أهمية من النواحي الاقتصادية والعسكرية... والسياسية أيضاً.

ولعل **الجزء الثالث** ـ عن دروس وتحديات مواجهة الإرهاب ـ يعطي رؤية واضحة ودقيقة للمصاعب التي واجهت ويمكن أن تواجه الولايات المتحدة في خططها وتنفيذها لهذه الخطط في مواجهة الإرهاب... وهو جانب قليلاً ما انتهت إليه الأدبيات الأخرى في الموضوع، حيث تسود النظرة إلى القوة العسكرية الأمريكية على أنها شاملة القدرة، وهي نظرة التسليم والتعظيم.

القسم الأول: قدرات واتجاهات

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: اتجاهات إقليمية

تأثر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدرجة أكبر بعواقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية تفوق تأثر المناطق الأخرى بها. ذلك أن الرابطة الواضحة بين القاعدة، ومواطني دول المنطقة والجماعات غير الدولية، إلى جانب المشاعر المعادية للولايات المتحدة على نطاق واسع، قد جعلت من دعم حكومات المنطقة للحرب الأمريكية على الإرهاب مثار جدال. كذلك فإن ارتفاع حدة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني مؤخراً وازدياد احتمال وقوع هجوم أمريكي على العراق قد ساعدا على زيادة حدة التناقض في المشاعر.

لقد أدى فشل قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠ وزيارة زعيم المعارضة آنذاك آرييل شارون المثيرة للجدال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للمنطقة المعروفة لليهود بجبل الهيكل وللمسلمين بالحرم الشريف، إلى إطلاق شرارة الانتفاضة الثانية. فبدأت هذه في ٢٩ أيلول/سبتمبر وتبعتها أعمال العنف التي انتشرت سريعاً. وردت إسرائيل بعمليات عسكرية واسعة في الضفة الغربية وغزة، وهذه استمرت حتى كتابة هذه السطور.

وأضاف الوضع المتطور بين الولايات المتحدة والعراق إلى التوترات الإقليمية. إن معظم دول الشرق الأوسط، والعديد من الدول الواقعة على أطراف المنطقة ـ مثل تركيا ـ تدعو إلى أن تنفذ أية أجراءات ضد الرئيس العراقي في ظل سلطة الأمم المتحدة، وهو أمر أوضحت الإدارة الأمريكية أنها لا تعتبره شرطاً مسبقاً ضرورياً لعمل عسكري. ونتيجة لهذا فإن دولاً عربية ـ مثل العربية السعودية والأردن ـ لا يرجح أن تزود الولايات المتحدة بالدعم المادي (الفيزيقي) والتسهيلات في استخدام القواعد اللازمة لعمل عسكري يشن من أراضيها. لكن دولاً أخرى أثبتت أنها أكثر تعاوناً. فالبحرين كانت منذ وقت طويل موطناً للأسطول الخامس الأمريكي ومعداته الجوية، بينما تستضيف قطر مركزاً

جديداً للعمليات الجوية. وعلى الرغم من أن اليمن قد حددته الولايات المتحدة كبلد يؤوي عناصر القاعدة، فإنه تلقى دعماً مالياً وتدريباً لقواته المسلحة مقابل تعاونه في المكافحة ضد الإرهاب. وقد قامت القوات اليمنية بعمليات عسكرية ضد ما يشتبه في أنه قواعد القاعدة في البلد. والمغرب أيضاً يعمل ضد الإرهاب، وقد أوقف ١٥ مشتبهاً في انتمائهم للقاعدة خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

الشرق الأوسط

إسرائيل

تتركز الجهود الدفاعية الإسرائيلية على خطرين يتهددانها: ذلك الذي يشكله المتطرفون الفلسطينيون؛ والحاجة المتصورة لتعزيز الدفاعات ضد الدول غير الصديقة مثل إيران والعراق.

اشتدت حدة الصراع ضد المتطرفين الفلسطينيين والإرهاب الصادر من مجموعات فلسطينية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. فإن اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي ريهافام زئيفي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر - والذي أعلنت مسؤوليتها عنه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - أدى إلى دخول وحدات من قوات الدفاع الإسرائيلية الضفة الغربية. وسلم انذار إلى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بتسليم القتلة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت العمليات التأديبية التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، رداً نمطياً على الهجمات الإرهابية داخل إسرائيل، وخاصة بعد الهجمات الانتحارية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أصبحت حملة الإرهاب تحت هيمنة تفجيرات القنابل الانتحارية، ومعظمها ضد أهداف مدنية. وقد عزي معظم هذه الهجمات إلى لواء شهداء الأقصى، وإن كانت حماس أيضاً قد أعلنت مسؤوليتها عن بعض الهجمات. وقد أثبتت هجمات القنابل الانتحارية - التي يسهل القيام بها ويصعب منعها - أنها فعالة للغاية في خلق حالة من الريبة والدمار النفسي بين السكان الإسرائيليين. وقد هبطت الروح المعنوية بينهم بدرجة كبيرة.

كانت أكثر العمليات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية إثارة للجدال تلك التي شُنت كجزء من **عملية الدرع الواقي** يوم ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ ضد مخيم اللاجئين في جنين في شمال الضفة الغربية. وكان المعتقد أن المخيم هو مركز حملة التفجيرات الانتحارية. وإذ عرقلت قوات الدفاع الإسرائيلية أعمال القنص والكمائن، فإن هذه القوات حاصرت ودمرت جزءاً من المخيم مستخدمة الجرافات ونيران الدبابات. مع ذلك فإن الهجمات الانتحارية استمرت، مبرهنة بذلك على عدم فاعلية القوة العسكرية التقليدية في التعامل مع التفجيرات الانتحارية الإرهابية بشكل خاص.

كذلك فإن تكتيكاً إسرائيلياً آخر كان «الاستهداف الانتقائي» لقادة المتطرفين، وخاصة شخصيات حماس الرئيسية. في يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قُتل جميل جاد الله - وهو واحد من المشتبه فيهم في انفجار وقع في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ في ملهى ليلي في تل أبيب - بواسطة نيران طائرة هيليكوبتر إسرائيلية مسلحة بالمدافع

الرشاشة. وفي ٢٢ تموز/يوليو اغتيل صلاح شحادة الشخصية البارزة في حماس في هجوم جوي إسرائيلي على مسكنه في غزة. وقد وضع هذا الهجوم نهاية أكيدة لأي أمل بمفاوضات سرية خلف الكواليس مما كان يمكن أن يؤدي إلى محادثات سلام. مع ذلك، وبمعايير عسكرية بحتة فإن هذه الهجمات «الانتقائية» نجحت بأن تبرهن للمتطرفين الفلسطينيين أن قوات الأمن الإسرائيلية يمكن أن تضرب حينما وأينما وضد من تشاء.

وإذا ما نحينا جانباً الهجمات الانتحارية وأعمال الاغتيال فإنه كانت هناك زيادة في عدد الهجمات التي تستخدم صواريخ **قسّام**، التي تنسب إلى حماس. وقد ذكرت أنباء خلال عام ٢٠٠٠ بأن منظمة حماس قد طورت الطراز الجديد **قسّام ـ ٢** بمدى يصل إلى ١٠ كيلومترات. وقد ظهرت أدلة إضافية على قدرة المحاربين (الفلسطينيين) حينما أوقفت القوات الإسرائيلية يوم ٤ كانون الثاني/يناير السفينة كارين ـ أ في البحر الأحمر. وكانت هذه السفينة في طريقها إلى الأراضي الفلسطينية ووُجد أنها كانت تحمل كمية ضخمة من الأسلحة، بينها ١٥٥٠ قنبلة هاون عيار ٨٠ ملليمتراً و١٢٩ ملليمتراً، و٣٤٥ قذيفة كاتيوشا. وكانت هذه الشحنة آتية من إيران.

أفادت القوات المسلحة الإسرائيلية من عدد من الإضافات والتعزيزات لتجهيزاتها هذا العام. **أولاً**، لتعزيز دفاعاتها ضد الصواريخ ـ وخاصة طراز **سكود** ـ تسعى إسرائيل لنشر بطاريات صواريخ **آرو ـ ٢** المضادة للصواريخ. ونظراً إلى أن سوريا طورت صاروخاً طراز **سكود ـ د** الذي يبلغ مداه ٧٠٠ كيلومتر، فضلاً عن زيادة ممكنة في قدرة الصواريخ العراقية، فإن هذا الانتشار يعد حيوياً من جانب إسرائيل. **ثانياً** إن إضافة الدبابة **مركافا ـ ٤** كدبابة قتال بري رئيسية إلى القوات البرية، مدعومة ميدانياً بمدرعات محسنة، يعطي إسرائيل تفوقاً زائداً على أي خصم إقليمي ممكن. **ثالثاً** شهدت القوة الجوية الإسرائيلية ترسانتها تتدعم بطائرات إضافية من طراز **إف ـ ١٦**، فتعزز تفوقها الجوي الإقليمي. إن القوة الجوية ـ التي ينظر إليها غالباً على أنها السلاح المختار لضرب الإرهاب ـ قد استخدمت في آذار/مارس ٢٠٠٢ للرد على هجمات حزب الله الصاروخية على مرتفعات الجولان وعلى طبرية. في الوقت نفسه فإن مشروعاً أمريكيا ـ من المقرر له أن يكتمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ـ سيمد إسرائيل بذخائر هجومية مباشرة مشتركة (JDAM) عددها ٢٢٨، وهذه توفر وسيلة محسنة لإطلاق المخزون الراهن من القنابل الإسرائيلية زنة ٤٥٠ و٩٠٠ كيلوغرام. وأخيراً فإن إسرائيل أطلقت قمرها الاصطناعي للاستطلاع **أفق ـ ٥** يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، وهذا القمر الاصطناعي مصمم لإجراء عمليات المراقبة للمنطقة المباشرة لإطلاق الصواريخ وكشفها.

ترغب إسرائيل في خلق بحرية لأعالي البحار ذات قدرة على توجيه الضربة الثانية، وذات قدرة استراتيجية رادعة. ومن المتوقع أن توفر هذه القدرة لها صواريخ محمولة على ثلاث غواصات جديدة من فئة **دولفين** التي تسير بمحركات الديزل. مع ذلك، ليس واضحاً إذا كانت إسرائيل تملك في الوقت الحاضر أو ستملك في المستقبل القريب صواريخ متوسطة المدى ذات رؤوس نووية لحملها على الغواصات. إن طلب إسرائيل شراء صواريخ كروز برية هجومية من طراز **توماهوك** (القادرة على إطلاق سلاح نووي) قد رفضته الولايات المتحدة وليس من المرجح ـ وإن لم يكن مستحيلاً ـ أن

تكون إسرائيل بصدد تطوير مثل هذه الصواريخ محلياً. إنها تخطط لتحسين قدراتها في مجال الصواريخ التي تطلق من الأرض، ومن المحتمل أن تنجز هذا عاجلاً وليس آجلاً، إذ إنها تطور صاروخاً مضاداً لسفن السطح ذا مدى طويل (ASSM) ليصل مداه إلى أكثر من ٢٠٠ كليومتر، وتأمل في أن تشتري مركبات جوية بغير طيارين (UAV) لتعمل معه فوق طائراتها طراز كورفيت ـ ٥. وعلاوة على هذه فإن ثمة خططاً لتعزيز قدرات إسرائيل الساحلية، حيث توجد خيارات أمامها للأمر بشراء عدد يصل إلى ست من مركبات الصواريخ **سوبر دفورا ـ ٢** من هيئة صناعة الطائرات الإسرائيلية ومركبتين جويتين من طراز **شالداغ ـ ٢** من «أحواض موانئ إسرائيل» القائمة في حيفا.

العراق

في خطابه يوم الأول من حزيران/يونيو ٢٠٠٢ في أكاديمية وست بوينت العسكرية شرح الرئيس جورج د. بوش علناً تفصيلات الرغبة الأمريكية في تغيير النظام الحاكم في العراق. مع ذلك، فإن تقديم مبرر للحرب أو للقيام بعمل ضد العراق قد برهن على أنه أمر صعب، حيث إن الإشارات إلى وجود روابط عراقية مع الإرهاب الدولي أثبتت أنها تستعصي على التحقيق في أعين الرأي العام العالمي. والأثر النهائي لهذا هو أن الرغبة الأصلية في القيام بعمل سريع فقدت قوة دفعها. وكان ثمة عائق آخر بوجه القيام بمثل هذا العمل هو المقاومة التي أبدتها دول هي ـ عدا ذلك ـ صديقة للولايات المتحدة، من الدول العربية ومن الحلفاء الأوروبيين لعمل عسكري ضد النظام العراقي. وقد أخفقت جولة وزير الخارجية كولين باول الشرق أوسطية من ٤ إلى ١٧ نيسان/أبريل في إيجاد مزيد من الدعم لعمل أمريكي. وقد استغل النظام العراقي فرصة هذا الوضع لشن مبادراته الدبلوماسية الإقليمية. بدأ ذلك في قمة الجامعة العربية في بيروت في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، حيث جدد العراق عرضاً بتحسين علاقاته مع الكويت، معلناً أن العراق سيحترم استقلال الكويت وسيادتها. والعلاقات مع إيران، العدو السابق والجار، تحسنت على النحو الذي أظهره تبادل أسرى الحرب ورفات قتلى الحرب العراقية ـ الإيرانية، وفتح الصلات الجوية للطيران المدني التي طال إغلاقها. هذه المبادرة، إلى جانب الانقسام بين مجموعات المعارضة الداخلية (مثل الأكراد في الشمال وشيعة الجنوب العرب، والمجلس الأعلى للثورة في العراق الذي يتخذ قاعدته في إيران)، بغض النظر عن المجموعات المعارضة الخارجية، أدت إلى مزيد من التعقيدات لأي خطط من جانب الولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق عراق ما بعد صدام.

كذلك فإن هناك ريبة أيضاً بشأن رد الفعل الإيراني لأي تحرك ضد العراق. والحقيقة أن كليهما (العراق وإيران) قد وصف بانه دولة مارقة في «محور الشر»، من قبل إدارة بوش، الأمر الذي زود الخصمين السابقين بقضية مشتركة ـ بمعنى ما ـ للوقوف بوجه الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه فإنه في يوم ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ استأنفت الأمم المتحدة المفاوضات مع العراق بشأن عودة مفتشي الأسلحة. وحتى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ فإن عرض العراق السماح باستئناف التفتيش على الأسلحة قد رفض من قبل الأمم المتحدة نظراً إلى شروط العرض العراقي. ويعرف العراق أن رفض قبول التفتيش يمكن

أن يستخدم كسبب للحرب من جانب الولايات المتحدة. مع ذلك فإنه إذا قبل العراق فعلاً فإن الولايات المتحدة يمكن أن تجد أنه أصعب عليها أن تبرر عملاً عسكرياً أمام عيون الدول الأوروبية والعربية.

لقد جرى تحديث لقيادة الدفاع الجوي العراقية خلال السنة الماضية. ويمكن لرادارات الإنذار المبكر في منطقة بغداد الكبرى أن تتعرف على طائرات التحالف في منطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وبالتالي أن تمنع بطاريات صواريخ أرض ـ جو (سام) المزودة برادارات تمييز الهدف من أن تكتشفها وتشتبك معها صواريخ التحالف المضادة للإشعاعات. لقد تعلم العراق أن الأهداف العسكرية الثابتة التي لا يمكن إخفاؤها يمكن أن تزيد من انكشافه للهجمات. ولهذا فإن صواريخ سام ـ ٣ ـ التي كانت تتخذ مواقعها في السابق في أماكن ثابتة مع راداراتها المرتبطة بها، هي الآن متنقلة. كثير منها يحمل على منصات إطلاق متناوبة على متن شاحنات ضخمة ذات ست أو ثماني عجلات. بالإضافة إلى هذا ـ وفي تعزيز لقيادة الدفاع الجوي والسيطرة، يقال إن مواقع الصواريخ سام ـ ٣ وسام ـ ٦ مربوطة الآن بشبكة جديدة مصنوعة من الألياف البصرية (Fibre Optic).

إيران

منذ خطاب الرئيس بوش الذي تحدث فيه عن «محور الشر» في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ والعلاقات الأمريكية مع إيران في تدهور، دون أن تبدو في الأفق احتمالات تحسن. كذلك فإن المؤشرات على تدخل إيراني في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني قد زادت هذا الوضع سوءاً، واستمرار تطوير منشآت الطاقة النووية في بوشهر باستخدام الخبرة الروسية قد أصاب إدارة بوش بمزيد من الاحباط. وقد رفضت روسيا أن تضع حداً لدورها، ليس فقط في مشروع بوشهر، بل أيضاً في مشاريع جديدة من النوع نفسه، تسعى إيران لتنفيذها بنشاط. والاتفاقية التي قضت بأن تتم إعادة الوقود المستخدم إلى روسيا للتخلص منه تبدو أنها لم تفعل شيئاً يذكر لتهدئة المخاوف الأمريكية بشأن مثل هذه المواد التي قد تستخدم في تطوير أسلحة نووية أو تقع في أيدي من يمكن أن يصبحوا إرهابيين نوويين.

إن التجارب الصاروخية وتطوير جيل جديد من الصواريخ شهاب قد أضافت إلى دواعي القلق الأمريكي. ففي معظم التجارب الأخيرة على الصاروخ شهاب ـ ٣ المتوسط المدى في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٢، نجح الإيرانيون بإصابة هدف محدد مسبقاً من المرة الأولى. وقد عكس نجاح مدى الصاروخ وتوجيهه تحسينات أدخلتها كوريا الشمالية على محرك شهاب ـ ٢ وعلى نظامه الملاحي وتوجيهه، وكذلك بسبب نجاح في أنظمة التكامل في الوقت نفسه، فإن المعتقد أن شهاب ـ ٤ القادر على الوصول إلى أوروبا الغربية قريب من مرحلة الاختبار.

لقد واصلت البحرية الإيرانية تعزيز قدراتها في مجال سفن السطح، وذلك لتسيير دوريات في المياه الأقليمية على نحو أكثر فاعلية. وفي منتصف عام ٢٠٠٢ كان من المتوقع أن تتسلم أول ثلاثة طرادات وطنية الصنع من طراز موج. والمعتقد أيضاً أن إيران قد أمرت بشراء ١٠ زوارق دوريات من طراز تشاينا كات مسلحة بصواريخ سطح ـ

سطح (PFM) من الصين.

مجلس التعاون الخليجي

في القمة التي عقدت في عُمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أعلن مجلس التعاون الخليجي عزمه على تسريع جهود صياغة سياسة دفاعية متكاملة. كذلك فقد أسس مجلساً دفاعياً أعلى للإشراف على التوسع في القوة الدفاعية المشتركة ـ المسماة **درع شبه الجزيرة** ـ من ٥٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ رجل. وثمة طموح رئيسي لمجلس التعاون الخليجي أن يخلق خططاً مشتركة للقيادة والتحكم والاتصالات بهدف تطوير دفاع جوي مشترك وهيكل للقيادة والتحكم في الحركة الجوية. وقد اكتملت المرحلة الأولى من هذا المشروع ـ الذي تبلغ نفقاته ١٦٠ مليون دولار أمريكي ـ وهي إقامة منشأة للاتصالات اللاسلكية المأمونة وشبكة اتصالات عسكرية بواسطة الكابلات تعرف باسم «حزام التعاون». وقد بدأ إنشاء منشآت جديدة لقوة درع شبه الجزيرة في حفر الباطن، في شمال شرق العربية السعودية بالقرب من الحدود العراقية. والموعد المستهدف لتعزيز درع شبه الجزيرة، بما في ذلك امتلاك التجهيزات الجديدة، هو عام ٢٠٠٣. والمتصور أن ترابط قوة من ٦٥٠٠ رجل بصفة دائمة في حفر الباطن، بينما ستبقى القوة الأخرى المؤلفة من ١٣ ألف رجل في البلاد التي ينتمي إليها أعضاؤها إلى أن يتم استدعاؤهم.

وقد أمرت عُمان ـ من أجل تحسين الدوريات في مياهها الإقليمية وفي مناطق اقتصادية استثنائية ـ بشراء مروحيات (هيليكوبتر) من طراز **لينكس** (Lynx) لتنتشر من طرّاديها الخاصين طراز قاهر. وحتى الآن فإن البحرية العُمانية تفتقر إلى قدرة ملاحية جوية. وينبغي أن يؤدي تسلمها المروحيات أيضاً إلى زيادة قدرتها في مجال حرب السطح.

وقبلت العربية السعودية الفرقاطة الأولى من ثلاث فرقاطات من طراز **الرياض** (لافاييت الفرنسية) في تموز/يوليو ٢٠٠٢. وهذه السفن هي أفضل تسطيحاً وأكبر حجماً وأحدث من الفرقاطات السعودية الحالية ومن كل سفن السطح الحربية في المنطقة.

كذلك فإن الإمارات العربية المتحدة تحسّن قدراتها على السطح، إذ أمرت بشراء ست سفن من طراز **بينونه** (PFM) من فرنسا، ومن المتوقع أن تصل أولاها لتسلّم في أواخر عام ٢٠٠٣. في الوقت نفسه فإن القدرة البرمائية الإماراتية ينتظر أن تتعزز بشراء ١٢ زورق إنزال، وسيكون هذا تقريباً ثلاثة أمثال ما تملكه الإمارات حالياً من هذه الزوارق.

الصراع الداخلي

الجزائر

منذ آب/أغسطس ٢٠٠١ لقي نحو ٢٠٠٠ شخص حتفهم في الجزائر في الصراع الداخلي بين الحكومة واثنتين من الجماعات الإسلامية المتطرفة: الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والجماعة الإسلامية المسلحة. لقد عرض عفو عام على كلتا الجماعتين من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام ٢٠٠٠ ورفضته الجماعتان، وفي آب/أغسطس ٢٠٠١

وقعت أولى الهجمات بالقنابل في العاصمة الجزائر خلال مدة سنتين.

في يوم ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة الجزائرية أن الانتخابات البرلمانية ستجري يوم ٣٠ أيار/مايو. ودعا حزبا البربر المعارضان الرئيسيان، جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إلى مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على معدلات البطالة العالية، ومزاعم بتزوير الانتخابات. ونتيجة لهذا أعلن الرئيس في أواخر شباط/فبراير الاعتراف بلغة البربر ـ الأمازيغية ـ لغة قومية، وهو أحد المطالب الرئيسية لمجتمع البربر. مع ذلك فإن توترات بين البربر والحكومة قد استمرت، حيث احتج البربر على معاملة الحكومة الفظة للمدنيين. وأدى موت طالب بربري في مدرسة ثانوية ـ اسمه غويرماه ماسينيسا ـ بينما كان محتجزاً إلى إطلاق موجة احتجاجات في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وهذه تركزت في إقليم القبائل الذي تسكنه غالبية من البربر. وأعلنت حالة طوارئ مدنية للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢.

فازت جبهة التحرير الوطني التي يتزعمها رئيس الوزراء علي بنفليس بالانتخابات وأعلنت وزارة الداخلية الجزائرية أن النسبة الإجمالية لمن أدلوا بأصواتهم بلغت ٤٧,٥ بالمئة، وهو أدنى رقم سجل منذ الاستقلال في عام ١٩٦٢. وفي حزيران/يونيو حظرت الاحتجاجات حظراً تاماً في الجزائر العاصمة.

القسم الثاني: اقتصادات الدفاع

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المتوقع أن يتراجع النمو في الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٢ بعد أن أبلى بلاء حسناً نسبياً في عام ٢٠٠١، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط وللوضع الأمني الإقليمي، لأن خفض الإنتاج النفطي، الذي يرتبط باتفاقات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) للحد من الإمداد العالمي، قد أحدث هبوطاً في نشاط الدول المصدرة للنفط في عام ٢٠٠٢، بينما أحدث الوضع الأمني أيضاً تأثيراً سلبياً في النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة السياحة.

وأدى ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ وأوائل عام ٢٠٠١ ـ حينما بلغت الأسعار ذروتها عند ٣٨ دولاراً للبرميل ـ إلى زيادة في الإنفاق الدفاعي الإقليمي. في عام ٢٠٠٠ بلغ إجمالي الإنفاق الدفاعي للمنطقة ٦٠,٦ مليار دولار أمريكي. وفي عام ٢٠٠١ ارتفع الرقم إلى ٦٨,٧ مليار دولار.

خلق الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ضغوطاً اقتصادية خطيرة في البلد. انكمش إجمالي الإنتاج المحلي لإسرائيل بنسبة ٥ بالمئة تقريباً في عام ٢٠٠١، ومن المرجح أن تجري استقطاعات قاسية وضرائب جديدة في الميزانية من أجل تخفيف المشكلات المالية. وعلى سبيل المثال فإن استدعاء ٢٥ ألفاً من الاحتياطي في أوائل عام ٢٠٠٢ سيكلف نحو ٦٠٠ مليون شيكل شهرياً. وثمة تنبؤ بحدوث عجز مالي بنحو ٣,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٢. وقد زادت نفقات تمويل هذا، إذ واصلت وكالات تحديد مستويات التمويل تعديل معدل الائتمان للدين الإسرائيلي في ضوء الحرب. وكانت الميزانية الدفاعية الأصلية

لعام ٢٠٠٢ ستزيد ـ وفقاً لما كان مقرراً ـ بما قيمته ٣,٧٥ مليار شيكل جديد فوق مستوى ميزانية ٢٠٠١. مع ذلك فإن التأخير في إصدار ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٢ كان معناه أنه لم يكن بالإمكان في النهاية اعتماد الأموال الإضافية، ومن ثم حدوث الميزانية بما قيمته ٤١,٧ مليار شيكل جديد، وهو أدنى قليلاً من ميزانية ٢٠٠١. مع ذلك فإنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في أعقاب عمليات عسكرية مستمرة في الضفة الغربية وغزة، وبصفة خاصة عملية الدرع الواقي، تمت الموافقة على مبلغ إضافي بقيمة ٢ مليار شيكل جديد لوزارة الدفاع، لتصل ميزانيتها إلى ٤٣,٧ مليار شيكل (٩,٤ مليار دولار)، أي ٢٠,٤ بالمئة من الميزانية العامة. وسيفيد السلاح الجوي الإسرائيلي من ٥٢ مقاتلة طراز **إف ـ ١٦** آي صدر أمر شرائها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بتكلفة تبلغ نحو ٢ مليار دولار أمريكي. وهذا أمر لاحق، بالإضافة إلى عقد بقيمة ٢,٥ مليار دولار لشراء ٥٠ مقاتلة **إف ـ ١٦** آي، كان قد وقع في عام ١٩٩٩. وستسلم الطائرات الجديدة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. وعندما نأخذ في الاعتبار تسع مروحيات (هيليكوبتر) من طراز **آباتشي لونغباو** (Apache Longbow) من المقرر تسليمها ابتداء من عام ٢٠٠٤، فإن السلاح الجوي سيتسلم أكثر من ٥٠ بالمئة من ميزانية المشتريات الإجمالية لوزارة الدفاع خلال العقد المقبل.

وقد بدأ الجيش بتسلم الدبابة القتالية الرئيسية الجديدة ـ **المركافا ام. كي. ٤** ـ التي كشف النقاب عنها في حزيران/يونيو وتقدر نفقاتها بنحو ٣,٧ مليون دولار للدبابة الواحدة. وتعتزم وزارة الدفاع إنتاج ما بين ٥٠ و٧٠ دبابة سنوياً على مدى السنوات الأربع التالية على الأقل. أما البحرية ـ التي تتلقى تقليدياً أقل المدفوعات بين الفروع الثلاثة للقوات المسلحة ـ فإنها تحقق في إمكان تحويل نفسها إلى قوة فعالة في أعالي البحار ذات قدرة على الإغارة البعيدة المدى. وحتى الآن فإنه لم تتم بعد الموافقة على التمويل، على الرغم من أن لجنة تتولى فحص فكرة إعادة اعتماد التمويل الدفاعي للبحرية لهذا الغرض. وفي محاولة لوقف تدهور صناعاتها لبناء السفن فإن وزارة الدفاع قد أمرت بشراء مجموعة من ثماني سفن للبحرية للعمل ضمن أسطول دورياتها الساحلية مستقبلاً، من صانعين محليين. ويتألف الجزء الأول من هذا البرنامج من ستة زوارق طراز **سوبر دفورا** (Super Dvora) **إم كي ١١** واثنين من طراز **شالداغ** (Shaldag) الهجومية السريعة، وستبنى بكلفة إجمالية قيمتها نحو ٣٢ مليون دولار.

على الرغم من التوقعات بأن العربية السعودية كانت ستحقق ميزانية متوازنة في عام ٢٠٠١ فإنها فاجأت المراقبين بإعلان عجز في الميزانية بقيمة ٢٥ مليار ريال سعودي. وعلى الرغم من أن الإيرادات كانت أعلى مما حددته الميزانية بقيمة ٢٣٠ مليار ريال سعودي، فإن النفقات كانت أعلى بكثير من التنبؤ الذي كان بقيمة ٢٥٥ مليار ريال سعودي. وتتوقع ميزانية ٢٠٠٢ إيرادات تهبط إلى ١٧٥ مليار ريال سعودي، بينما خفضت النفقات إلى ٢٠٢ مليار ريال سعودي. وتبقى العربية السعودية أكثر تعرضاً من دول الخليج الأصغر لتقلبات سوق النفط الدولية. وحيث نصف السكان من أعمار دون الثامنة عشرة والبطالة تبلغ ٢٠ بالمئة، فإنه من الحيوي أن يتم تنويع الاقتصاد أكثر باتجاه القطاع غير النفطي. وعلى الرغم من انخفاض النفقات الحكومية المتوقعة لعام

٢٠٠٢ فإن ميزانية الدفاع مقدرة أن تكون قد زادت بنحو ٤ بالمئة إلى ١ر٨٠ مليار ريال سعودي (٢١,٣ مليار دولار أمريكي). وفي تحرك يتسم بارتفاع النبرة السياسية، وقد يكون استجابة لتوتر متصاعد في أنحاء المنطقة، فإن العربية السعودية ألغت خطة أبقت عليها طويلاً لامتلاك أنظمة مدفعية طراز **جي ـ ٦** يبلغ عددها ٧٨ كان من المقرر شراؤها من شركة دينيل (Denel) المملوكة للدولة في جنوب أفريقيا.

في أعقاب مراجعة السنة الماضية ـ التي جمدت برامج مشتريات رئيسية ـ أكدت الكويت عزمها على شراء ١٦ من مروحيات (هيليكوبتر) طراز **آباتشي أ. هـ ـ ٦٤** التي تصنعها بوينغ والأنظمة المرتبطة بها. ولا تزال هذه الصفقة المحتملة التي تقدر قيمتها بـ ٢,١ مليار دولار أمريكي بانتظار تلقي موافقة من الكونغرس الأمريكي، وهي تشمل ثمانية رادارات طراز **لونغ باو** للتحكم في النيران، و٩٦ صاروخاً من طراز **لونغ باو هيلفاير**، و٢٨٨ صاروخاً من طراز **هيلفاير**، و١٦ من أنظمة التهديف والتصميم المحدثة والمحركات الأضافية، ومنصات إطلاق الصواريخ وغيرها من أنواع التجهيزات والدعم. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد وافقت أصلاً على بيع مروحيات **آباتشي** للكويت في عام ١٩٩٧، ولكن هذه الموافقة سحبت في وقت لاحق بسبب اعتراضات الكونغرس على تضمينها رادارات التحكم في النيران طراز **لونغ باو** المتقدمة. وقد تحقق تقدم أيضاً بشأن خطط الكويت لشراء نظام للدفاع الجوي المنخفض المستوى من مصر. وتملك الكويت بالفعل خمسة من أنظمة الدفاع الجوي **آمون**، كانت قد اشترتها من مصر في عام ١٩٨٨، على الرغم من أنها أصبحت الآن في ما يُعتقد في حالة سيئة. والصفقة الجديدة هي مبدئياً لشراء نظامين، مع خيار شراء ثلاثة أنظمة أخرى وكذلك رفع مستوى الأنظمة القديمة.

واصل الاقتصاد الإيراني نموه بمعدل ٥ بالمئة سنوياً. ومن المتوقع أن يؤدي تقدم إضافي أحدث في الإصلاح الهيكلي، وكذلك توسع تمس الحاجة إليه كثيراً في نشاط القطاع الخاص النفطي، إلى توفير دعم كبير للنمو في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بعد اتفاق آذار/مارس ٢٠٠١ بين الرئيس الإيراني محمد خاتمي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقعت وزارتا الدفاع في البلدين اتفاق تعاون عسكري ـ تقني تعتزم روسيا بمقتضاه أن تبيع أسلحة لإيران. وتعتزم إيران أن تنفق نحو ١٠ مليارات دولار أمريكي خلال السنوات العشر التالية لإعادة تجهيز قواتها المسلحة؛ وسيكون نصيب الاتفاقية مع روسيا من هذا نحو ٤ مليارات من الدولارات الأمريكية. وعلى الرغم من أنه لم تعلن تفصيلات محددة فإن وزير الدفاع الإيراني ـ أثناء رحلته في روسيا ـ زار المصانع التي تنتج أنظمة الصواريخ الدفاعية الجوية والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات وأنظمة الصواريخ الميدانية. وحسب مؤسسة «روسو بورنو اكسبورت» ـ وهي الشركة صانعة الأسلحة ـ المملوكة للدولة ـ فإن الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى مبيعات تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً. وإلى جانب تسليم أنظمة تسليحية كاملة، من قبيل نظام الدفاع الجوي إس ـ ٣٠٠، فإن إمكانات التعاون التقني ـ العسكري يمكن أن تمتد إلى تحديث أسطول السلاح الجوي الإيراني من الطائرات الحربية؛ والتغيير الشامل لتجهيزات كانت روسيا قد سلمتها في الماضي؛ وإقامة مركز خدمات في إيران لطائرات **ميغ ـ ٢٩ وسوخوي ـ ٢٤ إم كي**؛ وإقامة مركز تدريب لطواقم الدبابة القتالية

الرئيسية طراز تي ـ ٧٢ إس؛ والتكافل في تطوير أنظمة اتصالات من الفضاء وأنظمة مراقبة أرضية؛ كذلك تنظيم الإنتاج المرخص به في إيران للعديد من أنظمة الأسلحة البرية والبحرية المصممة في روسيا. ولقد تسلمت إيران في عام ٢٠٠١ الدفعة الأخيرة من المروحيات إم إي ـ ١٧ الإحدى والعشرين التي كانت قد طلبتها في عام ١٩٩٩ واحتفظت بخيار شراء بما قيمته ١٥٠ مليون دولار أمريكي من طائرات النقل العسكرية الأخرى وعددها ٣٠ طائرة.

كانت مصر مصدر قلق لإسرائيل حينما وافق الكونغرس على طلبها شراء ٥٣ من الصواريخ طراز آ. جي. إم ـ ٨٤١ هاربون بلوك II المتوسط المدى المضاد للسفن والذي تصنعه شركة بوينغ. وكان العقد ـ بقيمة ٢٥٥ مليون دولار ـ قد اشتمل أيضاً على أنظمة أسلحة اقتراب من طراز فالانكس بلوك ـ ١ ـ ب التي تصنعها شركة رايثون (Raython) وعلى ٥٠ ألف طلقة من ذخائر تونغستين (Tungsten). وقد اعتبرت إسرائيل أن امتلاك مصر صواريخ هاربون بلوكII، التي يمكن تعديلها بحيث تصبح لها قدرة هجوم بري بمثابة خطر. مع ذلك، ففي أعقاب خمسة عشر اجتماعاً ـ وهو عدد غير مسبوق من الاجتماعات ـ كشفت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية أن الصواريخ ستعدل في الولايات المتحدة لمنع أي تحوير لها. وفي خطوة تغيير للسياسة أكدت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية أيضاً أن عملية تحديث المروحيات الـ ٣٥ طراز أ. هـ. ـ ٦٤ أ آباتشي لدى مصر إلى مستوى أ. هـ. ـ ٦٤ د لن تتضمن الرادار طراز ا. ن./ أي. بي.جي. ـ ١٧٨ لونغ باو كما فهم سابقاً.

على الرغم من الحالة الاقتصادية السيئة، يواصل اليمن توقيع صفقات أسلحة رئيسية. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وقع اليمن صفقة تقدر قيمتها بما يصل إلى ٤٣٠ مليون دولار لامتلاك عدد يتراوح بين ١٥ و٢٤ طائرة ميغ ـ ٢٩، بالإضافة إلى عدد من تجهيزاتها المحدثة الحالية لتصل إلى المستوى ذاته.

القسم الثالث: مواجهة الإرهاب بعد ١١ أيلول/سبتمبر

دروس مبكرة، وتحديات مستقبلية

سارعت أمريكا ـ وقد أجبرتها الحاجة إلى إعادة توطيد قيادتها العالمية في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الفظيعة على ترابها ـ إلى تجميع «تحالف إرادة» غير مسبوق، ليس هذا فحسب، بل أدخلت قوة عسكرية حاسمة لضرب شبكة القاعدة الإرهابية في أفغانستان وحكومة طالبان التي كانت تستضيفها. بالإضافة إلى هذا فإن سلسلة من الإجراءات الهجومية والدفاعية لضرب الإرهاب، ما تطلب زيادات كبيرة في الميزانيات الدفاعية وغير الدفاعية، يجري تجميعها ببطء لمحاربة ما يعتقد معظم المحللين أنه سيكون حرباً طويلة وصعبة للقضاء على الإرهاب العالمي. ولإلقاء ضوء على احتمالات النجاح في ضرب الإرهاب العالمي فإن التحليل التالي يهدف إلى غرضين أساسيين: **الأول** استخراج الدروس المبكرة ـ مهما كانت مبدئية وفريدة في الظروف الخاصة ـ من الحرب تحت الهيمنة الأمريكية في أفغانستان، بينما تتقلّص إسهامات الحلفاء في القتال ضد

الإرهاب العالمي. والثاني أن نتفحص التحديات العسكرية والتقانية والتنظيمية والتحليلية الأطول أجلاً ذات الأهمية المركزية للنجاح في ضرب الإرهاب الدولي.

استراتيجية ناشئة

تتألف محاربة أمريكا للإرهاب العالمي ـ بالإضافة إلى العمل العسكري الهجومي مثل ذلك الذي جرى في أفغانستان ـ من مزيج من الإجراءات الهجومية العسكرية والمخابراتية وإجراءات ضغط القانون والدفاع عن الجبهة الداخلية وتعقب مسار الأموال والإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية. وبين شواغل إدارة بوش الرئيسية ـ مع ذلك ـ هناك الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل، ويمكنها أن تزود بها نشطين من مرتكبي الإرهاب الدولي. لهذا فإن سياسة الولايات المتحدة المناهضة للإرهاب ترتبط ارتباطاً لا فاصم له بسياستها المناهضة لانتشار هذه الأسلحة، وقد أمدتها فعلاً بطاقة جديدة. لقد وصف الرئيس بوش ـ في خطاب تخريج دفعة جديدة من الضباط العسكريين في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت بولاية نيويورك ـ يوم الأول من حزيران/يونيو ٢٠٠٢ ـ استراتيجيته بأنها استراتيجية عمل عسكري حاسم. وقال بوش لجمهوره إن «علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نوقف خططه وأن نواجه أسوأ الأخطار قبل أن تظهر». وعلى الرغم من أن بوش لم يشر بصفة خاصة إلى العراق في خطابه هذا، إلا أن إشارته إلى «دول ضعيفة» تملك القدرة على إلحاق ضرر له أبعاد الكوارث بدول كبرى بدت تعني ضمنياً أن لاعبي الأدوار من غير الدول ومن الدول سيكونون أهدافاً لهذه الاستراتيجية الاستباقية الناشئة. والحقيقة أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز كان قد فصّل بدقة وبصورة جوهرية هذه الاستراتيجية نفسها في خطاب ألقاه في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٢ أمام رابطة الدبلوماسيين الأمريكيين مشيراً إلى الحرب على الإرهاب على أنها حرب لا تتطلب مجرد ملاحقة ساخنة، إنما «استباق ساخن» أيضاً.

إن الميل الشديد إلى علم استباقي في الاستراتيجية الأمريكية الناشئة لمواجهة الإرهاب يتفق على نطاق واسع مع نظرة وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد عن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المستقبل. فخلافاً للقدرات العسكرية (بالأخص البرية) في الماضي وحتى بعضها في الحاضر، فإن القوة العسكرية المستقبلية ستقوم بعمل حاسم مستخدمة قوات سريعة الانتشار وسريعة الحركة والخفيفة يمكنها الرد على متطلبات الطوارئ بحد أدنى من الدعم اللوجستي. وسيكون المقياس الأساسي للفاعلية متمثلاً في نوعية إقامة الشبكة بين أجهزة التحسس وأجهزة الإطلاق أكثر مما يتمثل في عدد منصات الأسلحة التي يمكن وضعها في مواجهة العدو. إن الاستخدام الكلي للمحللات المجهرية في كافة الأنظمة العسكرية، وتقنيات التحسس عن بعد، وأنظمة البرامج المتقدمة المدمجة للمعطيات، ونظم الإدارة القاعدية المترابطة ولكن المنفصلة مادياً وذات السرعة العالية، وشبكات الاتصال العالية القدرة، كلها ستمكن من تطبيق دقيق للقوة ضد أكثر أهداف العدو أهمية. وعوضاً من استخدام نيران متلاحقة ضد هذه الأهداف ـ الأمر الذي يعطي للخصم وقتاً للاستفاقة أو الاختفاء ـ فإن أجهزة التحسس والإطلاق ستجلب نيراناً متزامنة مع تأثير أكبر كثيراً مما كان الحال في أي وقت مضى. مع ذلك فإن الانتقال من قوة اليوم، التي هي أقل من سريعة الحركة وتنتشر ببطء، إلى

قوة الغد المرغوبة المستهدفة، مشحون بعراقيل ليس أقلها الفروع العسكرية العازفة عن إزاحة منصات حقبة الحرب الباردة لصالح هيكلة قوة أكثر تشابكاً وخفيفة الوزن موجهة نحو الدخول في عمليات مشتركة مع مجموعات قوة من فروع أخرى[١]. مع ذلك، وعلى الرغم من العوائق المؤسساتية أمام التحول السريع إلى قوات عسكرية أكثر توجهاً نحو الاستباقية، فإن الدروس المبدئية المستمدة من الحرب في أفغانستان تعزز التزام وزير الدفاع رامسفيلد بإنجاز قدر أكبر كثيراً من القدرة الحاسمة على الرد على الأخطار الطارئة.

دروس من عملية الحرية المستديمة

لا بد من أن تُستمد أية دروس من الحملة العسكرية القصيرة ضد قوات طالبان والقاعدة بحذر كبير، وذلك لأسباب عديدة. **أولاً**، بينما اقتلعت عناصر طالبان والقاعدة بصورة حاسمة وسريعة في **عملية الحرية المستديمة**، فإن كثيراً من المقاتلين قد تفرقوا في مواقع اختباء في باكستان وأفغانستان وربما في ميادين أبعد. والتحدي الأشد صعوبة بشأن العثور على هذه العناصر البقايا وإلحاق الهزيمة بها سيتوقف لا على الأدوات العسكرية التقليدية بقدر ما سيتوقف على فاعلية جمع المعلومات (المخابرات) والتعاون فيه بين دول كثيرة.

ثانياً، هناك ندرة في المعلومات المهمة عن الحملة العسكرية ذاتها، وذلك لأنه ليست متاحة الآن تحليلات رسمية مستقاة بصفة منتظمة عن عدد القوات والأسلحة التي استخدمت، أو الأهداف التي أصيبت، أو دقة الأسلحة، أو تقدير للدمار الذي خلفته المعارك. إن المرء متروك لبيانات صحفية متعددة تهدف لخدمة ذاتها لكي يستمد منها الدروس.

ثالثاً، إن عوامل معينة فريدة قد شكلت النتيجة. والأمر الأكثر دلالة أن طالبان والقاعدة كانا يفتقران إلى الشعبية لدى الشعب الأفغاني، وهو ما أجبر الإرهابيين وداعميهم على تركيز قواتهم في مجمعات المباني والكهوف وغيرها من الملاذات التي بدا أنها توفر لهم حماية من الغارات الجوية، ولكنها في الواقع أتاحت للقوة الجوية الأمريكية أن توجه نيراناً ماحقة ضد هذه المواقع الثابتة وأن تقضي على خطوط الاتصالات بينها، كل ذلك دون خوف من سقوط ضحايا مدنيين. ويتناقض هذا بوضوح مع الأحوال التي واجهها حلف الأطلسي في **عملية القوة المتحالفة** في كوسوفو. هناك كانت قوات الجيش المصري والشرطة القومية العربية تعمل في وحدات صغيرة، متداخلة مع (و«مطهرة عرقياً») ألبان كوسوفو، كانت تختبئ ليلاً في القرى والمدارس والغابات القريبة، وهذه كلها أسهمت في أحوال استهداف مستحيلة، وبخاصة في ضوء القواعد الصارمة للاشتباك التي كانت سائدة آنذاك.

وأخيراً فإن التوتر العملي والانفعالي الهائل لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر زود

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن التحول العسكري الأمريكي، انظر: «U.S. Military Transformation after 11 September,» *Strategic Survey* (Institute for Strategic Studies) (2002), pp. 69 - 79.

الولايات المتحدة بميزات سياسية ونفسية غير عادية. الأمر الذي جعل المخاطر واضحة في عملية الحرية المستديمة، بصرف النظر عن مدى كونها غير ملموسة. مثل هذه القضية الملحة، إلى جانب وحدة غربية غير عادية، لم تكن سائدة حتى في البوسنة وكوسوفو، ومن المؤكد أنها لن تتحقق خلف أي حملة عسكرية ضد العراق.

مع هذه الإيضاحات الدقيقة يمكن أن نسوق أحكاماً مبدئية على ما يبدو انه اتجاهات وتجديدات عسكرية ـ تقنية واضحة من الحملة العسكرية القصيرة في أفغانستان.

لقد أبدى وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد رأيه بأن القرن التاسع عشر التقى بالقرن الحادي والعشرين في المعركة على مزار الشريف أثناء عملية الحرية المستديمة. هناك تسللت القوات الخاصة الأمريكية خلف خطوط العدو وطلبت غارات جوية فعالة ساحقة على قوات طالبان والقاعدة، ما مكّن مئات من الخيالة الأفغان الأصدقاء، مصحوبين بمزيد من القوات الخاصة الأمريكية من دخول المعركة، وفي النهاية تحقيق نصر على خصم عنيد. وإلى جانب الشجاعة الجليّة للقوات العسكرية الأمريكية والأفغانية كان مفتاح النصر هو الحسم الجارف للغارات الجوية، التي كسرت خط جبهة المقاومة. أما الأمر المركزي لفاعلية القوة الجوية فربما كان التجديد التكتيكي الأكثر أهمية: المزج بين التهديف على الأرض ودقة الغارات الجوية. وكان لهذا التجديد التكتيكي مكونان أساسيان: **الأول** المراقبون الجويون لحرب السلاح الجوي كانوا مندمجين في القوات الخاصة للجيش الأمريكي «الفرق ـ أ» ومجهزين بنظام موضعة عالمي بها فيه من أجهزة استقبال ومناظير مكبّرة تعمل باشعة اللايزر مشتراة من المحلات العادية، تعرف باسم فايبر (Viper) (الأفعى)، وقد اشتريت مصادفة من صانع سويسري قبيل معركة مزار الشريف مباشرة. **ثانياً** الطائرات الحربية كانت مسلحة بالذخائر الهجومية المباشرة المشتركة (JDAM) عيار ٩٠٠ كليوغرام ـ وهي تعديل زهيد التكاليف نسبياً لقنابل التدمير، وهو تعديل يمكنها من أن توجّه إلى أهدافها بدقة قصوى بواسطة إشارات من الأقمار الاصطناعية (جي. بي. إس.).

على الرغم من أن الذخائر الهجومية المباشرة المشتركة (JDAM) استخدمت للمرة الأولى في كوسوفو عام ١٩٩٩، فإنها كانت أكثر فاعلية بكثير في أفغانستان لأن استخدامها كان محدداً بواسطة مراقبي القتال الجوي على الأرض. وكانت الطائرات الحربية خلال حملة كوسوفو تنطلق فحسب من قواعدها ولديها أهداف محددة مسبقاً ومنسقة لاستخدام ذخائر «JDAM». وقد قلص هذا كثيراً فاعلية التهديف، وبخاصة ضد ما يسمى بأهداف حرجة زمنياً، وهي الأحداث التي يمكن أن تتحرك. لكن مراقبي القتال الجوي على الأرض ـ مسلحين بتجهيزات ملائمة ـ كانوا قادرين على تقليص مدى الوقت بين تحديد هدف ومهاجمته من ساعات إلى دقائق. وحرفياً فإنه قبل أيام من معركة مزار الشريف تسلم مراقبو القتال الجوي أول كمية من المناظير المكبرة التي تعمل باللايزر فايبر (Viper). وفايبر تطلق شعاع لإيزر على الهدف فيحدد مدى هذا الهدف ويعكس تأثير ذلك على جهاز الاستقبال (GPS). ويقوم هذا الأخير بترجمة المدى والتأثير إلى ارتفاع وامتداد، ويقوم مراقبو القتال الجوي بنقل هذين بدورهما إلى

الطائرات لتترجم إلى تنسيق لتهديف ذخائر «JDAM». وهكذا في أقل من ٢٠ دقيقة يتمكن مراقب للقتال الجوي على الأرض من أن يطلب طائرة تحلق في النطاق المحدد أن تتلقى معلومات التهديف الدقيق التي يمكن أن تؤدي إلى هجوم فوري بالفعل ضد هدف حرج من مسافة آمنة تبلغ ١٠ آلاف متر. أما قبل وصول المناظير المكبرة فايبر إلى أفغانستان فكان مراقبو القتال الجوي ملزمين باستخدام أجهزة التحديد باللايزر التي «ترسم» هدفاً بأشعتها. وهذه يتم تحديد موقعها بواسطة طائرة تحلق قريباً، فتقوم الطائرة عندئذ بإطلاق قنبلة موجهة باللايزر في أعقاب شعاع اللايزر الذي يطلقه مراقبو القتال الجوي إلى الهدف. غير أن الطقس غير الملائم والسحب المنخفضة تحد من استخدام القنابل الموجهة باللايزر، بينما لا تؤثر هذه العوامل في الأسلحة التي توجهها مناظير فايبر المكبرة والتي تستخدم ذخائر «JDAM». إن مسؤولي السلاح الجوي الأمريكي مغتبطون بالتجديدات في مجال التهديف إلى حد أنهم يتطلعون الآن إلى دور أكثر أهمية في التنسيق الجوي الأرضي عندما تستخدم المقاتلة **الشبح ف ـ ٢٢** التي لم تستخدم بعد، بما في ذلك التعديلات على أنظمة مناظير اللايزر المكبرة التي يمكن أن تتيح التزود الأوتوماتيكي بأجهزة التنسيق (GPS) بصورة مباشرة في ذخائر التوجيه الدقيق. ومن شأن هذا أن يزيل احتمال أن يرسل مراقبو القتال الجوي بطريق الخطأ معلومات التنسيق الخاصة بهم أو غير الصحيحة إلى الطائرات.

وليس التهديف الدقيق المحسّن جذرياً إلا واحداً من صور عديدة للإمكانية الكبيرة لحرب الشبكات المركزية (NCW)، أي قدرة القوات المتفرقة جغرافياً على إدراك فضاء المعارك ذاته بدرجة كبيرة. فهذا يمكنها من إحداث تأثيرات واسعة دون حشد قوات ضخمة، الأمر الذي يستغرق وقتاً ويزيد من احتمال الانكشاف للهجمات. إن الإنجازات التي تحققت في المعدات العسكرية التي تتخذ قواعدها في الفضاء والعربات الجوية بلا طيارين، قد عززت القدرة العسكرية الأمريكية على شن حرب الشبكات المركزية. إن اتصالات الأقمار الاصطناعية وأنظمة الاستطلاع والمراقبة العلوية قد أظهرت تحسينات مؤثرة بالمقارنة باستخدامها في عملية عاصفة الصحراء قبل أكثر من عقد على عملية الحرية المستديمة. وإذن فإن الأنظمة الفضائية كانت بصورة أساسية هي المجال الاستثنائي لمجتمع المخابرات القومية وكبار صانعي السياسة. مع ذلك فإن التقديرات الحيوية التي تتم بعد الحرب وانعدام الاتصالات في الوقت الحقيقي ـ وهو أمر باهظ النفقات ـ من معدات الفضاء في الصومال قد أدت إلى تحول جذري في الدعم الفضائي للعمليات العسكرية. والآن فإن معطيات الفيديو القريبة من الوقت الحقيقي المستمدة من عربات جوية بلا طيارين طرازي بريداتور (Predator) وغلوبال هوك (Global Hawk) يمكن نقلها عبر أقمار اصطناعية للاتصالات موضوعة في مدار فضائي إلى مراكز القيادة وإلى المراقبين الأفراد على الأرض. وهذا بدوره ينقل المعلومات المنسقة للتهديف الدقيق عن طريق مراكز قيادة تقع على منتصف المسافة حول الكرة الأرضية لكي تضرب موجودات في مسرح العمليات. هذه القدرة على توسيع الدراسة الميدانية عن طريق عربات جوية بلا طيارين وأقمار استطلاع اصطناعية موضوعة في الفضاء قد مكنت قائد القيادة المركزية الأمريكية من توجيه المعركة من مقر قيادة في تامبا بولاية فلوريدا بينما هو على اتصال آني مع مقر قيادته المتقدم في الكويت وقطر ومقر قيادة فرعي أنشئ سريعاً في

أوزبكستان. إن أحد المؤشرات القوية على الأهمية المتزايدة للفضاء العسكري هي الزيادة الضخمة في سعة المجال الترددي على مدى العقد الأخير. ومن بين المحركات الرئيسة لهذه الزيادة إدخال فيديو الوقت الحقيقي من العربات الجوية بلا طيارين طراز بريداتور إلى المروحيات المسلحة بالمدافع الرشاشة طراز أي. سي. ـ ١٣٠، على سبيل المثال، ما سمح لطواقم هذه المروحيات بتلقي المعلومات بالصور الحية قبل وقت كاف من وصولهم إلى الهدف. وقد استأجر «البنتاغون» خلال عملية الحرية المستديمة ٨٠٠ ميغابايت في الثانية من الدعم من الأقمار الاصطناعية التجارية مقارنة بـ ١٠٠ ميغابايت في الثانية أثناء عملية **عاصفة الصحراء**. ويمثل هذا سبعة أمثال سعة المجال الترددي لدعم عُشر عدد القوات.

فإذا ما أخذت في مجملها التطورات في الدراسة الميدانية المشاركة والتهديف الدقيق خلال تحسينات كبيرة في أنظمة القيادة والتحكم والكومبيوتر والاتصالات والمعلومات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR)، فإنها تنم عن تحول حقيقي في الطريقة التي يتم بها إطلاق القوة الجوية. في السابق كانت القوة الجوية تنفذ في مقادير متعاقبة محددة سلفاً. تقوم منصات المعلومات بجمع المعلومات عن أهداف ثابتة إلى حد كبير، وتوضح قائمة أهداف توجّه نحوها طائرات مهمات معينة كجزء من أمر المهمة الجوية الكلي. وعندئذ تنفذ موجة من الطائرات هذا الأمر وتعود إلى قواعدها للقيام بمهام متعاقبة محددة سلفاً. والطبيعة التعاقبية لأمر المهام الجوية تعطي لقوات الخصم وقتاً للافاقة أو التحرك تحت غطاء لتعزيز قدرتها على البقاء. وقد أظهرت عملية الحرية المستديمة للمرة الأولى كيف يمكن للقوة الجوية أن تستخدم في شكل قريب من الآنية وليس في شكل تعاقب نظراً إلى التكامل السريع لمعطيات التحسس مع مواقع القوة الجوية. وإلى حد كبير على غرار مراقب الحركة الجوية المدنية فإن مراقب القتال الجوي على الأرض يستطيع أن يستدعي أي عدد من المقاتلات أو قاذفات القنابل الثقيلة خارج منطقة الهدف مباشرة لضرب الأهداف التي تم تحديدها وتمت بعد ذلك الموافقة على استهدافها خلال دقائق من الإفصاح عنها. وثمة مقياس مهم يعكس هذا التحول، هو عدد الأهداف التي يمكن شن هجمات فعالة عليها حسب كل طلعة لكل طائرة واحدة. في عملية **عاصفة الصحراء**، وباستخدام قنابل غير موجهة أو «غبية» كان النمطي هو أن ١٣ طلعة طائرة تلزم لإكمال هجوم على كل هدف. أما باستخدام القنابل الموجهة بالليزر في الجهة ذاتها، فإن التناسب بين عدد الطلعات وعدد الأهداف انخفض إلى هدفين لكل طلعة طائرة أو ما يربو على معدل تحسن في الحجم بالنسبة للقنابل غير الموجهة. وعلى الرغم من أنه لم تتوفر بعد إحصاءات عن عملية الحرية المستديمة، فإن المقصود أن مقاتلات **إف ـ ٢٢** التي تحمل كل منها ثماني قنابل ذكية والقاذفات **الشبح ب ـ ٢** التي تحمل ٢٦ من هذه القنابل يمكن أن تنجز في طلعة واحدة عدداً من الأهداف المقصوفة مماثلاً لعدد القنابل التي تحملها.

وبقدر ما تبرهن هذه التجديدات على فوائد دمج المعلومات مع قوة النيران، من المهم أن نلاحظ تحفظات معينة. لقد أظهرت عملية الحرية المستديمة أن قدرة القوة الجوية الحديثة تقوم على إحداث الانتقال من تهديف أعداد ضخمة من الأهداف الثابتة إلى أعداد ضخمة موازية من أهداف الفرص (بما فيها الفرص الهاربة). مع ذلك فإن

بيئات أشق من الناحية العملياتية حتى من التضاريس الوعرة التي لا ترحم في أفغانستان يمكن تخيلها بسهولة. إن العثور على، واستهداف جماعات صغيرة من الإرهابيين في أحراش الفيليبين يمكن أن يكون أصعب من استهداف مقاتلي القاعدة وطالبان في الخنادق الجبلية. إن توجيه قوة نيران لها فعل الصدمة على نحو فعال يحدث تأثيره، بينما التقلص إلى الحد الأدنى من الخسائر الصديقة والمدنية في أماكن حضرية من شأنه أن يكون مزعجاً على الرغم من ذلك. إن التنبؤ بأن نسبة ٦٥ بالمئة من سكان العالم ستكون قاطنة في المدن بحلول عام ٢٠١٥ هو تذكير مؤلم بالتحديات التي تواجه مخططي مكافحة الإرهاب في السنوات القادمة. إذ تضع هذه البيئات العملياتية غير المستحبة، وإن تكن حتمية، سعراً عالياً لتطوير إنجازات خارقة في رادار اختراق أوراق النباتات والصواريخ الدقيقة الحجم وكذلك الطائرات بلا طيارين، والأنواع المختلفة من الذخائر المؤثرة اليسيرة الإطلاق، والإنسان الاصطناعي (الروبوت) المتعدد الأغراض والصواريخ التي تعتمد على الألياف البصرية السريعة الحركة بدرجة غير عادية والقادرة على الالتفاف في ارتفاعات عالية، هذا إذا اكتفينا بذكر أمثلة قليلة. وحتى بمزايا الإنجازات التقانية الخارقة وما يمكن أن تتيحه، فإن القتال في بيئات معادية كهذه سيتطلب القدرة السياسية على تحمل معدلات خسائر بشرية عالية، وحتى فترات أطول من الاشتباك غير المؤكد.

علاوة على هذا، وأياً كان مدى الظروف العملياتية التي أتاحتها حملة أفغانستان من مزايا مقارنة بالأحوال العملياتية في المدن أو الأحراش، وبغض النظر عن مدى السهولة التي بدا أن القوات التي يقودها الأمريكيون تلحق بها الهزيمة بوحدات من طالبان والقاعدة، فإن القوة العسكرية ستبقى على الأرجح علاجاً فوق العادة في القتال ضد الإرهاب، فلم تكن عملية الحرية المستديمة بأي حال ذلك النجاح الخالي من الشوائب الذي صوره بعضهم. بينما وصف الجنرال تومي فرانكس قائد القيادة المركزية الأمريكية العملية آناكوندا (عملية هجوم آذار/مارس ضد قوات القاعدة) بأنها كانت نجاحاً غير مشروط بكل المقاييس، فإن ما قصد به أن يكون مجرى عملية تستغرق يومين اثنين قد تحول إلى قتال عنيف استمر نحو أسبوعين، وتخلله مقتل ثمانية أمريكيين في القتال. وعلى النقيض من التقارير الحماسية عن آثار القصف الدقيق بالقنابل في معركة مزار الشريف، فإن قوات الصاعقة الأوسترالية أفادت أن المرحلة الأولية من العملية آناكوندا تعرّضت لتمزقات قاسية نظراً إلى عدم كفاية القوة الجوية الأمريكية ونقص المعلومات والتقانة المعيبة. وربما يفسر هذا استخدام أمريكا الأشد حرصاً لقوة عسكرية هجومية في الرد على تهديدات إرهابية محتملة في اليمن والصومال والفيليبين وجورجيا، وتنطوي على اشتباك عسكري مباشر. إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ الأمر الذي يثير جدالاً شديداً مع حلفاء أمريكا الأوروبيين وحلفائها العرب الإقليميين ـ تبدو باعتبارها هدف أمريكا العسكري الأهم.

مع ذلك وعلى وجه الإجمال، فإنه بينما تحسنت القوة الجوية والصاروخية الأمريكية بواسطة قدرات «C4ISR» منذ عملية عاصفة الصحراء، ينبغي أن لا يستنتج المخططون الأمريكيون بحماقة أن نجاحاتهم أثناء عملية الحرية المستديمة يمكن أن تتكرر بسهولة ضد دولة معادية مسلحة بأسلحة دمار شامل. إن أي استراتيجية تنتظم حول

فكرة العمل الاستباقي ضد خصم مسلح بأسلحة دمار شامل تعتمد بصورة حريصة على تحقيق نتائج قريبة من الكمال ضد ثلاثة تحديات صعبة بصورة مزمنة: العثور على، وتحديد خصائص، وإلحاق الهزيمة بأهداف مدفونة على عمق؛ تحديد مواقع، وتحديد هويات ومهاجمة أهداف مراوغة بدرجة عالية، وبالأخص الصواريخ المتنقلة المسلحة بأسلحة دمار شامل؛ وإسقاط تلك الصواريخ التي تنجو من الغارات الاستباقية.

إن النيل بفاعلية من أهداف مدفونة على عمق قد أصبح أمراً عسيراً نظراً إلى تغيرات في اقتصادات الإنشاء تحت الأرض. إن تجهيزات الحفر المتاحة تجارياً تستطيع بسهولة أن تحفر أنفاقاً ومنشآت أعمق وأعمق بسرعة تفوق كثيراً القدرة على إيجاد حلول استهداف تستخدم ذخائر نافذة تقليدية. وليس أقل من هذا إزعاجاً إيجاد، وتحديد خصائص، مثل هذه المنشآت المدفونة في الأعماق لتسهيل التهديف الدقيق. وهكذا فإن الولايات المتحدة تختبر استخدام ما يسمى الأسلحة النووية الصغيرة كحل ممكن. فالتعامل مع أهداف مراوغة تنتقل بسرعة وبصورة متكررة ليس أسهل اليوم، مما كان عليه أثناء عملية عاصفة الصحراء، حينما أخفقت قوات التحالف في تدمير منصة متحركة واحدة للصواريخ العراقية. إن ثمة حاجة إلى اختراقات في مجال المراقبة لمناطق شاسعة حقاً (ربما عن طريق مجموعة ضخمة من الأقمار الاصطناعية الرادارية الموضوعة في الفضاء)، وتصفية أوتوماتيكية للأهداف المزيفة من الأهداف الحقيقية (إن لوغاريثم التمييز الأوتوماتيكي للأهداف لم تستطع أن تتواكب مع الطبيعة المراوغة للهجوم)، وتشديد عملية صنع القرار (بإطباق الدائرة الكاملة من الكشف إلى الإغارة إلى أقل من خمس دقائق)، وتصويب الأسلحة على الأهداف في وقت واحد تقريباً (عن طريق عربات إغارة متوزعة قريباً أو عن طريق صواريخ أسرع من الصوت بعيداً). إن تحقيق نجاح سريع في أي واحد من هذه المجالات سيكون أمراً مهماً؛ أما النجاح بالنسبة إلى هذه المجالات الأربعة، فإنه على الأرجح غير محتمل خلال العقد التالي.

وأخيراً فإن هناك التحدي الصعب للدفاع الصاروخي. لقد عانت برامج الدفاع الصاروخي الباليستية تعطيلات بالغة ومشكلات تقنية وتوقعات سياسية معرقلة، بينما في الوقت الحاضر تعوق مشكلات نقص الاعتمادات وعدم استعداد فروع القوات المسلحة للعمل من أجل حلول مشتركة برامج الدفاع الصاروخي طراز كروز. والحقيقة أن كون البنتاغون قد وجّه هيئة العلوم الدفاعية للبحث عن تجهيز الصواريخ الاعتراضية التي تضرب لتقتل برؤوس نووية ذات شحنة صغيرة، يثير الشك بشأن قدرة الحلول غير النووية على التعامل في الأمد الطويل مع الإجراءات المضادة. مع ذلك فإنه حتى مع وضع المسألة النووية جانباً يصبح الواقع الصارخ أنه ليس قبل عام ٢٠٠٧ ـ أي بعد ١٦ عاماً من عملية عاصفة الصحراء ـ سيوجد شكل متواضع ما ضد الدفاع الصاروخي المسرحي (مسرح العمليات) ضد أخطار الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز المناطقية. إما إذا وضعنا جانباً مسألة المخاطر النسبية، فإن هذه القيود في قدرات الاستباق الأمريكية، مع الارتيابات بشأن مدى قدرات أسلحة الدمار الشامل العراقية، تجعل أي قرار أمريكي بالاشتباك مع العراق في المستقبل القريب محمّلاً بمخاطر أكبر كثيراً من الاشتباك مع قوات طالبان والقاعدة في أفغانستان □

■ وثيقة

القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٤٤
المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠، و٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، و٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/اغسطس ١٩٩١، و٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، و٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وإلى جميع بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١٣٨٢ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وعزمه على تنفيذه تنفيذاً كاملاً،

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كشفاً دقيقاً ووافياً ونهائياً وكاملاً بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة

الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومتراً وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلاً عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يَدَّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مراراً الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاوناً كاملاً وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأوقف في نهاية المطاف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٨،

وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، حسبما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سُبُل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باعتبارها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،

وإذ يسوؤه أيضاً عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملاً بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بالإرهاب، وعملاً بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) فيما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سُبُل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملاً بالقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و٦٨٧ (١٩٩١) و١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بإعادة، أو التعاون في معرفة مصير، رعايا الكويت ورعايا البلدان الثلاثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق،

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمباشرة أعمالهما على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين

العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تُشكِّل شروطاً أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الاقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٢ - **يقرر**، مع التسليم بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة؛ ويقرر استناداً إلى ذلك أن يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماماً كاملاً وقابلاً للتحقق؛

٣ - **يقرر** أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار، بياناً دقيقاً ووافياً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من هذه الأسلحة ومكوناتها ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة،

وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلاً عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها؛

٤ ـ **يقرر** أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملاً بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يُشكّل خرقاً جوهرياً إضافياً لالتزامات العراق وسوف يُبلَّغ إلى المجلس لتقييمه وفقاً للفقرتين ١١ و١٢ أدناه؛

٥ ـ **يقرر** أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها، وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً بأي جانب من جوانب ولايتهما؛ ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجري مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية؛ ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوماً من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريراً مستكملاً في غضون ٦٠ يوماً بعد ذلك؛

٦ ـ **يوافق** على الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار؛ ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزماً للعراق؛

٧ ـ **يقرر كذلك**، بالنظر لتعطيل العراق المطوّل لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما المبينة في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهمات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

ـ تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين أفرقة التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الأفرقة من أفضل

الخبراء المؤهلين والمتمرسين المتاحين؛

- يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفوراً إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مبانٍ، بما في ذلك إمكانية وصولهما فوراً ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حالياً وسابقاً ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك؛

- يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو بدون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة، والنظم الفرعية، والمكونات، والسجلات، والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد، معفاة من الرسوم، لأغراض

التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية؛

٨ ـ **يقرر كذلك** أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس؛

٩ ـ **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق؛ ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالاً كاملاً؛ ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

١٠ ـ **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما بجملة طرق منها توفير أي معلومات لها صلة بالبرامج المحظورة أو بالجوانب الأخرى من ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ عام ١٩٩٨ للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها، والأشخاص الذين تتعين مقابلتهم، وشروط هذه المقابلات، والبيانات التي يتعين جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريراً عن نتائج هذه العملية؛

١١ ـ **يوعز** إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يُبلغا المجلس فوراً بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار فيما يتعلق بعمليات التفتيش؛

١٢ ـ **يقرر** أن يعقد اجتماعاً فور تلقيه أي تقرير يُقدم وفقاً للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين؛

١٣ ـ **يذكّر** في هذا السياق بأن المجلس حذّر العراق مراراً أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته؛

١٤ ـ **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره □

وثيقة / ١٥٣

نص رسالة بليكس/البرادعي

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش — الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الرئيس التنفيذي — المدير العام

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

سيادة الفريق السعدي،

ناقشنا في اجتماعنا في فيينا مؤخراً الترتيبات العملية التي تُعد شروطاً مسبقة لقيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف عمليات التفتيش في العراق. وكما تذكرون، فإننا قد اتفقنا في ختام اجتماعنا في فيينا على صيغة بيان تُدرج فيه بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها، لا سيما قبول العراق بجميع حقوق التفتيش المنصوص عليها في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد ذُكر أن هذا القبول ليس رهناً بأي شروط.

وفي الإحاطة التي قدمناها إلى مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اقترح علينا أعضاء المجلس أن نعد وثيقة كتابية تتضمن جميع الاستنتاجات التي توصلنا إليها في فيينا. وترد تلك الاستنتاجات في هذه الرسالة، ونود التماس تأكيدكم لها. وسنقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في ضوء ذلك.

وفي البيان الذي توصلنا إليه في ختام الاجتماع أوضحنا أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستتاح لهما إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيَّد إلى المواقع، بما في ذلك المواقع التي سميت سابقاً «مواقع حساسة». بيد أن هناك، كما لاحظنا، ثمانية مواقع رئاسية تخضع لإجراءات خاصة بموجب مذكرة تفاهم ترجع إلى عام ١٩٩٨. وفي حالة إخضاع هذه المواقع، شأنها شأن جميع المواقع الأخرى، للوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد، فإن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستجريان عمليات التفتيش في تلك المواقع بنفس الروح المهنية.

سيادة الفريق عامر السعدي

المستشار

مكتب الرئيس

بغداد

العراق

ونؤكد فهمنا أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لهما الحق في تحديد عدد ما يلزم من المفتشين للوصول إلى أي موقع معيَّن. وسيتم تحديد ذلك استناداً إلى حجم الموقع الذي يجري تفتيشه ومستوى تعقيده. كما نؤكد أن العراق سيحاط علماً بتحديد أي مواقع أخرى للتفتيش، ويُقصد بذلك المواقع التي لم يعلن عنها العراق، أو التي لم يسبق تفتيشها من جانب اللجنة الخاصة (أونسكوم) أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من خلال إخطار بالتفتيش يقدَّم عند وصول المفتشين إلى المواقع المعنية.

ويكفل العراق عدم إتلاف أي مواد أو معدات أو سجلات محظورة، أو أي مواد أخرى ذات صلة، إلا في حضور مفتشي لجنة الأمم المتحدة و/أو مفتشي الوكالة الدولية، بحسب الاقتضاء، وبناءً على طلبهم.

ويجوز للجنة الأمم المتحدة وللوكالة الدولية إجراء مقابلات مع أي شخص في العراق قد تعتقدان أن لديه معلومات ذات صلة بالولاية المنوطة بهما: ويسهِّل العراق إجراء هذه المقابلات. ويُترك اختيار طريقة إجراء المقابلات ومكان إجرائها للجنة الأمم المتحدة وللوكالة الدولية.

وتكون هيئة الرقابة الوطنية هي، كما كانت في السابق، الجهة العراقية المناظرة للمفتشين. ويظل مركز بغداد للرصد والتحقق المستمرَّين يشغل نفس المكان، وبنفس الشروط التي كان يعمل بها مركز بغداد السابق للرصد والتحقق. وتتيح هيئة الرقابة الوطنية الخدمات، كما كانت تفعل في السابق، دون مقابل، لتجهيز المكان.

وتقدم هيئة الرقابة الوطنية الخدمات التالية دون مقابل: (أ) توفير مرافقين لتسهيل الدخول إلى المواقع التي سيجري تفتيشها، والاتصال بالأفراد الذين ستجرى مقابلات معهم؛ (ب) توفير خط اتصالات ساخن بمركز بغداد للرصد والتحقق المستمرين لمدة ٢٤ ساعة يومياً طيلة أيام الأسبوع السبعة يعمل فيه شخص يتحدث اللغة الإنكليزية؛ (ج) تقديم الدعم من حيث الأفراد والنقل البري داخل البلد، بحسب الطلب؛ (د) تقديم المساعدة فيما يتعلق بنقل المواد والمعدات بناءً على طلب المفتشين (معدات التشييد والتنقيب، وما شابه ذلك). وتكفل هيئة الرقابة الوطنية أيضاً توافر المرافقين في حالة إجراء عمليات التفتيش خارج نطاق ساعات العمل الرسمية، بما في ذلك ليلاً أو في أيام العطلات.

ويجوز إنشاء مكاتب في المحافظات تابعة للجنة الأمم المتحدة/الوكالة الدولية، وذلك على سبيل المثال، في البصرة والموصل، ليستخدمها مفتشو اللجنة والوكالة. ويوفر العراق، لهذا الغرض، دون مقابل، مباني مكتبية ملائمة، وأماكن لإقامة الموظفين، ومرافقين مناسبين.

ويجوز للجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية استخدام أي شكل من أشكال البث الصوتي أو بث البيانات، بما في ذلك استخدام السواتل و/أو الشبكات الأرضية، سواء

توافرت لها أم لم تتوافر نظم تشفير. ويجوز أيضاً للجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية تركيب معدات ميدانية لديها القدرة على بث البيانات مباشرة إلى مركز بغداد للرصد والتحقق المستمرين وإلى نيويورك وفيينا (على سبيل المثال أجهزة الاستشعار، وآلات التصوير لأغراض المراقبة). ويسهِّل العراق هذه المهمة، ولا يتدخل فيما تقوم به لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية من اتصالات.

ويوفر العراق، دون مقابل، الحماية المادية لجميع أجهزة المراقبة، ويقوم بتشييد الهوائيات لبث البيانات عن بُعد، بناءً على طلب لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية. ويقوم العراق، بناءً على طلب اللجنة، من خلال هيئة الرقابة الوطنية، بتخصيص الذبذبات لأجهزة الاتصالات.

ويوفِّر العراق الأمن لجميع أفراد لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية. ويخصص العراق، بأسعار عادية، أماكن مأمونة ومناسبة لإقامة هؤلاء الأفراد. وتتعهد اللجنة والوكالة من جانبهما بأن يشترطا على موظفيهما عدم الإقامة في أية أماكن باستثناء تلك التي يتم تحديدها بالتشاور مع العراق.

وبخصوص استخدام الطائرات ذات الأجنحة الثابتة لنقل الأفراد والمعدات لأغراض التفتيش، أوضحنا أن الطائرات التي يستخدمها موظفو لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية القادمون إلى بغداد يجوز لها الهبوط في مطار صدام الدولي. وتحدد لجنة الأمم المتحدة نقاط المغادرة للطائرات القادمة. ويستمر استعمال قاعدة الرشيد الجوية لعمليات طائرات الهليكوبتر التابعة للجنة وللوكالة. وتقيم اللجنة والعراق مكاتب اتصال جوي في تلك القاعدة. ويوفر العراق في كل من مطار صدام الدولي وقاعدة الرشيد أماكن ومرافق الدعم الضرورية. ويوفر العراق، مثلما فعل في السابق، وقود الطائرات دون مقابل.

وفيما يخص المسألة الأعم المتعلقة بالعمليات الجوية في العراق، وذلك بالنسبة للطائرات ذات الجناحين الثابتين والهليكوبتر على حد سواء، يضمن العراق سلامة العمليات الجوية في مجاله الجوي خارج المناطق التي يُحظر فيها الطيران. وفيما يخص العمليات الجوية في المناطق التي يُحظر فيها الطيران، يتخذ العراق جميع الخطوات التي تندرج ضمن نطاق سيطرته لضمان سلامة هذه العمليات.

ويجوز استخدام طائرات الهليكوبتر، بحسب الحاجة، خلال عمليات التفتيش، وفي الأنشطة التقنية، مثل الكشف عن أشعة غاما، دون قيود في جميع مناطق العراق، ودون استثناء أي منطقة. ويجوز أيضاً استخدام هذه الطائرات لأغراض الإجلاء الطبي.

وفيما يخص التصوير الجوي، قد ترغب اللجنة في مواصلة استخدام طائرات من نوع يو - ٢ أو طائرات الميراج في عمليات التحليق. أما الترتيبات العملية ذات الصلة بذلك فتكون شبيهة بتلك التي نُفذت في السابق.

وعلى غرار ما كان يحدث سابقاً، تُمنح تأشيرات لجميع الموظفين القادمين عند نقاط الدخول، استناداً إلى وجود جوازات مرور الأمم المتحدة أو شهادات من الأمم المتحدة في حوزتهم؛ ولا تشترط أي إجراءات رسمية أخرى للدخول أو الخروج. ويقدم كشف بأسماء ركاب الطائرة قبل ساعة من وصولها إلى بغداد. ولا يجوز تعريض أفراد لجنة الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للتفتيش، كما لا يجوز تفتيش أمتعتهم الرسمية أو الشخصية. وتكفل اللجنة والوكالة احترام أفرادهما لقوانين العراق التي تحظر تصدير أصناف معينة، ومنها، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتراث الثقافي القومي للعراق. ويجوز للجنة والوكالة أن تجلبا إلى العراق، أو تنقلا منه، جميع ما يلزمهما من الأصناف والمواد، بما في ذلك هواتف السواتل، وغيرها من المعدات. وفيما يخص العينات، تقوم اللجنة والوكالة، حيثما تسنى لهما ذلك، بقسمة هذه العينات لتمكين العراق من الحصول على جزء منها، في حين يُحتفظ بجزء آخر للأغراض المرجعية. وعند الاقتضاء، تقوم المنظمتان بإرسال العينات إلى أكثر من معمل اختبار لإجراء التحليلات.

ونود تفضلكم بتأكيد المعلومات الواردة أعلاه باعتبارها انعكاساً صحيحاً لمحادثاتنا في فيينا.

ومن الطبيعي أننا قد نحتاج إلى ترتيبات عملية أخرى عند شروعنا في عمليات التفتيش. ونتوقع أن يبدي العراق تعاونه من جميع النواحي في هذه الأمور، وكذلك في الأمور المشار إليها أعلاه.

(توقيع) هانز بليكس
الرئيس التنفيذي
لجنة الأمم المتحدة للرصد
والتحقق والتفتيش

(توقيع) محمد البرادعي
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة

(نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢). ١٦١ ص.

مصطفى محمود عبد السلام

باحث مصري في الاقتصاد الدولي.

- ١ -

صدر **تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي، ٢٠٠٢** عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق الاقتصادي والاجتماعي العربي للتنمية، واحتفل بصدوره أواخر شهر تموز/يوليو الماضي، وكشف التقرير عن إنجازات عديدة حققتها الدول العربية، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن هناك «إخفاقات أخرى، منها على سبيل المثال تدني إنتاجية العمل في العالم العربي وتضاؤل الناتج المحلي للفرد إلى نصف مثيله في كوريا». وأرجع التقرير هذه الإخفاقات إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: الافتقار إلى الحرية، وعدم تمكين المرأة أو دمجها في التنمية، والافتقار إلى المعرفة بالذات في المجال العلمي والثقافي. واعتبر أنه من دون توافر هذه العناصر الثلاثة يستحيل تحقيق التنمية الإنسانية التي تركز على الإنسان وقدراته باعتباره أفضل استثمار ممكن وقوام التنمية، وقد أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التحديات التي يفرزها عصر العولمة. كما أشار التقرير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية كان ولا يزال يمثل أحد أكبر العقبات التي تعرقل مسيرة التنمية والأمن والتقدم في المنطقة العربية. ولفت الانتباه إلى الآثار الكارثية للحصار المضروب على عدد من الدول العربية، ولا سيما الشعب العراقي الذي استهدف به على مدار اثني عشر عاماً كاملة. وتعزى تلك الإشارات إلى ظاهرتي الاحتلال والحصار كعاملين من العوامل الخارجية المعطلة للتنمية، على الرغم من الإيجاز الشديد الذي جاءتا عليه، وإلى صدور هذا التقرير وللمرة الأولى عن مجموعة من الكتّاب والمحللين العرب، الأمر الذي سمح بأخذ ضغوط البيئة الخارجية ومتغيراتها بعين الاعتبار، وإن كانت نسبة التقرير إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فرضت تحجيم الحيز المتاح للتحليل.

وعودة إلى ظاهرة تدني إنتاجية

العامل العربي، يشير التقرير إلى ما يلي:

١ ـ انخفضت إنتاجية عناصر الإنتاج بمعدل سنوي يعادل ٠,٢ بالمئة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٠ في الوقت الذي تسارعت فيه معدلات الإنتاج في مناطق أخرى من العالم.

٢ ـ تضاءل الناتج المحلي للفرد إلى نصف مثيله في كوريا الجنوبية، بينما كان هذا الناتج نفسه أعلى من معدل الناتج المحلي للفرد لدى النمور الآسيوية عام ١٩٦٠.

٣ ـ انخفضت إنتاجية العامل الصناعي العربي من ٣٢ بالمئة من إنتاجية مثيله في أمريكا الشمالية عام ١٩٦٠، إلى ١٩ بالمئة منها عام ١٩٩٠، وما زالت تتدنى.

واستطرد التقرير قائلاً إن انخفاض إنتاجية العامل صاحبه تدهور في الأجور الحقيقية، مما أدى إلى تفاقم الفقر.

وفي ما يتصل بموضوع التشغيل الكامل ومكافحة الفقر، ذكر التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول العربية يبلغ مقداره ٥٣١,٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يقل عن دخل دولة أوروبية واحدة كاسبانيا التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٥٩٥,٥ مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، فإن الدول العربية تتسم بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بمجموعات الدول النامية الأخرى، ويعزى ذلك إلى أن استقرار السياسات الاجتماعية وأنظمة التكافل الاجتماعي وتجذرها في المجتمعات العربية من العوامل الأساسية التي ساهمت في انخفاض أعداد الفقراء المدقعين، وإن ظل بين كل خمسة أفراد من العرب واحد على الأقل يقل دخله عن دولارين في اليوم.

وعلى صعيد آخر، قدر التقرير البطالة السافرة في المنطقة العربية بما لا يقل عن ١٢ مليون عاطل عن العمل ـ مسح عام ١٩٩٥ ـ وبما يوازي ١٥ بالمئة من قوة العمل، محذراً من أنه «إذا استمرت هذه الاتجاهات، فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو ٢٥ مليوناً بحلول عام ٢٠١٠». وأوضح أن هناك «عزاقيل مؤسسية» أمام خلق فرص العمل، وذلك على صعيد الدول العربية ككل، حيث إن أسواق العمل تقليدية: ليست مجزأة، وغير قادرة على أداء وظائفها المفترضة، مما يجعل آلية تداول الأيدي العاملة ضعيفة وغير فاعلة، كما أن تدابير الإصلاح الهيكلي لم تهتم فعلياً بمثل هذا الإصلاح الذي يضمن بناء أسواق ذات كفاءة عالية وقادرة على المنافسة، أي ذلك النمط من الإصلاح الذي يضمن الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وأشار التقرير إلى أن فريق العمل أجرى مقابلات مع شريحة من الشباب العربي، ووجد أن فرص العمل والتعليم هي أهم ما يشغلهم، على حين يتدنى حرصهم على المشاركة السياسية، وهي ملاحظة جديرة بالتحليل. وسجل أن ٥١ بالمئة من هؤلاء الشباب و٤٥ بالمئة من الأصغر منهم سناً أعربوا عن رغبتهم في الهجرة، معبرين بذلك وبشكل واضح عن عدم رضاهم عن الأوضاع السائدة والفرص المحتملة في وطنهم الأم. وذلك في حين أن الدول العربية، في رأيه، تتوافر لها قاعدة اقتصادية قوية لتحسين

مستوى التنمية الإنسانية، فالمردود المادي بالنسبة إلى الفرد أعلى منه في معظم المناطق النامية بسبب التكافل الاجتماعي الذي أشير إليه من قبل، فضلاً عن عنصر الثراء النفطي الذي يميز البلدان الخليجية، وإن أشار التقرير إلى أن هذا الأمر يمثل «نعمة ونقمة» في الوقت نفسه، حيث لا يعاد استثمار عوائد النفط بشكل دائم ومنتج في هذه الدول، لذلك فإن بعض الدول العربية غير النفطية والتي تملك اقتصاداً أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على العائد النفطي ـ كمصر مثلاً ـ قد نمت أسرع نسبياً خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع الدول النفطية.

وعليه، فإن ثمة حاجة ملحة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في كل دول المنطقة العربية، حيث اعتبر التقرير أن الاقتصاد العربي لكي ينهض من ركوده لا بد من أن ينمو بمعدل ٥ بالمئة سنوياً على الأقل لاستيعاب العاطلين عن العمل حالياً والداخلين الجدد إلى سوق العمل، علماً بأن معدل النمو الحالي لا يتجاوز ٣,٣ بالمئة فقط سنوياً. كما أن التقرير يشدد من جانبه على آلية التعاون الإقليمي التي باتت ضرورة ملحة بسبب صغر حجم الأسواق العربية كل منها على حدة، ومواجهة التكتلات الإقليمية في عالم يتخذ هذا المنحى بشكل متزايد. ويقترح إنشاء اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، مع اختصاص مجالات متعددة بالتعاون حتى يؤتي ثماره، كأن تتعاون دول الخليج العربي في مجال تحلية المياه، وتتعاون المغرب وتونس في صناعة الفوسفات، وتتعاون مصر والأردن ولبنان في نطاق برمجة الكومبيوتر.

ـ ٢ ـ

ومن الفقر في الدخل وتدهور مستوى النمو الاقتصادي، إلى الفقر في القدرات في معرض مناقشة التقرير لمشكلة التعليم في الوطن العربي التي يعتبرها بمثابة التحدي الرئيسي الذي واجهه وما يزال، كون هناك نحو نصف السكان يعانون الأمية، بل ترتفع هذه النسبة بين النساء إلى ما يتجاوز ٦٠ بالمئة، مع التسليم بأن جهوداً حثيثة في هذا السياق أدت إلى خفض معدل الأمية من الثمانينيات إلى التسعينيات، وبأن بلداناً عربية استطاعت أن تكسر دائرة الأمية، كما هو الحال مع لبنان على سبيل المثال. وإذا كان مستوى التعليم في الوطن العربي يجيب عن سؤال: أي فرص تتاح لأبنائه لمحو أميتهم؟ فإن مضمون التعليم يجيب عن سؤال آخر هو: أي نوع من التعليم يتلقونه وما علاقة هذا المضمون بالفجوة الرقمية التي تفصل البلدان العربية عن الدول المتقدمة؟ ومن تلك الزاوية، يشير التقرير إلى أن نسبة إنفاق الوطن العربي على البحث العلمي في عام ١٩٩٦ بلغت ٠,١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة مقدارها ٢,٥٣ بالمئة سجلتها إسرائيل في عام ١٩٩٤، و١,٦٢ بالمئة سجلتها كوبا، الأمر الذي يجعل إنفاق ٢٢ دولة عربية على البحث العلمي هو الأدنى، أو بتعبير أدق من بين أدنى مستويات الإنفاق المناظر على المستوى العالمي. ويجعل التقرير من قلة الاهتمام بالبحث العلمي أحد أهم عوامل اتساع الفجوة الرقمية بين العرب والعالم، إضافة إلى جملة عوامل أخرى تتعلق بغياب سياسة قومية للمعلومات، وهجرة الأدمغة إلى الخارج، وسرعة تغير تقنيات المعلومات، وعدم إجادة اللغة الإنكليزية

التي تعد الوسيلة الأساسية للاستفادة من الشبكة الدولية للمعلومات. علماً بأنه في الوقت الذي يمثل فيه العرب ٥ بالمئة من إجمالي السكان في العالم، فإن نسبة من يستخدمون الإنترنت منهم لا تتجاوز ٠,٥ بالمئة، وذلك بغض النظر عن الهدف من هذا الاستخدام، وتلك قضية أخرى.

على صعيد ثالث، يكشف التقرير عن تقدم خطى المشاركة السياسية في بلدان العالم النامي في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب شرقها وأفريقيا عن مثيلاتها في البلدان العربية، مع التأكيد مجدداً على اختلاف الوضع من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى في ما يتعلق بالتعددية الحزبية، وحرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الروابط المدنية وجمعيات النفع العام. لكن بشكل عام ما زال تداول السلطة احتكاماً إلى صناديق الاقتراع دون المستوى المطلوب، كما ما زالت الفجوة متسعة بين حقوق تؤمنها الدساتير العربية وواقع يهدرها بآليات شتى أهمها إعمال قانون الطوارئ، هذا إلى استمرار تدني مستوى التمثيل البرلماني للمرأة العربية بما لا يتجاوز نسبة ٣,٥ بالمئة من جميع المقاعد البرلمانية في الدول العربية مقارنة بنسبة ١٢,٧ بالمئة في جنوب شرق آسيا و٨,٤ بالمئة في أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال. ويلفت التقرير النظر إلى ضرورة تفعيل المشاركة السياسية في الوطن العربي، والإصغاء إلى صوت الناس، كون ذلك يعد بعداً أساسياً من أبعاد مفهوم الحكم الصالح، وهي: حكم القانون، والشفافية، والاستجابة، وبناء التوافق، والمساواة، والفاعلية، والكفاءة، والرؤية الاستراتيجية، تلك واحدة. والأخرى أن الحكم الصالح مربوط بتحقيق مستوى معيشة أفضل للمواطنين، فهذا هو ما يعبّر عنه التقرير بقوله إن نظم الحكم الصالح التي تمثل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه فعلاً، كفيلة بضمان مصالح جميع أفراد الشعب من خلال القضاء على الفقر والحرمان.

خطوات تصحيحية يتعين اتخاذها

بخلاف الاقتراحات المتناثرة بين ثنايا التقرير وعلى مدار صفحاته للتعامل مع النقائص الثلاث: المعرفية والنوعية والسياسية، يتناول التقرير تحت عنوان «الطريق إلى الأمام» بعض الخطوات الإضافية ذات الصلة التي يتعين اتخاذها، فيذكر أن المنطقة العربية تملك موارد النمو، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: أين يجب استثمار هذه الموارد للحصول على أفضل نتائج ممكنة؟ وللإجابة عن هذا السؤال يحدد التقرير مجالات يرى أنها تتصدر سلم الأولويات الاستثمارية، وهي خفض نسبة الفقر باستخدام الطاقات البشرية المتوفرة، وتكوين مؤسسات عامة فعالة لمواجهة القصور المؤسسي الراهن، وصقل القدرات المعرفية وتطويرها، وإعمال الديمقراطية في نظم الحكم.

فمن جهة، يدعو التقرير لتعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ومحفزة وبيئة حميدة، مع ضرورة خلق ظروف تمكن من العمل المشترك بين كل من القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير التقني الكثيف المهارات البشرية، عوضاً من تلك الأعمال التي

تتطلب كثافة في رأس المال، وبخاصة في مجال العلوم مثل الرياضيات والفيزياء والنظريات الاقتصادية. ويقترح أن تتخلى الحكومات العربية عن معظم الأنشطة الإنتاجية وتقصر دورها على عمليات الرقابة والإشراف على التنافس بين رؤوس الأموال الخاصة، وكذلك تكاملها على المستويين الداخلي والإقليمي. ويعتبر أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يحفظ للدول العربية مزايا العولمة غير منقوصة، وهي قضية شديدة الخلافية، وبخاصة إذا ما ربط مثل هذا الاندماج المطلوب بتحقيق هدف مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وذلك ما يتضح من متابعة اندلاع المظاهرات المضادة للعولمة في الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه.

وفي معرض تطوير هذه النقطة المتصلة بتعزيز دور القطاع الخاص، يمكن ملاحظة التشوهات التي أسفر عنها انسحاب الدولة من بعض المجالات الخدمية الرئيسية كالتعليم والصحة، وانعكاسها بالسلب سواء على مستوى الخريجين أو على مستوى توفير الرعاية الصحية للمواطن العادي. ومن جهة أخرى، يدعو التقرير إلى ضرورة أن يستوعب التعليم الإلزامي كل الأطفال في سن الالتحاق به، وتشجيع التعليم الذاتي والتعليم الممتد، والربط بين المدرسة والواقع، وبين منظومة التعليم بشكل عام وسوق العمل، والاهتمام بإعداد المدرس المؤهل، مع إيلاء عناية خاصة بالعلوم وتشجيع ربط الطلاب في مراحل التعليم المختلفة بشبكة المعلومات العالمية من دون تقيد بالضرورة بحيازة أجهزة حاسوبات شخصية، هذا مع العلم بأن الوطن العربي يتمتع بوضع لا بأس به دولياً من حيث عدد الأشخاص الحائزين لتلك الأجهزة. ومع كون الإنجاز على المستوى السياسي هو الأصعب، لأنه يتعلق بشكل مباشر بمصالح النخب الحاكمة، إلا أنه مناط التنمية بمعناها الشامل الذي يتعامل مع الإنسان (رجلاً أكان أم امرأة) ككائن تتجاوز احتياجاته الجانب المادي إلى الجانب المعنوي، وتعد مباشرته لحقوقه السياسية من أخص خصائصه كمواطن كامل المواطنة □

التكامل الثقافي العربي في عصر العولمة (ندوة)

تحرير عز الدين اسماعيل
([القاهرة]: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢). ٣٨٩ ص.

محمد خالد الأزعر

كاتب فلسطيني مقيم في مصر.

- ١ -

إن العولمة، كمصطلح وظاهرة وتجليات وأنماط استجابة، تكاد تقع في بؤرة اهتمامات النخب العربية بمختلف ضروبها وتخصصاتها، والظاهرة حَرِية في كل حال بهذا الاهتمام والموقع، من أمةٍ كانت على مدار تاريخها في قلب التفاعلات الإنسانية، تأثيراً وتأثراً.

ومع انتفاء الزعم بتجاهل العولمة عربياً، إلا أن تداعياتها الفارقة بالنسبة إلى معظم مناحي الحياة العربية بمنظوري الحاضر والمستقبل، تدعونا إلى الاستبشار بالمزيد من القراءات الخاصة بأبعادها ولا سيما إن جاءت هذه القراءات على شاكلة هذا الكتاب.

كتابنا على ما يحويه من تحليلات ضافية يثير الشهية بالفعل إلى المزيد، كونه يوضح إلى أي مدى، وفي هذا كان حاسماً ومفصلياً، يمكن أن تؤثر ظاهرة العولمة، بتجلياتها الفكرية الثقافية تحديداً، في مسار الحياة العربية، وإلى أي مدى يمكن أن يحدث التأثير المضاد، أي من الثقافة العربية في الاتجاه المعاكس، إذا ما توفرت شروط ومعطيات ومحددات بعينها.

فضائل الكتاب (المجلد) في موضوعه كثيرة، لعل في طليعتها، وهو سببها الأساسي في تقديرنا، أنه نتاج جهد مجموعة من أهل الفكر المنغمسين بقوة في شؤون الثقافة العربية وشجونها. ويبدو هذا الاستنتاج طبيعياً ومتوقعاً من عمل اضطلع بالإعداد له ورعايته ومتابعته محفل علمي قومي عريق هو «معهد البحوث والدراسات العربية»، الذي يديره الناشط الأكاديمي القومي أحمد يوسف أحمد، فضلاً عن دور المحرر عز الدين إسماعيل، وهو من المرموقين في حقلي الأدب والثقافة العربيين.

يضم الكتاب أعمال الندوة التي حمل عنوانها، ومواده موزعة على أحد عشر فصلاً بعدد البحوث التي عرضت في الندوة، إلى جانب تصدير للمحرر وعدد من التعقيبات.

ينطلق العمل برمته من قناعة

يوضحها المحرر في التصدير، هي العدول عن فكرة وحدة الثقافة العربية إلى مفهوم التفاعل بين مكوناتها، باعتبار أن التكامل هو ما يؤلف بين العناصر غير المتماثلة. ومن هنا الانطلاق من مبدأ التنوع لا التطابق. ومن مزيد من الإضاءة حول هذه الناحية المفاهيمية (الموضوعية في الوقت ذاته)، نفهم أن الندوة تحركت من أن التنوع هو السمة التي تميز واقع الثقافة العربية في أية حقبة وفي أي موقع على مستوى الوطن العربي، بين مختلف أقطاره على تعددها وفي القطر الواحد منها على تفرده. إنه تنوع واختلاف ثقافيان بين «النخبة والجماهير، بين الأثرياء والفقراء، بين الأميين والمتعلمين، بين سكان المدن والريف، بل بين سكان أحياء المدن ذاتها»... الخ. وهذا يعني وجود تباين يحول دون الذوبان الثقافي.

هذه الفكرة مهمة لمن أراد استكناه مستويات التعامل وأنماطه مع تجليات العولمة، إذ إن اختلاف الطبقات الثقافية ومحتوياتها سيؤدي بالضرورة إلى اختلافٍ مُناظر أو موازٍ أو حتى تابع لأنماط التفاعل مع هذه التجليات على الصعيد العالمي. ولا يتطرق الشك إلى أحد في النتيجة المتوقعة من هذا التفاعل. فما لم يتم بناء الثقافة العربية على نحو تكاملي، يفض الإشكاليات المؤذية الناجمة عن الانفصام بين هذه الطبقات أو المستويات، فلا أمل في مواجهة التيارات العالمية الثقافية. يقول برهان غليون: «إن إعادة بناء الثقافة العربية بمقاييس عصر العولمة، وبما يمكنها من الرد على التحديات المقبلة، وبخاصة على المنافسة القوية في روح الابتكار والإبداع، لم يعد ممكناً على أساس وطني أو قطري (وبالتداعي على أساس جهوي أو محلي أضيق). فليس المطلوب هو بناء نظام وطني للثقافة، ولكن إعادة بناء الثقافة العربية الوطنية في فضاء العالمية».

تؤكد على هذا المعنى الجوهري كل الأعمال الأخرى التي يتضمنها الكتاب. فإما أن تكون الثقافة العربية القادمة ثقافة عربية بالمفهوم العميق للكلمة، أي متجاوزة للثقافات القطرية العربية المتكورة حول نفسها والتي تحمل كل واحدة منها جدول أعمالها الخاص، أو تخفق في الارتقاء إلى مصاف الثقافات العالمية المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية.

ومن النقاط المركزية التي تلفت الانتباه في مقام البحث عن صلة الثقافة العربية بالعولمة الثقافية، أو العكس، أن عملية التفاعل والتمازج في هذا الإطار ليست خياراً عربياً خالصاً. فأدوات العولمة الثقافية ـ وغير الثقافية ـ مبثوثة في تضاعيف حياة العرب. وفي بحثها حول «ثقافة الطفل العربي في عصر العولمة» تصل نجيمة طايطاي إلى أن أطفال العرب قد انخرطوا منذ زمن في ثقافة للعولمة (وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة) ترتبط بالوسط الاجتماعي. وهم ـ أي الأطفال ـ لا ينظرون إلى العولمة بقلق وتوجس كما يفعل الكبار، بل إنهم يتعاملون معها بعفوية وينهلون منها بنهم، على مستويات اللعب والتسلية والملبس والتغذية والاستماع والرؤية...

ولهذا الاستنتاج (الصحيح) تداعيات بالغة الأهمية على مستقبل الثقافة العربية، إذ إن العولمة من هذه الزاوية تدفع إلى تنميط أطفال العرب وفقاً لمعايير متينة العلاقة أو ضعيفتها بنهر الثقافة العربية وجذورها. وبمرور الوقت قد

تختفي كثير من روافد هذا النهر مع نمو الأطفال. وفي الحقيقة، فإن بعض هذه الروافد معيب من الأصل، وحبذا لو أنه اختفى بالفعل. لكن المشكلة أن الطفل الصغير ـ ثم اليافع والكبير لاحقاً ـ لا يستطيع الانتقاء مما يعرض عليه أو التروي في مواجهة ما يتشبع به، الأمر الذي يغمس في وجدانه ومنظومته الفكرية الثقافية رموزاً شديدة الإضرار بثقافة الأمم، بحيث يغدو من المؤكد أن تدخل هذه الرموز في مركوناته الثقافية في ما بعد.

ـ ٢ ـ

السؤال هنا هو: كيف يتأتى للثقافة العربية والقائمين على شأنها درء هذا الخطر الأخير؟ بحثا نجيمة طايطاي وعبد التواب يوسف يجيبان عن هذا الاستفهام ويجتهدان في عرض تجاربهما بهذا الخصوص.

الكتاب على كل حال يبحر في موضوعه مثيراً كثيراً من الشكوك والهواجس بشأن مستقبل الثقافة العربية في عصر العولمة، لكنه مع ذلك يمنحنا بعض الأمل. فالظاهرة ليست عصية على الفهم وتستطيع الثقافة العربية الاشتباك مع تجلياتها بقدر من الاطمئنان إذا ما توفرت النية الصادقة للحفاظ على الذات دون الانفصال عن مجريات الحضارة الإنسانية وتطوراتها. غير أن النيات وحدها لا تجدي إن لم يتبعها جهد جبار. ويُحمد لهذا الكتاب أنه يفصل في نوعية الجهد المطلوب. ومن يتأمل في تضاعيفه، يمكنه وضع يده على برنامج العمل العربي المطلوب والشروط الواجبة من أجل تحويل الانخراط، الإجباري في واقع الأمر، في مجريات العولمة إلى صالح الثقافات العربية. وفي هذا السياق، كان علي أومليل موفقاً حين أوجز في محاضرته الختامية بعض الشروط المشار إليها، وأهمها: تحسين حالة حقوق الإنسان، وحسم قضية علاقة الدين بالسياسة، والاهتمام بتعميم الإجراءات الديمقراطية، والارتقاء بوضعية المرأة العربية. وتضاف هذه الشروط إلى شروط أخرى مبثوثة في متون البحوث الأخرى، الأمر الذي يطمئننا إلى وجود وعي عربي عميق بأدوات التعامل الناجع مع العولمة الثقافية.

لكن ما يدعو إلى الأسى أن معظم هذه الشروط ينتمي إلى ما لا يمكن الاستجابة له عربياً في فترة زمنية قياسية. بصيغة أخرى نقول إن الزمن العربي يسير بوتيرة أبطأ بكثير من سيرورة زمن العولمة. فلا بد من التعجيل بالاستدراك... الآن وليس غداً.

ولا يقلل من تقديرنا لهذا الجهد الأكاديمي أنه استدعى لدينا بعض الملاحظات، بعضها يتعلق بالشكل والآخر بالمضمون. نكتفي بالتمثيل لها.

فمن الملاحظات الشكلية، أن التعقيبات على البحوث أدرجت على هيئة «ملاحق» في ذيل الكتاب. ونحسب أنه كان من الأوفق إدماجها في المتن، بحيث يشغل كل تعقيب موقعه خلف البحث المقصود به مباشرة. فمن شأن الفصل بين البحث والتعقيب إحداث قطيعة في ذهن القارئ، أو على الأقل تعقيد مهمته عند القراءة والمتابعة.

ومن الملاحظات الموضوعية، أن تصدير الكتاب جاء على هيئة نظرة بانورامية عامة حول موضوعه. ومع

عمق هذه النظرة ودقتها العلمية، إلا أنها لا تشبع نهم القارئ إلى معرفة محتويات البحوث المشاركة، ولا تسهل عليه الوصول إلى نتائج العمل برمته والخلاصة التي يوصي بها. وهذا يدعو إلى التساؤل عما إذا كان من الأفضل ردف هذا التصدير بموجزات البحوث، ثم بمجموعة العناصر الحاكمة للتكامل الثقافي العربي، كما يراها الباحثون في مجملهم.

ومن الملاحظات التي تجمع بين عنصري الشكل والمضمون، أن بعض البحوث نالت تعقيبات، فيما افتقدت بحوث أخرى هذه الخاصية. ومن المعروف أن للتعقيبات دورها في التنقيح والتلقيح، ولها هدفها المتمثل في تسليط الضوء على جزئية أو أخرى من أجزاء الكتاب، الأمر الذي يثير استفهاماً لدى القارئ عن الحكمة في استهداف بحوث دون سواها □

صدر حديثاً

العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر

مجموعة من الباحثين

لماذا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب بهذا الجموح نحو العرب والمسلمين...؟

هذا الكتاب يكشف عبر الدراسات التي يحتويها عن الخلفيات الاستراتيجية والاقتصادية والإيديولوجية التي وقفت وتقف خلف هذا الاندفاع الأمريكي في مرحلته الاستعمارية الجديدة. أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كانت المبرر لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة والتي تشرحها إحدى الدراسات المنشورة في الكتاب بمبدأ «الإدماج».

وفي الكتاب شرح مفصل للأهداف الاقتصادية وما تتطلبه من سيطرة على طرق التجارة البرية الجديدة عبر آسيا.

٣٤٠ صفحة

الثمن: ١٠ دولارات

أو ما يعادلها

وداد أحمد كيكسو

العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها، تأثيرها، تطورها

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢). ١٦٣ ص. (دراسات)

يوسف مكي

خبير في العلاقات الدولية ـ العربية السعودية.

ـ ١ ـ

يكتسب الكتاب أهميته من كونه أول محاولة جدية لمناقشة موضوع العولمة تطرقها أكاديمية خليجية من البحرين اعتمدت على توصيف وتحليل الوثائق والأحداث ذات العلاقة بموضوع البحث. ومع أن الباحثة بذلت جهداً واضحاً حتى تتسم قراءة الوثائق وتحليلها بالرؤية الموضوعية، فإن من السهل على القارئ أن يدرك مدى التزامها بقضيتها. يبدو ذلك بجلاء من خلال رفضها عملية الفصل بين الاقتصاد والسياسة، خلافاً للنظرة الكلاسيكية التي تفصل بين كلا النشاطين، مدللة على ذلك بالتداخل بين أنشطة البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركات السلاح، وتحول أمور صناعة الحرب إلى مكاتب الاقتصاديين التنفيذيين في البيت الأبيض، وبيوتات المال والاقتصاد بعد نهاية فصول الحرب الباردة.

وإذ تتبنى الباحثة منهجاً منفتحاً على مختلف التيارات الاقتصادية، فإنها تحذر من فتح الأبواب على مصراعيها أمام تسرب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة، دون وعي بالعوامل المحركة لذلك التسرب. إن اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، من وجهة نظرها، يمكن أن يكون مجدياً، ولكن ذلك يجب أن يتم ضمن إطار خطة تنمية اقتصادية وطنية، تخدم قضية النهوض الشاملة للأمة. ولذلك لا بد من التنسيق الاقتصادي بين العرب أنفسهم، كمقدمة لا بد منها لتحقيق الوحدة الاقتصادية، التي يفترض أن تكون سابقة على الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن الكاتبة لا تتردد في التحريض ضد الواقع المزري الذي يمر به مشروع النهضة العربية.. إنها تعبر عن غضبها من هذا الواقع بأسلوب تعبوي ولكنه إيجابي. فقد لاحظت أن هناك أزمة ثقة بين المواطن العربي وصانع القرار السياسي. ليس ذلك فحسب، بل إن هناك أزمة ثقة يعيشها صانع القرار مع نفسه. إنه يتردد في اتخاذ أية خطوات جدية حين يتعلق الأمر بالتكامل الاقتصادي العربي

وبناء السوق العربية المشتركة التي مضى على النداء من أجل تأسيسها عشرات السنين، ولكنه يهرع مهرولاً، حينما تأتيه الدعوة من القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي. وينطبق ذلك على صناع القرار العربي بشكل عام.

إن دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، عجزت حتى الآن عن توحيد التعرفة الجمركية في ما بينها، في الوقت الذي تحث فيه الخطى نحو التوصل إلى اتفاقية مع الدول الأوروبية لإيجاد أسواق حرة لها في هذه المنطقة.

والعولمة، من وجهة نظر الباحثة، مفهوم استخدم منذ فترة طويلة كمصطلح سياسي، لكنه لم يبرز بحدة وعلى نطاق واسع إلا مع نهاية الحرب الباردة وتراجع دور الاتحاد السوفياتي وهيمنة القطب الواحد، وبشكل خاص مع بروز اتفاقية واشنطن عام ١٩٨٩. ولا شك في أن الإنجازات العلمية الهائلة التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين مع تطور تقنية الاتصالات والمعلومات، واحتلالها مكانة أولى بين السلع المطروحة في الأسواق، والإنجازات غير المسبوقة في مجال الاستنساخ، سرعت من اتجاهات العولمة، وربطتها بكل ما هو حديث ومتقن وسريع. وتبرز في هذا المجال تقنية الانترنت وشبكات الفضائيات التي تعمل على مدار اليوم، والتجارة الإلكترونية وأسواق المال، واقتصاد المعرفة.

وفي وجهها الاقتصادي، ارتبطت بنشاط الشركات المتعدية الجنسية، ومؤسسات التمويل الدولي، وعمليات التكامل والإدماج المستمرة لاقتصاد الدول في دائرة الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال البرامج الهادفة لتحرير التجارة وإلغاء العوائق، ومن ضمنها الحواجز الجمركية.

إن العولمة، من وجهة النظر هذه، هيكل شامل لمنظومة تسعى وتخطط لها الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك يجب عدم التسرع في الانسياق وراء سرابها. إن الباحثة في الوقت الذي تمنح فيه بعض العذر للأقطار التي تفتقر إلى السيولة النقدية وقوة الاقتصاد، تستغرب المواقف الصادرة عن أقطار الثراء العربية التي لا يوجد لديها مبرر كافٍ للاندفاع بقوة في مسيرة العولمة الاقتصادية.

- ٢ -

الكتاب يشمل سبعة فصول، تناقش **الفصول الأربعة** الأولى اتفاقية واشنطن عام ١٩٨٩ التي تبنتها الإدارة الأمريكية والبنك والصندوق الدوليان، وبشكل خاص، تركز على رؤية تلك الاتفاقية لمفهوم التنمية وقضايا الهيكلة والتنظيم، وردود أفعال الدول تجاهها. وتستخلص الباحثة من خلال المتابعة والتحليل أن ظاهرة العولمة قد خرجت إلى النور من أحشاء تلك الاتفاقية، موضحة بشيء من التفصيل مراحل بروزها ونشوئها، بدءاً من مرحلة الاقتصاد الأرثوذكسي إلى الاقتصاد المؤسساتي، حتى ما يدعى بمرحلة العولمة، وأخيراً عودة التنبيه لمشاكل الدول الفقيرة والنامية. كما تناقش انعكاسات تلك الاتفاقية على استقرار الاقتصاد العالمي والاستثمار وعدم الانصاف والتكافؤ.

في الفصلين الخامس والسادس، تناقش الباحثة تأثير العولمة في الاقتصاد، من منظور شمولي، وتأثيرات اندماج المؤسسات العالمية في كل من الاقتصاد العام والاقتصاد المصغر، كما تناقش علاقتها بخطط التنمية. أما في الفصل

السابع والأخير، فتركز على قراءة مستقبل العولمة، بما في ذلك مواقف وسياسات المؤسسات الدولية المعنية.

ـ ٣ ـ

تؤكد الباحثة أن العولمة ظاهرة تاريخية بأنماط متعددة لا تهدف إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم فحسب، بل إلى صياغة نظام جديد قائم على إحداث تبدلات نوعية في منظومة الهياكل والقيم السائدة. فعلى سبيل المثال، تناولت الاتفاقيات التجارية التي تم التوصل إليها خلال جولة مفاوضات الأوروغواي عام ١٩٩٥ جميع جوانب العلاقات الاقتصادية والتجارية والفكرية والإبداعية والثقافية الدولية. ووضعت شروطاً صارمة وقاسية على الراغبين في الالتحاق بركبها أو المرغمين عليه، تتعدى حدود التجارة إلى كافة مختلف جوانب الحياة.

والواقع أن نشاط منظمة التجارة العالمية نما وتعزز بسرعة مذهلة. لقد أصبح ذلك النشاط مهيمناً ومشرفاً على تنفيذ منظومة متنوعة ومتكاملة من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات الصادرة التي تنظم التجارة الدولية بما يتجاوز الـ ٩٠ بالمئة من إجمالي حجم المعاملات التجارية العالمية في مختلف القطاعات، باستثناء قطاع النفط والغاز الذي لم يتم التوصل إلى تغطيته حتى هذه اللحظة.

وبحكم الخلل السائد في توازنات القوة الاقتصادية الحالية، فإن من غير المنطقي تصور أن التجارة العالمية تدور بين أطراف متكافئة، وأنها غير محكومة بتلك التوازنات. إن المفاوضات بين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لم تكن تدور بين أطراف متعادلة، بل بين مجموعات تختلف من حيث وزنها الاقتصادي والسياسي إلى درجة يصعب معها التوصل إلى حلول وسط تضمن مصالح الجميع. ومن المؤكد أن الدول النامية، باعتبارها الأقل إنتاجية، ستكون الخاسرة في تلك المفاوضات.

فعلى سبيل المثال، تقدمت الهند في مفاوضات الأوروغواي بتخفيضات جمركية على وارداتها من السلع الصناعية غير الاستهلاكية تصل إلى ٥٥ بالمئة في المتوسط، ومقابل هذا لم يتقدم الاتحاد الأوروبي سوى بـ ٢٢ بالمئة والولايات المتحدة بـ ١٨ بالمئة من التخفيضات على وارداتهما من السلع الهندية. وهكذا فإن الدول النامية قدمت أكثر مما حصلت عليه من الدول الصناعية.

ومثال آخر، يوضح مندوب مصر، أنه لم يكن ممكناً مناقشة اتفاقية الزراعة أو إجراء أي تعديل عليها في جلسات مؤتمر الأوروغواي، وأنها تمت باتفاق بين الولايات المتحدة وأوروبا قبل ستة أيام من إعلانها، ولم يكن بالإمكان، نتيجة إصرار الدول الصناعية المتقدمة على التمسك بما جاء فيها، إجراء أي تغيير. ويشير إلى أن الدول النامية تشعر بعجزها الشديد إزاء عدم تحقيق رغبتها في إحداث تغيير بما لا يتفق مع مشيئة اللاعبين الكبار. وفي الوقت نفسه، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى المضي حتى النهاية لأنها لا تستطيع التغريد خارج السرب.

والواقع أن التأثيرات السلبية لقرارات منظمة التجارة العالمية لا تقتصر على الدول الأعضاء فيها فقط، ولكنها تشمل جميع بلدان العالم بدرجات مختلفة. فالارتفاعات المتوقعة في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية سيكون لها حتماً أثر سلبي في جميع الدول المستوردة للغذاء

بغض النظر عن مواقفها وعلاقاتها بالمنظمة، بل إن الدول غير الأعضاء في هذه الحالة، لن تمكنها الاستفادة من فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجاتها وفقاً للتعريفات الجمركية المنخفضة على الواردات لأنها لا تستفيد من تعميم مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية.

ومع أن اتفاقية الأوروغواي أشارت إلى أن ضمن المكاسب التي ستجنيها الدول المتقدمة والدول النامية التحقق المحتمل للكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها بصورة أكثر فاعلية على مستوى كل بلد، إلا أن المكاسب المتولدة من زيادة المنافسة والتطور التقني والأثر الإيجابي لارتفاع الإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار، ستستفيد منها الدول الصناعية المتقدمة على وجه الخصوص. والنتيجة أن البلدان النامية لن تجني سوى القليل من المكاسب المتحققة من تطبيق اتفاقية الغات، بل إن بعضها سوف يخسر من جراء هذا التطبيق.

وهكذا يمكن الاستنتاج أن قدرة الدول النامية على الاستفادة من عضويتها في منظمة التجارة سترتبط بمدى مرونة سياستها الاقتصادية وقدرتها على تعديل هياكلها الإنتاجية لتواكب الظروف الجديدة. وهذا التعديل لا بد من أن يكون موضع رضى الدول الصناعية المتقدمة، صاحبة القول الفصل في قرارات المنظمة. وهكذا فمن غير المنطقي مقارنة الفوائد التي تجنيها الدول النامية من تحرير التجارة بتلك التي ستجنيها الدول الصناعية المتقدمة بسبب الفوارق الضخمة في القدرات الاقتصادية بينها، وبخاصة إذا علمنا أن حجم الالتزامات التي تلقيها عليها المنظمة يفوق بما لا يقاس حجم الإعفاءات المؤقتة والتخفيضات الجمركية التي تحصل عليها جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

ولعل أبرز أسباب الخسارة التي ستمنى بها الدول النامية خفض الدعم الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في مستويات الأسعار العالمية للسلع الزراعية عموماً، والغذائية بشكل خاص، بما يعني خسارة محققة للدول النامية المستوردة للغذاء. إضافة إلى ذلك تبرز مشكلة عدم مقدرة المنتجات الصناعية للبلدان النامية على التنافس مع منتجات الدول الصناعية المتقدمة، بما يعني عدم التكافؤ في المصالح بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية التي تشارك في عضوية المنظمة. وهكذا فالنتيجة التي تواجهها الدول النامية، ومن ضمنها الأقطار العربية، هي تعرّض مصالحها الاقتصادية للخطر، وتحقيق الغلبة لمصالح الدول الصناعية المتقدمة.

ولأن الارتباط بعضوية منظمة التجارة العالمية، يبدو أمراً لا مفر منه، فلا أقل من أن تنسق الأقطار العربية مجتمعة سياساتها، وأن تتجه بشكل حثيث وقوي في اتجاه تحقيق وحدتها الاقتصادية، بدءاً بالتنسيق في المواقف وإنشاء الأسواق الحرة في ما بينها وانتهاءً بتحقيق التكامل الاقتصادي والتسريع باندماجها. وما لم يتحقق ذلك، فليس علينا سوى انتظار الطوفان، والسقوط المريع في شرك التبعية الاقتصادية.

* * *

إنه كتاب يمتلئ صدقاً وصخباً وعاطفة.. إنه غاضب ومحرض، ولكنه يستند إلى قراءة الوثائق وتحليلها.. ولذلك فإنه جدير بالقراءة حقاً □

Graeme Gill
The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process
(Houndmills Basingstoke Hampshire: Macmillan, 2000). vii, 287 p.

آليات الدمقرطة: النخب والمجتمع المدني وعملية الانتقال

عبد الحميد علي شتا

باحث مصري.

- ١ -

يعيد هذا الكتاب فتح ملف الديمقراطية، في وقت يزيد فيه توظيفه لتحقيق أغراض سياسية، ويشهد أكثر من أي وقت مضى تآكل الحدود بين الداخل والخارج في إطار الترويج لحق التدخل لفرض «الديمقراطية من الخارج».

ينقسم الكتاب إلى ستة أجزاء وخاتمة. يتناول المؤلف في **الجزء الأول**، وهو بعنوان «الديمقراطية، مطالب اقتصادية أولية»، العوامل التي دفعت باتجاه الديمقراطية في الدول الشيوعية السابقة وأمريكا اللاتينية، أو ما أصبح يطلق عليه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.. فما زالت في رأيه هذه الظاهرة التي اجتاحت العالم تحتاج إلى مزيد من الشرح والتوضيح، وهي مهمة ليست يسيرة. فطبقاً لهانتنغتون حدثت موجتان للتحول الديمقراطي، بينهما موجة ارتداد عن الديمقراطية، وتلتهما موجة ثالثة ما زلنا نعيش في إطارها. لكن ثمة اتجاهات أخرى في التحليل تشير إلى الانقلاب على موجة هانتنغتون الثالثة، كما يتبين من الفشل الواضح لبعض تجارب التحول الديمقراطي في الدول الحديثة الاستقلال أو المستعمرات السابقة في آسيا وأفريقيا، على أساس أن إقامة ديمقراطية مستقرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمط الثقافي السائد في الدولة، وذلك انطلاقاً من التأثير المتبادل بين «الثقافة المدنية» و«الشكل الديمقراطي»، مع إيلاء أهمية خاصة لمنظومة القيم الأمريكية كعامل محدد لمدى القرب من إعمال الديمقراطية أو البعد عنه.

ويعلق المؤلف على ذلك بأنه من غير الواضح كيف تنتج الثقافة الديمقراطية، حيث تظل العلاقة بين القيم والمؤسسات إلى حد ما غامضة، ويرجح من جانبه التحليل الاقتصادي كبديل للتحليل الثقافي في تفسير الاستقرار أو عدم الاستقرار الديمقراطي. وكان هذا التحليل المشار إليه قد ساد فترة الخمسينيات خصوصاً بعد أن تبناه ليبست الذي خلص إلى أنه وإن لم تكن ثمة علاقة خطية، أو ربما الأوفق القول: حتمية، بين الديمقراطية

والنمو الاقتصادي، إلا أن الأرجح أن تحقيق معدلاتٍ عالية للنمو يرتبط بالنظم الديمقراطية، وفي الوقت نفسه فإن النمو الاقتصادي يهيئ مناخاً أفضل لإعمال الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية. وفي شرح على المتن، يستطرد المؤلف باسطاً العوامل التي تحقق من وجهة نظره الترابط بين الديمقراطية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، ومحدداً لها على النحو الذي نقتطف منه ما يلي:

١ ـ إن النمو الاقتصادي يحدث تغييراً في قيم السكان واتجاهاتهم، وبصفة أساسية في ما يخص التعليم، وهذا ما يسمح للفرد بالتعرف على القيم الديمقراطية مثل التسامح والحوار والاعتدال والعقلانية واحترام المعارضة والرأي الآخر. وهنا نلاحظ أن المؤلف من حيث لا يدري قد عبّر عن دور التنشئة في اكتساب القيم الديمقراطية، وأجاب عن السؤال الذي طرحه عن علاقة القيم بالمؤسسات على أساس أن المؤسسات الديمقراطية على المستويين الرسمي والشعبي يحتاج تفعيلها إلى أفراد تربّوا على القيم الديمقراطية وتشبعوا بها.

٢ ـ إن تأمين الفرد على حياة كريمة يفسح له من وقته ما يخصصه لممارسة حقوقه السياسية التي هي مناط المواطنة. كذلك فإن تكفل السياسة الإنمائية للدولة بتوفير الاحتياجات الأساسية للفرد، يسمح بإنعاش المجتمع المدني وإيلاء اهتمام أكبر منه لما يعرف بالجانب الدفاعي، وفي القلب منه حماية حقوق الإنسان.

٣ ـ يقلل النمو الاقتصادي من مساحة الفجوة الطبقية، ويساهم بالتالي في نظرة الطبقة الأعلى إلى الطبقة الأدنى على أنها مصدر لتفعيل المشاركة السياسية وليست مصدراً لتهديد مكتسباتها أو وجودها في السلطة.

٤ ـ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سبق أنه كلما تحسن مستوى الأداء الاقتصادي للنظام وزادت فرص تحقيق العدالة الاجتماعية، اتسع نطاق الطبقة الوسطى التي ينسب إليها تاريخياً حفظ الاستقرار، وفي الوقت نفسه قيادة عملية التغيير.

٥ ـ على صعيد آخر، فإن تحسن مستوى دخل الفرد وارتفاع مستوى الوعي العام من شأنه زيادة المناعة في مواجهة أطروحات العنف السياسي التي قد يروّج لها من الداخل أو من الخارج.

وفي **الجزء الثاني** من الكتاب الذي يدور حول «انهيار النظم السلطوية»، يركز المؤلف على مراحل التحول إلى الديمقراطية، وهي مرحلة انهيار النظام، ومرحلة التحول الديمقراطي، ومرحلة تثبيت دعائم الديمقراطية. ومرة أخرى يعود المؤلف إلى مقولته الأساسية التي تجعل المتغير الاقتصادي المتغير الأبرز في عملية التغيير. وهكذا، فإن انهيار النظام يرتبط بتدني مستوى أدائه الاقتصادي في ظل سوء إدارته لموارده الاقتصادية وهدرها بتنامي مظاهر الفساد السياسي من جهة، وتزايد المطالب الداخلية في الوقت نفسه مع ظهور فئات وطبقات جديدة من جهة أخرى، ودور السياسات العقابية والحصارية الدولية، حيث يستحيل تحقيق التنمية في ظل الحصار، وهي إشارة جديرة بالاعتبار، وبخاصة أن كافة أوطاننا العربية تعاني الحصار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مثل

المعوق الخارجي، وإن كان لا يبرر باليقين للنظم التسلطية سياساتها، إلا أنه يلفت الانتباه إلى عنصر ثالث من عناصر الأزمة الاقتصادية ومسبباتها. وبعد استفاضة المؤلف في تحديد مسؤولية العامل الاقتصادي الأساسية عن تقويض أركان النظام السياسي، يتطرق إلى افتقاد هذا النظام مقومات التأييد الداخلي في الوقت الذي تتميز به مؤسساته بقوة ظاهرية كونها تتمحور حول شخص الدكتاتور وتدور في فلكه، فإن ألّم به ضعف لم تقم لها قائمة.

ويتناول **الجزء الثالث** من الكتاب «قضية النخب وعملية التحول»، وينوه فيه المؤلف إلى أن انهيار النظام السلطوي لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي، إنما تنشأ فترة انتقالية تغلب عليها سمة الشك، وهو ما يترتب بالأساس على عدم التأكد من مخرجات التحول ومساراته في المستقبل، والتي قد يكون أحدها إحداث نقلة ديمقراطية حقيقية كما قد يكون البديل الآخر المتاح إنتاج شكل آخر من أشكال التسلط. ويقدم المؤلف شرحاً لرؤيته بقوله إنه في أعقاب انهيار النظام قد تحدث عملية تعبئة جماهيرية واسعة تستنفر المواطنين للمشاركة السياسية في الأحزاب، وفي المنظمات التطوعية، وفي النقابات المهنية... الخ. لكن تلك الثورة قد تفتر لأسباب مختلفة منها عدم وجود الهياكل والمؤسسات المهيأة لاستيعاب هذه المشاركة.

وفي مواجهة تعثر المسار الديمقراطي أو تشوه وجهة التحول بعد انهيار النظام التسلطي، يركز المؤلف على أن رفع شعار الليبرالية في مرحلة ما بعد نفض التسلط يجب أن تردفه محاولات صف الجماهير وراء هذا الشعار مع العمل على التطوير المؤسسي الذي لا بديل منه لوضع الشعار الليبرالي موضع التطبيق، إضافة إلى حماية التجربة في المستقبل حتى لا تنقضي بقضاء دعاتها، وهو ما يمهد للنقطة التالية.

يأتي **الجزء الرابع** من الكتاب بعنوان «ما وراء النخبة»، ويهتم فيه المؤلف بالتفاعل بين العناصر المختلفة داخل كل نخبة وبين الواحد منها والعناصر النخبوية الأخرى، وهي التفاعلات التي تحدد إلى حد بعيد مستقبل الديمقراطية واحتمالات استقرارها. فمن دون التوافق على مجموعة من الأهداف والسياسات يتعذر استيعاب الأوضاع واستقرارها، وذلك أن البديل الثالث المحتمل بعد انهيار النظام التسلطي، بالإضافة إلى إقامة الديمقراطية، أو تأسيس نظام تسلطي جديد، هو شيوع الفوضى بفعل تصادم رؤى النخب وقيادات الرأي والفشل في توفيقها، وبالتالي إفقادها صدقيتها.

من دور عموم النخب (رسمية وشعبية)، ينتقل **الجزء الخامس** من الكتاب إلى مناقشة دور النخب الشعبية بالتحديد تحت عنوان «المجتمع المدني وعملية التحول»، وفي هذا الإطار يبرز المؤلف دور مؤسسات المجتمع المدني ليس فقط في إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية، بل كذلك في ترسيخها، ومحك ذلك هو حفظ قدر من توازن القوة بين النظام وتلك المؤسسات، بحيث تسهم في توسيع الأفق السياسي من جهة، وفي مراقبة حركة النخب وجذب التأييد للنظام من جراء ذلك من جهة أخرى.

بقول آخر، فإن العلاقة بين القوى

المؤثرة في المجتمع المدني والنخبة الحاكمة تصبح هي الاختبار الحقيقي للديمقراطية. كما أن القرارات الصادرة عن النظام تتأثر بطبيعة اتجاهات المعارضة إذا ما اصطفت خلف قيادة موحدة تحظى بالشرعية، وبالتالي بالتأييد.

ويأتي **الجزء السادس** والأخير ليقدم ما يمكن وصفه بالدراسة الإمبريقية لنموذج من نماذج التحول من التسلط إلى الديمقراطية، وذلك من خلال استدعاء التجربة الشيوعية ذات الصلة تحت عنوان «سقوط الشيوعية وعملية التحول». وفي هذا الإطار، فإنه يحلل أسباب هذا التحول وفي مطلعها الخلل في النظرية الاقتصادية الاشتراكية، ومن بعده أزمة المجتمع المدني وكبح التطلعات الإثنية والقومية منها بالذات. ويؤكد من خلال هذا النموذج العملي أنه على حين أفضت التجربة إلى الديمقراطية في فئة من الدول، فإنها أفضت إلى غير ذلك في فئة أخرى من الدول. وحتى في إطار الفئة الأولى من الدول كان هناك اختلاف في هامش الديمقراطية المتاح من حالة إلى أخرى.

- ٢ -

إن الكتاب موضع العرض يستخدم الإطار التحليلي نفسه الذي سبق لصموئيل هانتنغتون أن استخدمه في كتابه عن الموجة الثالثة للديمقراطية، وذلك من خلال متابعة مسار الديمقراطية بدءاً من انهيار النظام السلطوي، وانتهاءً بتثبيت النظام الديمقراطي، مروراً بمرحلة إقامة هذا النظام، لكنه احتفظ بمدخله الخاص في تفسير هذا المسار وهو المدخل الاقتصادي. وربما كان الجدل النظري حول هذا المدخل أحرى بمزيد من الشرح والإيضاح، وذلك على أساس أنه في إطار نظام سياسي وثقافي رعوي قد لا يكون فشل الأداء الاقتصادي سبباً في خلخلة قواعد هذا النظام، وإن تسلط، وإنما داعٍ للرهان عليه مجدداً للقيام بأداء مختلف، أي أن سوء إدارة الموارد الاقتصادية قد لا يؤدي إلى تغيير النظام بالضرورة سواء في اتجاه ديمقراطي أو في اتجاه مناقض، لكنه قد يمدد للنظام نفسه تقاعساً من مجتمع مدني هش عن تحمل المسؤولية وإدارة أوضاع ما بعد التغيير□

كتب مختارة (موجز)

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

(١)

أحمد يوسف ومدوح حمزة (محرران). **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**. القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٢.

قدم المساهمون في هذا الكتاب وجهة نظر متكاملة في ما جرى وما زال يجري على الساحة العالمية بعامة، وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الأمريكية بخاصة. وهم في وجهة النظر التي عبروا عنها ينفون نفياً قاطعاً أن يكون العرب كارهين للولايات المتحدة أو للنموذج الذي تمثله، بل على العكس من ذلك فإنهم يشرحون كيف علق العرب آمالهم على الولايات المتحدة كقوة دولية بازغة بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة أن تاريخها لم يلوثه استعمار للمنطقة. ويوضحون كيف ظل العرب على موقفهم على الرغم من تزايد شواهد الانحياز الأمريكي ضد مصالحهم، بحيث إذا كان من طرف لا بد من أن يحمل تهمة الشعور بالكراهية وممارستها سياسياً فإنما هو الطرف الأمريكي وليست الدول العربية.

يتضمن الكتاب موضع العرض ثمانية فصول رئيسية تحمل العناوين الآتية بالترتيب: الصعود الأمريكي في الشؤون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وردود الفعل العربية والسياسية الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتفاعلات العربية ـ الأمريكية غير السياسية، والعلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والكراهية الأمريكية للعرب: صناعة جديدة، وتحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/سبتمبر وتداعياتها، ونحو حوار عربي ـ أمريكي. يسبق الفصول الثمانية ويتقدمها فصل تمهيدي أعده محررا الكتاب بعنوان: «العرب

وأمريكا من الانبهار بالحلم إلى عقدة الكراهية».

(٢)

أماني قنديل. **المجتمع المدني العالمي**. [القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

في هذا الكتاب تقارب المؤلفة جانباً آخر من جوانب اهتمامها بالمجتمع المدني ومؤسساته بالتركيز على ما صار يعرف بالمجتمع المدني العالمي الذي يشير إلى المنظمات الدولية غير الحكومية وما ينشأ بينها من علاقات وتفاعلات وشبكات. يبدأ الكتاب موضع العرض بتحديد موضع المجتمع المدني العالمي من الأجيال المتتالية للمجتمع المدني ومدى تعبيره عن التطور في هذا الأخير من حيث المفهوم ونطاق العمل وآلياته وأهدافه. ثم ينتقل الكتاب ليحلل العلاقة الجدلية بين العولمة والمجتمع المدني العالمي من حيث هو يعبر عن أحد تجليات العولمة من ناحية، ويعد في الوقت نفسه مغذياً لها ببعض أهم القضايا على أجندتها، ومن قبيلها قضية إدارة شؤون الدولة والمجتمع من ناحية أخرى. ويفصل الفصلان **الثالث والرابع** أكثر في علاقة العولمة بالمجتمع المدني العالمي مشيرين في هذا السياق إلى خصائص المجتمع المدني العالمي ومدى تأثرها بالعولمة، وإلى جانب البعد القيمي للعولمة مع محاولة استشراف مستقبل المجتمع المدني ومحددات هذا المستقبل.

(٣)

صفا محمود عبد العال. **التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مؤسسات التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل بوصفه مناط التقدم في العملية التعليمية، وأخذاً في الاعتبار أن ما يطلق عليه الفجوة الرقمية يعتمد بالأساس على التمييز بين من يمتلك المعلومة ويستخدمها وينتجها، ومن يقصر أداؤه في أي من جوانب الحيازة أو التوظيف أو الإنتاج. وفي هذا السياق يُذكّر الكتاب موضع العرض بالتفاوت الشديد بين نسبة إنفاق إسرائيل على البحث العلمي ونسبة إنفاق الدول العربية مجتمعة. ومن الأرقام ذات الصلة البالغة الدلالة تلك التي تفيد أن مجموع إنفاق الدول العربية على البحث العلمي لم يزد على ٠,١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغ إنفاق إسرائيل نحو ٢,٥٣ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويؤكد الكتاب على أن البعد التكنولوجي والعلمي يعد بعداً رئيسياً من أبعاد الصراع المركب والممتد بين العرب وإسرائيل.

(٤)

عبد الله عبد الدائم. **العرب والعالم وحوار الحضارات**. دمشق: دار طلاس، ٢٠٠٢. ١٣٥ ص.

يضم الكتاب موضع العرض ثلاثة أبحاث رئيسية كتبت على امتداد الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وينتظمها خيط واحد يتصل بالعلاقة بين الثقافة العربية وثقافة الغرب، وما يلحق بها من مشكلات تدور حول الصراع والحوار والتواصل. وفي هذا السياق يهتم الكتاب بتأثير العولمة في تطور العلاقة بين الحضارة العربية الإسلامية من جهة، والحضارة الغربية من جهة أخرى، ويقارن بين الماضي والحاضر، ويحلل مسؤولية الجانبين العربي والغربي عما

قد يعتريها من خلل. يتضمن الكتاب موضع العرض ثلاثة فصول رئيسية تحمل العناوين التالية بالترتيب: التخلف العربي والخوف من الغرب، والعرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات، ومستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها.

(٥)

عبد المنعم سعيد ومحمد قدري سعيد. **الأفكار والأسرار: ١١ سبتمبر ٢٠٠١**. [القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

صدر هذا الكتاب بمناسبة مرور عام على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفيه يقدم المؤلفان تحليلاً سياسياً وعسكرياً لتلك الأحداث ويناقشان المداخل ووجهات النظر المختلفة التي وردت في تفسيرها، ويدرسان انعكاساتها على شعور الولايات المتحدة بالانكشاف الأمني لأول مرة على مدار تاريخها، وأثر ذلك في توجيه سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد انهيار البرجين وقصف وزارة الدفاع.

(٦)

مجموعة من المحامين البحرينيين. **الرأي في المسألة الدستورية**. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢. ١١٢ ص.

صدر هذا الكتيب عن عدد من الشخصيات الوطنية البحرينية التي حاولت من خلاله التعبير عن وجهة نظرها الناقدة للدستور البحريني الجديد، مع إقرارها بأن ثمة انفتاحاً سياسياً شهدته البلاد منذ مطلع عام ٢٠٠١ مع إلغاء قانون أمن الدولة والمحكمة الخاصة بإعماله، وإطلاق سراح مختلف السجناء والمعتقلين السياسيين، والسماح لكافة المبعدين عن البحرين بالعودة إليها، ومع وعد باستئناف الحياة البرلمانية المجمدة منذ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥. وفي هذا الإطار ينقسم الكتيب إلى أقسام ثلاثة رئيسية تتناول دستور دولة البحرين الصادر في عام ١٩٧٣ من حيث خصائصه الشكلية والموضوعية، وميثاق العمل الوطني والاستفتاء عليه، والدستور الجديد ومذكرته التفسيرية المرفقة به.

(٧)

الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. أعدّ الدراسة وحررها علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ٢٦٦ ص.

يمثل هذا الكتاب تجربة جماعية جديدة في الحوار، كانت ركيزتها الأساسية ورقة أعدها المحرر من أجل تقديمها إلى اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية بعنوان «تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية»، وذلك ضمن موضوع اللقاء الذي كان يدور حول «متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية». ولما كان طرح تلك الرؤية المستقبلية يستدعي تناول مفهوم الديمقراطية، وتقييم محصلة التجارب السياسية، وتحري البنى المجتمعية والنظر إلى مكانة الديمقراطية، بين الأهداف الوطنية الكبرى، فلقد كان ذلك داعياً لتطوير الورقة في شكل كتيب، ما لبث أن تحول إلى دراسة أكبر بعد تلقي عدد كبير من الملاحظات من حوله كان لها أثرها في إغناء مادته وفي المزيد من تحديد وجهته.

يتضمن الكتاب موضع العرض قسمين أساسيين: القسم **الأول** عبارة عن الدراسة الأصلية، ويتناول مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ومحصلة التجارب السياسية والبنى العربية القائمة، وموقع الديمقراطية من الأهداف الوطنية الكبرى، وأهمية تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية ومتطلبات تنمية هذه الرؤية. أما القسم **الثاني** فهو عبارة عن التعقيبات التي وردت على الدراسة وأسداها مجموعة من المتخصصين في موضوعها.

(٨)

عوني فرسخ. **إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٢. ٤٦٣ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المرتبطة بتجربة الوحدة المصرية ـ السورية، من بداية التفكير فيها وإنجازها وتطورها حتى انفضاضها وانتهائها بالانفصال. وفي هذا السياق يتضمن الكتاب موضع العرض خمسة فصول أساسية تعالج القضايا والموضوعات التالية بالترتيب: جدلية الوحدة والتجزئة ومبلغ تأثرها بالمتغيرات أو القواسم الجغرافية والتاريخية من جهة، وبالخصوصيات القطرية من جهة أخرى، والوطن العربي عشية قيام الوحدة بكل ما كان يتفاعل فيه من تيارات وأحزاب ومؤسسات، وبمشهد العلاقات العربية ـ العربية الرسمية، وبملابسات الصراع العربي ـ الصهيوني، والواقع المصري قبل الوحدة بمختلف أبعاده الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية، وبالمثل الواقع السوري وأبعاده المتنوعة، ثم تطور الوحدة من مجرد فكرة إلى مستوى الدولة والإجراءات التي يسرت هذا الانتقال من التنظير للوحدة إلى ممارستها. وأخيراً، تقويم تجربة الوحدة برمتها: ما لها وما عليها، بما يشتمل ضمناً على اجتهاد لتحليل أسباب الانفصال ومدى ارتباطها بظروف النشأة وخصوصيات الطرفين المصري والسوري.

(٩)

مجموعة مؤلفين. **الجزائر والعولمة**. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري، ٢٠٠١. ٣٣٥ ص.

يعد هذا الكتاب محصلة أعمال ملتقى «العولمة والجزائر» الذي عقده قسم علم الاجتماع بجامعة منتوري في قسنطينة، انطلاقاً من أن عملية العولمة تمثل حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي غير متكافئ للتبادل. وفي هذا السياق عني الكتاب بإثارة جملة تساؤلات أهمها: هل تعد العولمة ظاهرة جبرية وقدراً محتوماً أم أنها ظاهرة انتقالية وطارئة؟ هل يمكن أن تسهم العولمة في تقليص الفوارق بين الطبقات أم أنها وسيلة لزيادتها وتعميقها؟ هل تؤثر العولمة في الأبنية الوطنية الاجتماعية وتفضي إلى تخلخلها؟ وبالتالي هل يعني السؤال السابق ـ ضمن مجموعة أخرى من الأسئلة ذات الصلة ـ أن العولمة ستقود إلى أفول عصر الدولة الوطنية؟ وأهم من كل ما سبق، كيف تتعامل شعوب الدول النامية عموماً، والشعب الجزائري خصوصاً، مع ظاهرة العولمة الجارفة؟ تنتظم موضوعات الكتاب موضع العرض في محاور ثلاثة أساسية هي على الترتيب: محور القضايا والمفاهيم، ومحور العولمة والوطن العربي،

ومحور العولمة والجزائر.

(١٠)

محسن عوض (محرر). **أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي: قضايا وسجالات.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢. ٢٤٨ ص. (دراسات استراتيجية ومستقبلية؛ عدد ٨)

يمثل هذا الكتاب حصاد الموسم الثقافي لمعهد البحوث والدراسات العربية للعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والذي ناقش تداعيات أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على الوطن العربي على صعد ومستويات مختلفة، وبمشاركة نخبة من أبرز المفكرين العرب. يتضمن الكتاب موضع العرض مقدمة تحليلية للمحرر بخلاف ثمانية فصول حملت العناوين التالية بالترتيب: أحداث الحادي عشر من سبتمبر: الإطار العام والدلالات، وقضية الإرهاب بين السياسة والقانون: التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية، وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على النظام العالمي، ثم التداعيات الاقتصادية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإشكاليات الديمقراطية وحقوق الإنسان في ضوء تداعيات الأحداث، وإشكالية الصراع الحضاري والحوار مع الآخر بعد الأحداث، وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الإعلام العربي، وأخيراً حركة التحرر الوطني الفلسطيني وآفاق تطورها في المستقبل.

ثانياً الكتب الأجنبية

(١)

Abdulaziz A. Al-Sudairi. *A Vision of the Middle East: An Intellectual Biography of Albert Hourani.* London: John Murray, 2000. 221 p.

يؤرخ هذا الكتاب لحياة أحد أبرز المفكرين والسياسيين العرب، وفي الواقع فإنه يؤرخ لسيرة جيل كامل من أقرانه المبرزين الذين أثروا الحياة الأكاديمية والثقافية العربية على مدار القرن العشرين. وفي هذا السياق يتناول الفصل **الأول** النشأة الأولى لألبرت حوراني التي بدأت بمولده في مانشستر في بريطانيا لعائلة من المهاجرين اللبنانيين البروتستانت، وكيف تفتح وعيه على النشاط في إطار المكتب العربي الذي تبنى الدفاع عن القضية الفلسطينية في مواجهة الدعاية الصهيونية المكثفة لتبرير إقامة دولة إسرائيل ثم لتكريس وجودها في مرحلة لاحقة. ويخصص الفصل **الثاني** لتحليل رؤية حوراني للتطور السياسي في الشرق الأوسط إبان الحكم العثماني، وهي الرؤية التي تقوم على التعامل مع الحقبة العثمانية على خلاف الشائع عنها بأنها كانت مرحلة جمود سياسي وثقافي. ويتوقف أمام كتاب حوراني المهم الذي نشر في عام ١٩٦٢ عن الفكر العربي في العصر الليبرالي (١٧٨٩ ـ ١٩٣٩) والذي ناقش تحدي التحديث الذي واجهه المثقفون العرب. وينطلق الفصل **الثالث** من النقطة الأخيرة لمناقشة تحليل حوراني للكيفية التي ساهمت بها الأفكار الليبرالية في إنماء الوعي القومي. ويناقش الفصل **الرابع** أثر الخبرة الأكاديمية للحوراني في نهاية الثلاثينيات في الجامعة الأميركية في بيروت في فهمه لجدلية التفاعل بين الجبل والمدينة في لبنان. أما الفصل **الخامس** والأخير فإنه يلخص المحاور الأساسية لفكر ألبرت حوراني، ومن أهمها: دور المدينة في الثقافة الإسلامية، والاستمرارية بين فترة الحكم

العثماني وتاريخ الشرق الأوسط المعاصر، والجذور الليبرالية للقومية العربية، والقضية الفلسطينية، والتعددية الاجتماعية الثرية في لبنان.

(٢)

Alain Gresh. *Israël, Palestine: Vérités sur un conflit*. Paris: Fayard, 2001. 203 p.

في هذا الكتاب يواصل الصحفي الفرنسي آلان غريش اهتمامه بالصراع العربي ـ الإسرائيلي ومراحل تطوره. ويأتي الكتاب موضع العرض في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى ليكون بمثابة رسالة موجهة إلى جيل الشباب من أبناء الفرنسيين ممن تتحالف على تشويه وعيهم الآلة الدعائية الصهيونية. ومن هنا، فإنه كباحث موضوعي يعتبر أن من واجبه إجلاء الجذور التاريخية لصراع هو الأطول والأكثر امتداداً، والتأكيد على أهمية الامتثال لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا السياق، يبدأ غريش من اللحظة التاريخية المرتبطة بصدور وعد بلفور لإقامه وطن قومي لليهود في فلسطين، وينتهي عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. ثم ينتقل إلى واقعتي التصويت داخل الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين وتشتيت نحو ثلاثة أرباع مليون فلسطيني إلى خارج أراضيهم، باعتبارهما واقعتين كان لهما أثرهما في التحكم في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتابع تطور أداة المقاومة من الجيوش العربية إلى التنظيمات الفلسطينية والظروف التي أدت إلى اندلاع انتفاضتي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٧ وأيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

(٣)

Daisy Hernandez and Bushra Rehman (eds.). *Colonize this!: Young Women of Color on Today's Feminism*. [n.p.]: Daisy Feminist Publications, 2002. 320 p.

يعبّر هذا الإصدار الجديد عن انفتاح الحركة النسوية على جيل مختلف من النساء المهمومات بقضايا المرأة، وهو جيل يأخذ بعين الاعتبار قضايا المرأة في مجتمعات الدول النامية ويقاربها بمداخل مختلفة عن تلك التي درجت عليها الكتابات الأولى للنساء البيض. وإذا كان إدخال متغير اللون في التحليل النسوي ينفي تلك المقولة التي حاول البعض ترويجها، ومفادها أن جميع النساء في العالم يشكلن تكتلاً واحداً في مواجهة الرجال، فإن النتيجة نفسها تتأكد بشكل أوضح في ضوء مراعاة متغيرات أخرى تتصل بالانتماء الطبقي والمصالح الفئوية. وفي كل الأحوال، فإن الكتاب موضع العرض يفتح نافذة جديدة أمام الحركة النسوية ويسهم في إغنائها.

(٤)

Eberhard Kieinle. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London; New York: I.B. Tauris, 2001. xiv, 274 p.

في هذا الكتاب يتناول إبرهارد كينلي قضية الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي في مصر، منطلقاً من مقولة مؤداها أن التحول الليبرالي في مصر فيه من الوهم أكثر مما فيه من الحقيقة. والمؤلف ـ وهو ألماني الأصل ـ يستثمر في هذا الخصوص خبرته المستقاة من معايشته الواقع المصري خلال عمله البحثي في مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية في القاهرة. وحسبه، فإن هناك جملة عوامل مركبة تحول دون تفعيل الليبرالية

بشقيها، منها استمرار القيود السياسية التي ترد في العادة إلى صراع النظام مع الجماعات الأصولية المتطرفة، ومنها عدم تجذر الفكر الليبرالي لدى القوى والتيارات السياسية المختلفة.

يشتمل الكتاب موضع العرض على ثمانية فصول تناقش القيود المفروضة على الحريات، ومبرراتها، وتحلل العلاقة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في الليبرالية، وتتوقف بالدراسة أمام انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ كنموذج لأزمة النموذج الليبرالي.

(٥)

Francis Wilson, Nazneen Kanji, and Elinar Braathen (eds.). *Poverty Reduction: What Role for the State in Today's Globalized Economy?*. London; New York: Zed Books, 2001. xvi, 372 p.

ينطلق هذا الكتاب في استفهامه من ذلك الجدل المثار حول دور الدولة في احتواء مشكلة الفقر أو في القليل تخفيف حدتها، ويتخذ من السياق الأفريقي (ولا سيما جنوب الصحراء) ساحة أساسية له على اعتبار أن الدولة ما زالت تتميز بالقوة في العالم النامي وما زالت تمارس التدخل الاقتصادي بكثافة، وبالتالي فإنها الأقدر على تحقيق تغيرات جذرية في مجال الاقتصاد.

يتضمن الكتاب موضع العرض خمس عشرة دراسة تمثل نتاج أربع ورش عمل نظمها البرنامج البحثي المقارن حول الفقر، وذلك على امتداد الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠. وفي محاولة من محرري الكتاب لبلورة المحاور الأساسية التي تمحورت من حولها مداخلات المشاركين، فإنهم قاموا بتضمينها تحت أربع قضايا رئيسية هي على التوالي: قضية الحكم الصالح أو ما يترجم أحياناً بوصفه إدارة شؤون الدولة والمجتمع (Governance)، وقضية تأثير الاتجاهات العالمية في ظاهرة الفقر، وقضية قوة الدولة، وأخيراً قضية المواطنة، وإن لم يكن ذلك يعني أن هيكل الكتاب وتتابع فصوله قد عكسا هذا الترتيب للأفكار والقضايا.

وفي هذا السياق، اختص فصلان هما الفصل **الثالث** والفصل **الحادي عشر** على سبيل المثال بالبحث في العلاقة بين الفقر والديمقراطية وما إذا كانت النظم الديمقراطية تهيئ شروطاً أفضل لممارسة الديمقراطية أم لا، بينما اختص الفصلان المتتاليان **السادس والسابع** بتحليل أثر البيئة الدولية في تخفيف الفقر سلباً وإيجاباً، مع استخدام نماذج زيمبابوي وزامبيا ومالاوي لدراسة نمط المفاوضات بين كل منها والبنك الدولي، وتبني قناعة مفادها أن البنك الدولي على الرغم من التزامه بتقليل الفقر في عقد التسعينيات، فإنه لم يفعل الكثير في هذا المجال، بل إن وصفاته الجاهزة ساهمت أحياناً في زيادة حدته.

(٦)

George Soros. *George Soros On Globalization*. New York: Public Affairs, 2002. xvi, 191 p.

يعد هذا الكتاب الثالث الذي يصدره رجل الأعمال الذائع الصيت جورج سوروس. وفي كتابه الجديد يحاول سوروس أن يبعث برسالة مفادها أهمية تنشيط العمل الخيري وتفعيل دوره على المستوى الدولي. وفي رأيه أن العون الخارجي يمكن أن يقدم عبر وسائط شتى ليست الحكومات أفضلها، وإن كان

يدعو في الوقت نفسه إلى تطوير المنظمات الدولية التي تتشكل بالأساس من دول وحكومات إذا ما تركنا جانباً المنظمات غير الحكومية. ومن بين المنظمات التي يخصها بضرورة التطوير صندوق النقد الدولي. وهكذا فإن مؤلف الكتاب يواصل نقده للدولة الرأسمالية من الداخل بعد كتابه السابق الذي ناقش موضوع «أزمة الرأسمالية المعولمة»، والذي يكشف عن بعض جوانب اهتماماته التحليلية السياسية التي يستفيد فيها من خبرته الاقتصادية والمالية.

(٧)

Ian Lang. *Blue Remembered Years: A Political Memoir*. London: Politico's, 2002. viii, 328 p.

يدخل هذا الكتاب في عداد الكتب التي تتناول السير الذاتية لبعض الشخصيات العامة، والشخصية موضع التحليل هنا هي إيان لانغ الذي شغل منصب وزير شؤون اسكتلندا ووزير الصناعة والتجارة في ظل حكومة جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، والذي كان قيام حكومته ببيع أسلحة للعراق سبباً رئيسياً من أسباب إطاحتها. قَدَّم للكتاب جون ميجور وأعرب في تقديمه عن تثمينه لشخصية إيان لانغ ودوره السياسي في إطار حكومة حزب المحافظين.

(٨)

Jan Nederveen Pieterse. *Development Theory: Deconstructions/Reconstructions*. London; Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2001. xii, 195 p. (Theory, Culture and Society)

يمثل صدور هذا الكتاب عن أحد أبرز المتخصصين الدوليين في التنمية وقضاياها، إثراءً للنقاش المثار حول نظريات التنمية ومدى قابليتها لتفسير الكثير من الأوضاع الاقتصادية في ظل العولمة. يبدأ بييترسي كتابه باستعراض المحاولات المتتالية لمقارنة مفهوم التنمية من أيام أرسطو وحتى عصر العولمة، ليخلص من ذلك إلى أن نظريات التنمية تميزت في العادة بالتنوع والاختلاف على مستوى المنهج والتفسير والسياسات المقترحة. وبعد هذا الطواف بأهم الاجتهادات الاقتصادية ذات الصلة على مدى أربعة فصول متتالية، يتطرق في فصول أربعة تالية إلى ممارسة النقد لبعض التحليلات المعاصرة التي يمكن وصفها بأنها معادية للتنمية، فيما يخصص الفصلين الأخيرين لمناقشة رؤية مقترحة للتعامل مع معضلة التنمية التي يواجهها عدد كبير من دول العالم.

(٩)

Leslie J. McLoughlin. *In a Sea of Knowledge: British Arabists in the Twentieth Century*. Reading, UK: Ithaca Press, 2002.

يسلط هذا الكتاب الضوء على بعض المتخصصين في شؤون المنطقة العربية داخل دوائر صنع القرار في المملكة المتحدة تأسيساً على الدور التاريخي الذي لعبته هذه الأخيرة كقوة استعمارية سابقة، ثم تبعيتها الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها السياسي بها عموماً، وفيما يخص قضايا الوطن العربي خصوصاً. ومن تلك الزاوية يسهم الكتاب في التعريف باتجاهات هؤلاء المتخصصين وارتباطاتهم السياسية ومواقفهم العملية، كما يسمح بتلمس التأثير الذي يمارسونه في

السياسة الخارجية البريطانية حيال الوطن العربي.

(١٠)

Noam Chomsky. *9-11*. New York: Seven Stories Press, 2001. 125 p.

يمثل هذا الكتاب حصيلة مجموعة من المقابلات أجراها إعلاميون غربيون مع نعوم تشومسكي على امتداد ما يقرب من شهر بدأ في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة، وكان الهدف منها التعرف على رأي المفكر الأمريكي الكبير في الأحداث وخلفيتها ومدى ارتباطها بالسياسة الخارجية الأمريكية عموماً، وبمنطقة الشرق الأوسط خصوصاً. وفي هذا السياق طرحت على تشومسكي مجموعة من التساؤلات تدور حول دلالة الأحداث والجهات المدبرة لها ومدى صدقية ضلوع المخابرات المركزية الأمريكية في تدبيرها، وإلى أي حد يمكن أن تلحق الولايات المتحدة هزيمة بالإرهاب، والإرهاب في سلوك الولايات المتحدة نفسها، والحلف غير المقدس بين الولايات المتحدة وأسامة بن لادن في مواجهة الغزو السوفياتي وتطوره إلى ما آل إليه الحال في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ □

صدر حديثاً

ثورة ٢٣ يوليو
حصيلة ودروس

ندوة

هو حصيلة وقائع ندوة عقدها المركز بمناسبة مرور نصف قرن على قيام الثورة. وقد شارك فيها مجموعة من المفكرين والممارسين والمعنيين بالحدث.

ويتضمن الكتاب تقويماً لثورة ٢٣ يوليو من مختلف جوانبها. وقد وفر المركز للمشاركين في النقاش حرية التعبير عن الرأي من دون قيود، وقد اختار المركز أن ينشر بأمانة آراء جميع المشاركين من دون تحفظ إلا ما أبدوه هُم من تحفظ في نشر ما لم يودوا نشره.

١٥٠ صفحة
الثمن: ٤ دولارات
أو ما يعادلها

تقرير عن:

اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: «الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية»

أكسفورد، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢

فايز الصياغ

مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

ـ ١ ـ

في نطاق الاجتماعات الدورية لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، عقد اللقاء السنوي الثاني عشر يوم السبت ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ في جامعة أكسفورد (المملكة المتحدة). وكانت قضية الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية هي المحور الرئيس الذي دارت حوله أوراق الباحثين والمناقشات التي أسهم بها المشاركون في هذا اللقاء(*).

واستهل جلسات اللقاء د. علي خليفة الكواري، المنسق المشارك للمشروع، بكلمة قال فيها إن من المفارقات التي تسترعي الانتباه أن يجتمع الباحثون والمفكرون العرب لمناقشة مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية في الوقت الذي يستمر فيه العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وتقرع طبول الحرب على العراق، ويتصاعد التهديد بالعدوان على الدول العربية عامة، وتلوح في الأفق مخاطر سايكس ـ بيكو جديدة لمزيد من التفتيت للدول والتفكيك للمجتمعات العربية على أسس طائفية ودينية وإثنية هذه المرة. ولكن هذا اللقاء بالرغم من ذلك يأتي في وقته المناسب، فكل وقت للمطالبة بضرورة الانتقال إلى الديمقراطية هو وقت مناسب، إلى أن يتم تفكيك الاستبداد في الحياة السياسية العربية. ومن هنا فإن بحثنا عن مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وتحرينا للسبل المؤدية إلى ذلك هو بحث وتحرٍّ للخروج من الاستبداد الذي يشل قدرة الإنسان العربي ويمتهن كرامته، والذي يطبع الحياة السياسية العربية عامة بدرجات مختلفة ويضعف بالتالي مناعة المجتمعات

(*) شارك في اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ثلاثة وخمسون من ممثلي الأوساط الأكاديمية والبحثية والتيارات الفكرية والسياسية.

العربية لمواجهة العدوان ومخططات التفتيت والتفكيك واستمرار التخلف والعجز الذي يقع من الاستراتيجية الصهيونية ومخططات الهيمنة موضع المركز.

واستعرض الدكتور الكواري بعد ذلك نشاطات «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» الذي يتخذ من أكسفورد مقراً له، منذ انطلاقه عام ١٩٩١، مؤكداً أن المشروع قام واستمر وتنامى بمبادرات من جانب المثقفين والهيئات العربية المستقلة غير الحكومية المهتمة بالديمقراطية في الوطن العربي، وسيظل يواصل مسيرته الدراسية العلمية بشكل مستقل وبعيداً عن الحاجة إلى التمويل الخارجي، بفضل ارتكازه على الجهود التطوعية للمعنيين بالديمقراطية من باحثين ومفكرين وممارسين، وبمساعدة الوقف الذي أنشئ خصيصاً لتحمل نفقات المشروع الضرورية.

وتضمن اللقاء أربع جلسات عمل مكثفة، خصصت الثلاث الأولى منها للمناقشة والمداخلات وتبادل الرأي حول الأوراق المقدمة، بينما خصصت الرابعة لتحري المداخل المتاحة للانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية.

وقدم د. **يوسف الشويري** في الجلسة الأولى الورقة الأولى حول «الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال». ويرى فيها أن الدول العربية قد اجتاحتها أو اقتربت منها ثلاث موجات من المؤسسات الديمقراطية، المرتبطة بها، وبالمعنى العريض الفضفاض للديمقراطية. فكان أولاً عصر النهضة، وهو العصر الذي بدأ بإصلاحات محمد علي باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، واستمر حتى بداية القرن العشرين، غير أن المعلم السياسي الرئيسي الذي اخترق هذا العصر وترك بصماته في منعرجاته ومؤسساته هو مفهوم الشورى. وعنى هذا المفهوم ضرورة الخروج من حالة الاستبداد الفردي إلى الشراكة بين السلطان ورعيته الممثلة بنخبتها الدينية والفنية والعسكرية ذات التطلعات القائمة على ضرورة إعادة قراءة التاريخ الإسلامي السياسي والفكري والاجتماعي، في ضوء تطورات المدنية الحديثة. واخترق عصر النهضة أو سار في محاذاته، عصر الاستعمار ثم الاستقلال الذي امتد منذ مطلع القرن العشرين حتى أوائل عقده السادس وإعلان استقلال الجزائر. وتبرز للعيان ملامح تكون حركات سياسية واضحة الأهداف والأسس، قائمة على ثنائية جديدة تتمثل في الاحتراف السياسي المحلي في مواجهة الإدارة الاستعمارية في معظم البلدان العربية. ثم حل ثالثاً عصر الصراع الصهيوني ـ العربي، وبروز الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي، والانتهاء إلى الهيمنة الأمريكية اثر حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١. وانشطر الوطن العربي إلى معسكرين محافظ وثوري، واختلت في البداية مساعي تحقيق الاستقلال بالبرامج الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أخذت تطغى في بعدها الاشتراكي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

وكما سيطر السياسي المحترف على مرحلة النضال من أجل الاستقلال، حل محله في المرحلة اللاحقة العسكري المحترف والذي حمل معه القوات المسلحة

إلى قلب السلطة السياسية، فأضحت الدولة بوجهها المدني أداتها الطبقية ومرآة صراعاتها الداخلية ذات الأجنحة المتعددة. وقد أعادت الأنظمة العسكرية تشكيل نفسها، فشابهت في كثير من ملامحها الطابع العائلي للأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية. كما برزت ظاهرة الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة دون أن يعني ذلك تحقيق الاندماج الاجتماعي الفعلي، إذ انهم انتقلوا إلى المدن وحافظوا على أعرافهم وعصبياتهم وكأنهم لا يزالون يعيشون في رحاب القرى التي انتقلوا منها.

وقد قضى الاستعمار الخارجي أو الاستبداد الداخلي على الشورى عندما وجدها تحاول الحد من امتيازاته أو تقييد صلاحياته. كما أن الليبرالية اصطدمت منذ انطلاقها بقوى خارجية وداخلية سعت دائماً إلى إحباط نموها الطبيعي أو عرقلة انتشارها المتعثر والبطيء.

ومن ناحية أخرى، فإن عمليات التحديث هذه لم تصل إلى مداها المتوقع، ولم تحقق كامل مشروعها سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً أم ثقافياً. وظلت أدوات الحكم تبعاً لذلك أسيرة هذا العجز التحديثي فلم تستكمل هي الأخرى نموها الطبيعي، وما لبثت أن عانت الذبول التدريجي، ثم الاضمحلال فاتحة الطريق أمام تجارب وبرامج أخرى مغايرة.

وخلصت الورقة إلى عدد من الملاحظات الختامية، ومن بينها:

أ ـ لا تستطيع دولة عربية ذات نظام ديمقراطي أن تحافظ على هذا النظام وتؤمن استمراريته بمعزل عن وجود بيئة ملائمة تضم دول الجوار ذات التأثير المباشر أو غير المباشر في الحياة السياسية.

ب ـ إن مسألة الحرية والديمقراطية في العالم العربي تشابكت بقضايا قومية عامة، فكان من العسير عزلها عن هذه القضايا أو اتقاء آثارها المباشرة. ومنها في هذا المجال قضية فلسطين والوحدة العربية والأمن القومي وتحقيق السوق العربية المشتركة.

ج ـ خضعت الأنظمة الليبرالية عند نشوئها وإبان مسيرتها المتعرجة لضغوط داخلية هائلة، كان أهمها غياب تنمية اقتصادية عادلة ومنتجة، الأمر الذي أدّى إلى تقويض الأسس التي قامت عليها وطرح علامات تساؤل حول فائدتها.

د ـ إن حل المشكلات المعلقة بين دولة عربية وأخرى غربية، مثل استكمال الاستقلال، وحق استخدام القواعد العسكرية، أو الالتزام بالسياسة الخارجية العامة لهذه الدولة، قد ترتدي في بعض الأحيان مرتبة الأولوية، ولا بد من معالجتها من أجل تحصين الديمقراطية أو الشروع في عملية بنائها.

هـ ـ إن الحرية في أوسع معانيها، ضرورة أساسية تمهد الطريق، وتشكل المقدمة الأساسية للديمقراطية كتجسيد حي ومنطقي لهذه الحرية.

وفي تعقيب على ورقة الشورى، يرى د. **فايز صياغ** انها تمثل إحدى المحاولات الجدية القليلة لفهم طابع الاستمرارية ووسائل الانتقال في التصورات والممارسات السياسية المتعلقة بالتوجهات نحو الشورى والليبرالية والديمقراطية في مجموعة الأقطار المشرقية والمغاربية العربية خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة. ومع أن

الدراسة توخت في منهجها التحليلي الابتعاد عن المناهج المثالية التي طرحها ماكس فيبر، فإنها تقر بأن أياً من هذه المفاهيم السياسية الثلاثة لم تنضج أو تقرب من النضج والاكتمال في واقع الممارسة الفعلية في أي من الأقطار العربية المدروسة، بل إن مدخلات وقوى جديدة دخلت الساحة مثل المؤسسات السياسية والقانونية والعسكرية والأحزاب والعناصر النشطة الأخرى منذ خمسينيات القرن الماضي. وأضيفت إليها الأطماع والضغوط الأوروبية وتوزيعات الغنائم في المرحلة الكولونيالية، وتضافرت جميعاً لإجهاض هذه التجارب، أو للدفع بها إلى مسارات وتحولات جديدة.

وقد أفلحت الدراسة، من خلال التتبع التاريخي السياسي، في استقصاء أوجه التماثل المشتركة في نواحي التنظير والممارسة في مجالات الشورى والليبرالية والديمقراطية خلال مراحل النهضة والاستقلال والاشتراكية والطفرة النفطية. وهي تستعرض بصورة تفصيلية نواحي التشابه النسبي في هذه التجارب في بلاد الشام والعراق ومصر وتونس. غير أن الورقة تقصر عن إيضاح ما إذا كانت ثمة روابط وأدوات وقنوات تفاعلت من خلالها هذه التجارب على مدى قرن كامل حتى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. وفي معرض الحديث عن آليات الانتقال، فإن مما يُشهد لواضع الدراسة، هو إشاراته المتكررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أن دراسة الديمقراطية، فكراً وممارسة، ينبغي أن تأخذ البعد الاجتماعي التراكمي بالاعتبار. ومن هذه الأبعاد ترييف المدن بكل ما ينطوي عليه من تداعيات عصبية وعشائرية وإثنية، والنمو المطرد في النضال السياسي لقوى اجتماعية متجددة. ويشير ذلك إلى بروز أطر عمل مختلفة لم يعرفها المجتمع من قبل. وستترك هذه الأبعاد آثاراً مباشرة في عملية الانتقال الديمقراطي.

- ٢ -

وفي الجلسة الثانية، قدم د. **لورنس وايتهيد** ورقة بعنوان «دراما الانتقال الديمقراطي». وتطرقت الورقة إلى المؤشرات التي قدمتها نظريات التحديث حول الشروط المسبقة لقيام نظم الحكم الديمقراطية ومن بينها شيوع التعليم والتحضر والتصنيع. غير أن هذه المتطلبات لا تكفي لنجاح التجربة الديمقراطية بصورة عامة، بل إنها قد تؤدي بفعل عوامل أخرى إلى قيام النظم الشمولية والتسلطية كما كانت الحال في اليابان وألمانيا في النصف الأول من القرن الماضي. كما أن غياب التصنيع وانتشار الأمية النسبية لم يحولا دون تطور النظام الديمقراطي في الهند.

وأشارت الورقة إلى أن الربط بين التوجه الديني وغياب التجربة الديمقراطية، على سبيل المثال، قد لا يكون صحيحاً من الوجهة التاريخية؛ إذ ان كلاً من البروتستانتية والكاثوليكية أسفرت، مع جملة عوامل أخرى، عن نشوء عدد من نظم القمع والاستبداد.

وتحدثت الورقة عن ولادة الديمقراطية ونموها في عدد من أقطار العالم في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والنظم السياسية التابعة لما كان يعرف بالكتلة الشرقية في وسط أوروبا، وكذلك بعد سقوط عدد من الدكتاتوريات والنظم التسلطية فور غياب القيادات السياسية

التي استأثرت بالحكم على مدى عدة عقود. وتميزت المرحلة الانتقالية، ولاسيما في النوع الثاني من التحول إلى الديمقراطية، بخصائص متميزة في كل واحدة من المجتمعات المعنية. وقد تتميز هذه المرحلة الانتقالية بنوع من التصالح بين النظامين القديم والجديد، وبالتحول التدريجي من التسلط السياسي إلى المشاركة الجماهيرية العامة. وقد ينشأ في هذه المرحلة ما يمكن تسميته بالتفاعل الاستراتيجي بين عدد من المكونات والعناصر والمؤسسات السياسية والاجتماعية مما يمهد الطريق إلى الحكم الديمقراطي.

إن الدراسة المقارنة للتجارب التي خاضتها الشعوب في بقاع مختلفة من العالم تبين أن لكل واحدة من عمليات الانتقال الديمقراطي خصوصية معينة وسمات متميزة قد لا تكون متوافرة بالضرورة في جميع المجتمعات بصورة مطلقة. ويستدعي ذلك، من جملة أمور أخرى، مزيداً من التوسع والمرونة في المنهجيات والأطر والنماذج النظرية والتطبيقية لدراسة التحول والانتقال الديمقراطي في مختلف المجتمعات والبقاع في العالم.

وفي الجلسة **الثالثة**، قدم السيد **جمال عبد اللطيف الرفاعي** ورقة قُرئت بالنيابة عنه بعنوان «تقييم التجربة الديموقراطية الأردنية المعاصرة وآفاقها». وترى الورقة أن الأردن كان يتجه فعلاً منذ عام ١٩٨٩ نحو ترسيخ نظام ديمقراطي نيابي ملكي دستوري، ولكن ظروفاً وأسباباً عديدة حالت دون الاستمرار في المسيرة كما أرادت لها أطراف الحركة السياسية الأردنية والنخب الديمقراطية الأردنية. فقد قامت وما زالت على الطريق معوقات تحول أو تؤخر استمرار المسيرة الديمقراطية، ومن بينها:

أ ـ عدم تقبل الحركة الإسلامية عقائدياً لفكرة السلام مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها من حيث المبدأ، مما يزيد من المخاوف لدى أطراف رسمية وحزبية وسياسية من احتمال سيطرة الإسلاميين، ولو جزئياً على مقاعد المجالس النيابية، وبالتالي العودة عن المعاهدة. ويزيد من هذه المخاوف العدوان الوحشي الذي تشنه حكومة شارون على الشعب الفلسطيني، وتزايد مشاعر الغضب والكراهية لإسرائيل لدى شرائح كبيرة جداً من أبناء الشعب الأردني.

ب ـ العرقلة من جانب شخصيات وقوى كانت متنفذة ومستفيدة من أوضاع ما قبل الديمقراطية، للمسيرة الديمقراطية ورموزها وأدواتها.

ج ـ عدم الوصول إلى نتيجة حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي وغياب آفاق التسوية السياسية على الأقل في المدى المنظور، وانعكاسات استمرار الحالة الراهنة على الواقع الديمغرافي داخل الدولة.

د ـ ضعف الإمكانات المادية والفكرية والبرامجية والسياسية للأحزاب السياسية الأردنية، وارتباط بعضها بتنظيمات فلسطينية عاملة ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية، مما يضعف ثقة النظام السياسي وشرائح كبيرة من المواطنين بهذه الأحزاب وإمكانية تبنيها نهجاً ديمقراطياً حقيقياً في حال وصولها أو مشاركتها في السلطة، ويضعف الثقة بحقيقة انتمائها للدولة الأردنية بنظامها السياسي ومصالحها الوطنية العليا.

هـ ـ التوجه الأمريكي باتجاه التضييق على بعض الحريات، بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وخصوصاً ضد الحركات الإسلامية سواء المعتدلة أو المتطرفة، وانعكاسات هذه التوجهات على سلوك عدد من الدول.

وفي المقابل، هناك عوامل تدفع باتجاه تعزيز النهج الديمقراطي للدولة الأردنية وهي:

ـ التوجه الجاد نحو التحديث وتطوير الدولة الأردنية في كافة المجالات وعلى جميع الصعد السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

ـ إصرار بعض الشرائح السياسية الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني الأردني على تعزيز النهج الديمقراطي.

ـ المناخ الدولي العام وخصوصاً الأوروبي الذي يشجع اعتماد الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان.

وقدم د. **فارس البريزات** تعقيباً وملاحظات على الورقة استند في أغلبها إلى نتائج البحوث والاستطلاعات الإمبيريقية التي درج على إجرائها مركز الدراسات الاستراتيجية ـ الجامعة الأردنية. وجاء في التعقيب أن الورقة لم تخل من العديد من النقاط الإيجابية، مشوبة ببعض التعميمات وبإسقاط الكاتب انطباعاته السياسية والشخصية غير الموضوعية على موضوع الأحزاب. ويقول بريزات ان الكاتب يقرر أن «الأردن الرسمي أو الشعبي لم يتراجع منهجه الديمقراطي ولو بحدوده الدنيا»، في حين تؤكد استطلاعات الرأي العام غير ذلك. ويرد بقوله: إذا كان النظام السياسي ملتزماً بالتنمية السياسية لما بقي الأردن دون مجلس نواب لفترة أكثر من عام. قامت الحكومة خلالها بتمرير أكثر من مائة قانون مؤقت، ورفعت الأسعار وضيقت على الحريات العامة، وأشعرت العديد من الناس بعدم الرضا ودفعتهم نحو السلبية السياسية. إلا أن الأمر الأكثر خطورة على التحول الديمقراطي، كما يقول المعقب، هو الخوف من الحكومة. فإن نسبة الذين لا يستطيعون علناً انتقاد الحكومة والاختلاف معها قد ارتفعت من ٦٩,٩ بالمئة عام ١٩٩٨، إلى ٧٨,٨ عام ٢٠٠١.

ويقول د. **سمير عبد الرحمن الشميري** (اليمن) في ملاحظات مكتوبة أرسل بها إلى الاجتماع: «إن التجربة الديمقراطية الأردنية، شأنها شأن التجارب الديمقراطية العربية الأخرى، لم تأتِ نتيجة لنمو المجتمع المدني الضاغط الذي انتزع الديمقراطية كخيار وفرضها على أرض الواقع، وإنما هي عبارة عن تفضل سلطوي، وبذلك وجدت التجربة الديمقراطية بقرار سياسي من الأعلى.

أما في ما يتعلق بمعوقات التحول الديمقراطي في الأردن، فقد أغفل الكاتب بعضاً من المعوقات المفصلية مثل: الفساد، وجمود المؤسسات، والعقلية الشمولية، وضعف الثقافة الديمقراطية، وركاكة مؤسسات المجتمع المدني، والعصبوية التقليدية بشقها السلبي، وبُعد فكرة التناوب السلمي للسلطة، وشخصنة عمل الهيئات والمؤسسات، والمركزية الشديدة، ومسألة التفاعل الجماهيري مع الديمقراطية، وعُسر الوضع الاقتصادي والاحتقان الداخلي على الساحة الأردنية. وفي الحديث عن معوقات الديمقراطية في الأردن، يذكر الكاتب عدم تقبل الحركة الإسلامية لفكرة السلام مع إسرائيل،

وكأن ذلك من عوائق التحول الديمقراطي. وينسى الكاتب أن في الساحة الأردنية قوى وفعاليات سياسية ومدنية تحمل الفكرة والقناعة نفسها. ويمكن هنا الاستفسار عما إذا كان القبول بمعاهدة السلام مع إسرائيل علامة من علامات الديمقراطية.

وجاء في تعقيب أرسله الباحث **خالد سليمان** (الأردن): «في زحمة التكثيف والاختزال، وربما الاستعجال انزلقت الورقة إلى التورط في إصدار عدد من الاستنتاجات والافتراضات والأحكام، التي يمكن القول إن الصواب لم يكن حليفاً لها، أو إنها افتقرت ـ بعبارة أقل تشدداً ـ إلى الدقة الكافية. غير أن الورقة تنزع في نهايتها إلى الاستدراك والتحلي بمستوى أكبر من الموضوعية والتوازن، فتذهب إلى القول إن الظروف والشروط الموضوعية التي كانت متوافرة عام ١٩٨٩ لعملية تحول ديموقراطي حقيقي لم يعد معظمها قائماً الآن، بيد أن هذا لا يحول دون الحديث عن استمرارية وجود عناصر إيجابية يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً على صعيد السير قدماً بعملية الانفتاح السياسي.

ويرى الباحث **جهاد المحيسن** (الأردن) في تعقيب آخر أرسله إلى الاجتماع أنه لم يكن للعامل العربي والدولي أي تأثير كبير في الانعطاف نحو الديمقراطية. فالدولة الأردنية منذ ولادتها ارتبطت عضوياً بالمفاهيم الليبرالية التي أخذتها من الدولة المنتدبة بريطانيا. وبذلك فان سياقات تطور العملية الديمقراطية في الأردن بنيت على هذا الأساس الذي وجد مع ولادة الدولة، ولم يكن لانهيار الاتحاد السوفياتي أي تأثير حقيقي يدفع بالهرم السياسي الأردني لتغيير مساره الليبرالي والتحول إلى الديمقراطية. وكان من الأجدر أن يتم بحث العامل الداخلي ودوره في دفع النظام السياسي إلى العودة إلى الحياة الديمقراطية والبرلمانية.

ـ ٣ ـ

كما قدم د. **إسماعيل الشطي** في الجلسة الرابعة ورقة عن «الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية» ناقش فيها الحالة السياسية التي كانت عليها الكويت حتى لحظة الانتقال إلى الديمقراطية عام ١٩٦٢، وهو العام الذي أقر فيه الدستور الكويتي ليصبح الإطار المرجعي للدولة. والحالة التي تتحدث عنها الورقة هي حصيلة مسيرة ـ قطعها الكويتيون منذ نشأة كيانهم المجتمعي ـ نحو بناء الدولة الحديثة.

ترى الورقة أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية قلما تتم دون مقدمات تجبر الحكم التسلطي على التنازل، فالديمقراطية في كل تجارب الأمم حق ينتزع عندما تصبح تكلفة الحكم التسلطي عالية الثمن، ولذا فإنها لا تتم إلا ضمن عوامل تدفع بالأوضاع نحو التحول إلى الديمقراطية. ومن حيث الثقافة السياسية في الكويت، فإن الأسرة الحاكمة الكويتية نجحت بالاستمرار في الحكم أكثر من ثلاثة قرون، وهي فترة زمنية تعد مديدة في تاريخ الأسر التي تتوارث الحكم، مما يجعلها أعرق مؤسسة سياسية في الوطن العربي. ومن المؤكد أنه قد تشكلت خلال تلك الفترة ثقافة سياسية اختص بها هذا الكيان الناشئ. وتتميز هذه الثقافة بالذرائعية (البراغماتية)؛ إذ لم تأت قرارات الحكم بوحي من أي فكر مسبق أو أيديولوجية سياسية أو دينية، وكان

النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي تنتهي إليها قراراته هي الخط السياسي العام لمؤسسة الحكم. وهناك النزعة القطرية؛ والمقصود بها الوعي بالانتماء القطري وإدراك مصالحه، وهي تعتبر خطوة أولى نحو فكرة الوطن والمواطنة والشعب والاتفاق الاجتماعي. وهناك الاتجاه الاستقلالي، وهو تعبير عن إحساس قطري وخصوصية انعكست على سلوك الكويتيين السياسي والثقافي والاجتماعي خلال التاريخ، وتبرز بوضوح في سياسات الحكم التي ظل مستمراً عليها إلى ما قبل الغزو العراقي. كما أن هناك الإحساس المبكر بفكرة السيادة، وشعور الكويتيين بأنهم كيان صغير مستقل وخارج إطار نفوذ الدول العظمى. ومن ناحية أخرى، فإن التاريخ الكويتي لم يشهد نزاعات دموية كثيرة بين المتخاصمين، بل اتسمت معظم خصوماتهم بالطابع السلمي والتسامح، وعلى رغم شهرة الكويتيين بكثرة النقد والاحتجاج إلا أنهم لا يتجاوزون التعبير السلمي عن غضبهم.

كما شهدت الكويت الإرهاصات الأولى لتشكل النخبة السياسية المناضلة من أجل الديمقراطية في عهد مبارك الكبير، وفي نهاية الثلاثينيات تشكلت بوضوح نخبة سياسية ذات نهج عصري في الشكل والمضمون. ومع مطلع الخمسينيات بات واضحاً أن تيارين متنافسين بين النخبة باتا حقلاً خصباً للجماعات والأحزاب السياسية العربية، إذ دخلت جماعة الإخوان المسلمين وحركة القوميين. وفي تلك الفترة ازدهرت في الكويت ـ بفورتها النفطية ـ فرص العمل لتتحول البلاد إلى منطقة جذب، حيث انتقلت إليها أعداد كبيرة من الفلسطينيين والمصريين والسوريين حاملين معهم أفكارهم السياسية، وتحول المجتمع الكويتي بعد ذلك إلى مرآة للنخبة العربية بكل فصائلها ونزاعاتها ومشاحناتها. وكانت فترة الخمسينيات مليئة بالنشاطات السياسية المحمومة التي انعكست في تشكيل الأندية وإصدار الصحف. وبالرغم من خلو الكويت من أية صحيفة يومية أو أسبوعية حتى نهاية الخمسينيات إلا أنها ظلت تستورد الصحافة العربية كاللبنانية والعراقية والمصرية. ورغم البداية المتواضعة للصحافة الكويتية إلا أنها تحولت إلى أداة نقد للحكم وتحريض ضد الإمبريالية.

غير أن قرار الانتقال إلى الديمقراطية لم تصنعه عوامل محلية بحتة، فقد لعبت السياسة الدولية والإقليمية دوراً بارزاً في إنضاجه، وكان تقاسم النفط بين الأمريكان والإنكليز أشبه بمسمار جحا الذي أقضّ مضجع الإدارة البريطانية والتي لم يكن أمامها إلا أن تتخلى عن أسلوب حكومة الهند البريطانية للحفاظ على مصالحها. ويوم أعلنت الكويت استقلالها كانت قد قطعت شوطاً طويلاً في إدارة أمورها، إذ كانت الخمسينيات فترة تم فيها حياكة نسيج الدولة بدءاً بالتشريعات ومروراً بإنشاء الدوائر الحكومية وانتهاء بالانخراط في مؤسسات المجتمع الدولي. ويوم أن أعلنت بريطانيا عن رغبتها في منح الكويت استقلالها لتصبح دولة مستقلة، لم تكن هناك عوائق جمة لإعلان الطابع الديمقراطي لنظام الدولة.

وجاء في تعقيب **لعبد الجليل الغربللي** (الكويت) على الورقة: ان من يراقب عن قرب الممارسة الديمقراطية في الكويت يجدها قد ابتعدت عن مرفأها الآمن، فقد

كانت تجربة مجلس الشورى لسنة ١٩٣٨ تجربة رائدة لم يكتب لها أن تستمر، وما يميز تلك التجربة اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت سلطة مجلس الشورى الذي يعتبر حكومة منتخبة تسن القوانين، وتضع ميزانية للدولة ولها كافة الصلاحيات، مما وضع الحاكم في وضع حرج لتركز الصلاحيات في المجلس المنتخب الأمر الذي عجل بحله وملاحقة أعضائه. وكان دستور ١٩٦٣ يمثل ولوج الكويت لبوابة الديمقراطية، ولكن للأسف لم يتم بلورة التجربة بشكل ناضج لتتماشى مع أسس الديمقراطيات الغربية، إذ جاءت بتفصيل الدستور على المقاس الكويتي الذي انتزع منه ركن رئيس للديمقراطية هو تداول السلطة.

ويخلص المعقب إلى اقتراح مجموعة مفصلة من الضوابط التي ستسهم في رأيه في وضع حد لتشويه العمل النيابي، غير أنه يختتم تعليقاته بقوله «إن التجربة الحزبية في الوطن العربي لم يكتب لها النجاح لأن الأحزاب لا تملك رؤية لتغيير واقعها، ولا تملك الأدوات المناسبة لإعمال وسائل التغيير حتى عند استلامها للسلطة.

وقدم **سامي ناصر خليفة الخالدي** تعقيباً نوه فيه بالقيمة العلمية للدراسة التي ستتبوأ موقعاً بارزاً بين المصادر الرئيسة التي يرجع إليها الباحثون في قراءتهم لتاريخ الكويت الحديث. إلا أنه يأخذ على الكاتب أنه ذكر العديد من الأحداث والمواقف التي جرت في الكويت عبر التاريخ المعاصر «مع الإيحاء بأنها وليدة لحركة التغيير الاجتماعي والسياسي الداخلي، دون الإشارة إلى الدور الخارجي الأساس وراء كل تلك الأحداث، ابتداء من هجرة الوافدين الإيرانيين منذ مطلع القرن الماضي وبنائهم للاقتصاد الحرفي في الكويت، مروراً بهجرة المثقفين العرب من العراق وبلاد الشام بُعيد الحرب العالمية الثانية ومساهماتهم الفاعلة في النهضة الفكرية والثقافية، وانتهاء بهجرة الكفاءات السياسية والفكرية من الفلسطينيين في الأربعينيات واستجلاب الحكومة لآلاف المصريين في الخمسينيات، ومساهماتهم الفاعلة في قطاعي التعليم والتربية العقائدية في البلاد.

ويضيف أن مؤسسة الحكم قد ساهمت بفاعلية في عرقلة العمل الشعبي والتنظيم النقابي كرافدين مهمين في تأسيس معالم النهضة المعاصرة للبلاد، وباتت تلاحق القوى السياسية والتجمعات الوطنية في البلاد بهدف إضعافها وتحجيمها.

وقد أسهم المشاركون في اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية بمداخلات وتعقيبات شفوية ومناقشات حية أخرى حول كل واحدة من الأوراق التي قدمها الباحثون عن «الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال»، و«الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية»، و«الانتقال الديمقراطي: نظرة مقارنة»، و«التجربة الديمقراطية الأردنية المعاصرة». وانطلاقاً من التوجهات والاجتهادات التي طرحها الدارسون وأدلى بها المشاركون، اختتم المجتمعون هذا اللقاء في الجلسة الرابعة والأخيرة التي أدارها الدكتور **مصطفى عبد العال** لمناقشة بعض المداخل إلى الديمقراطية في البلاد العربية □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ أصدر وزراء الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماعهم في مسقط عدداً من القرارات والتوصيات تناولت «خطط التحرك الإعلامي الداخلي والخارجي» وأوصوا المجلس الوزاري بوقف التعاون التجاري والإعلامي مع قناة «الجزيرة» القطرية، وأكد الوزراء استحداث منصب أمين عام مساعد للشؤون الإعلامية، وسجلت قطر تحفظها على التوصية الخاصة بقناة «الجزيرة (الحياة، بيروت، ١٢/١٠/٢٠٠٢).

ـ وقعت دول الخليج العربية اتفاقاً مع اليمن يسمح بانضمام صنعاء إلى مؤسسات إقليمية تابعة لمجلس التعاون الخليجي هي هيئات الصحة والتعليم والعمل وكرة القدم (السفير، بيروت، ١٧/١٠/٢٠٠٢).

ـ أدان وزراء الثقافة العرب في ختام اجتماع استمر يومين في عمان «الحملات الغربية التي تستهدف الحضارة العربية والإسلامية على خلفية أحداث ١١ أيلول/سبتمبر (السفير، بيروت، ٢٥/١٠/٢٠٠٢).

ـ افتتح مجلس وزراء العدل العرب أعمال الدورة الثامنة عشرة في بيروت، وبحث الوزراء في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وآلية تنفيذها وتكوين مواقف موحدة من الاتفاقيات الدولية ولا سيما اتفاقية الإرهاب (السفير، بيروت، ٢٥/١٠/٢٠٠٢). وفي الختام أذيع «بيان بيروت» وتضمن إدانة للإرهاب الإسرائيلي، وأكد التضامن مع الشعب الفلسطيني، وحيا المقاومة والانتفاضة (السفير، بيروت، ٢٦/١٠/٢٠٠٢).

ـ أبلغت ليبيا جامعة الدول العربية عزمها على الانسحاب من عضويتها تعبيراً عن ضيقها من الموقف العربي العام في مذكرة سلمها مندوب ليبيا الدائم عبد المنعم الهوني إلى مدير مكتب الأمين العام للجامعة السفير هشام بدر، ما دفع الأمين العام عمرو موسى إلى قطع زيارة رسمية إلى البرتغال والتوجه إلى طرابلس لإقناع قيادتها بالعدول عن القرار (السفير، بيروت، ٢٥/١٠/٢٠٠٢). وقال موسى بعد محادثات مع القيادة الليبية أن الطلب الليبي بالانسحاب قد علق في الوقت الحالي (النهار، بيروت، ٢٩/١٠/٢٠٠٢).

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكّل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تمّ توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، العلاقات العربية ـ العربية، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) **وشؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

- قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية ان وزراء الدفاع في دول المجلس ناقشوا في اجتماعهم الذي عقد في مسقط تفعيل اتفاق التعاون المشترك، وان المجلس قرر تشكيل «لجنة عسكرية عليا» ووضع نظام داخلي لها (الحياة، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠٠٢).

- دعا مكتب مقاطعة إسرائيل في ختام اعمال مؤتمره التاسع والستين الذي انعقد في دمشق بحضور ممثلي ١٩ دولة عربية إلى تفعيل المقاطعة الاقتصادية للدولة العبرية وطالب بمقاومة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي، ورفض المجتمعون سياسة التهديد باستعمال القوة العسكرية ضد العراق (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠٠٢).

٢ - العلاقات العربية - العربية

- دعا الرئيسان المصري حسني مبارك والسوري بشار الأسد في بيان مشترك صدر بعد محادثات أجرياها في القاهرة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته حيال القضية الفلسطينية وعودة مفتشي الأسلحة الدوليين إلى العراق (النهار، بيروت، ١/١٠/٢٠٠٢).

- أنهى الرئيس اللبناني اميل لحود زيارة لسلطنة عمان وقع خلالها اتفاقين، الأول لتشكيل لجنة لبنانية - عمانية مشتركة لتنمية العلاقات بين البلدين. والثانية للتشاور بين وزارتي خارجية البلدين. وأفادت الأنباء أن المحادثات بين لحود وقابوس بن سعيد كانت جيدة جداً (الحياة، بيروت، ١/١٠/٢٠٠٢).

- أجرى الرئيس المصري حسني مبارك في مدينة سرت الليبية محادثات مع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي تناولت العلاقات الثنائية وقضايا القارة الافريقية والوضع الراهن في فلسطين المحتلة والمخططات العسكرية التي تستهدف الشعب العراقي (النهار، بيروت، ٢/١٠/٢٠٠٢).

- حولت الحكومة السعودية مبلغ ١٥,٤ مليون دولار للحساب المخصص لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية الذي تشرف عليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الحياة، بيروت، ١٤/١٠/٢٠٠٢).

- شهد مركز العبدلي الحدودي بين العراق والكويت لقاء بين ديبلوماسيين عراقيين وكويتيين تم خلاله تسلم وتسليم فهرست شامل بمحتويات خمس شاحنات كبيرة نقلت وثائق «الأرشيف الوطني الكويتي» التي كان العراق استولى عليها في آب/اغسطس ١٩٩٠، وحضر اللقاء ممثل عن الأمم المتحدة وآخر عن جامعة الدول العربية (الحياة، بيروت، ٢٠/١٠/٢٠٠٢).

- وقع وزراء النقل في لبنان وسوريا والاردن في بيروت مذكرة تفاهم تقضي بتوحيد انظمة الحمولة المحورية للشاحنات اللبنانية والسورية والأردنية لنقل البضائع داخل الدول الثلاث وبينها وعبرها بالترانزيت، وشكلوا لجنة فنية لدراسة توحيد وثائق نقل البضائع (الحياة، بيروت، ٢٣/١٠/٢٠٠٢).

- اختتم رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري زيارته إلى الكويت بلقاء أمير الدولة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح والبحث معه في العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل المشاركة الكويتية في باريس - ٢، ومن الكويت انتقل إلى البحرين حيث أجرى محادثات مع ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تركزت على التحضيرات الجارية لعقد باريس - ٢ والعلاقات الثنائية والأوضاع في المنطقة (الحياة، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠٠٢).

- وقعت مصر والأردن ١٠ اتفاقات في ختام اجتماعات اللجنة العليا المشتركة التي استمرت يومين برئاسة رئيسي الوزراء عاطف عبيد وعلي أبو الراغب، وتشمل الاتفاقات تأسيس غرفة اقتصادية مشتركة واتفاقية النقل البري للركاب والبضائع، وبروتوكول تشغيل خط ملاحي منتظم بين طابا والعقبة ومذكرة تفاهم في مجال التعاون الفني لحماية البيئة (الحياة، بيروت، ٢٩/١٠/٢٠٠٢).

٣ - الصراع العربي - الإسرائيلي

- سقط فتى فلسطيني وجرح آخران برصاص الجيش الإسرائيلي قرب نابلس شمال الضفة الغربية، كما أصيب ثلاثة آخرون خلال مواجهات

متفرقة في منطقة نابلس، فيما وقع انفجار قوي شمال قطاع غزة لدى مرور دورية إسرائيلية تبنته حركة «حماس» (الحياة، بيروت، ٦/١٠/٢٠٠٢). كذلك سقط اربعة شهداء واصيب اكثر من عشرة بجروح في اعتداءات نفذها الجيش الإسرائيلي ومستوطنون في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة (السفير، بيروت، ٧/١٠/٢٠٠٢). وقتل شابان في مخيم جنين للاجئين، وبدأت أمام محكمة منطقة القدس محاكمة اربعة فلسطينيين من القدس الشرقية متهمين بتدبير هجمات أدت إلى مقتل ٣٤ إسرائيلياً وإصابة ٢١٠ آخرين بجروح، وشرع الجيش الإسرائيلي في منع الرجال الفلسطينيين من سن ١٧ وحتى ٤٥ من مغادرة قطاع غزة. وفي رام الله دهم الجيش الإسرائيلي مكاتب صحيفة «الأيام» الفلسطينية وقام بتفتيش المكاتب والعبث فيها (النهار، بيروت، ٧/١٠/٢٠٠٢). وارتكبت قوات الاحتلال مجزرة جديدة في حي الأمل غرب خان يونس في القطاع راح ضحيتها ١٤ فلسطينياً وأصيب نحو ٧٠ آخرين بينهم ٢٠ حالاتهم خطرة، وقد تم تشييع الشهداء في موكب ضم أكثر من ١٥٠ الفاً هتفوا للشهداء ودعوا للثأر، ودان الاتحاد الاوروبي المجزرة (الحياة، بيروت، ٨/١٠/٢٠٠٢). وفي رفح استشهد فلسطينيان واصيب أكثر من عشرين بقذائف الدبابات، كما هدمت قوات الاحتلال ثلاثة منازل في سلفيت في شمال الضفة الغربية، كذلك اعتقلت نحو ١٨ فلسطينياً في مناطق مختلفة من الضفة (الحياة، بيروت، ١٠/١٠/٢٠٠٢). وعمدت سلطات الاحتلال إلى احتجاز جواز سفر الارشمندريت عطاالله حنا الناطق باسم الكنيسة الأرثوذكسية في القدس بعد رفضه التوقيع على تعهد يطالبه بعدم زيارة سوريا ولبنان، ويحمل الأب عطاالله جواز سفر صادر عن دولة الفاتيكان (الحياة، بيروت، ١٠/١٠/٢٠٠٢). وقتل الجيش الإسرائيلي أربعة فلسطينيين خلال عملية توغل نفذتها قوة كبيرة في رفح ودمر سبعة منازل واعتقل اربعة، وفي الضفة اعتقل الجيش ٥٥ فلسطينياً في عملية واسعة النطاق استهدفت ٢٣ قرية في محيط رام الله، وفجر فدائي فلسطيني نفسه أمام أوتوبيس إسرائيلي قرب تل ابيب فقتل امرأة وجرح ١٢ (النهار، بيروت، ١١/١٠/٢٠٠٢). وقتلت قوات الاحتلال ستة فلسطينيين في مناطق متفرقة من الضفة وغزة، واعتقلت ثلاثة اعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بينهم العضو في المكتب السياسي خالد باكير في رام الله (النهار، بيروت، ١٤/١٠/٢٠٠٢). وفجرت ١٠ منازل في مدينة رفح. والحقت اضراراً جزئية بـ ١٥ منزلاً آخر، كما جرفت خمسة منازل ودمرتها متسببة بإصابة ساكني بعض المنازل وعددهم ٢٦ شخصاً بينهم أطفال ونساء وشيوخ (الحياة، بيروت، ١٤/١٠/٢٠٠٢).

ـ اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مفتي القدس والديار الإسلامية الشيخ عكرمة صبري لبضع ساعات قبل أن تفرج عنه بعد إخضاعه لتحقيقات في مقر الشرطة في القدس (الحياة، بيروت، ١٦/١٠/٢٠٠٢). وأصيب ١٦ فلسطينياً معظمهم من الأطفال برصاص قوات الاحتلال في رفح، وشرع مستوطنون بتجريف اراض فلسطينية في بلدة دورا قرب الخليل تمهيداً للاستيلاء عليها، واقتحمت قوات الاحتلال جامعة بيرزيت وعمدت إلى تفتيش عدد من مبانيها ومكاتبها فاتلفت آلات تصوير وصادرت أجهزة كومبيوتر (السفير، بيروت، ١٧/١٠/٢٠٠٢). وارتكبت مجزرة جديدة في مخيم رفح جنوب قطاع غزة راح ضحيتها ستة شهداء على الأقل من بينهم نساء واطفال، واصيب خلالها نحو أربعين بجروح وصفت معظمها بانها خطرة جراء القصف العشوائي الذي تعرضت له مدرسة ومنازل المواطنين (الحياة، بيروت، ١٨/١٠/٢٠٠٢). ودمرت قوات الاحتلال في مدينة غزة المنشآت الخاصة بسلطة الموانئ الفلسطينية وبالشركة الهولندية ـ الفرنسية المشتركة المنفذة لمشروع ميناء غزة البحري، وهذه هي المرة الثالثة التي تدمر فيها إسرائيل منشآت ميناء غزة (الحياة، بيروت، ٢٠/١٠/٢٠٠٢). ونجحت حركة الجهاد الإسلامي في اختراق إجراءات الأمن الإسرائيلية المشددة وتمكنت في الذكرى السابعة لاغتيال الأمين العام للحركة فتحي الشقاقي من تفجير سيارة مفخخة بنحو مئة كلغ من المتفجرات بالقرب من حافلة في شمالي فلسطين المحتلة، ما أسفر عن مقتل ١٤ إسرائيلياً وإصابة نحو خمسين بجروح (السفير، بيروت، ٢٢/١٠/٢٠٠٢). وافادت مصادر طبية وأمنية ان ٢٣ فلسطينياً أصيبوا بجروح مختلفة لدى تدمير الجيش الإسرائيلي منازل عدة في عملية توغل في

رفح (النهار، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٢). وذكرت مصادر عسكرية أن جيش الاحتلال اعتقل ١٨ فلسطينياً بينهم ١٢ في مدينة قلقيلية (السفير، بيروت، ٢٥/١٠/٢٠٠٢).

- كشف أن ضابطاً إسرائيلياً برتبة مقدم معتقل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مع تسعة جنود بتهمة تزعم شبكة تجسس لمصلحة «حزب الله» اللبناني، واعتبرت جهات أمنية إسرائيلية القضية «واحدة من أخطر القضايا الأمنية في تاريخ الدولة العبرية» (الحياة، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٢). والضابط هو المقدم عمر الهيب (٤٠ عاماً) من سكان قرية بيت زرزير البدوية، وقد بدأت في تل أبيب محاكمة الهيب وقسم من الشبكة (النهار، بيروت، ٢٥/١٠/٢٠٠٢).

- استشهد أربعة فلسطينيين برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي في نابلس وجنين ورفح، وقتل ثلاثة عسكريين إسرائيليين بينهم ضابطان وجرح نحو ٢٠ آخرين قرب مستوطنة «اريئيل» في الضفة الغربية في عملية استشهادية أعلنت المسؤولية عن تنفيذها حركة «حماس» (الحياة، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠٠٢). وسقط طفل فلسطيني بقذيفة أطلقتها دبابة إسرائيلية في طولكرم الخاضعة لحظر التجول، فيما عمدت قوات الاحتلال إلى هدم عشرة منازل في جنين ورفح يعود بعضها لعائلات استشهاديين (السفير، بيروت، ٢٩/١٠/٢٠٠٢).

٤ - العلاقات العربية - الدولية

- وقعت إيران والكويت في طهران مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بين البلدين تنص على ضرورة تبادل وجهات النظر بين كبار مسؤولي شؤون الدفاع في البلدين حول المواضيع المتعلقة بالأمن الإقليمي والدولي بالإضافة إلى تبادل وفود الخبراء العسكريين بين البلدين (السفير، بيروت، ٣/١٠/٢٠٠٢).

- أنهى وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر المبارك الصباح زيارة رسمية للعاصمة الروسية أجرى خلالها محادثات مع نظيره الروسي سيرغي إيفانوف. وقال الشيخ جابر ان زيارته ساعدت في تفعيل بنود الاتفاق الدفاعي الموقع بين البلدين عام ١٩٩٣ (الحياة، بيروت، ٥/١٠/٢٠٠٢).

- أغلق السودان حدوده مع اريتريا وطلب تدخل مصر وليبيا وقطر لدى جارته التي يتهمها بالوقوف وراء هجوم المعارضة السودانية على ثماني مناطق حدودية في شرق البلاد، وقرر رفع شكوى في هذا الشأن إلى مجلس الأمن والاتحاد الافريقي والجامعة العربية، كما هدد بالرد على اريتريا سياسياً وديبلوماسياً وعسكرياً. من جهته نفى الرئيس الاريتري أسياس افورقي الاتهام السوداني جملة وتفصيلاً (الحياة، بيروت، ٦/١٠/٢٠٠٢).

- وقع اليمن والبنك الدولي في واشنطن مذكرة تفاهم خاصة بقرض لمشروع تطوير للمدن اليمنية التي تقع فيها موانئ وتشمل عدن والحديدة والمكلا والمخا، ويهدف المشروع إلى تطوير البنى المؤسسية ومرافق البنى التحتية لهذه المدن، وتصل الكلفة الإجمالية للمشروع إلى نحو ٩٥ مليون دولار (الحياة، بيروت، ٧/١٠/٢٠٠٢).

- رفضت الولايات المتحدة عرضاً عراقياً جديداً بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة بشأن التفتيش على الأسلحة العراقية، ذهب إلى حد القبول بدخول المفتشين القصور الرئاسية الثمانية «من دون شروط» كما أعلن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان (السفير، بيروت، ١٤/١٠/٢٠٠٢).

- بدأت قوات أمريكية وبريطانية وعربية مناورات عسكرية في جنوب الأردن حملت اسم «النصر المبكر ٢»، وأكدت الحكومة الأردنية أن هذه المناورات مقررة سلفاً وليس لها أدنى علاقة بالشأن العراقي (النهار، بيروت، ١٥/١٠/٢٠٠٢).

- وقعت إيران وقطر مذكرة تفاهم تتناول التعاون الأمني ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتهريب العملات والآثار وتزوير الوثائق، بالإضافة إلى التعاون مع الشرطة الدولية والحيلولة دون تسلل الأجانب وتبادل المعلومات والتجارب (الحياة، بيروت، ١٧/١٠/٢٠٠٢).

- وصل وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان إلى طرابلس، وأجرى محادثات مع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي ونظيره الليبي عبد

الرحمن شلقم تندرج في سياق تطبيع العلاقات الفرنسية ـ الليبية (الحياة، بيروت، ١٩/١٠/٢٠٠٢).

ـ أصدرت المفوضية العامة الفلسطينية بياناً أكدت فيه أن السلطات الأمريكية رفضت إعطاء المفوض العام عفيف صافية تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة حيث كان مدعواً ليحاضر في مؤتمر «المسيحيون في الأرض المقدسة» الذي بدأ أعماله أمس (الحياة، بيروت، ١٩/١٠/٢٠٠٢).

ـ افتتحت في بيروت أعمال القمة الفرنكوفونية التاسعة بمشاركة ٤٣ رئيس دولة وحكومة يمثلون ٥٤ عضواً في المنظمة الفرنكوفونية، وتحدث خلال الجلسة ١٠ خطباء منهم الرئيس الحالي للقمة الرئيس اللبناني اميل لحود، وممثلو كندا وفييتنام ورومانيا والرئيس الفرنسي جاك شيراك وممثلون عن منظمات عربية ودولية والأمين العام الحالي للمنظمة بطرس غالي (الحياة، بيروت، ١٩/١٠/٢٠٠٢). واختتمت القمة بإصدار «إعلان بيروت» مرفقاً بـ «خطة عمل بيروت» لوضعه موضع التنفيذ، وتم انتخاب الرئيس السنغالي الأسبق عبده ضيوف أميناً عاماً جديداً للمنظمة الفرنكوفونية خلفاً للأمين العام الحالي بطرس غالي، وأكد «إعلان بيروت» دعم القمة لمبادرة السلام العربية بكل مقوماتها ولا سيما تلك المتعلقة بمقايضة الأرض مقابل السلام، وتلك المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وخصص للموضوع العراقي بند أكد على الأولوية العائدة للقانون الدولي والدور الأساسي العائد للأمم المتحدة (السفير، بيروت، ٢١/١٠/٢٠٠٢).

ـ جدد الرئيس السوري بشار الأسد خلال لقائه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في دمشق رفضه التهديدات الموجهة ضد العراق، وندد الأسد على الصعيد الفلسطيني بالعنف الإسرائيلي مؤكداً تمسك سوريا بالشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وشددت دمشق على التقارب الشديد بين الموقفين السوري والفرنسي من مجمل القضايا التي تناولها لقاء الأسد وشيراك، ومن دمشق انتقل شيراك إلى عمان في زيارة خاطفة أجرى خلالها محادثات مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. وقال مصدر في الديوان الملكي الأردني ان الملك عبد الله وشيراك أجريا محادثات انطوت على «تطابق» في وجهات النظر حيال المسألة العراقية والقضية الفلسطينية (السفير، بيروت، ٢١/١٠/٢٠٠٢).

ـ واصل المبعوث الأمريكي وليام بيرنز جولته العربية فالتقى الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق الذي أبلغه رفض دمشق للموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل، كذلك موقفها من الموضوع العراقي، ومن دمشق انتقل بيرنز إلى بيروت حيث أجرى محادثات مع الرئيس اللبناني اميل لحود تركزت على الوضع في الجنوب ومسألة مياه نهر الوزاني (السفير، بيروت، ٢٣/١٠/٢٠٠٢).

ـ وقع الأردن والمانيا اتفاقاً أعيدت بموجبه جدولة ٩٠ مليون دولار من ديون أردنية مستحقة لالمانيا (الحياة، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٢).

ـ أعلنت ليبيا وإيطاليا في ختام قمة ثنائية عقدت في طرابلس بين الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي ورئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني «نهاية الحرب وبداية السلام» (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠٠٢).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ صدرت توصيات مؤتمر المقاطعة العربية الذي انعقد في بيروت بدعوة من «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل» في لبنان بمشاركة وفود من النشطاء في المقاطعة في كل من الأردن، مصر، سوريا، البحرين، فلسطين ولبنان، وجاء فيها: التشديد على ضرورة التدقيق في البيانات والمعطيات حول الشركات وأعمالها، وتم الاتفاق على تشكيل لجان للمقاطعة في أوساط الأطباء والصيادلة في كل قطر عربي لوضع برنامج مقاطعة للأدوية وللأجهزة الطبية الأمريكية الداعمة لإسرائيل، بالإضافة إلى إصدار نشرة فصلية خاصة بانشطة المقاطعة في سائر البلدان (السفير، بيروت، ٥/١٠/٢٠٠٢).

ـ افتتحت في بيروت الدورة الطارئة للمؤتمر القومي العربي في حضور حشد من الشخصيات العربية واللبنانية، وتناوب على الكلام في الجلسة الافتتاحية كل من خير الدين حسيب، الرئيس سليم الحص، الأمين العام للمؤتمر ضياء الدين داوود، كما تحدث النائب العمالي البريطاني جورج

غالاوي (السفير، بيروت، ١١/١٠/٢٠٠٢). وفي ختام أعماله دعا المؤتمر إلى تفكيك القواعد الأمريكية في الدول العربية والإسلامية، ودعا البيان إلى إطلاق حملة دعم مادي وسياسي شاملة وواسعة، على المستوى الشعبي، للانتفاضة الفلسطينية والدفاع عن العراق في وجه العدوان الأمريكي، كما دعا إلى رص صفوف فصائل حركة التحرر في الأمة العربية، وإلى إعلان شهر تشرين الثاني/نوفمبر شهر فلسطين والعراق، على أن تجري فيه اعتصامات ومسيرات شعبية وتظاهرات في الساحات العربية، كما شدد على مقاطعة البضائع والمؤسسات الأمريكية والبريطانية. أما على المستوى الرسمي فقد اتخذت قرارات منها دعوة الدول العربية إلى مقاومة العدوان المتوقع على العراق، والتمسك بحق الأمة في المواجهة وإطلاق حملة عالمية تدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل (النهار، بيروت، ١٣/١٠/٢٠٠٢).

- حيا المكتب الدائم لاتحاد الصحافيين العرب في القرارات والتوصيات التي أصدرها في ختام الاجتماع السنوي لأمانته العامة ولمكتبه الدائم في القاهرة صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، كذلك حذر من أن العدوان الأمريكي المتوقع على العراق سيشغل المنطقة، وطالب المكتب بحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية «يحرر الأرض ويقيم الدولة الفلسطينية ذات السيادة الحقيقية وعاصمتها القدس»، كذلك حيا المكتب المقاومة اللبنانية في صمودها، واستنكر «قرار محاسبة سوريا» (السفير، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠٠٢).

- أسفر المؤتمر الذي عقدته النقابات الطوبوغرافية العاملة في الدول العربية بدعوة من نقابة الطوبوغرافيين اللبنانيين. عن تأسيس الاتحاد العربي للمساحة ومقره بيروت، وقد عين نقيب الطوبوغرافيين المجازين في لبنان سركيس فدعوس رئيساً للاتحاد (السفير، بيروت، ٢٨/١٠/٢٠٠٢).

٦ - شؤون قطرية

القدس

- صادق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على «قانون العاصمة» الذي ينص على أن مدينة القدس المحتلة عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية المنتظرة، وتأتي مصادقة عرفات على القانون الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، رداً على القانون الذي أقره الكونغرس الأمريكي الذي يعتبر القدس عاصمة للدولة العبرية (الحياة، بيروت، ٧/١٠/٢٠٠٢).

- أعلن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حكومة جديدة هي الرابعة منذ إجراء الانتخابات في مناطق الحكم الذاتي، وضمت الحكومة ١٨ وزيراً بينهم أربعة جدد ومسؤولاً جديداً عن ملف القدس، وقد حازت على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله بتأييد ٥٦ عضواً ومعارضة ١٨ من أصل ٧٩ حضروا الجلسة، وذهبت معظم المناصب لأعضاء بارزين في حركة فتح. وأعلن عرفات أن الحكومة ستعمل على استكمال الإصلاحات وعلى وقف العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين بالإضافة إلى صيانة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠٠٢).

تونس

- أعلن وزير الداخلية التونسي هادي مهني فوز مرشحي التجمع الدستوري الديمقراطي (الحاكم) في الانتخابات الفرعية التي أجريت في أربع مناطق في تونس (الحياة، بيروت، ٨/١٠/٢٠٠٢).

الرباط

- ذكرت مصادر رسمية مغربية أن العاهل المغربي الملك محمد السادس عين وزير الداخلية ادريس جطو رئيساً للوزراء خلفاً لعبد الرحمن اليوسفي (الحياة، بيروت، ١٠/١٠/٢٠٠٢).

القاهرة

- افتتح الرئيس المصري حسني مبارك طريقاً يمتد بطول الساحل الشمالي لمصر للمساعدة على ربط مصر بالدول العربية في الشرق والغرب، ويبلغ طول الطريق الساحلي ١٠٥٠ كلم من رفح شرقاً حتى السلوم غرباً ويخترق ثماني

محافظات ساحلية ليربط المشرق العربي بالمغرب العربي برياً لأول مرة، وبلغت كلفة المشروع ٢,٦ مليار جنيه مصري (الحياة، بيروت، ١٠/١٠/٢٠٠٢).

- افتتح الرئيس المصري حسني مبارك مكتبة الاسكندرية الجديدة التي تعد إحياء للمكتبة القديمة التي أسسها بطليموس الأول العام ٢٩٧ ق.م. وتقع المكتبة في أحد عشر طابقاً بارتفاع ٣٣ متراً، ويبلغ مسطح المكتبة العامة ٣٦,٧٧٠ م٢، بينما تبلغ مساحة الأنشطة الثقافية ٤٢١٠م٢ (الحياة، بيروت، ١٧/١٠/٢٠٠٢).

الجزائر

- أعلن وزير الداخلية الجزائري نور الدين زرهوني نتائج الانتخابات البلدية والولائية، وبلغت نسبة المشاركة العامة ٥٠,١١ في المئة، وجاء حزب جبهة التحرير الوطنية في المرتبة الأولى، تلاه التجمع الوطني الديمقراطي الذي يتزعمه أحمد أويحي في المرتبة الثانية، وحلت ثالثة حركة الإصلاح الوطني التي يتزعمها عبد الله جاب الله، أما في المرتبة الرابعة فجاءت حركة مجتمع السلم التي يتزعمها محفوظ نحناح، أما في منطقة القبائل فقد كانت المقاطعة كبيرة، حيث وقعت أعمال سامهمت في عرقلة الانتخابات (السفير، بيروت، ١٢/١٠/٢٠٠٢). ورفض ممثلو الأحزاب السياسية النتائج، وتصاعدت الاتهامات بالتزوير واستعمال السلاح وارتكاب تجاوزات، ونظم ممثلو الأحزاب في بلدية الجزائر الوسطى مسيرة احتجاجية رفضاً للتزوير (الحياة، بيروت، ١٣/١٠/٢٠٠٢).

بيروت

- دشن لبنان مشروع جر مياه نهر الوزاني إلى عدد من القرى المجاورة في قضاء مرجعيون، في احتفال رسمي وشعبي حاشد حضره رئيس الجمهورية اميل لحود وأركان الدولة، والقيت كلمات أكدت على حق لبنان في الاستفادة من مياهه وكانت ضغوط أمريكية وإسرائيلية وأوروبية حاولت ثني لبنان عن هذه الخطوة، إلا أن الإصرار اللبناني حال دون نجاح الضغوط (الحياة، بيروت، ١٧/١٠/٢٠٠٢).

بغداد

- أدلى العراقيون باصواتهم بنسبة ١٠٠ في المئة ممن يحق لهم التصويت والبالغ عددهم ١١ مليوناً و٤٤٥ ألفاً و٦٣٨ مواطناً وهو العدد نفسه للذين قالوا نعم للرئيس العراقي صدام حسين، وقال نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة ابراهيم ان نتيجة الاستفتاء حقيقية، وسارعت واشنطن ولندن إلى رفض الاستفتاء العراقي واعتباره مدعاة للسخرية (السفير، بيروت، ١٧/١٠/٢٠٠٢).

- أمر الرئيس العراقي صدام حسين بإطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين العراقيين والعرب بمن في ذلك الهاربون من وجه العدالة والمعتقلون السياسيون والمعارضون في الخارج، واستثني من القرار المتهمون بالتجسس لأمريكا وإسرائيل (السفير، بيروت، ٢١/١٠/٢٠٠٢). ودعت السلطات المعارضين المقيمين في الخارج إلى الاستفادة من قرار العفو الشامل والعودة إلى بلادهم (النهار، بيروت، ٢٣/١٠/٢٠٠٢).

دمشق

- قررت الحكومة السورية زيادة رواتب موظفي القطاع الخاص بنسبة ٢٠ في المئة، وتشمل الزيادة كذلك جميع العمال العاملين بدوام جزئي (السفير، بيروت، ٢٣/١٠/٢٠٠٢).

الخرطوم

- فرقت الشرطة السودانية بالقوة تظاهرة طلابية انطلقت من جامعة الخرطوم مطالبة بإتاحة الحريات العامة في السودان، وجاءت التظاهرة في ذكرى ثورة ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ الشعبية التي أطاحت الحكم العسكري الأول في السودان، وأفادت الأنباء أن الشرطة اعتقلت نحو مئة طالب من المشاركين (الحياة، بيروت، ٢٤/١٠/٢٠٠٢).

المنامة

- أظهرت نتائج الدورة الأولى من الانتخابات النيابية التي جرت في البحرين فوز التيار الإسلامي، وجاء في النتائج التي أعلنها وزير العدل البحريني الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة أن ١٩ مرشحاً فازوا في الدورة الأولى التي

تنافس فيها ١٧٤ على ٣٧ مقعداً في المجلس المؤلف من ٤٠ مقعداً بعد فوز ثلاثة مرشحين بالتزكية وانتقل إلى الدورة الثانية ٤٢ مرشحاً. وبلغت نسبة المشاركة ٥٣,٢ في المئة برغم الدعوة إلى المقاطعة، لكن الجمعيات المقاطعة اعترضت على هذه النسبة واعتبرتها غير دقيقة، وأبرز المقاطعين جمعية الوفاق الإسلامي التي يتزعمها الشيخ علي سلمان (النهار، بيروت، ٢٦/١٠/٢٠٠٢).

عمان

- اغتيل في عمان الديبلوماسي الأمريكي لورنس فولي الذي يعمل في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قرب منزله بثماني رصاصات من مسدس كاتم للصوت (النهار، بيروت، ٢٩/١٠/٢٠٠٢)، وباشرت الأجهزة الأمنية الأردنية بالتعاون مع محققين أمريكيين حملة لاعتقال القاتل، ونفذت مداهمات في العديد من المدن والمخيمات في المملكة جرى خلالها اعتقال العشرات من الناشطين السياسيين خصوصاً الإسلاميين، فيما وقع اشتباك في مدينة معان أصيب خلاله مطلوب إسلامي (السفير، بيروت، ٣٠/١٠/٢٠٠٢).

صدر حديثاً

ألمانيا والوحدة العربية
١٩٤٥ ـ ١٩٩٥

د. علي محافظة

يحتوي هذا الكتاب على معلومات قيمة عن العلاقات العربية ـ الألمانية، ويبرز مسألة التعويضات الألمانية لإسرائيل تحت عنوان «التكفير عن الظلم الذي ارتكب باسم الشعب الألماني على يد النظام النازي بحق اليهود» على أنها ساهمت في بناء قدرة إسرائيل العسكرية وتصلب الحكومة الصهيونية في مطالبها. ويتحدث أيضاً عن قضية العلماء والخبراء الألمان في مصر، والذين كانوا يعملون منذ عام ١٩٥٠ على بناء قدرات الجيش المصري، وكيف نظمت إسرائيل حملة شعواء نجحت فيها بإخراج هؤلاء العلماء من مصر...

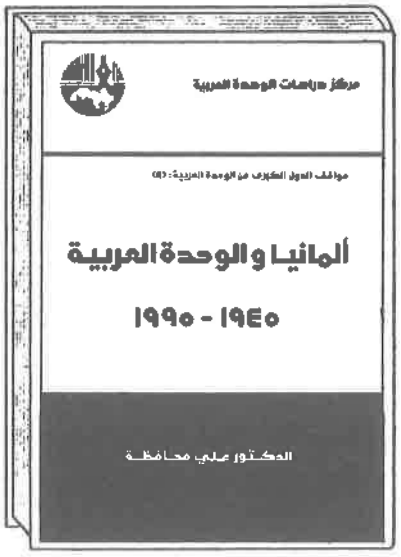

٣٠٣ صفحات
الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

فكر قومي وسياسة

كتب

١ ـ آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية: وقائع الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي في الكويت العاصمة في ٣ ـ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٢. ٣٢٧ ص. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٤/ ٢٠٠٢)

٢ ـ بيضون، أحمد [وآخرون]. العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ٣٤٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٣)

٣ ـ جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية: وقائع الندوة العربية التي أقامها قسم الدراسات السياسية، ١٩ ـ ٢٠ أيار مايس ٢٠٠١. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٣٩٦ ص.

٤ ـ غريب، إدمون [وآخرون]. الوطن العربي في السياسة الأمريكية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ٢١٤ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢)

٥ ـ فرسخ، عوني. إشكاليات الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة من الفكرة إلى الدولة. القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٢. ٤٦٤ ص.

٦ ـ مستقبل الحركة الصهيونية والمشروع الحضاري العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية السياسية التي نظمها بيت الحكمة في بغداد، ١٢ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٧٧٦ ص.

٧ ـ هنتر، شيرين. مستقبل الإسلام والغرب: صدام حضارات أم تعايش سلمي؟ تعريب زينب ابراهيم شوربا. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢.

انظر ايضاً: ١٠٠

دوريات

٨ ـ أحمدي، حميد. «الإسلام والغرب بعد ١١ أيلول: مواجهة أم تعايش سلمي؟» نقل النص عن الفارسية سالم مشكور. شؤون الأوسط: السنة ١٢، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢. ص ٨٩ ـ ٩٧.

٩ ـ الأزعر، محمد خالد. «التسوية الفلسطينية وقضية المستوطنات: الحلول البديلة والإشكاليات المتوقعة.» شؤون عربية: العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ١٧٧ ـ ١٩٧.

١٠ ـ أمين، سمير. «حول الإسلام السياسي.» الطريق: السنة ٦١، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٩ ـ ١٩.

١١ ـ «البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية والأربعين الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، بغداد، ٣ ـ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.» المستقبل العربي: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٢٣٦ ـ ٢٤١.

١٢ ـ «البيان الختامي الصادر عن: الدورة الطارئة للمؤتمر القومي العربي، بيروت، ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢.» المستقبل العربي: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٢٢٤ ـ ٢٣٥.

١٣ ـ الحروب، خالد. «الولايات المتحدة وأوروبا بعد

١١ سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٤١ ـ ٥٠.

١٤ ـ حسن، عمار علي. «العالم العربي والنظام الدولي بعد ١١ سبتمبر: محاولة لتحديد «الغرض» بين ماض يزاحم وحاضر يتبلور.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ١٥٤ ـ ١٧٦.

١٥ ـ حسو، أحمد. «الوعي الذي لم يكتمل: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتجلياته في ألمانيا.» **فكر وفن:** السنة ٣٩، العدد ٧٥، ٢٠٠٢. ص ٤ ـ ٩.

١٦ ـ حطيني، يوسف. «الفلسطينيون بين عسف الترحيل وحق العودة.» **رسالة التقريب:** العدد ٣٣، صيف ٢٠٠٢. ص ٣٧ ـ ٤٨.

١٧ ـ الدخيل، خالد. «الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي أن نفهم الانحياز الأمريكي؟» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٥١ ـ ٦٢.

١٨ ـ الرشق، عزت محمد. «حق الشعب الفلسطيني في المقاومة ودور الإعلام العربي والإسلامي في دعمه.» **رسالة التقريب:** العدد ٣٣، صيف ٢٠٠٢. ص ٤٩ ـ ٧٠.

١٩ ـ زهر الدين، رياض. «حتى لا نزهق روح الأوطان! الحركات الإسلامية العربية المعاصرة ـ دعوة للحوار.» **الطريق:** السنة ٦١، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٣٣ ـ ٤٠.

٢٠ ـ سبونيك، هانز سي. فون. «العراق: أربعة أسئلة وأربع إجابات.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٩٣ ـ ٢٠٠.

٢١ ـ سمور، علي. «الحلول الأميركية وجدار الحقائق.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٢، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢. ص ١٩٩ ـ ٢٠٧.

٢٢ ـ السيد، محمود وهيب. «اتفاقية ماشاكوس: هل يشهد الجنوب السوداني انفراجاً؟» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٤٨ ـ ٨٢.

٢٣ ـ شرف، محمد ياسر. «المواجهة العسكرية والتخوم الساخنة.» **الشؤون العامة:** العدد ١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٦١ ـ ٨٧.

٢٤ ـ الشطي، اسماعيل. «نعم.. لا نؤيد الضربة الأمريكية للعراق.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٨٩ ـ ١٩٢.

٢٥ ـ شلبي، السيد أمين. «أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ١١ ـ ٢٦.

٢٦ ـ شمس الدين، محمد مهدي (الشيخ). «صياغة أولية لميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة والتقريب.» **رسالة التقريب:** العدد ٣٣، صيف ٢٠٠٢. ص ١٧٧ ـ ١٩٨.

٢٧ ـ عبد الله، خالد. «البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٢٧ ـ ٤٠.

٢٨ ـ عز الدين، قاسم. «العرب والحركة السياسية الناشئة في العالم: كي لا نظل ندعو للموت واقفين أو راكعين.» **الآداب:** السنة ٥٠، العددان ٩ ـ ١٠، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٢٤ ـ ٣٠.

٢٩ ـ فنكلستين، نورمان. «كي لا يطرد الفلسطينيون من جديد.» ترجمة سماح ادريس. **الآداب:** السنة ٥٠، العددان ٩ ـ ١٠، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ١٠٦ ـ ١٢٢.

٣٠ ـ فيدنهوفر، كاي. «الفلسطينيون من انتفاضة إلى أخرى: مشاهدات مصور صحفي ألماني.» **فكر وفن:** السنة ٣٩، العدد ٧٥، ٢٠٠٢. ص ١٢ ـ ١٨.

٣١ ـ مساعد، كمال. «القدرات الصاروخية العربية والإسلامية ونقطة الضعف الإسرائيلية في الحروب المقبلة.» **الآداب:** السنة ٥٠، العددان ٩ ـ ١٠، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٣١ ـ ٣٦.

٣٢ ـ المؤمن، علي. «مسارب العدوان في الفكر الصهيوني.» **رسالة التقريب:** العدد ٣٣، صيف ٢٠٠٢. ص ١٣ ـ ٣٦.

٣٣ ـ «ندوة الآداب: الإرهاب وعالم ما بعد ١١ أيلول من منظور ٣ مثقفين عرب.» المشاركون صادق جلال العظم، برهان غليون ويوسف سلامة؛ أعدّ الندوة ياسين الحاج صالح. **الآداب:** السنة ٥٠، العددان ٩ ـ ١٠، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٤ ـ ١٨.

٣٤ ـ هنتر، شيرين. «الحركة الإسلامية وأبعادها المعادية للغرب.» ترجمة زينب شوربا. **شؤون الأوسط:** السنة ١٢، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢. ص ٥١ ـ ٨٨.

انظر أيضاً: ٤٤، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧٩، ١٠٢

مراجعة كتب

٣٥ ـ الأسدي، عبده. «ما بعد الصهيونية: مقاربة نقدية.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥. (ماجد كيالي)

٣٦ ـ «الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢. (محمد

أحمد عبد الحافظ)

٣٧ ـ «العنف الصهيوني: الفكرة والتطبيق.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٢٣٦ ـ ٢٤٣. (ميساء العليوي)

٣٨ ـ يعقوب، محمد حافظ. «اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام: بيان ضد الأبارتايد.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٢٠١ ـ ٢٠٥. (أمجد أحمد جبريل حسان)

انظر أيضاً: ١٠٤

اقتصاد

كتب

٣٩ ـ البيطار، نديم. **نقد الطريق الاقتصادي كأداة إلى الاتحاد السياسي.** مج ٢. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٢.

٤٠ ـ **الفقر والغنى في الوطن العربي: وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين أول ٢٠٠٠.** بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٣١٥ ص.

دوريات

٤١ ـ اتحاد المصارف العربية. مديرية البحوث والمجلة وبنك المعلومات (معدّ). «الاقتصادات والقطاعات المصرفية العربية عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢: صمود النمو.» **اتحاد المصارف العربية:** العدد ٢٦١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ١٦ ـ ٣٦.

٤٢ ـ ألفي، أكرم. «الإنتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصاد «الإسرائيلي».» **الحقول:** العدد ٦، خريف ٢٠٠٢. ص ٤ ـ ١٤.

٤٣ ـ الجويلي، أحمد. «الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بالجامعة العربية: لدينا ٣ آلاف مشروع استثماري تحتاج إلى ٣٠٠ مليار دولار.» حاوره مجدي رياض. **الإعمار والاقتصاد:** السنة ٩، العدد ٨٢، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٥٣ ـ ٥٦.

٤٤ ـ السعدون، جاسم خالد. «أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٣٠ ـ ٤٧.

٤٥ ـ سفر، أحمد. «المجتمع الدولي والعربي ومكافحة تبييض الأموال (٢/١).» **اتحاد المصارف العربية:** العدد ٢٦١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٣٧ ـ ٤٢.

٤٦ ـ شاكر، فؤاد. «نحو ميثاق عربي متناغم لأخلاقيات المهنة المصرفية.» **اتحاد المصارف العربية:** العدد ٢٦١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ١٢ ـ ١٥.

٤٧ ـ صادر، مكرم. «القطاعات المصرفية العربية في مواجهة متطلبات اتفاقية بازل الجديدة لكفاية الأموال الخاصة.» **الإعمار والاقتصاد:** السنة ٩، العدد ٨٢، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٤٩ ـ ٥٢.

٤٨ ـ «قراءة نقدية في تقرير «دافوس» للإقتصادات العربية.» **الاقتصاد والأعمال:** السنة ٢٤، العدد ٢٧٤، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٥١ ـ ٥٨.

٤٩ ـ المغربل، محمد رأفت. «القوى البشرية الوطنية في قطاع الصناعة المحلية.» **الشؤون العامة:** العدد ١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٣٦ ـ ٦٠.

اجتماع

كتب

٥٠ ـ البرهاوي، رعد محمود. **خدمات الأوقاف في الحضارة العربية الإسلامية إلى نهاية القرن العاشر الهجري.** بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٢. ٢٤٦ ص.

٥١ ـ سالم، صلاح. **وعي الإنسانية العربية بالذات والآخر.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢. ١٤٥ ص. (دراسات استراتيجية ومستقبلية؛ ٧)

٥٢ ـ ولد ابراهيم، الصوفي ولد الشيباني. **التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١. ٩٢ ص. (دراسات استراتيجية؛ ٤٨)

انظر أيضاً: ٤٠

دوريات

٥٣ ـ باقادر، أبو بكر. «الرؤية المتبادلة بين الإسلام والغرب من زاوية إنسانية.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٢، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢. ص ٣٥ ـ ٤٩.

٥٤ ـ الجابري، محمد عابد. «حوار الحضارات...! أية مصداقية.» **الإسلام اليوم:** السنة ١٩، العدد ١٩، ٢٠٠٢. ص ٤٩ ـ ٦٨.

٥٥ ـ «حلقة نقاش: المجتمع المدني العربي بعد نهاية الحرب الباردة.» **الحقول:** العدد ٦، خريف ٢٠٠٢. ص ٢١ ـ ٤٤.

٥٦ ـ الخطيب، محمد كامل. «حدود الإصلاح الإسلامي وآفاقه.» **الطريق:** السنة ٦١، العدد ٥،

أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٢٠ ـ ٢٤.

٥٧ ـ الربيعي، اسماعيل نوري. «الغرب والإسلام «من الصدام إلى الاستدراج».» **الرافد**: السنة ٩، العدد ٦٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٤ ـ ٨.

٥٨ ـ السعيدي، مطهر عبد الله. «حوار الحضارات: حوار في الحوار.» **المنتدى**: السنة ١٧، العدد ٢٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٧ ـ ١٥.

٥٩ ـ الشريف، ماهر. «مشروع الإصلاح المجتمعي لدى عبد الرحمن الكواكبي: قراءة في «طبائع الاستبداد» و«أم القرى».» **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٧١ ـ ٨٦.

٦٠ ـ طحان، محمد جمال. «نشأة الاستبداد: بحث في الأسباب والمصادر عند الكواكبي.» **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ص ٨٧ ـ ٩٤.

٦١ ـ الطرابلسي، عبد القادر. «اضواء على تدهور مؤشرات التعليم والصحة والغذاء وزيادة البطالة في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ١٩٨ ـ ٢١٢.

٦٢ ـ عبيد، منى مكرم. «العرب والمسلمون في الغرب (أمريكا وأوروبا) قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وفيما بعدها: رؤية تحليلية مقارنة.» **المنتدى**: السنة ١٧، العدد ٢٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ٢٢ ـ ٢٦.

٦٣ ـ فتحي، ابراهيم. «تساؤلات حول الديمقراطية والإبداع.» **شؤون عربية**: العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٦٤ ـ ٧٥.

٦٤ ـ «ندوة العدد: المجتمع العربي والتحديات الجديدة.» شارك في الندوة محمد المجذوب [وآخرون]؛ قدّم للندوة وأدارها علي اسماعيل نصار. **شؤون الأوسط**: السنة ١٢، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢. ص ٦ ـ ٣٢.

٦٥ ـ نصار، علي اسماعيل. «الحركة الشعبية العربية: هبّة أم نهوض؟» **الحقول**: العدد ٦، خريف ٢٠٠٢. ص ١٥ ـ ٢٠.

انظر ايضاً: ٨٥

مراجعة كتب

٦٦ ـ الكواكبي، عبد الرحمن. «الأعمال الكاملة للكواكبي.» إعداد وتحقيق محمد جمال طحّان. **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٩٥ ـ ١٠٤. (إحسان شيط)

بيئة

دوريات

٦٧ ـ مصطفى، عدنان. «تقرير عن: مؤتمر قمة الأرض ٢٠٠٢، جوهانسبرغ، ٢٦ آب/اغسطس ـ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٢٤٢ ـ ٢٤٩.

قانون

دوريات

٦٨ ـ الشوربجي، منار. «الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٨ ـ ٢٩.

تربية وتعليم

كتب

٦٩ ـ الذهب، محمد عبد العزيز. **التربية والمتغيرات الاجتماعية في الوطن العربي**. مراجعة عبد العزيز ابراهيم البسام. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٢٣٧ ص.

دوريات

٧٠ ـ عبد الغفور، همام عبد الخالق. «الجودة والنوعية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي: تجربة العراق.» **تنمية الرافدين**: السنة ٢٤، العدد ٦٨، ٢٠٠٢. ص ٩ ـ ١٧.

٧١ ـ مقابلة، علي حسين. «مواءمة السياسة النقدية والمالية مع برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي في الأردن.» **تنمية الرافدين**: السنة ٢٤، العدد ٦٨، ٢٠٠٢. ص ١٧٧ ـ ١٩٣.

٧٢ ـ وطفة، علي أسعد. «عولمة التربية العربية بعد الحادي عشر من سبتمبر: هل نحن أمام اجتياح تربوي منظم؟» **شؤون عربية**: العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٢١٣ ـ ٢٢٥.

انظر ايضاً: ٦١

ثقافة

كتب

٧٣ ـ خليفة، فريال حسن. **النقد ومستقبل الثقافة**

العربية. القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٢.

دوريات

٧٤ ـ «حلقة نقاش حول الموسيقا العربية.» شارك في الحلقة شربل روحانا [وآخرون]؛ أدار الحوار هاشم قاسم. **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٥٨ ـ ١٨٨.

٧٥ ـ حمايدة، محمد. «الموسيقا العربية: أسئلة الأصالة والتجديد: حلب مقامات المسرّة.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٣٨ ـ ١٤٩.

٧٦ ـ خليفة، مارسيل. «الموسيقا العربية: أسئلة الأصالة والتجديد، مقابلة مع الفنان مارسيل خليفة: الموسيقا هي الفن الذي يثير أسمى متعة مجردة يعرفها العقل البشري.» حاوره عبد الإله بلقزيز. **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٨٣ ـ ٩٧.

٧٧ ـ الرميحي، محمد. «الثقافة العربية وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.» **المنتدى:** السنة ١٧، العدد ٢٠٤، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ص ١٦ ـ ٢١.

٧٨ ـ روفايل، جورج. «الموسيقا العربية: أسئلة الأصالة والتجديد: نظرة في تاريخ الموسيقا والغناء في مصر الحديثة.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٩٨ ـ ١٠٨.

٧٩ ـ سعيد، ماجد. «الغزو الثقافي الصهيوني.. دراسة في أبعاده وسبل مواجهته.» **رسالة التقريب:** العدد ٣٣، صيف ٢٠٠٢. ص ٧١ ـ ٩٨.

٨٠ ـ الشريف، صميم. «الموسيقا العربية: أسئلة الأصالة والتجديد: المقامات العراقية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٥٠ ـ ١٥٧.

٨١ ـ طرابلسي، فواز. «الموسيقا العربية: أسئلة الأصالة والتجديد: فن الرحابنة في حرب ١٩٥٨ «جسر القمر» أو المعجزة على المسرح.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٠٩ ـ ١٢٢.

٨٢ ـ عبد الهادي، علاء. «موقع المسرح في الموروث الثقافي العربي: أسئلة في الخطاب النقدي لبدايات المسرح العربي.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ١٣٧ ـ ١٥٢.

٨٣ ـ قاسم، هاشم. «الموسيقا العربية: أسئلة الأصالة والتجديد: فيروز في الغناء العربي المعاصر.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ١٢٣ ـ ١٣٧.

٨٤ ـ لبيب، الطاهر. «حوار مع الطاهر لبيب: المثقف: دوره، وصوره، وتحولاته.» أجرى الحوار في تونس ماجد السامرائي. **الآداب:** السنة ٥٠، العددان ٩ ـ ١٠، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٤١ ـ ٤٦.

٨٥ ـ محسن، مصطفى. «التواصل الثقافي ومهام التكامل الوحدوي المغاربي: تأملات في بعض مشاهد المنجز ومطالب المأمول.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٨٩ ـ ١٠٥.

٨٦ ـ نور الدين، علي يوسف. «الإستشراق والإستغراب: قراءة نقدية.» **شؤون الأوسط:** السنة ١٢، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢. ص ٩٩ ـ ١٢٠.

انظر أيضاً: ٥٨

مراجعة كتب

٨٧ ـ «دور الثقافة في تحقيق الوفاق العربي.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٢٤٤ ـ ٢٥٢. (عماد الدين حلمي عبد الفتاح)

فلسفة وعلم نفس

كتب

٨٨ ـ **مستقبل الفلسفة المعاصرة في الوطن العربي والعالم: أعمال المؤتمر الفلسفي العربي الأول لبيت الحكمة، ١ ـ ٤ شباط ـ فبراير ٢٠٠٠.** أشرف على تحريره وإعداده للنشر عبد الأمير الأعسم. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٦٦١ ص.

أدب ولغة

كتب

٨٩ ـ الواعظ، رؤوف. **التيار القومي في الشعر العربي الحديث في الجزائر.** بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٢. ٦٧ ص.

دوريات

٩٠ ـ أمين، حسين أحمد. «اللغة وأثرها في تكييف العقلية العربية.» **شؤون عربية:** العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ٧٦ ـ ٨٨.

٩١ ـ البقالي، علي عبد الوهاب. «فعلنة المصطلح: أما آن للمصطلح العربي أن يأخذ دوره؟» **الراقد:** السنة ٩، العدد ٦٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢. ص ٧٩ ـ ٨٤.

٩٢ ـ بلعيد، صالح. «دور المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر في الترجمة.»

التعريب: السنة ١١، العدد ٢٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ص ٢٧ ـ ٤١.

٩٣ ـ خسارة، ممدوح محمد. «أثر التعريب في التنمية اللغوية.» **التعريب**: السنة ١١، العدد ٢٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ص ٦٥ ـ ٨٤.

٩٤ ـ الزيدي، كاصد ياسر. «نظرات في أساليب التعريب.» **التعريب**: السنة ١١، العدد ٢٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ص ١١ ـ ٢٦.

٩٥ ـ السعادات، عبد الله بن ابراهيم. «النشر باللغة القومية.» **التعريب**: السنة ١١، العدد ٢٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ص ٤٣ ـ ٦٣.

علوم وتقانة

كتب

٩٦ ـ الإمام، محمد محمود [وآخرون]. **النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي**. تحرير نادر فرجاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ١٥٨ ص.

إعلام واتصال

دوريات

انظر أيضاً: ١٨

تاريخ وجغرافيا

كتب

٩٧ ـ بوعلوان، حياة نسيب عيد. **مؤرخو بلاد الشام في القرن الثامن عشر**. بيروت: دار الفرات، ٢٠٠٢.

٩٨ ـ توفيق، صبحي ناظم. **مواقف تركيا من قضية فلسطين وعلاقاتها مع الكيان الصهيوني في وثائق الهيئات الدبلوماسية العراقية الممثلة في تركيا، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٦**. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٣٦٤ ص. (السلسلة الوثائقية؛ ١)

٩٩ ـ الحربي، علاء جاسم محمد. **العلاقات العراقية ـ البريطانية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٢٨٠ ص.

١٠٠ ـ العاني، نوري عبد الحميد. **الإرهاب الصهيوني والمقاومة العربية في فلسطين: من وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨**. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٩٧٣ ص. (السلسلة الوثائقية؛ ٢)

١٠١ ـ **المفصل في تاريخ العراق المعاصر**. مجموعة باحثين. بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٢. ٨٤٣ ص.

دوريات

١٠٢ ـ البطل، جورج. «ثورة يوليو: تاريخ من الإنجازات والانتكاسات!» **الطريق**: السنة ٦١، العدد ٥، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ص ٤ ـ ٨.

١٠٣ ـ عثمان، مجدي. «الاستشراق والتبادل الفني المؤثر لصالح الغرب.» **شؤون عربية**: العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢. ص ١٢٥ ـ ١٣٦.

انظر أيضاً: ٨٦

مراجعة كتب

١٠٤ ـ «عبد العزيز الدوري: إنساناً ومؤرخاً ومفكراً.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٢٠٦ ـ ٢١٠. (مفيد الزيدي).

١٠٥ ـ Reston, James (Jr.), «Warriors of God: Richard the Lionheart and Saladin in the Third Crusade.»

المستقبل العربي: السنة ٢٥، العدد ٢٨٥، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ص ٢١١ ـ ٢١٦. (محمد ناصر آل ثاني)

ثانياً: المصادر الأجنبية

National Thought & Politics

Books

1- Hiro, Dilip. *War without End: The Rise of Islamist Terrorism and the Global Response*. London; New York: Routldge, 2002.

2- Long, David E. and Bernard Reich (eds.). *The Government and Politics of the Middle East and North Africa*. 4th ed. Boulder, CO: Westview Press, 2002. 502 p.

3- Rothstein, Robert L., Moshe Ma'oz and Khalil Shikaki (eds.). *The Israeli-Palestinian Peace Process: Oslo and the Lessons of Failure*. Brighton, UK: Sussex Academic Press, 2002. 174 p.

4- Rubin, Barry and Thomas A. Keaney (eds.). *Armed Forces in the Middle East: Politics and Strategy*. London: Frank

Cass, 2002. 268 p.

5- Ruether, Rosemary Radford and Herman J. Ruether. *The Wrath of Jonah: The Crisis of Religious Nationalism in the Israeli-Palestinian Conflict*. 2nd ed. Minneapolis, MN: Augsburg Fortress Press, 2002. 296 p.
See also: 51

Periodicals

6- Abadi, Jacob. «Constraints and Adjustments in Italy's Policy toward Israel.» *Middle Eastern Studies*: vol. 38, no. 4, October 2002, pp. 63-94.

7- Abdel Jawad, Saleh. «Une politique d'assassinats: Les Assassinats politiques perpétrés par Israël durant la dernière Intifada, depuis le début du soulèvement jusqu'au 15 août 2001.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 85, automne 2002. pp. 13-33.

8- Carapico, Sheila. «Foreign Aid for Promoting Democracy in the Arab World.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 379-395.

9- Doran, Michael. «The Pragmatic Fanaticism of al-Qaeda: An Anatomy of Extremism in Middle Eastern Politics.» *Political Science Quarterly*: vol. 117, no. 2, Summer 2002. pp. 177-190.

10- Fandy, Mamoun [et al.]. «The Abdullah Peace Plan: Offer or Ultimatum?» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 1-21.

11- Freij, Hanna Yousif. «Political Liberalization, Gender and Electoral Opportunity Structure: An Analysis of Jordanian Elections.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*: vol. 25, no. 3, Spring 2002. pp. 27-52.

12- Human Rights Watch. «Les Opérations de l'armée israélienne à Jinîn.» Traduit de l'anglais par Marguerite Duval. *Revue d'études Palestiniennes*: no. 85, automne 2002. pp. 38-67.

13- Labévière, Richard. «Surveiller, punir et faire partir: L'invention du dé-fermement.» *Revue d'études palestiniennes*: no. 85, automne 2002, pp. 5-12.

14- Lister, John. ««Middle» Politics: Looking again at the Peace Process.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 22-33.

15- Monshipouri, Mahmood. «The Paradoxes of U.S. Policy in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 65-84.

16- «Political Succession in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 105-123.

17- Rabi, Uzi. «Majlis al-Shura and Majlis al-Dawala: Weaving Old Practices and New Realities in the Process of State Formation in Oman.» *Middle Eastern Studies*: vol. 38, no. 4, October 2002. pp. 41-50.

18- Ronen, Yehudit. «Qadhafi and Militant Islamism: Unprecedented Conflict.» *Middle Eastern Sutdies* : vol. 38, no. 4, October 2002. pp. 1-16.

19- Russell, Richard L. «CIA's Strategic Intelligence in Iraq.» *Political Science Quarterly*: vol. 117, no. 2, Summer 2002. pp. 191-207.

20- Al-Sayegh, Fatma. «The UAE and Oman: Opportunities and Challenges in the Twenty-First Century.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 124-137.

21- Siebert, Michael. «European Perspectives on the Gulf: Similarities and Differences with the U.S.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 94-97.

22- St. John, Ronald Bruce. «New Era in American-Libyan Relations.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 85-93.

23- Stacher, Joshua A. «Post-Islamist Rumblings in Egypt: The Emergence of the Wasat Party.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 415-432.

24- Tamari, Salim. «Qui dirige la Palestine?» *Revue d'études palestiniennes*: no. 85, automne 2002. pp. 77-86.

25- Zunes, Stephen. «The Swing to the Right in U.S. Policy toward Israel and Palestine.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 45-64.

Book Reviews

26- Baylis, Thomas. «How Israel was Won: A Concise History of the Arab-Israeli Conflict.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 152-153.

(Robert Brenton Betts)

27- Esposito, John L. «Unholy War: Terror in the Name of Islam.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 538-540. (M. Hakan Yavuz)

28- Ismael, Tareq Y. «Middle East Politics Today: Government and Civil Society.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 535-537. (Glenn E. Perry)

29- Kimmerling, Baruch. «The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and the Military.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 528-529. (Ian S. Lustick)

See also: 45

Economics

Books

30- Arab Petroleum Research Center. *Arab Oil and Gas Directory 2002*. Paris: The Center, 2002. 656 p.

31- Banerji, Arup and Caralee McLiesh. *Governance and the Investment Climate in Yemen*. Washington, DC: World Bank, 2002. 35 p. (Middle East and North Africa Working Paper Series; no. 28)

32- Enders, Klaus [et al.]. *Yemen in the 1990s: From Unification to Economic Reform*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2002. ix, 122 p.

33- Hoekman, Bernard and Patrick Messerlin. *Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East*. New York: Council on Foreign Relations, 2002.

34- Nabli, Mustapha Kamel and Marie-Ange Végazonès-Varoudakis. *Exchange Rate Regime and Competitiveness of Manufactured* Exports: The Case of MENA Countries. Washington, DC: World Bank, 2002. 20 p. (Middle East and North Africa Working Paper Series; no. 27)

Periodicals

35- Darrat, Ali F. and Sam R. Hakim. «Winners and Losers in the Middle East: The Economics of «Peace Dividends». *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 34-39.

Book Reviews

36- Henry, Clement M. and Robert Springborg. «Globalization and the Politics of Development in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 532-533 (Gawdat Bahgat)

37- Hoekman, Bernard and Patrick Messerlin. «Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 3, September 2002. pp. 142-144. (Richard P. Holmes)

38- Kienle, Eberhard. «A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 522-523. (Robert Springborg)

Socialogy

Books

39- Göçek, Fatma Müge (ed.). *Social Constructions of Nationalism in the Middle East*. Albany, NY: State University of New York Press, 2002. 279 p.

Periodicals

40- Al-Jabri, Mohammad Abed. «Le Dialogue des civilisations..! Quelle crédibilité?» *L'Islam aujourd'hui*: vol. 19, no. 19, 2002. pp. 177-196.

41- ———. «Dialogue of Civilizations... What Credibility?» *Islam Today*: vol. 19, no. 19, 2002. pp. 45-64.

42- Williams, Caroline. «Transforming the Old: Cairo's New Medieval City.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 457-475.

Book Reviews

43- Charrad, Mounira M. «States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Agleria, and Morocco.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 543-544. (Loubna H. Skalli)

See also: 28-29

Education

Periodicals

44- Rugh, William A. «Arab Education:

Tradition, Growth and Reform.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 396-414.

Book Reviews

45- Podeh, Elie. «The Arab-Israeli Conflict in Israeli History Textbooks, 1948-2000.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 529-530. (Daniel Bar-Tal).

Culture

Books

46- Khalaf, Samir. *Cultural Resistance: Global and Local Encounters in the Middle East*. London: Saqi Books, 2001. 326 p.

47- Zuhur, Sherifa (ed.). *Colors of Enchantment: Theatre, Dance, Music, and the Visual Arts of the Middle East*. Cairo: American University in Cairo Press, 2001. xiv, 456 p.

Book Reviews

48- Khalaf, Samir. «Cultural Resistance: Global and Local Encounters in the Middle East.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 533-534. (William L. Cleveland)

Philosophy & Psychology

Books

49- Mahdi, Muhsin S. *Alfarabi and the Foundation of Islamic Political Philosophy*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001. xvii, 264 p.

Book Reviews

50- Mahdi, Muhsin S. «Alfarabi and the Foundation of Islamic Political Philosophy.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 537-538. (Shukri Abed)

Information & Communication

Books

51- Dray, Joss et Denis Sieffert. *La Guerre israélienne de l'information: Désinformation et fausses symétries dans le conflit israélo-palestinien*. Paris: La Découverte, 2002. 128 p.

Book Reviews

52- McAlister, Melani. «Epic Encounters: Culture, Media, and U.S. Interests in the Middle East, 1945-2000.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 530-532. (Lawrence Davidson)

History & Geography

Books

53- Balfour, Sebastian. *Deadly Embrace: Morocco and the Road to the Spanish civil War*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2002. xviii, 349 p.

54- Chaitani, Youssef. *Dissension among Allies: Ernest Bevin's Palestine Policy between Whitehall and the White House, 1945-47*. Beirut; London: Saqi Books, 2002. 156 p.

55- Al-Da'mi, Muhammed A. *Arabian Mirrors and Western Soothsayers: Nineteenth-Century Literary Approches to Arab-Islamic History*. New York: Peter Lang, 2002. xvii, 235 p. (Comparartive Cultures and Literatures; 17)

56- Lacouture, Jean, Ghassan Tuéni et Gérard D. Khoury. *Un siècle pour rien: Le Moyen-Orient arabe de l'empire ottoman à l'empire américain*. Paris: Albin Michel, 2002. 384 p. (Itinéraires du savoir)

Periodicals

57- Fain, W. Taylor. «John F. Kennedy and Harold Macmillan: Managing the «Special Relationship» in the Persian Gulf Region, 1961-63.» *Middle Eastern Studies*: vol. 38, no. 4, October 2002. pp. 95-122.

Book Reviews

58- Masters, Bruce. «Christians and Jews in the Ottoman Arab World: The Roots of Sectarianism.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 540-

541. (Thomas Philipp)

59- Shamir, Ronen. «The Colonies of Law: Colonialism, Zionism, and Law in Early Mandate Palestine.» *Middle Eastern Studies*: vol. 38, no. 4, October 2002. pp. 204-209. (Roza I. M. El-Eini)

60- Teitelbaum, Joshua. «The Rise and Fall of the Hashemite Kingdom of Arabia.» *Middle East Journal*: vol. 56, no. 3, Summer 2002. pp. 520-521. (William Ochsenwald)

صدر حديثاً

الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي
تحليل في خضم الأحداث

د. عزمي بشارة

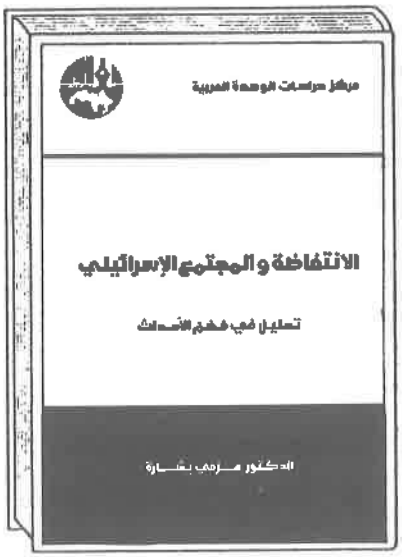

٢٩٨ صفحة
الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

أهمية هذا الكتاب أنه شهادة واقعية من داخل المعاناة ومن خارج السياسة بما تعنيه من مناورات.

يحتوي هذا الكتاب على ثلاثة عشر فصلاً هي: «المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية»، «تحرير الوطن... تحرير الإنسان»، «حول أفق الانتفاضة السياسي»، «فصل جديد في تاريخ الجماهير العربية في الداخل»، «سقوط باراك»، «بين مقاطعة الانتخابات وتعيين وزير عربي في حكومة إسرائيلية»، «ضد العنصرية»، «أنماط جديدة من (الابارتهايد)»، «مبدأ تقرير المصير»، «كامبكان»... كحالة من فقدان المعنى»، «ديمقراطية مجندة»، «بمرور عام على الانتفاضة المجيدة» «بعد الاجتياح» وخاتمة بعنوان «انطباعات».

حول الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

يسرُّ **مركز دراسات الوحدة العربية** أن يعلن بأنه قد قرّر فتح باب الإعلان على صفحات مجلته الشهرية **المستقبل العربي**، وتشمل هذه الإعلانات:

١ ـ إعلانات عن الكتب الجديدة العربية والأجنبية؛

٢ ـ إعلانات عن المجلات العربية؛

٣ ـ إعلانات عن الوظائف في الجامعات والمنظمات والمؤسسات العربية والدولية والشركات؛

٤ ـ إعلانات شركات الطيران والنقل البري والبحري والجوي؛

٥ ـ إعلانات المعارض العربية والدولية؛

٦ ـ إعلانات المصارف العربية وبطاقات الائتمان (Credit Cards)؛

٧ ـ إعلانات عن الحاسب الآلي (الكومبيوتر) والبرامج الخاصة به، والآلات الحاسبة للشركات المختلفة؛

٨ ـ إعلانات عن آلات الطباعة والتصوير، والأجهزة المكتبية المختلفة؛

٩ ـ إعلانات عن الاختراعات والابتكارات الجديدة؛

١٠ ـ إعلانات الجامعات العربية؛

١١ ـ إعلانات الجمعيات والنقابات والمؤسسات العربية؛

١٢ ـ إعلانات منظمات الأمم المتحدة؛

١٣ ـ أية إعلانات أخرى يتفق مع المركز عليها وتتناسب مع طبيعة المجلة.

لمزيد من التفاصيل والاستفسار يرجى الاتصال بـ:

قسم التوزيع والإعلان

مركز دراسات الوحدة العربية

ص. ب ٦٠٠١ ـ ١١٣

هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (١ ـ ٩٦١)

e-mail: info@caus.org.lb

أسعار الإعلان في مجلة «المستقبل العربي»

(دولار أمريكي)

عدد الصفحات	١ ـ ٤	٥ ـ ٨	٨ وما فوق
أربعة ألوان			
غلاف داخلي أمامي	١١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
غلاف داخلي خلفي	٩٥٠	٨٥٠	٧٥٠
غلاف خلفي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
صفحة داخلية كاملة	٨٥٠	٧٥٠	٦٥٠
نصف صفحة داخلية	٤٢٥	٣٧٥	٣٢٥
صفحة داخلية مزدوجة	١٧٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠
لونان			
صفحة داخلية كاملة	٧٢٥	٦٢٥	٤٧٥
نصف صفحة داخلية	٢٩٠	٢١٥	١١٥
أسود وأبيض			
صفحة داخلية كاملة	٥٠٠	٤٥٠	١٥٠
نصف صفحة داخلية	٢٥٠	٢٢٥	٧٥
صفحة داخلية مزدوجة	١٠٠٠	٩٠٠	٣٠٠

القياس : ١٧ × ٢٤ سم

يعلن برنامج العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط (الدول العربية وتركيا) والذي يديره مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عن فتح باب مسابقة أبحاث العلوم الاجتماعية (لأعضاء هيئات التدريس والعاملين في المراكز البحثية) في الدول العربية وتركيا في الموضوع التالي: عقبات التنمية بأبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وسوف ينظر البرنامج في مشروعات الأبحاث الأخرى التي تتسم بالابتكار. وتقدم مشروعات الأبحاث باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية في موعد لا يتجاوز منتصف يناير ٢٠٠٣. ويمنح الفائزون في المسابقة تمويلاً يكفي لتغطية نفقات أبحاثهم.

لمزيد من التفاصيل الاتصال بمركز دراسات الدول النامية، برنامج MERC

تليفون: ٠١٠١٧٦٠١٣٠

فاكس: ٥٧٠٥٥٤٢

بريد الكتروني: merc@cics.feps.eun.eg

موقعنا على شبكة الانترنت: www.feps.eun.eg/merc

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

نحو مشروع حضاري نهضوي عربي

ندوة فكرية

(١١٦٧ ص ـ ٢٠ $)

المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية

تحرير: د. عبد الإله بلقزيز

(١٧١ ص ـ ٥ $)

حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص

تحرير: د. سلمى الخضراء الجيوسي

(١٢٠٧ ص ـ ١٨ $)

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات

المؤتمر القومي العربي

(٥٧١ ص ـ ١٤ $)

المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية

تحرير: د. علي خليفة الكواري

(٢٧٨ ص ـ ٨ $)

العرب... إلى أين؟

مجموعة من الباحثين

(٥٢٨ ص ـ ١٤ $)

المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية

د. متروك الفالح

(٢٠٦ ص ـ ٦ $)

التعريب ونظرية التخطيط اللغوي

د. سعد بن هادي القحطاني

(١٣١ ص ـ ٤ $)

مستقبل الديمقراطية في الجزائر

مجموعة من الباحثين

(٣٤٤ ص ـ ١٠ $)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ برقياً: مرعربي
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١) ـ بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
انترنت: http://www.caus.org.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 286 December 2002
ISSN 1024 - 9834
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: "Al Mustaqbal Al Arabi"
"Sadat Tower" Bldg. - Lyon Street - P.O. Box: 113-6001
Hamra - Beirut 1103 2090 - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - 801587 - Cable: MARARABI - Beirut
Fax: (9611) 865548
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Elsewhere	$ 90
- Institutions:	
- Arab Countries	$100
- Elsewhere	$120
Lifetime Subscription:	
- Individuals	$500
- Institutions	$750

سعر البيع

• لبنان	٣٠٠٠ ل.ل.	• الكويت	١,٥ دينار	• اليمن	١٧٥ ريالاً	• الجزائر	٢٠٠ دينار
• سوريا	٧٥ ل.س.	• الإمارات	١٥ درهماً	• عُمان	ريال واحد	• تونس	٢ دينار
• الأردن	٢ دينار	• البحرين	١,٥ دينار	• مصر	٥ جنيهات	• المغرب	١٥ درهماً
• العراق	١٥٠٠ دينار	• قطر	١٥ ريالاً	• السودان	١٥٠٠ جنيه	• موريتانيا	٢٠٠ اوقية
		• السعودية	١٥ ريالاً	• ليبيا	٣ دينار		

Price List

• Cyprus	C£ 3.00	• Greece	6€	• Switzerland	Sfr 10
• France	6€	• Italy	3€	• U.S.A. and other Countries	$ 8
• Germany	4€	• UK	£ 3		